

تَأْيِيحُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ

الْفَسْهُ

الشيخ أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن

الشباهي المالقي الأندلسي

وسمّاهُ

كتاب المرقبة العليا

فيمن يستحق القضاء والفتيا



مرکز تحقیقات و اسناد ملی



مخطوطات التراث العربي

تَلَايَحُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ

أَلْفَهُ

الشيخ أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن

النُّبَاهِيُّ الْمَالِقِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ

وَسَمَاهُ

كتاب المرقبة العليا

فيمن يتحن القضاء والفتيا

تحقيق

لجنة إحياء التراث العربي

في دار الأناضول الجديدة

منشورات دار الأناضول الجديدة بيروت

طبعة مصحّحة ومقابلة
على عدة مخطوطات ونسخ معتدّة

١٩٨٠ / ١٤٠٠ هـ

تصدير

أنشر في هذا السفر أثراً لم يطبع إلى اليوم ، وهو وثيقة عظيمة الخطر عن تاريخ القضاء بالقرب الإسلامي في العصر الوسيط . فتاريخ تصنيقه المتأخر مكن مؤلفه من الإحاطة بمدة طويلة من الزمن ، تمتد من الفتح العربي إلى القرن الثامن الهجري . غير أن هذا الكتاب ، رغم اتساع الموضوع الذي تناوله ، بقي مجهولاً إلى يومنا هذا . ولا يوجد عنوانه ، حسب ما أعلم ، في إحدى المؤلفات التي أحصت الكتب المتعلقة بالأدب العربي : فلم يذكره حاجي خليفة ، ولا بروكلمان . وعبثاً يبحث المرء عن أثره في مكاتب أوروبا والشرق التي نُشرت فهارسها ؛ وسبب ذلك ، ولا شك ، أن الناس لم يتناقلوا منه نسخاً . وقد جلب عدد قليل منها ، في آخر القرون الوسطى ، من مملكة غرناطة الصغيرة إلى مدن المغرب الأقصى . وهناك ساعدني الخط ، فاكشفت منه نسختين خطيتين ، لهما من الصحة ما كفى لإغرائي بالعمل على نشر الكتاب .

والنسخة الأولى محفوظة بالمكتبة الشريفة بالرباط تحت رقم ١٤٢٤ ؛ وهي نسخة قريبة العهد ، غير مؤرخة ، تشتمل على ١١٧ ورقة (طولها ٢٠ سنتيمتراً ، وعرضها ١٥ سنتيمتراً ، وبكل صفحة ٢١ سطراً) . وهي مذيبة بتلخيص من خط الناصح نفسه ، يشتمل على ١٣ ورقة ، مؤرخ بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٢١ (٨ مايه ١٨٠٦) . فهذا المخطوط الموجود بالرباط هو الذي اتخذناه أصلاً اعتماداً عليه في إثبات النص . أما المخطوط الآخر ، المخطوط بمكتبة جامع القرويين بفاس تحت رقم ٢٩٣٣ / ٨٠ ، فهو نسخة تاريخها أقدم ، ولكن ينقصها ، مع الأسف ، الثلث الأخير تقريباً ؛ وهي تحوى ٥٠ ورقة ضيقة الخط ، خطها من النوع المغربي (طولها ٢٣ سنتيمتراً ، وعرضها ١٨ سنتيمتراً وبكل صفحة ٢٢ سطراً) . وكلتا النسختين تذكر عنوان الكتاب ، وهو « كتاب المراقبة العليا ، فيمن يستحق [كذا ، عوضاً عن « استحق »] القضاء والفتيا » ، وكذلك اسم المؤلف ، وهو : أبو الحسن النباهي .

المؤلف

وما هذا المؤلف برجل حامل الذكر . بل كان من رجال الدولة وأعيانها المرموقين في مملكة بنى نصر بغرناطة في القرن الثامن ؛ وليس بأيدينا ، مع هذا ، عن حياته الشديدة الاتصال بحياة أشهر معاصريه الأندلسيين : لسان الدين ابن الخطيب ، إلا أخبار لم تأت بما يكفى من التفاصيل . وإن كنا نعرف تاريخ ولادته ، فنحن لا نجد في ترجمة من التراجم تاريخاً دقيقاً لوفاته .

وأكثر هذه الأخبار القليلة مستمدة إما من ابن الخطيب نفسه ، وإما من أهم من ترجم لهذا الأخير ، أنى من المقرئ ، مؤلف « نفح الطيب » و « أزهار الرياض » . ولا نجد بجانب ما كتبه هذان المؤلفان إلا ترجمة نقلها عنهما الفقيه السوداني أحمد بابا السنبلكتي في كتابه « نيل الأبرتهاج » (المطبوع على هامش « الديباج » لابن فرحون ، القاهرة ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦) . أما الفصل القصير الذي خصه بونيس بونيمس لمؤلف « المرقبة » في بحثه عن المؤرخين والجغرافيين الأندلسيين (مجريط ، ١٨٩٨ ، عدد ٢٩٧ ، ص ٣٤٨) ، فهو لا يأتي بتدقيق مفيد .

واسم المؤلف في صورته الكاملة : أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن محمد بن الحسن الجذامي المالقي النباهي . ويقتصر غالباً على تسميته بإبن الحسن . وهو من أسرة استقرت منذ أجيال عديدة بمدينة من أزهر مدُن الساحل الأندلسي ، أغنى ماله . فبهذه المدينة ولد علي النباهي في سنة ٧١٣ هـ . وبها درس على شيوخ مقصودين ، وفقنا على قائمة أسماهم ، ولا فائدة في إثباتها هنا . ثم رحل إلى غرناطة لاستكمال ثقافته الأدبية والفقهية . ثم غادر العاصمة النصرانية حين ولي القضاء بمدينةتين صغيرتين : مُلكاس وبلش ، وعاد إليها أخيراً للاستقرار بها نهائياً ، عند ما عُيِّن كاتباً بالديوان في بلاط الملك . ولم يمض إلا قليل حتى قلده سلطان غرناطة خطة جليلة ألا وهي خطة قضاء الجماعة بالعاصمة نفسها .

وفي خلال تلك الفترة ، خصص له ابن الخطيب في كتابه الشهير « الإحاطة في تاريخ غرناطة » ترجمة أنقى فيها عليه كل الثناء . وهي موجودة في المخطوط رقم ١٦٧٣ من مكتبة الأسكوريال (ص ٣٠٢ وما يليها) . وقد نقلها المقرئ بحملتها تقريباً في « نفح الطيب » (طبع بولاق ، ج ٣ ، ص ٦٥ و ٣٨٥) و « أزهار الرياض » (طبع القاهرة ، ج ٢ ، ١٩٤٦ ، في البداية) . ولم يكتب ابن الخطيب بالثناء على ابن بلده وصديقه ببلاط الحمراء ثناء كاد يكون

إطراء ، بل روى نماذج ضافية من شعره ونثره الفنى . ولكن يظهر أن العلائق ما لبثت أن توترت بين الرجلين ؛ وعند ما ألف ابن الخطيب في منفاه كتابه « أعمال الأعلام » ، لم يتحاش هو صديقه القديم هجاء لا اقتصاد فيه ؛ وبلغ به الأمر إلى أن يلقبه مزديراً بالجنسوس (أى : التصير) ، وهو لقب كان بلا شك يطلق عليه في الأوساط الثقافية الغرناطية ، هزواً بقصر قامته (انظر ص ٩٠ — ٩٢ من طبعتي ، الرباط ، ١٩٣٤) . وفى كتاب آخر من مؤلفاته : « السكتية الكامنة » ، في شعراء المائة الثامنة ، خصص له ترجمة قاسية (عدد ٥٠ من المخطوط ٤١٠ بالمكتبة الشرفية بالرباط) . ولم يقف إلى هذا الحد ، بل تمداه ؛ فألف لسان الدين رسالة خاصة في هجاء قاضى غرناطة ، سماها : « خلع الرسن » ، في وصف القاضى ابن الحسن .

ولا يتسع لنا المجال هنا للبحث عن حقيقة الأسباب التى نشأ عنها هذا الخلاف بين ابن الخطيب وابن الحسن النباهى ، إلا أن هذا الأخير لم يكن ، قطعاً ، بريئاً من المشاركة فى الحلة التى شئت على ابن الخطيب ، فجعلته هدفاً للمكائد والوشايات والتهم بالظن فى العقيدة (انظر مثلاً ص ٢٠٢ من هذه الطبعة) ، وانتهت أخيراً بنكية لسان الدين ، وجرت له أنفس التقلبات ، إلى أن قبض عليه بفاس التى التجأ إليها ، بعد أن حُكم عليه فى غرناطة بتهمة الزندقة ؛ فقتل بسجنه سنة ٧٧٦ . وبعد أن مات ابن الخطيب هذه الميتة المريضة ، تنقطع عنا الأخبار المفصلة عن حياة القاضى ابن الحسن النباهى . فقد اكتفى صاحب « نيل الابتهاج » بالإشارة إلى أنه بُعث مرتين فى سفارة سياسية من غرناطة إلى فاس فى سنة ٧٦٠ ، ثم فى سنة ٧٨٨ ، وأنه ما زال بقيد الحياة فى سنة ٧٩٣ ؛ غير أنه زاد ، فقال إنه لم يعثر على تاريخ وفاته ، التى وقعت ، حسب ما يتبادر إلى الذهن ، قبل انتهاء القرن الثامن . وختم الترجمة بذكر تاليفين له : وهما بحث « كأنه اليوم مفقود » ، فى مسألة الدعاء بعد الصلاة ، قصد به الرد على رأى الإمام أبى إسحاق الشافعى الأندلسى ؛ والكتاب عن القضاء الذى نشره هنا . إلا أن أثرنا ثالثاً من مؤلفات النباهى وصلنا ، ولم يذكره أحمد بابا ، وعنوانه : « شرح المقامة النخلية » ، وهو حوار بين نخلة وشجرة تين ؛ ويتركب منها ، مع كثير من الاستطرادات الأدبية ، تاريخ مفيد للدولة النصرانية الغرناطية ، عنوانه : « زهرة البصائر والأبصار » . ومن هذا التأليف نسخة خطية بمكتبة الأسكودريال تحت رقم ١٦٥٣ (انظر فهرسة التى نشرتها سنة ١٩٢٨ ، ج ٣ : ص ١٨٦ — ١٨٧) ؛ وقد نشر منه بعض المقتطفات م . ج . مولر فى مجموعة « نخب فى تاريخ عرب الغرب » (مونيخ ، ١٨٦٦ ، ج ١ ، ص ١٠١ — ١٠٦) .

تأريخ القضاة للنباهي

ورد في « نيل الابتهاج » ذكر تأريخ القضاة لابن الحسن النباهي بعنوان « المرقاة العليسا في مسائل القضاء » ، وقد ذكر أن الكتاب في « جزئين » . ويظهر أن المؤلف لم يكتب إلا جزءاً واحداً ، وهو يشير في مقدمته إلى أن كتابه سيضم أربعة أبواب . وفي الواقع ، لا نجد في المخطوطتين إلا بابين متفاوتين في الطول غاية التفاوت . والأول ، وهو يستغرق أقل من ثلث المجموع ، يبحث في القضاء عامة ، وفي المسائل التي تتعلق به ؛ والآخر يختلف عن الأول ، فهو مجموعة تراجم قضاة مغربيين ، أكثرهم أندلسيون ، وهذا الباب هو الذي يكسب مؤلف غرناطة قيمة كبيرة .

وسيجري الجزء الثاني من كتابي « تأريخ إسبانيا الإسلامية » الذي هو بصدد الإنجاز ، بسطة ضافية عن القضاء الأندلسي ؛ فلا فائدة إذن في أن أطيل هنا في شرح هذه المسألة . ولأقتصر على الإشارة بكلمة وجيزة إلى أهمية تراجم « المرقبة » . فقد أثبتنا بوثائق ذات خطر عظيم لأهم المصادر التي لدينا عن الحياة القضائية بقرطبة إلى القرن الرابع ، وهو « تأريخ قضاة قرطبة » لمحمد بن الحارث الخشني . وكل يعلم منزلة الممتازة التي يتمتع بها كتاب الخشني بين الوثائق القليلة — وبأسف — التي تخبرنا عن الحياة الاجتماعية بالأندلس في أيام الإمارة ، ثم الخلافة الأموية ؛ فالخشني ، الذي ولد بالقيروان ، حاصلة إفريقية ، هاجر إلى قرطبة ، ولم يزل مقيماً بها إلى وفاته في سنة ٣٧١ هـ ؛ وألف كتابه بطلب من الخليفة الحكم الثاني المستنصر بالله . وقد نشره المستشرق الإسباني خوليان ربيرو في عام ١٩١٤ مع ترجمة باللغة الإسبانية ، ودراسة متممة استقصى فيها موضوعه ، معتمداً في طبعته على النسخة المخططة الوحيدة المحفوظة بأ « كسفر د » . وليس لتأريخ الخشني عيب سوى أنه ينتهي في القرن الرابع الهجري ؛ وفضل النباهي هو أنه حاول إتمام هذا التأريخ ، والوصول به إلى عصره .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ الفقيه المالم ، قاضى الجماعة بالبلاد الأندلسية ، وخطيب
حضرتها المليّة — أعادها الله للإسلام ! — أبو الحسن بن الفقيه أبى محمد
ابن عبد الله بن الحسين النّباهي — وصل الله سبحانه سعادته ، وشكر إفادته !^(١)

أما بعد حمد الله ، والصلاة والسلام على محمد رسول الله ، فهذا كتابٌ أرسمُ فيه
بحول الله بُنْفاً من الكلام فى خُطّة القضاء ، وسير بعض من سلف من القضاة ،
أو بلغ رتبة الاجتهاد ، وفيمن يجوز له التقليد ومن لا يجوز له ، وصفات المفتى الذى
ينبنى قبولُ قوله ، والافتدائه به لمن ذهب إلى مقلّسه ، وبالجارى من التناوى على
منهاج السداد ، وهل يجوز^(٢) للمفتى قبول الهدية من المستفتى ، أم هى فى حقّه من
ضروب الرشاء المحرمة على الجميع .

ولستُ أجهلُ أنّ هذا الغرض قد سبق له غيرى ، وصنّف فى معناه أناسٌ قبلى ،
لاكتى رأيت أن أعيد منه الآن ما أعيدّه على جهة التذكّرة لنفسى ، والتنبيه لمن هو
مثلى . وحاصلُ ما أريد إثباته من ذلك فى هذا الكتاب يرجع على التقريب إلى أربعة
أبواب . فأقولُ — والله الموفق للصواب :

(١) لا توجد هذه المقدمة إلا فى ق . — (٢) ق : يسوغ .

الباب الأول

في القضاء وما ضارعه

﴿فصل﴾ لفظ القضاء يأتي في اللغة على أنحاء مَرْجُما إلى انقطاع الشيء وتماحه . يقال : « قضى الحاكم » إذا فصل في الحكم ؛ و « قضى دينه » أى قطع ما لغيره قبله بالإداء ؛ و « قضيت الشيء » أحكمت محله ؛ ومنه قوله تعالى : « إذا قضى أمراً ^(١) » أى أحكمه وأقضه .

وخطّة القضاء في نفسها عند الكفاة من أسنى الخُطَط ؛ فإنّ الله تعالى قد رفع درجة الحكماء ، وجعل إليهم تصريف أمور الأنام ، يحكمون في الدماء والأبضاع والأموال ، والحلال والحرام . وتلك خطّة الأنبياء ومن بعدهم من الخلفاء : فلا شرف في الدنيا بعد الخلافة أشرف من القضاء . ولأجل منيف قدره في الاقدار ، ولسمو خطره في الأخطار ، اشترط العلماء في متولّيه ، من شروط الصحة والكمال ، ما تقرّر في كتبهم ، واستبعد حصول مجموعه الأئمة المتتدّى بهم . فقد نقل عن مالك بن أنس — رحمه الله ! — أنّه كان يقول في الخصال التي لا يصلح القضاء إلا بها : لا أراها تجتمع اليوم في أحد ؛ فإذا اجتمع منها في الرجل خصلتان العلم والورع ، قدّم . قال عبد الملك بن حبيب في كتابه : وإن لم يكن علمٌ ، فعقلٌ وورعٌ ؛ فبالعقل يسئل وبه تحصل خصال الخير كلّها ؛ وبالورع يُعصَف ؛ وإن طلب العلم وجدّه ؛ وإن طلب العقل ، إذا لم يكن عنده ، لم يجده . وقد قيل : كثير العقل مع قليل العلم أنفع من كثير العلم مع قليل العقل . وليس العلم بكثرة الرواية والحفظ ، كما قاله ابن مسعود — رضى الله عنه ! — ؛ وإنما العلم نورٌ يضيئه الله في القلوب .

قال المؤلف — أدام الله توفيقه ! — : ومن قلّة الحكم بين الخلق والنظر في شيء من أمورهم : فهو أحوج الناس إلى هذا النور وإلى اتّصافه بالتذكير والتهيقظ والتفطن . ولذلك كان إسماعيل بن إسحاق ، قاضى القضاة ببغداد ، يقول : من لم تكن فيه ، لم يكن

له أن يلى القضاء . وقال ابن المَوَّاز : لا ينبغي أن يستقضى إلا ذكياً ، فطناً ، فيهم ، فقيه ، مُتَّانٍ ، غير مجبول . وذكر أنَّ عمر بن عبد العزيز قال : « لا يصلح للقضاء إلا القوىُّ على أمر الناس ، المستخفُّ بسخطهم وملامتهم في حقِّ الله ، العالمُ بآئته ، مهتماً اقترَب من سخط الناس وملامتهم في الحقِّ والعدل والقصد ، استفاد بذلك ثمناً ربيعاً من رضوان الله ! » .

﴿ فصل ﴾ قال عزَّ الدين أبو محمد عبد العزيز ^(١) بن عبد السلام : وقد أجمع المسلمون على أنَّ الولاية أفضل من غيرهم . وتقصيل ذلك أنَّ الولاية تشتمل على غرض شرعي ، وغرض طبعي ؛ فنهى عنها من يغلبه طبعه وهواه ، وأمر بها من يكون قاهراً لطبعه ، غالباً لهواه . فلا يتولاها من لا يملك هواه إلا أن يتعزَّي لها ؛ فيجب عليه أن يتولاها ، وأن يجاهد نفسه في دفع هواه ما استطاع . وممَّا يشير إلى الترغيب في الحكم لمن قدر على العدل فيه ، قولُ رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — : « إنَّ المُقْسِطِينَ عند الله يوم القيامة ، على منابر من نور عن يمين الرحمن . وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوه . » وقوله « عن يمين الرحمن » ^(٢) منناه في الحالة الحسنة والمنزلة الرفيعة ؛ والمَرَب تنسب الفعل المحمود والإحسان إلى اليمين ، وضدَّه إلى الشمال أي المنزلة الخسيسة ؛ وأما الاقساط ، فهو العدل ؛ يُقال : « أَقْسَطَ » إذا عدل . قال الله تعالى : « وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ! » ^(٣) وفي كتاب أبي حبيب ، عن ابن شهاب ، أنَّ رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — قال : « ما من أحد أقرب مجلساً من الله يوم القيامة ، بعد ملكٍ مصطقي ، أو نبيٍّ مرَّسل ، من إمامٍ عدلٍ ! » وروى أنَّ النبي — صلى الله عليه وسلم ! — قال : « إنَّ الله مع القاضي ، ما لم يحيف محمداً . » وفي « الصحيح » : إذا حكم الحاكم ، ثمَّ اجتهد فأصاب ، فله أجران ؛ وإذا حكم فاجتهد ، ثمَّ أخطأ ، فله أجرٌ واحدٌ . قال أهل العلم : والمرادُ هنا بالحاكم ، البصيرُ بالحكومة ، المتحرِّي العدل . وقد استدللَّ بهذا الحديث من يرى أنَّ كلَّ مجتهدٍ مصيبٌ ، لأنَّه — صلى الله عليه وسلم ! — جعل له أجراً . واحتجَّ به أيضاً أصحابُ القول

(١) ناقص في ر . — (٢) ناقص في ر . — (٣) سورة المجرات : ٩ .

الآخر بأن المصيب واحد والحق في طرف واحد، لأنه، لو كان كل واحد مصيباً، لم يسم أحدهما خطأً، فيجمع الضدين في حالة واحدة. قال القاضي أبو الفضل بن موسى في «إكمال» هـ: والقول بأن الحق في طرفين هو قول أكثر أهل التحقيق من المتكلمين والفقهاء؛ وهو مرئى عن مالك والشافعي وأبي حنيفة، وإن كان قد حكي عن كل واحد منهم اختلاف في هذا الأصل. وهذا كله في الأحكام الشرعية. وأما ما يتعلق بأصل وقاعدة، من أصول التوحيد وقواعده، مما مبتناه على قواطع الأدلة العقلية، فإن الخطأ في هذا غير موضوع، والحق فيها في طرف واحد، بإجماع من أرباب الأصول، والمصيب فيها واحد، إلا ما روى عن عبد الله المنبري، من تصويبه المجتهدين في ذلك، وعذره لم يرد؛ وحكي مثله عن داوود وكله لا يلتفت إليه، وقد حكي عن المنبري أن مذهبه في ذلك على العموم؛ وعندي أنه إنما يقول ذلك في أهل الملة دون الكفرة؛ والاجتهاد المذكور في هذا الباب هو بذل الوسع في طلب الحق والصواب في النازلة. انتهى.

وفي حديث معاذ بن جبل أن النبي — صلى الله عليه وسلم — أذن له أن يجتهد برأيه فيما لم يكن في الكتاب والسنة؛ وقد ورد: ما من قاض يقضى بالحق إلا كان عن يمينه ملك وعن شماله ملك، إلى غير ذلك مما جاء في هذا الباب.

فصل في الخصال المعتبرة في القضاة من التنبيهات وشروط القضاء، التي لا يتم للقاضي قضاؤه إلا بها، عشرة: الإسلام؛ والعقل؛ والذكورية؛ والحريّة؛ والبلوغ؛ والمدالة؛ والعلم؛ وسلامة حاسة السمع والبصر من العمى والصمم؛ وسلامة حاسة اللسان^(١) من البكم؛ وكونه واحداً لا أكثر؛ فلا يصح تقديم اثنين على أن يقضيا معاً في قضية واحدة، لاختلاف الأغراض، وتمنؤ الاتفاق وبطلان الأحكام بذلك. ثم من هذه الشروط ما إذا عدم فليس القضاة بجهل، أو غرض فاسد، ثم نفذ منه حكم، فإنه لا يصح ويرد؛ وهي الحسة الأولى: الإسلام؛ والعقل؛ والبلوغ؛ والذكورية؛ والحريّة. وأما الحسة الأخرى، فينفذ من أحكام من عدت منه

ما يوافق الحق، إلا الجاهل الذي يحكم برأيه. وأما الفاسق، ففيه خلاف بين أصحابنا؛ هل يُردُّ ما حكم به، وإن وافق الحق وهو الصحيح، أم يمضي إذا وافق الحق ووجه الحكم.

وشروط الكمال عشرة أيضاً: خمسة أوصاف يُنتقى عنها، وخمسة لا يُنتقى منها أن يكون غير محدود؛ وغير مطعون عليه في نسبة بولادة اللعان والزنا؛ وغير فقير؛ وغير أمي؛ وغير مستضعف؛ وأن يكون فطناً، زهياً، مهيأً، حليماً، مستشيراً لأهل العلم والرأي.

قال القاضي أبو الأسبق بن سهل: وللعُكَّام الذين تجرى على أيديهم الأحكام ستة خُطَط: أوَّلُها القضاء، وأجلُّه قضاء قاضي الجماعة؛ والشرطة الوُسْطَى؛ والشرطة الصُغرى؛ وصاحبُ مَظالم؛ وصاحبُ رَدٍّ، ويُسمى صاحب رَدٍّ بما رُدَّ عليه من الأحكام؛ وصاحبُ مدينة؛ وصاحبُ سوق. هكذا نصُّ عليه بمض المتأخِّرين من أهل قُرْبَة، في تأليفه. وتلخيصه: القضاء، والشرطة، والمظالم، والرَّد، والمدينة، والسوق. وإنما كان يحكم صاحبُ الرَدِّ فيها استرا به الحكماء. وردَّوه عن أنفسهم؛ هكذا سمعته من بعض من أدركته. وصاحبُ السوق كان يُعرف بصاحب الحِسبة، لأنَّ أكثرَ نظره إنما كان يجري في الأسواق، من غنٍّ، وخذلية، وتقصد مكيال وميزان وشبه ذلك. ولا عجب للقاضي أن يرفع من عنده إلى غيره، كما يرفع غيره إليه.

وحُدودُ القضاة، في التقدُّم والحديث، معروفةٌ، لا يمارضون فيها، ولا تسكون إلى غيرهم من الحكماء. وقد عدَّها عليُّ بن يحيى، وفترها في كتابه؛ فقال: ويشتمل نظر القاضي على عشرة أحكام: أحدها: قطع التناجُر والخصام من المنازعين، إمَّا بصلح عن تراضٍ يراد به الجواز، وإمَّا بإجبارٍ يحكم بأيةٍ يعتبر فيه الوجوب. والثاني: استيفاء الحقِّ لمن طلبه، وتوصيله إلى يده، إمَّا بإقرار، أو ببينة. والثالث: إلزام الولاية للسفهاء والمجانين، والتحقُّرُ على المفلس، حفظاً للأموال. والرابع: النظرُ في الاحباس، والوقوفُ والتنفُّدُ لأحوالها وأحوال الناظر فيها. والخامس: تنفيذ الوصايا على شروط الموصي إذا وافقت الشرع؛ وفي الممينين يكون التنفيذ بالاقباس، وفي الجهوليين يتعيَّن المستحقُّ لها بالاجتهاد فإن كان لها وصيٌّ، راعاه، وإلا تولاه. والسادس: تزويجُ

الأيام من الأكفاء، إذا عدم الأولياء وأردن الترويح. والسابع: إقامة الحدود؛ فإن كانت من حقوق الله تعالى، تفرد بإقامتها، إما بإقرار يتصل بإقامة الحد، وإما ببينة أو ظهور حمل من غير زوج؛ وإن كانت من حقوق الأديتين، فبطلب مستحقها. والثامن: النظر في المصالح العامة، من كف التعدي في الطرقات والأفنية. وإخراج مالا يستحق من الأجحة والأفنية. والتاسع: تصقّي الشهود، وتفقد الأمانة، واختيار من يرتضيه لذلك. والعاشر: وجوه التسوية في الحكم بين القوى والضعيف، وتوحي العدل بين الشريف والمشروف.

ومن «الإكمال»: جمهور العلماء أن للقضاء إقامة الحدود، والنظر في جميع الأشياء، من إقامة الحقوق، وتغيير المناكر، والنظر في المصالح، قام بذلك قائم، أو اختص بحق الله. وحكمه عندم حكم الوصي المطلق اليد في كل شيء، إلا ما يختص بضبط البيضة من إعداد الجيوش، وجباية الخراج. واختلف أصحاب الشافعي هل من نظره مال الصدقات، والتقديم للجُمُوع والأعياد، أم لا، إذا لم يكن على هذا ولاية مخصصون من السلطنة، على قولين؛ ولا يختلفون، إذا كانت هذه غنمة بولاية من قبيل السلطنة، أنه لا نظر له فيها. وذهب أبو حنيفة أنه لا نظر له في إقامة حد، ولا في مصلحة، إلا لطالب غاصم، ولا تنطلق يده إلا على ما أذن له فيه، وحكمه حكم الوكيل الخاص. ومن «كتاب الإعلام بنوازل الأحكام»: خطة القضاء من أعظم الخطط قدراً، وأجلها خطراً، لا سيما إذا اجتمعت إليها الصلاة. وعلى القاضي مدار الأحكام، وإليه النظر في جميع وجوه القضاء.

﴿فصل﴾ وكل من ولي الحكم بين المسلمين، من أمير، أو قاض، أو صاحب شرطة، مسلط اليد. وكل ما كان في عقوبتهم من موت، وكان في حد من حدود الله تعالى، وأدب الحق، فهو كهدر؛ وما آتى من ظلم بين، مشهور، معتمد، فعليه العود في عمده، والعقل في خطائه. وكذلك ما تعمد من إتلاف مال بغير حق، ولا شبهة، فذلك في ماله، يأخذ به المظلوم إن شاء منه، أو من المحكوم له به. من «كتاب الاستبصار» لابن عبد الغفور. وفي «المقنع»: قال سحنون: وإذا قضى القاضي

على رجل يجور في الأموال ، وكان الذي قضى له بالمال قد أكله ، واستهلكه ، ولم يوجد عنده ، كان ما قضى به على الرجل على القاضي في ماله . وإذا لم يجز في قضاؤه ، وهو عدل ، رضى ، وإنما خطأً أخطأه ، أو غلطاً غلطه ، لم يكن عليه شيء من خطئيه . وإذا أقر القاضي على نفسه أنه جار في قضاؤه ، إذا كان قاضياً ، في قتل نفس ، أو قطع يد ، أو قصاص ، أو جراح ، فما أقر به ، أو ثبت عليه من غير إقرار ، أقيد منه . قال أبو أيوب ، في باب خطأ القاضي من الكتاب المسمى : وقد أقاد رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — وأبو بكر ، وعمر — رضى الله عنهما ! — من أنفسهم . ومما تقرّر في الشريعة أن حكم الحاكم لا يحلّ الحرام ، وأنّ الفروج والدماء والأموال سواها ، بدليل قوله — صلى الله عليه وسلم ! — : « إنكم تختصمون إليّ ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضى له على نحو ما أسمع . فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً ، فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار » ، فأجرى الله تعالى أحكام رسوله — صلى الله عليه وسلم ! — على الظاهر الذي يستوى فيه هو وغيره من البشر ، ليصح اقتداء أمته به في قضاياه ، ويأتون ما أتوا من ذلك على علم من سنّته ، إذ البيان بالفعل أولى من القول وأرفع لاحتمال اللفظ . وقوله : « أقضى له على نحو ما أسمع » احتجّ به من لا يميز حكم الحاكم بعلمه لقوله : « فلعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض » أى أفطن لها ، وقوله : « على نحو ما أسمع » ؛ ولم يقل : « أعلم » ؛ ومن يرى حكم الحاكم بعلمه لا يلتفت إلى ما سمع ، خالف أو وافق .

قال عياض : وقد اختلف العلماء في حكم الحاكم بعلمه ، وما سمعه في مجلس نظره . فذهب هب مالک وأكثر أصحابه أن القاضي لا يقضى في شيء من الأشياء بعلمه ، إلا فيما أقرّ به في مجلس قضاؤه ، خاصة في الأموال . وبه قال الأوزاعي ، وجماعة من أصحاب مالک المدّنين ، وغيرهم ، وحكوه عن مالک . وقال الشافعي في مشهور قوليه ، وأبو ثور ، ومن تبعهما ، أنه يقضى بعلمه في كل شيء من الأموال ، والحدود ، وغير ذلك ، بما سمعه أو رآه قبل قضاؤه وبعده ، وبصره وغيره . وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقضى بما سمعه في قضاؤه وفي مصره ، في الأموال ، لا في الحدود . انتهى .

ووقع كذلك في المسألة ، بين الفقهاء بقرطبة ، اختلاف ؛ فذهب منهم أبو إبراهيم ، ومحمد بن المطار ، في آخرين ، إلى أن القاضي له أن يقضى بعلمه دون شهود . ومال قوم

إلى خلاف ذلك ، وقالوا : إنما لم يقض بعمله ، دون بيئته ، لأن فيه تعريض نفسه للسهام ، وإيقاعها في الظنون . وقد ذكره رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الطن . قال القاضي أبو الأصبح بن سهل : وهذا عندى القياس الصحيح المطرد لمن قال : لا يقضى القاضي بعمله ، ولا بما سمع في مجلس نظره ، لكن الذى قاله أبو إبراهيم وابن المطّار ، وجرى به العمل ، وهو عندى الاستحسان ، ويعضده قول مُطَرِّف ، وابن الماجشون ، وأصبح في كتاب ابن حبيب ، أن القاضي يقضى على من أقرّ عنده في مجلس نظره ، بما سمع منهم ، وإن لم يحضره بيئته . وقاله ابن الماجشون في « المجموعة » ، وبه أخذ أبو سعيد سحنون بن سعيد ، وقاله أنصبخ في كتابه ، وهو ظاهر قول النبی — صلى الله عليه وسلم — : « إنما أنا بشرٌ ، وإنكم تختصمون إليّ ! فلعلّ بمضكم أن يكون ألحن بحجّته من بعض ، فأقضى له على نحو ما أسمع منه » الحديث . وقوله — عليه الصلاة والسلام — : « إنما أنا بشر مثلكم وإنكم تختصمون إليّ » ، معناه حصره في البشرية بالنسبة إلى الاطلاع على بواطن الخصوم ، لا بالنسبة إلى كل شيء ، فإنّ للرسول — صلى الله عليه وسلم — وصايا كثيرة . فللقاضى ، على ما تقرّر في المسألة من كلام ابن سهل وغيره ، أن يقضى بما صحّ عنده ومعه من أمر الخصمين ، وأنّه له أن ينفذ ذلك بينهما ، ويمضيه من نظره وحكمه . قال مالك : وإذا قضى بما اختلف العلماء فيه ، فحكمه نافذ . وللحاكم المجتهد أن يتخير عن الاختلاف عليه ، وأن يأخذ بما يراه أمحوط لدينه وعرضه . قال : وإن لم يكن على ما قضى به مذهب العلماء بذلك الموضع ، فليس لقاضٍ بعده تقضه ، ولا اعتراضه ؛ وإنّه نافذ تام ؛ وإن ظهر له في نفسه أن قول غير من أخذ بقوله خير ممّا أخذ به ، كان له تقضه هو خاصة ، ولم يكن ذلك لأحد بعده . وفي « كتاب الاقضية » من « المدوّنة » : إذا تبين للقاضي أن الحق في غير ما قضى به ، رجع عنده ؛ وإنما لا يرجع به فيما قضى به القضاة ^(١) ممّا اختلف فيه . قال صاحب « التنبيهات » : حمل أكثرهم مذهبه في الكتاب على أن الرجوع له ، كيف كان حاله من وم أو انتقال رأى ، وهو قول مُطَرِّف وعبد الملك .

ووقع في « مُنتَخَب » ابن مغيث : وتنقسم أحكام القضاة ، على مذهب مالك وجميع أصحابه ، على ثلاثة أقسام : أحدها في الحكم العدل العالم : فأحكامه كلّها نافذة على الجواز ،

ولا يتمتع به حكمه؛ والوجه الثاني في الحكم العدل الجاهل المقلد: فلحكم الذي يلي بعده أن يتمتع بأحكامه؛ فما وافق الحق منها، نفذ ومضى، وما خالف الحق رده وفسخه؛ والوجه الثالث في الحكم الجائر المتعسف: فلحكم الذي يلي بعده أن يفسخ أحكامه كلها، ولا ينفذ له حكماً. ومن كتاب سليمان بن محمد بن بطال: قال ابن المؤاز: لو أن قاضياً نقض حكم قاضٍ قبله قد كان حكم به، ثم ولي قاضٍ ثالث وعزل الثاني. نظر: فإن كان حكم القاضي الأول مما يحكم به، ومما يختلف فيه القضاء والفتيا، رأيت نقض الثاني له خطأ صراحاً؛ فأرى للثالث أن ينقض حكم الثاني، وينفذ حكم الأول، وإن كان خلافاً لما يحكم به الثالث؛ وإن حكم الأول خطأ صراحاً بما لا اختلاف فيه، لم أرَ للثالث أن يرد حكم الثاني إلى ما حكم به الأول.

﴿فَمَنْ عَمِلَ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْحَكْمِ بِالْبَاطِلِ أَوْ الْجَهْلِ بِمَا قَالَ اللَّهُ - عز وجل ١ - : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» (١) . و«يَجْرِمَنَّكُمْ» معناه يجهلنكم. قال ابن حبيب. عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «الْحُكَّامُ ثَلَاثَةٌ: إِمْنَانٌ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ. حَكَمٌ حَكَمَ بِمَهْلٍ، نَفَرَ، فَأَهْلَكَ أَمْوَالَ النَّاسِ، وَأَهْلَكَ نَفْسَهُ، فِي النَّارِ؛ وَحَكَمٌ حَكَمَ نَفْسَهُ أَوْ جَارَهُ، فَأَهْلَكَ أَمْوَالَ النَّاسِ وَأَهْلَكَ نَفْسَهُ، فِي النَّارِ؛ وَحَكَمٌ عَمِلَ، فَعَمِلَ فَأَحْرَزَ أَمْوَالَ النَّاسِ وَأَحْرَزَ نَفْسَهُ، فِي الْجَنَّةِ ١. قَالَ الْمَرْوِيُّ فِي «كِتَابِ الْغُرَبِيِّينَ» لَهُ فِي الْحَدِيثِ: وَرَجُلٌ عَمِلَ نَفْسَهُ أَوْ جَارَهُ يَقَالُ إِنَّهُ لَنَدَلَ غَيْرَ عَدْلٍ. ذَكَرَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْإِثْمِ وَالْإِدَالِ. قَالَ ابْنُ سِيدَةَ فِي بَابِ الْإِثْمِ مَعَ الْإِدَالِ: خَدَلَ عَلَى خَدَلًا: ظَلَعَنِي، وَخَدَلَ عَلَى خَدُولًا وَخَدَلًا: جَارَ. وَفِي الْحَدِيثِ: مَنْ وَلِيَ قَاضِيًا، فَقَدْ دُخِيَ بِغَيْرِ سَكِينٍ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي ذُؤَيْبٍ: فَقَدْ دُخِيَ بِالسَّكِينِ. وَفِيهِ: الْوَلَايَةُ أَوْ لَهَا مِلَامَةٌ، وَوَسَطُهَا نِدَامَةٌ، وَآخِرُهَا عَذَابٌ فِي الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ اتَّقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ. وَفِي «الْمَوْطَأِ» بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْقَضَاءِ مَا لَكَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ أَبَا الدَّرَدِمَاءِ كَتَبَ إِلَى سُلَيْمَانَ الْفَارِسِيِّ أَنَّ: «هَلُمَّ إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ ١» فَكَتَبَ

إليه سلمان : « إن الأرض لا تقدس أحداً ، وإنما يقدر الإنسان نفسه . وقد بلغني أنك جعلت طبيباً تداوى الناس : فإن كنت تبرى ، فمنعاً لك ! وإن كنت متطبباً ، فاحذر أن تقتل إنساناً ، فتدخل النار ! » وكان أبو الدرداء ، إذا قضى بين اثنين ، ثم أدبراً عنه ، قال : « ارجعوا ! أعيدا على قضيتكما متطبباً والله ! » ويحيى بن سعيد هو القائل : « وليت قضاء الكوفة ، وأنا أرى أنه ليس على الأرض شيء من العلم ، إلا وقد سمعته . فأول مجلس جلست للقضاء ، اختتم إلى رجلان ما سمعت فيه شيئاً ! »

وفي « المستخرج » : قال مالك : قال صهر بن الحسين : « ما أدركت قاضياً استقضى بالمدينة إلا رأيت كآبة القضاء وكرهيته في وجهه ! » . وفي « الصحيح » عن أبي ذر : « قلت : يا رسول الله ، ألا استعلمتني ! » فضرب يده على منكبيه ، ثم قال : يا أبا ذر ، إنك ضعيف ، وإنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزينة ، وإلا من أخذها بمحقها ، وأدى القدي عليه فيها ! » فلا ينبغي أن يتقدم على العمل إلا من وثق بنفسه وتعيين له وأجبره الإمام العدل عليه . وللإمام العدل إجباره إذا كان صالحاً ، وله أن يمتنع عنه إلا أن يتحقق أنه ليس في تلك الناحية من يصلح للقضاء سواء ؛ فلا يحمل له الامتناع حينئذ لتعيين الفرض عليه .

فصل من المجموع المسمى بـ « المقصد المأمود » : القضاء عنه وبليته ، ومن دخل فيه ، فقد عرض نفسه لهلاك ، لأن التخلّص منه عسير ؛ فلهروب منه واجب ، لا سيما في هذا الوقت ، وطلبه حق وإن كان حسبة ^(١) . قاله الشعبي . ورخص فيه بعض الشافعية : إذا خلصت نيته للحسبة ^(٢) ، بأن يكون وليه من لا ترضى أحواله ؛ والأوّل أصح لقوله — عليه الصلاة والسلام ! — : « إنا لا نستعمل على عملنا من أراحه . » وفي « إكمال المعلم » : اختلف العلماء في طلب الولاية مجرداً ، هل يجوز أو يمنع ، وأما إن كان الرزق يرتزقه ، أو فائد جائز يستحقه ، أو لتضييع القائم بها ، أو خوفه حصولها في غير مستوجبها ، ونيته في إقامة الحق فيها ؛ فذلك جائز له . وقد قال يوسف — عليه الصلاة والسلام ! — : « اجعل لى على خزائن الأرض » ^(٣) . ومن الحديث

(١) ق : حسنة . — (٢) ق : للجنة . — (٣) سورة يوسف : ٥٥ .

الصحيح : من ابتغى القضاء ، واستعان عليه بالشُّعَاء ، وكل إلى نفسه ؛ ومن أكره عليه ، أزل الله عليه ملكاً يسدُّه . ومنه : من مال إلى الإمارة وكل إليها ، ومنعاه : لم يمنَ على ما يتعاطاه ، والمتعاطى أبداً مقرونٌ به الخذلان ؛ فمن دُعِيَ إلى حمل ، أو إمامه في الدين ، فقصَّ نفسه على تلك المنزلة ، وهابَ أمر الله ، ورزقه الله المعونة . وهذا مبنى على « من تواضع لله ، رفعه الله » .

فمن الواجب على كلِّ من ابتلى بالقضاء أن يكثر من التذلل لله ، والمراقبة له عند أمره ونهيه ، والاختذ بالشُّفاعة على عبادِه . فقد ثبت في « الصحيح » عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : « اللهم ! من ولي من أمر أُمَّتِي شيئاً فشقَّ عليهم ، فأشقق عليه ؛ ومن ولي من أمر أُمَّتِي شيئاً فرفقَ بهم ، فأرفق به ! » وكلُّ قاضٍ مطلوبٌ منه أن يحكم بالعدل على نفسه وعلى غيره ، وأن يمتدَّ أنه حاكمٌ في ظاهره ، محكومٌ عليه في باطنه . روى الثَّيِّثُ بْنُ سَعْدٍ عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : « من ولي ولاية ، فأحسن فيها أو أساء ، أتى به يومَ القيامة ، وقد غُلَّتْ يمينه إلى عنقه ؛ فإن كان عدلاً في أحكامه ، أُطلق من أغلاله وجعل في ظلِّ عرش الرحمن ؛ وإن كان غير عدل في أحكامه ، غُلَّتْ شماله إلى يمينه ، فيسبَّح في عرقه حتى يفرق في جهنم . »

ولما تقرَّر من بلاء القضاء ، فرَّ عنه كثيرٌ من الفضلاء وتغيَّبوا ، حتَّى تركوا . وسجن بسببه عند الامتناع آخرون ، منهم أبو حنيفة ، وهو التَّحْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ ، دعاهُ صهر بن هبيرة للقضاء ؛ فأبى ؛ فحبسه وضربه أياماً ، كلَّ يوم عشرة أسواط ، وهو متبادٍ على إايته إلى أن تركه . وقد نقل عن عثمان بن عفَّان أنه قال لعبد الله بن صهر بن الحطَّاب : « اقضِ بين الناس ! » . قال : « لا أقضِ بين رجلين ما بقيت ! » قال : « لتفعلن ! » قال : « لا أفعل ! » قال : « فإنَّ أباك كان يقضى . » قال : « كان أبى أعلم مني وأتقى ! »

ومن غريب ما يُحكى عن مسلمة بن زُرْعَةَ ، وقد تكلم في تباطات القضاء ، أنه قال : « رأيت في الاندلس قاضياً يُدعى مُهاجر بن نوْفَل القُرشيُّ ، ما رأيتُ مثله في العبادة والورع . ولقد بلغني في موته أعظمُ العجب . أخبرني به ثقات من أهل بلده . وذلك أنه لما مات دُفِنَ في مقبرتهم ليلاً ، وأظنُّه عهد بذلك ، فلما أهيل التراب عليه ،

جمعوا من القبر كلاماً فاستمعوا له (١) ؛ فسمعوه يُنادى : أنذركم ضيق القبر وطافية القضاء ! قال : « فكشفوا عنه ، وظنّوه حيّاً ، فوجدوه مكشوف الوجه ، ميتاً ، بحالته التي قُبر بها — رحمه الله وغفر لنا وله ! » وقال الحسن بن محمد في كتابه ، عند ذكر من عُرِضَ عليه القضاء ، فأبى من قبوله : استشار الأمير عبد الرحمن بن معاوية ، أول الخلفاء بالأندلس من بني أميّة أصحابه ، في قاض يوليه على قُرطُبَة . فأشار عليه ولده هشام ، وحاجبه ابن مُغيث ، بالمصعب بن عُمَران ؛ ووقف الاختيار عليه . فوقع بنفس الأمير ، وأمر بالإرسال إليه ؛ فلما قدم مصعب ، أدخله على نفسه ، بحضرة ولده هشام ، وحاجبه ، وخاصّة أصحابه ؛ فمُرِض عليه القضاء . فأبى من قبوله ، وذكر أَعذاراً تموقعه عنه ؛ فردّها الأمير وجهه على المزينة ، وأمر مصعب على الإيابة اليثّة ؛ فاغضب الأمير ، وهاج غضبه ، وأطال الإطراق ؛ ثم رفع رأسه إلى مصعب وقال : « اذهب ! عليك العفا وعلى الدين أشاروا بك ! »

ولمّا أراد هشام للقضاء بقرطبة زياد بن عبد الرحمن ، وعزم عليه ، خرج منها فارّاً بنفسه ، على ما حكاه ابن حارث . فقال هشام عند ذلك : « ليت الناس كلهم كزياد ، حتى ألقي أهل الرغبة في الدنيا ! »

وممّن عُرِض عليه القضاء من الفقهاء بالأندلس فأبى من قبوله ، إبراهيم بن محمد ابن بار ، دماه إليه الأمير محمد بن عبد الرحمن لقصّة رفعت من قدره عنده ؛ فأباه فأرسل إليه بذلك هاشم بن عبد العزيز صاحبه ؛ فامتنع عليه ولم يجد فيه حيلة ؛ فأعاد إليه الأمير هاشمًا بوصية يقول : « إذا لم تقبل قضاءنا ، فاحضر مجلسنا ، وكن أحد الداخلين علينا ، الذين نشاورهم في أمورنا ، ونسمع منهم في رعيّتنا . » فلما استمع رسالته ، قال : « يا أبا خالد ، إن ألح على الأمير في هذا ومثله ، هربت — والله ! — بنفسى من بلده ! فما لي وله ؟ » فأعرض عنه الأمير عند ذلك ، وعلم أنّه ليس من صيده . ومنهم أبان بن عيسى بن دينار ، ولأه الأمير محمد بن عبد الرحمن قضاء كورة جيّان ؛ فأبى و«لح». فأمر الأمير بإكرهه على العمل وأن يوكل به نفرًا من الحرّس ، يحملونه إلى حضرة جيّان ، فيجلسونه هناك مجلس القضاء ، ويأخذونه بالحكم بين

الناس . فأنفذ الوزراء أمره ، وسار به الحرس ، فأقصده بيجان ، لحكم بين الناس يوماً واحداً . فلما أتى الليل ، هرب على وجهه ، فأصبح الناس يقولون : « هرب القاضي ! » فرفع الخبر إلى الأمير محمد ، فقال : « هذا رجل صالح فرّ يدينه ! فليُسْئَلْ عن مكانه ويؤمّن ممّا أكره ! »

ومن أهل مبرقُسطة ، قاسم بن ثابت بن عبد العزيز الفهرى ، صاحب « كتاب الدلائل في شرح غريب الحديث » . دُعي للقضاء ببلده ، فامتنع من ذلك . فلما اضطره الأمير وعزم عليه ، استعمله ثلاثة أيام ، يستخير فيها الله — عز وجل — فات خلال تلك المدة . فكان الناس يرون أنه دعا الله تعالى في الاستكفاء ، فكفاه وستره . وصار حديثه موعظة في زمانه . قاله أحمد بن محمد .

وممن عُرض عليه القضاء ، في عصرنا هذا المستأخر ، فأباه وامتنع من قبوله ، الفقيه أبو عيسى أحمد بن عبد الملك الإشبيلي ، عرضه عليه المنصور محمد بن أبي طاهر مدبر أمر الخليفة هشام المؤيد بالله ، عن أمر الخليفة مرتين ، فلم يجد فيه حيلة . أولاًهما إذ توفى قاضي قرطبة محمد بن يتي بن زرب ، سنة ٣٨١ هـ ، أحضره وخاطبه مشافهةً بمحضر الوزراء ، فقال له : « إن أمير المؤمنين المؤيد بالله اختارك للقضاء ، ورأى تقديمك مباركاً لك فيه . » فقال : « أعوذ بالله من ذلك ! لست ، والله الذي لا إله إلا هو ! اتهم إلى هذا ولا أقبله البتة ! فإني لا أستطيع ولا أصالح وما أفنى الناس في ذلك إلا وأنا مضطجع أكثر أوقاتي لكبرى وضعى . والله ! لقد صدقتك ! فانظر للمسلمين وانصح لإمامك — وفقه الله ! » فتركه .

وممن جاهر بالإصرار على الإيابة من القضاء ، محمد بن عبد السلام الحشنى ، أراداه الأمير محمد لتقليد القضاء بيجان ، وأمر الوزراء أن يجلسوه ويلزموه ذلك ، ففعلوا وأدّوا إليه رسالة الأمير . فأبى عليهم وتفرّقوا شديداً ، فلامقوه وخوفوه بادرة السلطان ، فلم يزد إلا أباه وتفوراً . فكتبوا إلى الأمير محمد بلباجه واعياه الحيلة عليهم في إجابته . فوقع الأمير توقيماً غليظاً معناه : إن من طامنا ، فقد أحل بنفسه ودمه . فلما قرأوه على الحشنى ، نزع قللموته من رأسه ومدّ عنقه وجعل يقول : « أبيت كما أبت السموات والأرض ، إيايَ إشفاق ، لا إيايَ تفاق ! »

فكتبوا إلى الأمير بلفظه ؛ فكتب إليهم أن « سددوا أمره وأخرجوه عن أنفسكم ! » فقالوا له : « انصرف ! » فانطلق عنهم ولم يهيجوه بعد .

وقد شدّد بعضُ العلماء على الفأر منه ، إذا كان ممتن توقّرت فيه دواعيه . فنقيل عن معنّون أنه قال : إذا كان الرجل أهلاً لحظّة القضاء ، فاستعنى منها ، عوفى منها إن وجد لها عوضٌ منه ؛ وإن لم يوجد ، أجبر عليها ؛ فإن أبى ، سجن ؛ فإن أبى ، ضرب . قال الثمبائي : فإن لم يوجد غير واحدٍ ممّن يشكل للقضاء ، أجبر عليه بالسجن والضرب . ومن جامع « كتاب الاستغناء » : وإن كان الداعي له إلى العمل غير عدلٍ ، لم يجز لأحدٍ إعانته على أموره ، لأنّه مُتَعَدٍّ في فعله ؛ فيجب له أن يصبر على المكروه ، ويدع العمل معه ؛ وإن كان عدلاً ، جاز بالعمل معه ، ويستحبُّ له إعانته . انتهى . والذي يظهر من كلام مالك ، الأخذُ بالترك ، والتحذيرُ من الولاية على كلّ تقدير ، فقد روى عنه ابن وهب في الرّجل يُدعى للعمل ، فيكره أن يُجيب إليه ، وخاف على دمه ، وجلّدُ ظهره ، وكهّدُم داره . كيف ترى في ذلك ؟ فقال : أمّا كهّدُم داره وجلّدُ ظهره وسجنه ، فإنّه يصبر على ذلك ، ويترك العمل خيراً له ، وأمّا أن يُباح دمه ولا أدرى ما حدث ذلك ، ولعله في سعة من ذلك إن عمِل . وقال الأبهري : إن دُعِيَ إلى العمل ، فأبى ، وخشى ضربَ ظهره أو على دمه أو سجنه ، فأما الضرب والسجن ، فإن صبر ، فهو أفضل ؛ وأمّا دمه ، فإن عمِل ، فعُله في سعة أن يجرى العدل والإنصاف ؛ وإن لم يمكنه ، لم يجز له أن يتعدّى الحقّ ، ويصبر على ما يلحقه من المكروه ، إذ لا يجوز له أن يبطل حقّ المسلمين وحرّيمهم لنفسه .

ومن كتاب ابن حارث . لمّا توفي يحيى بن معنّ ، بقى الناس بلا قاضٍ نحواً من ستّة أشهر ، روّى فيها الأمير عبد الرحمن في الإيتاء للقضاء . فقلق الناس لذلك ؛ فقال : « والله ! ما يمنعني من التمهيل إلّا النظرُ لهم ! فإنّي لا أرجو رجلاً أرضاه ، غير واحدٍ ، وهو لا يحبّيني ! » فقال له أحدُ جلسائه : « فإذا أرضيتَه للقضاء ، وأباه ، فألزّمه أن يُدِلّك على سواء . » فأحضر يحيى بن يحيى وألزمه أن يشرّ عليه ، إذ لم يحبّه . فامتنع من الوجهةَين معاً ، الولاية والدلالة ، وقال : « قد صدقتُ عن نفسي لمعرفتي بها ؛ ولكنّ

أتملّد الدلالة على غيري ، فأرّنه ، إن جار ، شاركته في جوره ا ، فأغضب ذلك الأمير وحج في أن لا يغميه . وأثرمه صاحب رسائل غدا به إلى المسجد الجامع ، فأجلسه مجلس الحكم ، وقال للخصوم : « هذا قاضيكُم ! » فلبث يحجي على تلك الحال ثلاثاً ، وهو لا يمدّ يده لكتاب ، ولا يتكلّم مع أحد ، إلى أن ضاق صدره ، فكتب إلى الأمير يشير بإبراهيم ابن العباس ، وقلده ، وكفّ عن يحجي .

ومن تخلف عن قبول خطّة القضاء ، الإمام محمد بن إدريس الشافعي . فراجع أمير المؤمنين ، عند المزم عليه في التولية ، بأمر منها أن قال له : « إن هذا الأمر لا يصلح له من يشركك في نسبك . » وتوقّف عن العمل حتى ترك . وهو القائل : من ولي القضاء ، ولم يفتقر ، فهو سارق ؛ ومن لم يضمن نفسه ، لم ينفعه العلم . وبمثل مقالة الشافعي في الاعتذار عن قبول القضاء ، اشار عبد الملك بن حبيب على عبد الرحمن ابن الحكم ، في نازلة القاضي إبراهيم بن العباس القرشي ؛ وهي النازلة التي تُنسب له . وللفقيه يحيى بن يحيى السورة على الخليفة ؛ فقال له ابن حبيب : « وأما القاضي ، فلا ينبغي للأمير — أعزّه الله ! — أن يشرك في عدله من يشركه في حسبه . » فعزل الأمير القرشي قاضيّه ، وذلك آخر سنة ٢١٣ . وولى القضاء مكانه محمد بن سعيد .

وعرض أمير المؤمنين الرشيد على المغيرة بن عبد الرحمن الخزومي قضاء المدينة ، وجازّته أربعة آلاف دينار . فامتنع ؛ فأبى الرشيد إلا أن يلزمه ، فقال : « والله يا أمير المؤمنين ! لأنّ يحنقني الشيطان أحبّ إليّ من أن أرى القضاء ! » فقال الرشيد : « ما بعد هذا شي ؟ ! » وأعفاه ، وأجازّه بألّي دينار .

ورأيت في « كتاب ترتيب المدارك » تصنيف القاضي عياض بن موسى بن عياض ومن خطّه نقلت ، وقد ذكر عبد الله بن فروخ التمارسي ، فقيه القيروان في وقته ؛ فقال : كان أكثره الناس في القضاء . وكان يقول : « قلت لأبي حنيفة : ما منتك أن تلي القضاء ؟ فقال لي : يا ابن فروخ ! القضاء ثلاثة : رجل يحسن العموم ، فأخذ البحر طويلاً ، فاعساه أن يموم ، يوشك أن يكلّ فيغرق ؛ ورجل لا بأس بومومه ، طام يسيراً فغرق ؛ ورجل لا يحسن العموم ، ألقي بنفسه على الماء ، فغرق من ساعته . »

ومن الكتاب المسمّى أن روح بن حاتم أرسل إلى ابن فروخ ليؤتيه القضاء فامتنع ؛

فأمر به أن يُربط ويصعد به على سقف الجامع ؛ فقبل له : « تقبل ؟ » فقال : « لا ! »
 فاخذ ليُطرح ؛ فلما رأى العزم قال : « قبلت » ، فأجلس في الجامع ومعه حرس ؛ فتقدم إليه
 خضمان ؛ فنظر إليهما وبكى طويلاً ؛ ثم رفع رأسه ، فقال لهما : « سألتكما بالله !
 ألا أعفيتما من أنفسكما ، ولا تكونا أول مشرّين عليّ ! » فرجاه ، وقاما عنه . فأعلم
 الحرس بذلك روحاً ؛ فقال : « اذهبوا إليه ، فقولوا له يشير علينا بمن نولى أو ما قبل . »
 فقال : « إن يكن ، فبعدد الله بن غانم ؛ فأني رأيت شاباً له صباةٌ يعني بمائل القضاء .
 فمليك به ؛ فإنه يعرف مقدار القضاء . » فولى ابن غانم ؛ فكان يشاوره في كثير من
 أموره وأحكامه ؛ فأشفق ابن فروخ من ذلك ، وقال له : « يا ابن أخي ! لم أقبلها أميراً أقبلها
 وزيراً ! » وخرج إلى مصر هرباً من ذلك وورعاً ، ومات هناك .

وممن عُرض عليه القضاء بإفريقية ، فامتنع منه ، أبو ميمونة أحمد بن زرار . فلما عُرض
 عليه قال : « اللهم ! إنك تعلم أنني انقطعت إليك ، وأنا ابن ثمانى عشرة سنة ! فلا تمكّنهم
 مني ! » فلما جاء العصر إلا وقد توفي . ففصل وكفن وُخرج به . فوجه إليه الأمير إسماعيل
 العبدى كفناً وطيباً في الأطباق ؛ فواتاه الرسول على النش ؛ فجعل عليه الكفن من فوق .
 ومن غريب ما حكى عنه أنه بينما هو يتعجّد ليلة من الليالي ويبكى ويدعو ، إذا بنور عظيم ،
 خرج له من حائط الحراب ، ووجه كأنه البدر . فقال : « تمكلاً ، يا أبا ميمونة ! من
 وجهي : فأني ربك الأعلى ! » فبصق في وجهه وقال له : « اذهب يا ملعون ! يا شيطان !
 لعنك الله ! » قال المؤلّف — رضى الله عنه — : التوفيق صحب ابن زرار عند مشاهدته
 لما أخبر عنه بمحاطة محرابه ؛ فثبتت المعرفة قدّمه ، وأنطقت بالصواب لسانه . فذات القديم
 سبعانه ذات موصوفة بالعلم ، مدركة بلا إحاطة ، ولا سريةً بالأبصار في دار الدنيا ؛
 وهى موجودة بمحقق الإيمان ، من غير حدٍّ ، ولا إحاطة ، ولا حلول ؛ فالقلوب تعرفه ،
 والمقول لا تدركه ؛ ينظر إليه المؤمنون في الآخرة بالأبصار ، بغير إحاطة ، ولا إدراك نهاية .
 ومن باب التنشع عن المسارعة إلى الأمور التي يخاف من الدخول فيها ، السقوط في
 الفتنة ، ما جرى لجعفر بن الحسن بن الحسن الأمدي قاضي بلنسية آخر أيام قضائه بها .
 وذلك أنه بويج لمرّوان بن عبد العزيز بلنسية ، عند انقراض الدولة المتونية ، طلب بالشهادة
 في بيعته فقال : « والله ! لا أفعل وبيعةٌ تأشفين في عني ! » ثم قال : « اللهم ! »

أقبضني إليك ! » قال ابن الأبار في « تكميلته » ، وقد ذكره : فتوفى في ليلته ودُفن في القدر . وكان رجلاً صالحاً ، ورعاً ، مجاب الدعوة . وكانت بيعة مروان في صفر سنة ٥٤٠ . وذكر يحيى بن إسحاق أن هشاماً ، لكأولى ، قيل له : « لا يتمدّل ما تريد إلا بولاية زياد بن عبد الرحمن على القضاء ! » فبث إليه ؛ فتمنّع ، فألح عليه هشام ، وأحضر الوزراء ؛ وكلّمه في ذلك عن الأمير وعرفوه عزمه . فقال لهم : « أما إذ عزمتم ، وأكرهتموني على التنازع ، فأخبركم ما أبدأ به على المشي إلى مكة . إن وليتموني ، وجاءني أحد متظلماً منكم ، إلا أخرجت من أيديكم ما يدعيه ، ورددته عليه ، وكلّفتكم البيّنة لما أعرف من ظلمكم ! » فلما سمعوا ذلك ، عرفوا صدقه ؛ فمفلوا عند الأمير في مفاقته . فقيل ليحيى بن يحيى : « أهو وجه القضاء ؟ » قال : « نعم ! فيمن عرف بالظلم والقدره ! »

﴿ فَمَصْلُ ﴾ هذه المسألة ، التي هي إخراج ما يدعيه الطالب من يد المطلوب الموسوم بالظلم ، وقع من أمثاله في أمّهات الكتب نظائر ؛ منها في « العُتبية » قال في صمّاع يحيى : قلت : فقومٌ عرفوا بالنصب لأموال الناس من ذوى الاستطالة بالسلطان ؛ ثم جاء الله بوال أنصف منهم وأعدى عليهم ؛ فلا يجد الرجل من يشهد على معانية النصب ، ويحد من يشهد على حقّ أنّهم يعرفونه ملك المدعى ، ثم رأوه يبد هذا الظالم ، لا يدرون بماذا صار إليه إلا أنّ الطالب كان يشكو اليهم ذلك ، أو لا يشكوه . قال : إذا كان من أهل القهرة والتعدى ومن يقدر على ذلك ، والبيّنة حادثة ، فذلك يوجب للمدعى أخذ حقه منه ، إلا أن يأت الظالم ببيّنة حادثة على شراء صحيح ، أو عليه لمن كان يأمن ظله ، أو يأت بوجه حقّ ينظر له فيه . قال : فإن جاء ببيّنة حادثة على شرائه ، وزعم البائع أنّ ذلك البيع عن فوق من سلطوته ، وهو لا يقدر عليه ؛ قال : يفسخ البيع إن ثبت أنّه من أهل الظالم والاستطالة . قال : وإن زعم البائع أنّه باع وقبض منه الثمن ظاهراً ، ثم دسّ إليه سراق ، أخذه منه . ولو لم يفعل له ذلك لى منه شراً . قال : لا يقبل منه هذا ؛ وعليه دفع الثمن إليه ، بعد أن يحلف الظالم أنّه ما ارتجعه ، ولا أخذه منه بعد أن دفعه إليه .

قال ابن رُشد : أما ما ذكره من أنّ الظالم ، المعروف بالنصب لأموال الناس والقهرة لهم عليه ، لا ينتفع بمحيازته مال الرجل في وجهه ، ولا يصدّق من أجلها على ما يدعيه من

شرايه ، أو هبة ، أو صدقة يريد ، وإن طال ذلك في يده أعواماً : أمّا إذا أقرّ بأصل الملك
 للمدّعيه ، وقامت له بيّنة بذلك ، فهو صحيح لا أعلم فيه اختلافاً ، لأنّ الحيازة لا توجب
 الملك ؛ وإنما هي دليل عليه بوجه تصديق غير الغاصب فيما أدّاه من تصديره إليه ، لأنّ
 الظاهر أنه لا يجوز أخذ مال أحد ، وهو حاضر لا يدّعيه ولا يطلبه ، إلا وقد صار إلى الذي
 بيده ، إذا حازه في وجهه المثرة الأعوام ونحوها ! لقول النبي — صلى الله عليه وسلم ! — :
 « من حاز شيئاً عشر سنين ، فهو له ! » معناه عند أهل العلم بدعواه مع يمينه ؛ وأما الغاصب
 فلا دليل له في كون المال بيده ؛ وإن طال حيازته له في وجه صاحبه لما يعلم من غصبه
 لأموال الناس والقهورة لهم عليها . قال : وأمّا إن أثبت الغاصب الشراء ودفع الثمن ،
 فادّعى البائع أنّه أخذه منه في السرّ ، بعد أن دفع إليه ، فهو مُدّعى لا دليل له على
 دعواه ، فوجب أن يكون القول قول الغاصب المُدّعى عليه ، كما قال في الرواية لقوله —
 عليه الصلاة والسلام ! — : « البيّنة على المدّعى ، واليمين على من أنكر . » وقد روى عن
 يحيى بن يحيى أنّه قال : « إذا قال البائع إنّهُ أعطاه الثمن بالظاهر ، فدسّ عليه من أخذه منه ،
 فإنه ينظر إلى المشتري ؛ فإن عُرِفَ بالمداء والظلم والتسلّط ، فأُثِّبَ أرى القول قول الباع ،
 مع يمينه لقد دفع المال إليه فهرةً وغلبةً ، ويردّ ماله عليه بغير أن يرده إليه الثمن . » وقاله
 ابن القاسم . دفع ذلك في بعض الروايات ، وهو إفراق . فإذا أقرّ أنّه دفع إليه ، ثمّ ادّعى
 أنّه أخذه منه ، وأمّا لو لم يقرّ أنّه قبض الثمن ؛ وقال : « إنّما أشهدتُ له على
 نفسي بقبضه ، تقيّةً وخوفاً منه ! » لا شبه أن يصدق في ذلك مع يمينه في المعروف
 بالغصب والظلم ؛ وإنّما يكون ما قال يحيى من تصديق البائع فيما أدّاه من أنّه دسّ
 إليه في السرّ من أخذ الثمن منه ، إذ أشهد له أنّه فعل ذلك بغيره . ونرجع إلى
 ما كُنّا بسبيله ؛ فنقول :

وممن عُرِضَ عليه القضاء فأباه ، الشيخ الصالح بَيْقُ بن مَخْلَد . كانت له خاصّةٌ
 بالأمير المُنْذِر بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن قبل ولايته الملك ؛ وكان قد قدّم إليه في حياة
 والده الرُّبْرَى بالخلافة ، لرؤيا قصّها عليه . فلما ولى الخلافة ، ضاعف له البرّ والكرامة
 والإعظام والتَّسْجِلة ، وأحضره وأراد له لولاية القضاء . فأبى عليه . فذهب إلى
 استكراهه . فقال الشيخ بقى : « ما هذا جزاء عبّتي وانقطاعي وصاغيتي ؟ »

فقال له المُنْذِرُ : « أَمَا إِذَا أَيْدَتْهُ ، فَأَرْشُرْ عَلَى بَقَاضِ رِضَاءِ الْمُسْلِمِينَ ! » طَابَ عَلَيْهِ وَفَضَائِقُهُ ، وَعَزِمَ عَلَيْهِ ؛ فَقَالَ : « لَا بُدَّ أَنْ تَلِيَ أَوْ تُشِيرَ ! » فَقَالَ : « أَشِيرُ عَلَيْكَ بِرَجُلٍ مِنْ آلِ زِيَادٍ ، يَسْكُنُ بَرْيَّةً ، يَعْرِفُ بِعَاصِرِ بْنِ مَعَاوِيَةَ . » فَقَبِلَ مِنْهُ ، وَأَرْسَلَ فِي عَاصِرٍ ؛ فَوَلَّاهُ .

ومِنْهُمْ أَبُو غَالِبِ عَبْدِ الرَّؤُوفِ بْنِ الْفَرَجِ بْنِ أَبِي رِكْنَانَةَ . كَانَ الْإِمِيرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بِهِ مَعْجِبًا ، وَلَهُ مَعْضَلًا ؛ وَكَانَ قَدْ اشْتَهَى رُؤْيَاهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَدْعِيهِ ؛ فَتَعَرَّضَ لَذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ طَلَقِ السَّابِاطِ ^(١) : « فَرَأَاهُ عِنْدَ رَوَاحِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ ، وَأَعْجَبَهُ رَحْمَتُهُ ، وَأَحْبَبَ اجْتِدَابَهُ إِلَيْهِ ، وَقَالَ : « لَا بُدَّ أَنْ أَضْمَّهُ إِلَى الْوِزَارَةِ أَوْ الْقَضَاءِ ! » فَذَكَرَ بِشَأْنِهِ الْوَزِيرُ ابْنَ أَبِي عُبَيْدَةَ ^(٢) ، وَكَانَ صَدِيقًا لِابْنِ غَالِبٍ ؛ فَقَالَ : « يَنْبَغِي لِلْإِمِيرِ أَنْ لَا يَهْجُمَ عَلَى الرَّجُلِ بِالْإِسْتِدْمَاءِ ، حَتَّى يَعْرِفَ مَا عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ . » فَقَالَ لَهُ : « فَكُنْ أَنْتَ الَّذِي يَتَعَرَّفُ ذَلِكَ . » قَالَ الْكَاتِبُ الْمَدْعُوُّ بِسُكْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ : « فَأَرْسَلَنِي الْوَزِيرُ إِلَيْهِ ؛ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ مُرَادَ الْإِمِيرِ ؛ فَتَلَّيْتُ ذَلِكَ مَتْنِي بِالنُّطْقِ وَالتَّضَاحُكِ ، حَتَّى أَطْمَعْنِي فِي نَفْسِهِ ؛ وَجَمَلْتُ يَقُولُ : « كَيْفَ كَانَ تَنْبِيْهُكُمْ لَنَا بَعْدَ طَوْلِ الْغَفْلَةِ ؟ وَمَا نَرَى هَذَا مِنْكُمْ مِنْ حُجَّةٍ نِيَّةٍ : فَاتِمَّ أَشْخُ بِدُنْيَاكُمْ مِنْ أَنْ تَعْطُوا مِنْهَا أَحَدًا شَيْئًا ، وَتَشْرِكُوا فِيهَا صَدِيقًا ! » قَالَ سَكَنَ : « فَلَمَّا صَرْتُ بِهِ إِلَى الْجَلَّةِ ، تَنَمَّرْتُ ، وَقَالَ آخِرُ قَوْلِهِ : « بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ! لَيْتَ مَا وَدَّعْتَنِي أَوْ غَيْرِكَ ، أَوْ بَلَفَّعْتَنِي فِيهِ عَنْ الْإِمِيرِ عَزِيزَةٍ ، لِأَخْرُجَنَّ عَنْ الْأَنْدَلُسِ ! فَمَا أَغُودَنَّ إِلَيْهَا آخِرَ الدَّهْرِ ! » فَتَرَكْتُ عَنْ ذَلِكَ .

وَقَدَّمْتُ لِلْقَضَاءِ بِالْجَزِيرَةِ الْخَضْرَاءِ وَمَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْجُذَامِيُّ الشُّبَاهِيُّ ، وَذَلِكَ بِإِشَارَةِ شَيْخِهِ الْأَسَاطِذِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيِّ الْإِفْلِيلِيِّ ، أَيَّامَ وَلايَتِهِ الْوِزَارَةِ لِلْمُسْتَكْنَى بِاللَّهِ . وَالْمُسْتَكْنَى هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ [بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ] النَّاصِرِ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ . فَأَبَى مِنَ الْقَبُولِ ؛ وَوَقَعَ الْعَزْمُ عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ مِنَ الْإِمِيرِ ، فَتَفَرَّ ، وَقَصَدَ الْوَزِيرَ وَخَلَا بِهِ . وَكَانَ مِنْ جِلَّةِ مَقَالِهِ : « سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ ! أَنْتَلِمَ أَنْ الْوَلَايَةَ لِمَثَلِي أَوَّلَى مِنَ الْآيَةِ ؟ فَأَقِفْ عِنْدَ إِشَارَتِكَ ؟ أَمْ تَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ ؟ » فَقَالَ لَهُ : « يَا ابْنَ أَخِي ! حَاصِلُ مَا أَرَاهُ أَنَّ الْوَلَايَةَ فِي الْوَقْتِ كَرَامَةٌ ، وَتَرْكُ الْعَمَلِ سَلَامَةٌ . »

فقال له ابن الحسن : « أبقاك الله ! أختارُ السلامة ! وليس يجمل بك أن تكون نتيجة معرفتي بك تكلفني ما يصعب عليّ تحمُّله ! » فحاول استبداله بغيره . وانقطع هو للاشتغال بإصلاح حاله ، والاقتصاد على التعيش من ماله . وقد ذكره خُلف ابن عبد الملك في «صلة» .
 لكتاب القاضي أبي الوليد بن القُرَظي ؛ فقال فيه بعد اسمه : يُكنى أبا محمد ؛ أخذ عن أبي القاسم علي بن الإفلح كثيراً . وكان عالماً بالآداب واللغات والاشارات ؛ وله ردُّ على أبي محمد بن حزم فيما انتقده على الإفلح في شرحه لشرع المُتَنَبِّي ؛ أخذ عنه أبو عبد الله محمد بن سليمان شيخنا — رحمه الله !

وعن سحنون قال : مات بعض قضاة إفريقية . فقدم رسولُ الخليفة ، وجمع العلماء ، واستشارهم في قاضٍ يولّيه . فقيل لشيخه أبي الحسن بن زياد : « هذا رسول الخليفة ، يشترك في قاضٍ يولّيه . » فحوّل وجهه إلى القبلة ؛ فقال : « وَرَبَّ هذه القبلة ! ما أعرف بها أحداً يستوجب القضاء . قوموا عني ! »

قال مُطَرِّف وابن المارِجُشُون وأصْبَحَ : لا يستقضى إلا من يؤتق به في عفافه ، وصلاحه ، وفهمه ، وعلمه بالسُّنة والآثار ووجه الفقه ؛ ولا يصلح أن يكون صاحب حديث لا فقه له ، أو فقيهاً لا حديث عنده . ولا يفتى إلا ما كان هذا وصفه إلا أن يجبر بشيء ممحه ؛ ولا ينبغي ، وإن كان صالحاً عفيفاً . أن يولّى إلا أن يكون له علم بالقضاء . وممن عُرضت عليه الولاية بمالقة ، من أهلها ، فأبى وتمنّع منها ، الحسن بن محمد بن الحسن الجذامي النُّبَاهِيُّ . واعتذر بأُمور ، منها كثرة ولده ، وتعدّد ذوى رحمه (وقد ورد : لا يحكم القاضي إلا لمن تجوزُ له شهادته من قومه) ؛ واستنقل مع ذلك القهرة لأهل بلده بالحكم من قبله ؛ وكان قد جرى لوالده محمد بن الحسن ، آخر أيام ولايته القضاء بكورة رُبّة ، ما هو معروف عند الكثير ، من إعمال الحيلة في غدره ، والإقدام على قتله . فقبل الأميرُ عند ذلك مآذيره ، وترك سبيله . ثم جدّد العزم عليه في الولاية . قال ابن فريد في كتابه : فاستقضى بغرناطة ؛ وكان من أهل النباهة والجلالة . توفّي سنة ٤٧٣ . وذكره ابن بَشْكُروال في «صلة» .

ومن الفقهاء المتأخرين ، المتقدمين في العلم والدين ، أبو عبد الله محمد بن عِيَّاش الأنصاري ثم الخزرجي ، أحدُ أشياخ بلدنا مالقة ، وفريد عصره بها عقلاً ، وفضلاً ،

وورعاً، وزهداً؛ استدعاه أمير المسلمين أبو الحجاج يوسف بن إسماعيل بن زهر — رحمه الله وأرضاه ! — لحضرته؛ فقلده بها قضاء الجماعة والخطبة أيام الجمعة بمسجد كهرائها؛ فخطب الجمعة واحدة، وأقام رسم القضاء ثلاثة أيام حسبة، إذ كان أولاً قد عزم على تركه، والخروج عن عهده؛ فلم يقبل كسوة، ولا أخذ جراية، وأنصح رابع يومه بالاستغناء عن خطة القضاء. وكان أعلم قضاء زمانه بالأحكام، وأحفظهم للمسائل، وأبصرهم بالنوازل؛ لا كنه — نعمة الله بقصده — هاب أمر الله، وأثر مع ذلك راحة بدنه، وخلاس نفسه من تبعاته. وعلم الأمير صدق مقالته، وصحة عزيمته؛ فأعفاه. وارتحل عند ذلك بقيّة يومه إلى بلده، وتقدّم للخطبة والصلاة بالجامع منه. وتولى ذلك إلى وفاته، ولم يأخذ عليه مرتبة مدة حياته. فكان في انقباضه عن الولاية أشبه الناس بموسى بن عبد ابن زياد، إذ ولّاه الأمير عبد الله من بني أمية القضاء بقرطبة، والصلاة معاً بأهلها؛ فصلّى بالناس الجمعة واحدة، واستعفى في الثانية، والتزم القعود بداره والتقوى من فائد عقاره. وإضافة لفظ القضاء إلى الجماعة، جرى انترائه بالأندلس منذ سنين إلى هذا العهد. والظاهر أن المراد بالجماعة جماعة القضاة، إذ كانت ولايتهم قبل اليوم غالباً من قبل القاضي بالحضرة السلطانية، كائناً من كان؛ فبقى الرّمم كذلك. وأما قاضي الخلافة، بالبلاد المشرقية، فيُدعى بقاضي القضاة. وعن دُعي بهذا القب بالأندلس من قضاة قرطبة، وكتب له بذلك عند اسمه في السجلات المنعقدة عليه والمخططات الموجهة إليه، أبو العباس أحمد بن عبد الله بن ذكرّوان الأموي، وأبو بكر يحيى بن عبد الرحمن بن وافد النخعي؛ ولم يكن الأمر بحدّثان ذلك كذلك. قال الحسن بن محمد، وقد ذكر في كتابه يحيى بن يزيد النخعي؛ لما دخل عبد الرحمن بن معاوية قرطبة، وقام بالإمامة، ألقى فيها يحيى بن يزيد قاضياً؛ فأثبتته على القضاء، ولم يزل إلى أن مات. قال: وكان يقال له وللقضاة قبله بقرطبة، قاضي الجُند. قال محمد بن حارث: وقد رأيت سجلاً عقده سعيد بن محمد ابن بشير بقرطبة، يقول فيه: حكم محمد بن بشير قاضي الجُند بقرطبة. قال: وإن نسبة القاضي اليوم بقاضي الجماعة اسمٌ محدث، لم يكن في القديم.

هذا ما ظهر لي رُميّه صدرَ هذا الكتاب، من الكلام. وفيه، بحسب الفرض

المقصود من الاختصار، غنيةً كفايةً لتأمّله بعين الإِنصاف. والله الموفق للصواب!

الباب الثاني

في سيرة بعض القضاة الماضين وفقر من أنباء الأئمة المتقدمين

منها ، قال حميد الطويل : لما ولي إياس بن معاوية القضاء ، دخل عليه الحسن ، وإياس يبكي ؛ فقال له : « ما يبكيك ؟ » فذكر إياس الحديث : « القضاء ثلاثة ، إثنان في النار ، وواحد في الجنة ! » فقال الحسن : « إن مما نص الله عليه من نبي سليمان وداوود ما يرد قول هؤلاء الناس . » ثم قرأ : « وداوود وسليمان إذ يمكمان في العثرت إذ قمضت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ؛ فقمضناهما سليمان وكلاً آتينا حكماً وعلماً ^(١) » ولم يذم داوود . ويروى عن الحسن أيضاً أنه قال : لولا ما ذكر الله تعالى من أمر هذين الرجلين ، لرأيت أن القضاء قد هلكوا ؛ فإنه أتى على هذا بعلمه وعذر هذا باجتهاده .

وأول من قدم قاضياً في الإسلام ؛ على ما حكاه ابن عبد البر ، عمر بن الخطاب ؛ ولأه أبو بكر الصديق وقال له : « افض بين الناس ؛ فإنني في شغل . » وقد تقدم قول عثمان ابن عفان لعبد الله بن عمر : « افض بين الناس ؛ فإن أباك كان قاضياً . » ونقل عن مالك أن معاوية كان أول من استقضى في الإسلام . ولما جاءت خلافة عمر بن الخطاب ، وفتحت البلاد ، قدم بها جملة من الأكابر ؛ فاستقضى شريحاً على الكوفة ، ووجه عبادة بن الصامت ، وهو أحد الثقباء الإثني عشر ، إلى الشام قاضياً ومعلماً . وقدّم على قضاء البصرة كعب بن سور بنحبر عجيب ؛ وذلك أن كعباً كان جالساً عند حمير ، فجاءت امرأته فقالت : « ما رأيت رجلاً قط أفضل من زوجي ! إنه بيت ليله قائماً ، ويظل نهاره صائماً ! » فاستغفر لها عمر وقال : « مثلك اثني بالخير ! » فاستحييت المرأة وقامت راجعة . فقال كعب : « يا أمير المؤمنين ! هلاً أعيدت المرأة على زوجها ؟ » فقال : « أذاك أرادت ؟ » قال : « نعم ! » قال : « ودّوا على المرأة ! » فردت . فقال : « لا بأس بالحق تقوليته ! إن هذا يزعم أنك جئت لفتكيني ! » قالت : « أجل ! إني

امراً شابة ، وإني أبتغي ما يبتغي النساء ! » فأرسل إلى زوجها وقال لكُتِّب : « اقض بينهما . » قال : « فإني أرى لها يوماً من أربعة أيام (وكانت زوجها له أربعة نسوة) فإذا لم يكن له غيرها ، فإني أقضي له بثلاثة أيام وليالها يتمدد فيها ، ولها يومٌ وليلةٌ . » قال صر : « والله ! ما رأيتك الأول بأعجب إلى من الآخر ! اذهب ! فانت قاضٍ على البصرة ! »

وهذا من حقوق الزوجة ، إذا فرط فيه الرجل ، ودعت إليه المرأة ، فحكم به عليه وتطلق من أجله على زوجها إذ امتنع عنه بغير عذر ، حسبما تضمنته مسائل هذا الباب ، في موضعه من كُتِّب الفقه .

وعلى قول الزُّهْرِيِّ : أولُ قاضٍ في الاسلام ابن يزيد بن سعيد . وقيل : بل ، أولُ قاضٍ كان زيد بن ثابت . وقيل أيضاً مثل ذلك عن أبي الدرداء . وأما أرسخ الصحابة في العلم بالقضاء — رضوان الله عليهم أجمعين ! — فهو عليُّ بن أبي طالب من غير خلاف . قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — : « وأقضاهم عليٌّ ! » وكان مُحمَّر بن الخطَّاب يتعوَّد من معضلة ليس فيها أبو حسن . وقال في المجنونة التي أمر برجمها ، وفي التي وضعت لستة أشهر : فأراد مُحمَّر إقامة الحدِّ عليها ، فقال له عليٌّ : « إنَّ الله تعالى يقول : وَحَمَلُهُ وَرِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ^(١) . » وقال له : « إنَّ الله رجع القلم من المجنون الحديث . » فكان مُحمَّر يقول : « لولا عليٌّ ، هلك مُحمَّر ! » وقيل لعطاء . « أكان من أصحاب محمد — صلى الله عليه وسلم ! — أحدٌ أعلم من عليٌّ ؟ » قال : « والله ما أعلمه ! » وكان معاوية يكتب فيما ينزل به ليسأل له عليٌّ بن أبي طالب عنه ، فلعلاً بلغه قتله ، قال : « ذهب العلم بموت عليٍّ ! » ومن كلام ضرار فيه ، وقد طلب منه معاوية وصفه بعد وفاته ، فقال : « كان ، والله ! بعيد المدى ، شديد القوى ، يقول فصلاً ، ويحكم عدلاً ، يتفجر العلم من جوانبه ، وتنطق الحكمة من نواحيه ، إلى غير ذلك من صفاته . » وفي مُصَنَّف أبي داود عن عليٍّ — رضى الله عنه ! — قال : « بعثني النبيُّ — صلى الله عليه وسلم ! — إلى اليمن قاضياً ، فقال : « إنَّ الله عزَّ وجلَّ سيهدى قلبك ، ويثبت لسانك ، فإذا جلس بين يديك الخطباء ، فلا تقضى حتى تسمع من الآخر ، كما سمعت من الأول ! فإنَّه أحرى

أن يقبّل لك القضاء . » قال : « فإزلت قاضياً ، وما شككت في قضاء بعد . »
ولما أفضى الأمر إلى معاوية بن صفخر جرى بمجده على سنن من تقدمه من ملاحظة
القضاة ، وبقى الرسم على حذو ترتبه زماناً . ثم فتر أيام يزيد بن عبد الملك وابنه الوليد
إلى أن ظهر بنو العبّاس ، فظفروا بالملك ، فاشتدوا في شأن القضاء ، وتخثّروا للأعمال
الشرعية صدور الحكماء . فدعوا مالك بن أنس ، وابن أبي ذئب ، وأبا حنيفة للقضاء :
« فأما مالك ، فاحتج بأن قال : « إني رجلٌ محدود ، ولا يصلح أن يلي القضاء محدود . »
واحتج ابن أبي ذئب بأن قال : « إني فرّشي » ومن يشرك في النسب ، لا ينبغي أن
يشرك في الحكم . » وقال أبو حنيفة : « إني لمؤلفي » ولا يصلح أن يلي القضاء
مؤلفي . » فاحتج كل واحد منهم بما علم الله صدق نيته فيه ، فعاقبهم من محنة القضاء .
وفي « طبقات قضاة مصر » لأبي عمر الكندي : « ولي الحارث بن مسكين القضاء من
قبّل أبي الفضل جعفر المدعو بالمتوكل بالمتوكل بن المعتصم . وأتاه كتابه ، وهو بالإسكندرية
فلما قرأه ، امتنع من الولاية ، فأجبره أصحابه على ذلك ، وشرطوا عونهم له . قال بعضهم :
رأى أحدُ أشياخ بمصر كأن ابن أكتّم ذبح الحارث . فلم يكن حتى جاءه قضاء مصر ،
وكان على يد ابن أكتّم قاضي القضاة حينئذ . وفي « تقريب المسالك . » : « حكى القاضي
يونس قال : « ولي جعفر المتوكل الحارث قضاء مصر ، بعد أن سجنه على إجابة ذلك زماناً .
قال محمد بن عبد الوارث : كنّا عند الحارث ، وأتاه علي بن القاسم الكوفي ، فقال له :
« رأيت في النوم الناس مجتمعين في المسجد الحرام ، وقلت : « ما اجتمعوا ؟ » فقالوا :
« عمر بن الخطاب جاء ليُتعد الحارث بن مسكين للقضاء ! » فرأيتُه أخذه ، وسمر مقدمه
في الخائط ، وانصرف ، فقبضته . فلما أحسّ بي ، قال : « ما تريد ؟ » قلت : « أنظر
إليك . » قال : « اذهب إلى الحارث ، واقرأه مني السلام ، وقل له يقضى بين الناس
بإمرة أنك كنت بالعراق ، فقمّت من الليل ، فمثرت ، فنكتت إصبعك ، ودعوت بذلك
الدعاء ، لحثّ من الغد . فقال الحارث : « صدقت وهذا شيء ما أطلع عليه أحد إلا الله .
فسألته عن الدعاء ، فقال : « يا صاحبي عند كل شدّة ، يا غياني عند كل كربة ، يا مؤمسي
في كل وحشة ، صلّ على محمد ، وعلى آل محمد ، واجعل لي من أمري قرعاً ونحرّاً جا »
ومن القضاة بمصر عيسى بن المنكدر بن عبد بن المنكدر ، أيام ابن ظاهر . أشار به

عبد الله بن عبد الحكم ، وأعلمه أنه فقير ، فأجرى له سبعة دنانير في كل يوم ، وأجاز له ما ألف دينار . وكان رجلاً صالحاً . وهو أول قاض أجرى عليه المرتب بعصر .

ولما امتنع ابن فروخ من القبول لحظّة القضاء ، وأشار ابن قائم ، وهو عبد الله بن عمر ابن قائم ، تقدم من قبل هارون الرشيد بإفريقية ، وذلك في رجب سنة ١٧٩ ، وهو ابن اثنين وأربعين سنة ، في حياة مالك . ولما بلغته ولايته ، قال : « ما ذلك بخير له ! » وكان يوجه بمسائله أيام قضائه إليه ، فيما ينزل به من فوازل الخصوم ، ويكتب إلى ابن ركنانة ، فيأخذ له الأجوبة من مالك . وكان له حظ من صلاة الليل ، فإذا قضاها وجلس في التقعيد آخرها ، عرض خصم يريد أن يحكم له على ربه ، فيقول في مناجاته : « يا رب ! إن فلاناً نال من فلاناً وادعى عليه بكذا ، فأفكر دعواه ، فسألته البيعة ، فأني بيعة شهدت له بما ادعى . وقد أشرفت أن آخذ له من صاحبه بحقه الذي تبين لي أنه حق له ، فإن كنت على صواب ، فنبئتني ! وإن كنت على غير صواب ، فأمرني ! اللهم ! لا تسليني ! اللهم ! سألني ! » فلا يزال يعرض الخصوم على ربه حتى يفرغ منهم .

وراكب يوماً الأمير إبراهيم بن الأغلب ، فزادت دابة إبراهيم في المشي . فحوّل ابن قائم دابته وعرج إلى داره . فعاتبه على ذلك ، فقال له : « أصلح الله الأمير ! إنما تفسد أحكام القاضى على قدر جاهه . ولو سأعذّثك ، وحركت دابتي ، سقطت قلنسوتي ، فلبس بها العبيان ! » وراكبه مرة أخرى ، فشق إبراهيم زرعاً ، فلم يسلك ابن قائم معه .

ورأيت بخط القاضي أبي الفضل ما نصه : قال ابن قائم : دخلت مجلس إبراهيم ابن الأغلب . فبينما نحن قعود ، إذ أشرف علينا إبراهيم ، فقام إليه من كان في البيت غيّر ، فجلس مغضباً ، ثم قال لي : « يا أبا عبد الرحمن ! ما منعك أن تقوم ، كما قام إخوانك ؟ » فقلت : « أيها الأمير ! حدثني مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً ، فليتبوأ مقعده من النار ! » فنكس إبراهيم رأسه وأطرق . فكان هذا القاضي يكثر إنفاذ هذين البيتين :

إذا انقضت عني من العيش مدتي فإن خفاء الباقيات قليل
معرض عن ذكرى وتلقى مودتي ويحدث بعدى للخليل خليل

وتوفي قاضياً في ربيع الأول سنة ١٧٩ : فكانت ولايته ثمان عشرة سنة وتسعة أشهر —
غفر الله لنا وله ، ورحمنا وإياه ١

﴿ فَمَنْ لَمْ يَحْضُرْهُ ﴾ مسألة القيام التي تكلم فيها ابن قاتم تحتاج إلى تفصيل . وحاصله ما قاله أبو الوليد في « بيان » . ونفسه : القيام للرجال على أربعة أنواع : وجهٌ يكون القيام فيه محظوراً ؛ ووجهٌ يكون فيه مكروهاً ؛ ووجهٌ يكون فيه جائزاً ؛ ووجهٌ يكون فيه حسناً . فأما الوجه الأول ، الذي يكون فيه محظوراً ، لا يحل : فهو أن يقوم إكباراً وتعظيماً لمن يجب أن يُقام إليه تكثيراً ونجراً على القائم عليه . وأما الوجه الذي يكون القيام فيه مكروهاً ، فهو أن يقوم إكباراً وتعظيماً وإجلالاً لمن لا يجب القيام إليه ولا ينكر على القائم إليه ؛ فهو يُكره للتشبه بفعل الجبارة ولما يُخشى أن يدخله من تغير نفس المقوم إليه . وأما الوجه الذي يكون القيام فيه جائزاً ، فهو أن يقوم بحجة وإكباراً لمن لا يريد ذلك ، ولا يُشبهه حاله حال الجبارة ، ويؤمن أن تغير نفس المقوم إليه لتلك ؛ وهذه صفة « ممدومة » إلا فيمن كان بالنبوة ممصوماً ، لأنه ، إذا تغيرت نفس « حمر بالدابة » التي ركب عليها ، فن سواه بذلك أخرى ١ وأما الوجه الرابع الذي يكون القيام فيه حسناً ، فهو أن يقوم الرجل للقادم عليه من سفر ، فرحاً بقدمه ليُسلم عليه ، أو إلى القادم عليه مسروراً بنعمة أولاه الله إياه ، ليهيئ بها ، أو القادم عليه المُصاب بمصيبة ليُعزّيه بمصابه ، وما أشبه ذلك . وعلى هذا يتخرج ما ورد في هذا الباب من الآثار ، ولا يتعارض شيء منها .

قال شهاب الدين أحمد بن إدريس ، وقد أشار إلى الأوجه (١) المُفسرة في « البيان » : وبهذا يجمع بين قوله — عليه الصلاة والسلام ١ — : « من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً ، فليتبوأ مقعده من النار » وبين قيامه — عليه الصلاة والسلام ١ — « لمكرمة ابن أبي جهل » لما قدم من اليمن ، فرحاً بقدمه ، وقيام طلحة بن عبيد الله لكعب بن مالك ، ليهيئ بتوبة الله عليه ، بحضوره — عليه الصلاة والسلام ١ — ولم ينكر عليه ، ولا قام من مجلسه . فكان كعاب يقول : « لا أنساها لطلحة » وكان — عليه الصلاة والسلام ١ —

يكره أن يُقام له ؛ فكانوا إذا رأوه ، لم يقوموا له ، لعلمهم بكرهه لذلك . وإذا قام إلى بيته ، لم يزالوا قياماً حتى يدخل بيته . قال : لِمَا يلزمهم من تعظيمه ، قبل علمهم بكرهه لذلك . وقال — عليه الصلاة والسلام — : « لا أنصار : « قوموا لسيدكم » قيل : تعظيماً له ، وهو لا يريد ذلك ؛ وقيل : ليعينوه على النزول عن الدابة .

وحكى أحمد أنه كان عند عز الدين بن عبد السلام ، من أعيان علماء الشافعية . لحضرته فثياً : « ما تقول في القيام الذي أحدثه الناس في هذا الزمان ؟ هل يُحرم ، أم لا ؟ » فكتب — رحمه الله — : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : « لا تباغضوا ، ولا تماسدوا ، ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخواناً » ، وترك القيام في هذا الوقت ينفي للمقاطعة والمدايرة . فلو قيل بوجوبه ، ما كان بعيداً . فقرأتها بعد كتابته والناس تحدث لهم أحكامٌ بقدر ما يحدثون من الأحوال ، من السياسات والمعاملات والاحتياجات ؛ وهي على القوانين الأول . ثم قال : ويلحق بالقيام النعوت المعتادة وأنواع المكاتبات ، على ما قرره الناس في الخطابات ؛ وهذا النوع كثيرٌ لم تكن أسبابه في السلف ، غير أنه تقرر في قاعدة الشرع اعتبارها ، كما قال الشيخ : فإذا وجدت ، وجب اعتبارها . انتهى .

وروى بعضهم أن مالكاً قيل له : « ما تقول في الرجل يقوم الرجل له للفضل والفضة ؟ فيجلسه في مجلسه . » قال : « يكره له ذلك . ولا بأس أن يُوسَّعَ له . » قيل : « فالمرأة تتلصق بزوجها ، فتبايع في بره وتفرع ثيابه وتعلمه متى يجلس ؟ » قال : « ذلك حسنٌ غير قيامها حتى يجلس . وهذا فعل الجبارة » وروى ما كان الناس ينتظرونه حتى ، إذا طلع ، قاموا له . ليس هذا من فعل الإسلام في شيء . وفعل ذلك لعمر بن عبد العزيز ، أول ما ولى حين خرج إلى الناس ، فأُنكره ، وقال : « إن تقوموا ، نقيم ! وإن تمعدوا ، نقعد ! وإنما يقوم الناس لرب العالمين ! » قيل له : « فالرجل يقبل يد الرجل أو رأسه ؟ » قال : « هو من عمل الأماجم ، لا من عمل الناس ! »

ونقل أيضاً عن مالك أنه كان — رحمه الله — يقوم لَسَلَكِي أمهاته عند قدومهم عليه من السفر . ومن ذلك ما ذكره القاضي أبو الفضل في كتابه المسمى بـ « ترتيب المدارك » ، وتقريب المسالك ، وقد ذكر عبد بن مسleme بن قنصب التيمي . ومن أصله الذي بخطه نقلت : قال ابن رشد فيما حكاه عن أبيه عن مالك : « كُنَّا عند مالك ؛ فجاءه

رجل^(١)، فأخبره بقدم القعنبى^(٢)؛ فقال: «متى؟» ف قرب قدومه فقال: «قوموا بنا إلى خير أهل الأرض نسلم عليه^(٣)». فقام، فسلم عليه^(٤). وكان مالك، إذا جلس، قال: «لِيَلِينِي مِنْكُمْ ذُوو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْشَى^(٥)؛ فَرُبَّمَا جَلَسَ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ يَمِينِهِ. وَهُوَ أَحَدُ عُبَادِ الْبَصْرَةِ فِي زَمَانِهِ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْهَيْثَمِ: «كُنَّا إِذَا أَتَيْنَا الْقَعْنَبِيَّ، أَخْرَجَ إِلَيْنَا؛ فَنَرَاهُ كَأَنَّهُ مُشْرِفٌ عَلَى جَهَنَّمَ^(٦)». وَتَوُفِّيَ بِمَكَّةَ سَنَةَ ٢٢٠ أَوْ ٢٢١.

وفى «الاستيعاب» عن عائشة أم المؤمنين — رضى الله عنها — أنها قالت: «مارأيتُ أحداً كان أشبه كلاماً أو حديثاً برسول الله — صلى الله عليه وسلم — من فاطمة؛ وكانت إذا دخلت عليه، قام لها، فقبلها ورجب بها، كما كانت تمنع هى به — صلى الله عليه وسلم. وفى هذا القدر من الكلام على مسألة القيام الكفافية.

ذكر عبد السلام بن سعيد بن حبيب الملقب بسحنون قاضى إفريقية

وتقدم لولاية القضاء بإفريقية، بعد ابن فاتم بزمان، أحد الأخذين العلم بها عنه، وهو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التَّنُوخِيُّ الملقَّبُ بِسَحْنُونٍ^(٧)؛ وذلك سنة ٢٣٤. قال عياض بن موسى، ومن خطه قلت: «وسنه إذ ذاك أربع وسبعون سنة. فلم يزل قاضياً إلى أن مات. ثم ذكر عن أبي العرب أنه قال: لما عزل ابن أبي الجواد، قال سحنون: «اللَّهُمَّ! وَلِ هَذِهِ الْأَمَّةِ خَيْرَهَا وَأَعْدَهَا!»، فكان هو الذى ولى بعده. وقال: «لم أكذ أرى قبول هذا الأمر حتى كان من الأمير مَعْنِيَّانِ، أحدهما: أعطاني كل ما طلبت، وأطلق يدي فى كل ما رغبت، حتى أننى قلت: «أبدأ بأهل بيتك وقرابتك وأعوانك؛ فإن قبلكم ظلمات للناس وأموالاً مُنْذُ زَمَانٍ طَوِيلٍ!»، فقال لى: «نعم! لا تبدأ إلا بهم»، وأنجز الحق على مفرق رأسى. وجارنى من عز منه مع هذا ما يخاف منه المرء على نفسه، وفكرت، فلم أرجد لنفسى سعة فى ردّه.

ولما تمت ولايته، سار حتى دخل على ابنته خديجة؛ وكانت من خيار النساء. فقال لها: «اليوم ذبح أبوك بغير سكين!»، فعلم الناس قبوله للقضاء؛ ويومئذ

(١) ناعم لى ق. — (٢) يوجد بهذا الشكل فى ر.

كتب له عبد الرحمن الزاهد بما نصه : « أما بعد ، فأني عهدتك وشأن نفسك اليك
 ههنا تعلم الخير وتؤدب عليه . وأصبحت ، وقد وليت أمر هذه الأمة ، تؤدبهم على
 دينهم ، يذل الشريف بين يديك والوضيع ، وقد اشترك فيك العدو والصديق . ولكل
 خطة من العدل : فأنت حاليك أفضل ؟ الحالة الأولى أم الثانية ؟ والسلام . » فراجعته
 سحنون بأن قال له : « أما بعد ، فإنه جاءني كتابك وقهمت ما ذكرت فيه ؛ وإنني
 أجيبك إنه لا حول ولا قوة في شيء من الأمور إلا بالله تعالى عليه توكلت وإليه
 أنيب . وما كتبت أنك عهدتي وشأن نفسي إلى ههنا أعلم الخير وأؤدب عليه ، وقد
 أصبحت وقد وليت أمر هذه الأمة وأؤدبهم على دينهم . ولعمري إنه من لم تصلح ديناه ،
 فسدت أخراه . وفي صلاح الدنيا إذا صح المنظم والمشرّب ، صلاح الآخرة . وقد
 حدثني ابن وهب (ورفع سحنون سنده) أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : « رنم
 المطيعة الدنيا ، فارتحلوها ؛ فإنها تبلغكم الآخرة ؛ ولن تبلغ الدنيا الآخرة من حمل
 في الدنيا بغير الواجب من حق الله ؛ » وأما فوك « وليت أمر هذه الأمة » ، فأني لم أزل
 مبشرك ، يُنفذ قول مُنذُ أربعين سنة في أئشار المسلمين وأشعارهم . ومن كلام عبد الله بن
 أبي جعفر : لن تزالوا بخير ما تعلمتم . فإذا احتيج اليكم ، فانظروا كيف تكونون . وإنما المفتى
 قاضٍ يجوز قوله في أئشار المسلمين وأموالهم . فعملك بالدهاء فأؤم ذلك نفسك ؛ والسلام . »
 وكان سحنون يؤدب الناس على الإيمان التي لا تجوز ، من الطلاق والعتاق ، حتى
 لا يخلفوا بغير الله ؛ ويؤدبهم على سوء الحال في لباسهم وما نهى عنه ، ويأمرهم بحسن
 السيرة والقصود . وتخاصم إليه رجال صالحان من أصحابه ؛ فأقامهما ، وأبى أن يسمع
 منهما ، وقال : « استرا عني ما ستر الله عليكما » وهو أول من نظر في الحسبة
 من القضاة ، وأمر بتغيير المنكر ؛ وأول من فرق رُحَلَق البدع من الجامع ، وشرّد
 أهل الاهواء منه ؛ وأول من جعل الودائع عند الأمناء ؛ وكانت قبل في بيوت القضاة . قال
 عيسى بن مسكين : فحصل الناس بولايته على شريعة من الحق ؛ ولم يَلِ قضاء إفريقية مثله .
 ويقال إنه ما بُورِكَ لأحد ، بعد أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ما بُورِكَ
 لسحنون في أصحابه ؛ فإنهم كانوا أئمة بكل بلدة . وكان الذين يحضرون مجلسه من العبّاد
 أكثر من طلاب العلم . وكان يقول : « ما أحب أن يكون عيش الرجل إلا على قدر

ذات يده . ولا يتكلف ما في وسعهم ، وأكل أموال الناس بالمشكنة والصدقة خير من أكله بالعلم والقرآن . « وهو القائل : « من لم يعمل بعلمه ، لم ينفعه العلم ، بل يضره . وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب ، فإذا حمل به ، نور الله قلبه ؛ وإن لم يعمل به ، وأحب الدنيا ، أعمى حب الدنيا قلبه ، ولم ينور به العلم » . وكان يقول : « ترك الحلال أعظم من جميع عبادة الله ؛ وترك الحلال لله أفضل من أخذه وإتقائه في طاعة الله » . وقال : « ترك دانيق بما حرم الله أكثر من سبعين ألف حجة » ، يقبضها سبعون ألف حشرة مبرورة متقبلة ، وأفضل من سبعين فرساً في سبيل الله بزيادة سلاحها ، ومن سبعين ألف بدنة يهديها إلى بيت الله المتيق ، وأفضل من عشق سبعين ألف رقبة مؤمنة من ولد إسماعيل » . قال صاحب « المدارك » : فبلغ كلامه هذا لعبد الجبار بن خالد ؛ فقال : « نعم ! وأفضل من ملء الأرض إلى عنان السماء ذهباً وفضة كسبت وأنفقت في سبيل لا يراد بها إلا وجه الله » . وهذا القول بناء على أن التروك لا توازيها الأفعال . وكذلك القول في مسألة ترك الحلال لله إنه أفضل من أخذه وإتقائه في طاعة الله مما وقع فيه الاختلاف بين العلماء . قال عز الدين أبو محمد بن عبد السلام الشكسي : فقالت طائفة تركها أفضل . وقال آخرون : بل أفعله مع السلامة أولى . قال صاحب « الرماية » : لأنه قد اكتسب من العمل ما لم يكتسب غيره وإنما يسأل عن ذلك كما يسأل عن الصلاة والصيام ليثاب عليه وإنما أمر بالترك خوفاً أن لا يعلم .

وتوفي سحنون — رحمه الله — صدر شهر رجب سنة ٢٤٠ ودفن من يومه . وصلى عليه الأمير محمد بن الأغلب . ولم يأخذ لنفسه ، مدة قضاائه ، من السلطان شيئاً .

ذكر القاضي عيسى بن مشكين

ومنهم عيسى بن مشكين بن منصور . سمع من سحنون بالقيروان ، وسمع بمصر من الحارث بن مسكين ، ومحمد بن الموزار ، وغيرهم . وكان رجلاً صالحاً ، فاضلاً ، طويلاً الصمت ، رقيق القلب ، متفتناً في العلوم . وكيفية ولايته القضاء أن الأمير إبراهيم بن أحمد بن الأغلب كان قد اضطر يحيى بن عمر إلى ولاية القضاء . فقال له : « إن دلتك على

من هو أفضلُ مني ، في الوجه الذي تحبُّ ، تعفيني ؟ فقال له : « نعم ! » فدلَّه عيسى ابن مسكين . وكان بالحضرة حنديس ؛ فقال : « إنه ، والله ! أيها الأمير ، صاحبنا عند سجنون . جمع الله فيه خلال الخير بأسرها ! » فأرسل فيه إبراهيم إلى كورة الساحل ، وأوصَّه إلى نفسه ، وقال : « تدري لمِّ بعتكُ لك ؟ » قال : « لا . » قال : « لا شاورك في رجل قد جمع الله فيه خلال الخير . أردتُ أن أولَّيه القضاء ، وألمَّ به ثمت هذه الأمانة ؛ فامتنع . » قال : « يلزمه أن يسلي . » قال : « تمنع . » قال : « يُجبر على ذلك ! » قال : « تمنع . » قال : « يجله ! » قال : « ثم ! فانت هو ! » قال : « ما أنا الذي وصفت ! » وتمنع . فأخذ الأمير بمجامع ثيابه ، وقرَّب السيف من نحره ، فتقدَّم إليه بمنجبره . قال حنديس : « وكنتُ في المجلس ، فقسمتُ من مكاني ، لثلاث عيصين من دمه . » فلم يزل به حتى وكَّل على شروط ، منها قال له : « استعفيك في كلِّ شهر ! » قال : « نعم ! » قال : « وأجعلُك ، وبني عمك ، وجُندك ، وفقراء الناس ، وأغنياءهم في درجة واحدة . » قال : « نعم ! » قال : « ولم تُوجِّه ورأى ، وكذا وكذا . ففني لم كفِّر^(١) لي بشرط ، عزلتُ نفسي . » قال : « نعم ! » وعرض عليه عند ذلك الكسوة والعُلة . فامتنع وقال له : « أنا رجل طويل الصمت ، قليل الكلام ، غير نشيط في أمور ، ولا أعرف أهل البلد . » فقال له الأمير : « عندي موالى نشيطٌ ، قد تدرَّب في الأحكام . أنا أضُمَّه إليك : يكون عنك كتاباً يصدر عنك في القول . فأرضيتَ منه ، أمضيتَ وما سخطتَ ، ردَدْتَ . » فضمَّ إليه عبد الله بن محمد بن مُفرَّج . قال المُخَيَّر : « فكثيراً ما كنتُ آتِي بمجلِّسَه وهو صامتٌ لا يتكلمُ ؛ وابن مُفرَّج يقضى . وسُئِل عن فرط انتقباضه في قضائه . فقال : « ابتليتُ بجبار عنيد ، خفت أن يبعث إليَّ من طعامه ، أو يدعوني إليه . ولا آتيه ؛ فخلعتُ نفسي على ذلك ، ليقطع طعمه مني ! »

ومن كلام هذا القاضي — رحمه الله ! — : « من قاس الأُمور ، علم المستور . من حصَّن شهوده ، صان قدره . في تقلُّب الأحوال ، عِلْم جواهر الرجال . الحسن النية ، يصحبه التوفيق . المعاش مُذِلٌّ لأهل العلم . كفالك أدباً لنفلك ما كرهته لنفرك . قارب الناسَ في عقولهم ، تسلم من غوائلهم . » وكان ، إذا تحدَّث عن أيام قضائه ، يقول : « كنت

في بلبتي ... » ، و « كنت أيام تلك الهنة ... » ولما تاب الأمير وتخلّى عن الملك وتوجّه للجهاد ، أتاه عيسى بن مسكين ، فقال له : « إن الله فاكك مما كنت فيه . فشاركني في الخروج عما أَدْخَلْتَنِي فيه ؛ فقد كبر سني ، وضعف بدني . » وعلى الأثر وقع انفصاله . وكانت ولايته ثمانية أعوام ونصف عام .

ذكر القاضي ابن مَحَاك الهمداني

وولي من أصحاب سحنون القضاء بإفريقية أبو القاسم حاس بن مروان بن مَحَاك الهمداني الفقيه الزاهد . وكان من زهده وتواضعه يفتح القناة بنفسه ، على ما حكاها عياض وغيره ، ويكسر الحطب على باب داره ، والناس حَوَلة يختصمون إليه ويسألونه . وكان يلبس الصوف الخيش . ولم يركب دابة في البلد ، أيام ولايته ، فإذا خرج إلى منزله بالبادية على حمار ، يشتدّ دون حُفَرٍ ، يتقوت ممّا يأتيه من ماله ؛ ولم يأخذ على القضاء أجراً .

ذكر القاضي إسماعيل بن حمّاد بن زَيْد الأزدي

ومن ائمة الفقه على مذهب مالك بن أنس ، ومشيخة الحديث ، وأعلام القضاة ، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حمّاد بن زَيْد الأزدي . قال الفرغاني التأريخي : لا نعلم أحداً من أهل الدنيا بلغ مبلغ آل حمّاد بن زَيْد ، ولم يصل أحدٌ من القضاة إلى ما وصلوا إليه من اتخاذ المنازل ، والضيايع ، والكسوة ، والآلة ، وفنّاد الأمر في جميع الآفاق .

ومن « كتاب تقريب المسالك » بمعرفة أعلام مذهب مالك ، وقد ذكرهم فيه ، فقال : كانت هذه البيت ، على كثرة رجالها ، وشهرة أعلامها ، من أجل بيوت العلم بالعراق ، وأرفع مراتب السُودد في الدين والدنيا ؛ وهم نشروا هذا المذهب هناك ، وعندهم اقتبس وتردّد العلم في طبقاتهم وبيتهم نحو ثلاثمائة عام ، من زمان جدّهم الامام محمد بن زَيْد وأخيه سميد . ولما ولي عبد الله بن سليمان الوزارة للمُعتَصِد ، وكان سني ، الرهن فيهم لما أراد الإيقاع بهم وأعمال الحيلة ، فلم يقدر على ذلك إلى أن مات إسماعيل بن إسحاق ؛ ففتح الباب لعبد الله في ذلك ؛ فقال : « يا أمير المؤمنين ! بنو حمّاد مشاغلٌ بخدمة

السلطان ، وأسباب النفقات ، والمظالم عز الحكم . « فلم يقدح ذلك فيهم . ولم يزل به بعد مدة حتى جعله ، وولى أبا حازم الحنفى قضاء الشرقية ، وعلى بن أبى الشوارب قضاء مدينة المنصور ، واقتصر بآل حماد على قضاء عسكر المهدي . ثم بعد ذلك رجع قضاء القضاة لهم . وكان ابن الطيب ، مؤدب المعتضد ، يعظم أمر آل حماد ، ويقول : « حسبك أن لهم بتادرياً ستائة بستان ، غير ما لهم بالبصرة وسائر النواحي . » وكان فيهم على اتساع الدنيا رجال صدق وأمانة ورع وعلم وفضل .

وفى إسماعيل بن إسحاق المترجم له أولاً ، قال أبو عبد بن أبى زيد : هو شيخ المالكيين في وقته ، وإمام تام الإمامة ، يقتدى به . وكان الناس يصيرون إليه فيقتبس كل فريق منه علماً لا يشاركه فيه الآخرون : فمن قوم يحملون الحديث ، ومن قوم يحملون علم القرآن ، والقراءة ، والفقه ، وغير ذلك . وقد نقل عنه أبو علي الفارسي في « تذكرة » أشياء من العريضة .

قال القاضي أبو الوليد الباجي ، وسمى من بلغ درجة الاجتهاد ، فقال : ولم تحصل هذه الدرجة بعد مالك إلا لإسماعيل القاضي . وذكره المقرئ أبو عمرو الداني في « طبقات القراء » فقال : أخذ القراءة عن قانون ، وله فيه حرف . وحكى أبو عمرو أيضاً عن أبى المثاب القاضي قال : « كنت عند إسماعيل يوماً ، فسئل لم جاز التبديل على أهل التوراة ، ولم يحز على أهل القرآن ؟ فقال : « قال الله تعالى في أهل التوراة : « بما استُحِفُّوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ (١) . » فوكل الحفظ بهم . وقال في القرآن : « إِنَّمَا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَكَاِفِظُونَ (٢) . » فلم يحز التبديل عليهم . » فذكر ذلك المحاملي فقال : ما سمعت كلاماً أحسن من هذا . وقد روى أن نصراًياً سأل عبد بن وضاح عن هذه المسألة ، فأجاب بمثل هذا الجواب .

وحصل لإسماعيل هذا في القلوب من القبول ما لم يحصل لغيره من أهل زمانه . قال يوسف بن يعقوب : قرأت في توقيع المعتضد الى عبد الله بن سليمان بن كوثب الوزير : « استوصر بالشيخين الحريين الفاضلين إسماعيل بن إسحاق الأزدي وموسى بن إسحاق خيراً ، فإنهما ممن ، إذا أراد الله بأهل الأرض سوءاً ، دفع عنهم بدعاتهما »

(١) سورة المائدة : ٤٤ . — (٢) سورة الحجر : ٩

وقال يقطوبه : كنت عند المبرّد؛ فرّبه إسماعيل بن إسحاق؛ فوثب المبرّد اليه وقبل يده وأنشد :

فَلَمَّا بَعُرْتَنَا بِهِ مُقْبِلًا حَلَلْنَا الْحَبِيَّ وَابْتَدَرْنَا التَّيْمَامَا
فَلَا تَشْكُرُنَّ قِيَامِي لَهُ فَإِنَّ الْكَرِيمَ يُجِزِلُ الْكِرَامَا

قال ابن الأنباري : وأنشدنا إسماعيل القاضي لنفسه :

لَا تَمِثِّبْنِ عَلَى النَّوَائِبِ فَالْهَرُّ يُزِغُ كُلَّ حَارِبِ
وَأَصْبِرْ عَلَى حَدَثَانِ إِنَّ الْأُمُورَ لَهَا عَوَاقِبِ
وَلِكُلِّ صَافِيَةٍ كَذِبِي وَلِكُلِّ خَالِصَةٍ شَوَائِبِ
كَمْ فَرَجَةٍ مَطْوِيَةٍ لَكَ بَيْنَ أَتْنَاءِ النَّوَائِبِ
وَمَسْرُوعَةٍ قَدْ أَقْبَلَتْ مِنْ حَيْثُ تُنْظَرُ الْمُصَائِبِ

قال إسماعيل القاضي : « ما عرض لي همٌّ قَدَحٌ ، فذكرت هذه الآيات ، إلا ووجدت من روح الله ما يملأ عقالي ، ويُنمّ بآلي ، ثم تقولُ عاقبةُ ما أَحْدَرُهُ فَايْحَةُ مَا أَوْرَثَهُ . » وذكر بعضهم قال : اجتمع أبو العباس بن شريح القاضي ، وأبو بكر بن داوود الإصبهاني ، وأبو العباس المبرّد على باب القاضي إسماعيل . فأذن لهم ؛ فتقدّم ابن شريح ، وقال : « قدّمني العلمُ والسُّنَّةُ » وتأخّر المبرّد وقال : « أخّرني الأدبُ » وقال ابن داوود : « إذا صحّت المودّة سقطت المعاذير . » وأول ما ولى قضاء الجانب الشرقي ، في أيام المتوكّل ، سنة ٢٤٦ ، إلى سنة ٢٦٢ ، فجمعت له بغداد كلّها ؛ فكان يُدعى قاضي القضاة . قال وكيع في كتابه في القضاة : وأما شدائد ^(١) إسماعيل في القضاء ، وحسن منهجه فيه ، وسهولة الأمر عليه فيما كان يلتبس على غيره ، فهو شيء شهرته تُعَدُّ عن ذكره . وكان في أكثر أوقاته ، وبعد فروغه من الخصوم ، متشاعلاً بالعلم ، لانه اعتمد على حاجبه أبي عمر محمد بن يوسف ، وعلى كاتبه أبي العباس المعروف بالباز

الأشهب ، فكانا يحملان عنه أكثر أمره ، من لقاء السلطان وغيره ، وأقبل هو على الحديث والعلم . وكان شديداً على أهل البدع يرى استنابهم ، حتى ذكر أنهم تحاموا ببغداد في أيامه ، وخرج داوود بن علي من بغداد إلى البصرة لإحداثه منزع القياس . وجلس أبا زهد ^(١) إذ انكر عليه بعض ما حدث به . وقد تقدم صدر هذا الكتاب أنه كان يقول : « من لم تكن له فراسة ، لم يكن له أن يلي القضاء ^(٢) » . وقيل له : « لا تؤلف كتاباً في أدب القضاء ؟ » فقال : « أعدل ومدة رجلك في مجلس القضاء وهل للقاضي أدب غير الإسلام ؟ »

قال أبو طالب المكي ، وقد ذكره : كان إسماعيل من علماء الدنيا ، وسادة القضاة ، وعقلائهم . وكان مؤاخياً لأبي الحسن بن أبي الورد أحد علماء الباطن . فلما ولي إسماعيل القضاء ، هجره ابن أبي الورد . ثم اضطر أن دخل عليه في شهادة ، فغضب بيده كتف إسماعيل ، وقال : « إن علماً أجلسك هذا المجلس ، لقد كان الجهل خيراً منه ! » فوضع إسماعيل رداءه على وجهه ، وبكى حتى بله . ولما كانت مخنة غلام الخليل ، ومطالبة الصوفية ببغداد ، ونسبتهم إلى الزندقة ، وأمر الخليفة بالقبض عليهم ، وكان فيمن قبض عليه شيخهم إذ ذاك أبو الحسن النووي ، فلما دخلوا على الخليفة ، أمر بضرب أعناقهم ، فقتلهم النووي مبتدئاً إلى السياف ليضرب عنقه . فقال له : « مادماك إلى هذا دون أصحابك ؟ » قال : « آثرت حياتهم على حياتي بهذه اللحظة ! » فرفع الأمر إلى الخليفة ، فرد أمرهم إلى قاضي القضاة إسماعيل . فقدم إليه النووي وسأله عن مسائل من العبادات . فأجابها ، ثم قال له : « وبعد هذا ، لله عباد يسمعون بالله ، وينطقون بالله ، ويصدرون بالله ، ويردون بالله ، ويأكلون بالله ، ويلبسون بالله ! » فلما سمع إسماعيل مقالته ، بكى . ثم دخل على الخليفة ، فقال : « إن كان هؤلاء القوم زنادقة ، فليس في الأرض مؤحدون ! » فأمر بإطلاقهم .

ولإسماعيل مجلة تاليف في فنون العلم . وحكى أنه توفي فجأة ، وقت صلاة المشاء الآخر لثمان بقين من ذي الحجة سنة ٣٨٣ ، وهو قاض . وحكى الكاتب ابن أزهري : ارتفع المطر . فخرج إسماعيل إلى المصلى ، فصلى ركعتين بسبح « وهَلْ أَتَاكَ ^(٣) »

(١) ق : أباسيد . — (٢) راجع أعلاه ، ص ٢-٣ . — (٣) سورة ص : ٢١ .

ثمَّ سعد المنبَر ، وخطب خطبَتَيْن ، وحوَّل رداءه ، وحدث بحديث طويل خُشِعَ له الناسُ ، وبكى ، وانصرف خاشعاً ؛ فقُبِضَ ليلته يومَ استسقاائه ، وهو ابنُ اثنين وثمانين سنة .

ومن المنظوم المنسوب إليه :

كَمَنْ كَفَاهُ مِنْ مَسَاعِيهِ	رَغِيفَ يَفْسَدِيهِ
وَلَهُ يَبْتَ يُوَارِيهِ	وَثُوبُ يَكْتَسِيهِ
فَلِمَاذَا يُبْذَلُ الْقَرُ	مَنْ لَذَلِّ وَتَسْفِيهِ
وَلِمَاذَا يَتَبَادَى	عِنْدَ ذِي كِبَرٍ وَتَبِيهِ

ذكر القاضي أبي عمر محمد بن يوسف

ومن القضاة بتلك البلاد المشرقية ، أبو عمر محمد بن يوسف ، حاجب القاضي إسماعيل المتقدم الذكر ، وابن عمه . وفي أيام هذا القاضي قُتِلَ الحلاج . وابن عمه هو الذي أفتى بقتله ، بعد تقريره على مذهبه ، وقيام الشهادات عليه بالحلادة . فُضِرَبَ ألف سوطٍ ، ثمَّ قُطِعَتْ يده ورجلاه ، ثمَّ طُرِحَ جسده ، وبه رُمِيَ من أعلى موضع ضربه إلى الأرض وأُحْرِقَ بالنار . والعباد بالله !

وحضر يوماً بين يدي أبي عمر رجلٌ يدعى قِبَلِ الآخر مائة دينار ، ولم تكن له يئنة . فتوجَّهت اليمين على المطلوب بكفى ما زعمه الطالب فأخذ الخنم الدواة وكتب :

وإني كذو حَلِيفٍ فاجِرٍ	إذا ما اضطررتُ وفي الحال ضيقُ
وهل لا اجتَاح على مُعْسِرٍ	يدافعُ بالله ما لا يُطِيعُنِي

فأمَر القاضي بإحضار مائة دينار ودفعها عنه . فعجب الراضى من أدب الرجل وكرم القاضي ، وبحث عن الناظم ؛ فلما وجدته ، أمر له بألف دينار ، وخمس خَلْع ، ومركوب حسن ، وملازمة دار السلطان .

ذكر القاضي أبي بكر الباقلاني

ومن القضاة بالعراق أيضاً ، أبو بكر محمد بن الطيب ، المعروف بالباقلاني ، المالكي ، المتكلم على مذهب أهل الحديث وطريقة الأشعرية . إمام وقته ، وعالم عصره ، المرجوع إليه فيما أشكل على غيره . ومن كلام التصيرفي فيه : كان صلاح القاضي أكثر من علمه . وما نفع الله هذه الأمة بكُتُبِهِ وبُشَيَّهِمْ ، إلا بحُسن نيَّته ، واحتسابه بذلك ما عند الله من الثواب . وقلتُ من خطِّ القاضي أبي الفضل ، وقد ذكره في «مداركه» ما نصُّه : حكى أبو بكر الخطيب أن رورْدَ القاضي كلَّ ليلة ، كان عشرين ترويحاً ؛ ما تركها في حضر ولا سفر . وكان كلَّ ليلة ، إذا صَلَّى العشاء ، وقضى رورْدَه ، أخذ الدواة بين يديه ، وخمساً وثلاثين ورقة ، تصنيفاً يكتبها عن حفظه . وكان يذكُر أن كتابه بالمداد أسهل عليه من الكتاب بالخبر . فإذا صَلَّى الفجر ، دفع إلى بعض أصحابه ما ضبطه ليلته ، وأمر بقراءته عليه ، وأوماً إلى الزيادات فيه . وكان بعضهم يقول : جاء في الآثار أن الله تعالى يتماهد عباده بأنبيائه ورُسُلِهِ ؛ فلما ختم الرسالة بمحمد — صلى الله عليه وسلم — تماهد أمته برؤباني من علمائها ، يُحْيِي أحاديثها ، ويُجَدِّد شريعتها . فكان إمام رأس الأربعمائة أبو بكر بن الطيب . أخذ عنه العلم جماعة لا تعدد لكثرتها ؛ ودرسوا عليه أصول الفقه والدين : منهم القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر ، ومن أهل المغرب أبو عمران القاسمي رحل إليه ولازمه ببغداد ، وأخذ عنه . وكان أعرف الناس بعلم الكلام ، وأحسنهم فيه خاطراً ، وأجودهم لساناً ، وأوضحهم بياناً ، وأصحهم عبارة .

وصار له اختصاصٌ ببعض الدولة . ولما وجهه سفيراً عنه إلى ملك الروم ، ليُظهر به رفعة الإسلام ، ويُفَضِّل من النصرانية ، وتيسيراً للخروج ، قال له وزير الدولة : «أأخذت الطاليعَ لخروجك ؟» فسأله أبو بكر . فلما فسر مراده ، قال : لا أقول بهذا ، لأنَّ السعد والنص والخير والشر بيد الله ؛ ليس للكواكب هاهنا مثقالُ ذرَّة من القدرة ؛ وإنما وُضِعَتْ كُتُبُ النجوم لِيَتَمَعَّشَ بها الجاهلون من العامة ؛ ولا حقيقة لها . فقال الوزير : احضر إلي ابن الصوفي ! » وقد كان له تقدُّمٌ في هذا الباب . فلما حضره ، دماه الوزير إلى مناظرة القاضي ، ليصحح ما أبطله بزمه . فقال ابن الصوفي : «ليست المناظرة من

شأنى ، ولا أنا قائمٌ بها . وإنما أحفظُ علم النجوم وأنا أقول : إذا كان من النجوم كذا ، يكون كذا ! وأما تلميذه ، فهو من علم أهل المنطق وأهل الكلام .

وجرت له في ذلك الوجه بالقُسْطَنْطِينِيَّة بين يدي مليكها ، مع بطارقته ونبلاء مملكته ، مُناظرات ومحاورات : منها أن الملك قال له : « هذا الذى تدعونه في مُعْجِزات نبيكم من انشقاق القمر ، كيف هو عندكم ؟ » قلت : « هو صحيحٌ عندنا . وانشقَّ القمر على عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — حتى رأى الناس ذلك ، وإنما رآه الحضور ومن اتفق نظره له في تلك الحال . » فقال الملك : « وكيف لم يره جميع الناس ؟ » قلت : « لأن الناس لم يكونوا على أهبة ووعده لشقوقه وحضوره . » فقال : « وهذا القمر بينكم وبينه نوبة وفراقة . لآى شئ لم تعرفه الرُّومُ وغيرُها من سائر الناس ، وإنما رأيتموه أتم خاصة ؟ » قلت : « فهذه المائدة بينكم وبينها نوبة ، وأتم رأيتموها دُونَ اليهود ، والنَّجُوس ، والبراهمة ، وأهل الإلحاد ، وخاصة يونان جيرانكم ؛ فإنهم كلُّهم مُنْكَرُونَ لهذا الشأن ! » فتحير الملك وقال في كلامه : « سُبْحَانَ اللَّهِ ! » وأمر بإحضار فلان القسيس ليكلِّمَنى ، وقال : « نحن لا نطيعه . » فلم أشر إذ جاءوا برجل كالدب أشقر الشعر ، فقمعد . وحُكِّيت له المسألة ؛ فقال : « الذى قال المعلم لازم . ما أعرف له جواباً ، إلا الذى ذكره . » فقلتُ له : « أتقول إن الكسوف ، إذا كان ، أبراه جميع أهل الأرض ، أم يراه أهل الإقليم الذى في مُحاذاته ؟ » قال : « لا يراه إلا من كان في مُحاذاته . » قلتُ : « فما أنكرت من انشقاق القمر ، إذا كان في ناحية لا يراه إلا أهل تلك الناحية ومن تأهب للنظر له ، فأما من أعرض عنه أو كان في الأمكنة التى لا يرى القمر منها ، فلا يراه ! » فقال : « هو كما قُلْتُ ! ما يدفعلك عنه دافع ! وإنما الكلام في الرواة الذين نقلوا . وأما الطعن في غير هذا الوجه ، فليس بصحيح ! » فقال الملك : « وكيف يظن في النقطة ؟ » فقال النصرانيُّ : « تشبيه هذا من الآيات : إذا صبح وجه أن ينقله الجُمُ الغفير ، حتى يتصل بنا العلم به ؛ ولو كان كذلك ، لوقع لنا العلم الضروريُّ به . فلما لم يقع ، دلَّ على أن الخبر مقتعلٌ باطلٌ . » فالتفت الملك الى وقال : « الجواب ؟ » قلتُ : « يلزمه في زول المائدة ما لزمى في انشقاق القمر ؛ ويُقال له : لو كان زول المائدة صحيحاً ، لوجب أن ينقله العددُ الكثيرُ ؛ فلو نقله العددُ الكثيرُ ،

فلا يبقى يهودي ولا نصراني، إلا ويعلم هذا بالضرورة؛ ولما لم يعلموا ذلك بالضرورة، دلّ على أن الخبر كذب^(١)، فبهت النصراني والملك ومن ضمّه المجلس. وانفصل المجلس على هذا.

قال القاضي: سألت الملك في مجلس آخر فقال: «ما تقولون في المسيح عيسى ابن مريم؟ — عليه الصلاة والسلام؟» قلت: «روح الله، وكلمته، وعبدّه، ونبيّه، ورسولّه، كَسَلِ أَدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ: «كُنْ فَيَكُونُ»^(٢)! «تَلَوْتُ عَلَيْهِ النَّصْرَ» فقال: «يا مسلم! تقولون: المسيح عبد؟» فقلت: «نعم؟ كذا تقول وبه ندين؟» قال: «ولا تقولون إنه ابن الله؟» قلت: «معاذ الله! ما اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَكِيلٍ وما كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ»^(٣) الآيتان. «إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا»^(٤).

فإذا جعلتم المسيح ابن الله، فمن كان أبوه، وأخوه، وجدّه، وخاله، وعمّه؟ «وعددت عليه الأقارب. فتحيّر وقال: «يا مسلم! العبدُ يخلق ويحيى ويميت ويبرئ الآكّه والأبرص؟» فقلت: «لا يقدر العبدُ على ذلك. وإنما ذلك كلّهُ من فضل الله تعالى! قال: «وكيف يكون المسيح عبداً لله، وخلقاً من خلقه، وقد أتى بهذه الآيات، وفعل ذلك كلّهُ؟» قلت: «معاذ الله! ما أحببني المسيح الموتى، ولا أبرأ الآكّه والأبرص! فتحيّر وقلّ صبره، وقال: «يا مسلم! تنكر هذا، مع اشتهاه في الخلق، وأخذ الناس له بالقبول!» فقلت: «ما قال أحدٌ من أهل الفقه والمعرفة إن الأنبياء يفعلون المعجزات من ذاتهم؛ وإنما هو شيء يفعلهُ الله تعالى على أيديهم، تصديقاً لهم، يجري مجرى الشهادة! فقال: «قد حضر عندي جماعة من أولي دينكم والمشهورين فيكم وقالوا إن ذلك في كتابكم. فقلت: «في كتابنا إن ذلك كلّهُ بإذن الله تعالى! «تَلَوْتُ عَلَيْهِ مَنَاصِقَ الْقُرْآنِ فِي الْمَسِيحِ «بِإِذْنِي»^(٥)...» وقلت: «إنما فعل المسيح ذلك كلّهُ بالله وحده لا شريك له، لا من ذات المسيح. ولو كان المسيح يحيي الموتى ويبرئ الآكّه والأبرص من ذاته وقوّته، لجاز أن يقال إن موسى فلق البحر، وأخرج يده بيضاء من غير سوء من ذاته! وليست بمعجزات الأنبياء — عليهم السلام! — من ذاتهم دون إرادة الخالق! فلما لم يجز هذا، لم يجز أن تُسند المعجزات التي ظهرت على يد المسيح، للمسيح! «

(١) سورة آل عمران: ٥٩. — (٢) سورة المؤمنون: ٩١. — (٣) سورة الاسراء: ٤٠.

(٤) في: أولاد. — (٥) سورة المائدة: ١١٠.

وذكر ابن حبان ، ممن حدثه أن الطاغية وعد القاضي أبا بكر بالاجتماع معه في محفل من محافل النصرانية ، ليوم ممتاه . فحضر أبو بكر ، وقد احتفل المجلس ، وبورغ في زينته . فأدناه الملك ، وألطف سؤاله ، وأجلسه على كرسي دون سريره بقليل ، والملك في أبيته ، وخاصةً به ورجال مملكته على مراتبهم . وجاء البطريرك ، قُيِّمُ دياتهم ، آخر الناس ، وحولَه أتباعه يتلون الأناجيل ويبخرون بالعود الرطب ، في زى حسن . فلما توسط المجلس ، قام الملك ورجاله ، تمظيماً له ، ففضوا حقّه . ومسحوا أعطافه . وأجلسه الملك إلى جنبه ، وأقبل على القاضي أبي بكر ، فقال له : « يا فقيه البطريرك قُيِّم الديانة ، وولّى النحلة ! » فلم القاضي عليه أحفل سلام ، وسأله أحنى سؤال ، وقال له : « كيف الأهل والولد ؟ » فمظم قوله هذا عليه وعلى جميعهم وطبقوا ^(١) على وجوههم ، وأنكروا قول أبي بكر عليه . فقال : « يا هؤلاء ! تستعظمون لهذا الإنسان اتّخاذَ الصاحبة والولد ، وترّبون به عن ذلك ، ولا تستعظمونه لرّبكم — عزّه وجهه ! — فتُضيقون إليه ذلك سدةً لهذا الرأى ! ما أبكى غلظه ! » فسقط في أيديهم ، ولم يردّوا جواباً ، وتداخلتهم له هيبة عظيمة ، وانكسروا . ثم قال الملك للبطريرك : « ما ترى في أمر هذا الرجل ؟ » قال : « تقضى حاجته ، وتُلاطف صاحبه ، وتُخرج هذا العراق عن بلدك ، من يومك إن قدرت ؛ وإلا لم تأمن الفتنة على النصرانية منه ! » ففعل الملك ذلك ، وأحسن جواب عضد الدولة وهداياه ، وعجّل تمرغ الرسول . وبعث معه عدة من أسرى المسلمين ، ووكل به من جنده من يحفظه حتى يصل إلى مأمنه . قال غيره : وكان سَير القاضي إلى ملك الرُّوم سنة ثمانين وثلاثمائة .

ذكر القاضي عبد الوهاب

ومن أعلام العلماء ، وصدور القضاة الرواة ، الشيخ الفقيه المالكي ، أبو محمد عبد الوهاب بن نصر بن أحمد بن الحسين بن هارون البغدادي . ولى القضاء بمواضع منها الديّسور . فما قدره ، وشاع في الآفاق ذكره . قال الشيرازي في « تعريفه » :

أدركته^(١) وصحت كلامه في السطر . وكان قد رأى أبا بكر البصري ، إلا أنه لم يسمع منه شيئاً . وكان فقيهاً متأدباً . وخرج في آخر عمره إلى مصر ، لحصل له بها حال من الدنيا . قال عياض بن موسى : قوله « لم يسمع من أبي بكر » غير صحيح ، بل : قد حدث عنه ، وأجازه ، وتفقّه على كبار أصحابه كأبي الحسن بن القصار ، وأبي القاسم بن الجلاب . ودرس الفقه والكلام والاصول على القاضي أبي بكر الباقلائي المتقدم الذكر ومحبيه وألف في المذهب والخلاف والاصول تاليفاً بديعاً مفيدة ، منها « كتاب التلقين » ، وكتاب شرحه ، وكتاب شرح « الرسالة والنصرة » ، لمذهب دار الهجرة ، و « كتاب المعونة » و « أوائل الأدلة » ، في مسائل الخلاف بين فقهاء الملة ، و « كتاب الإشراف » ، على نكث مسائل الخلاف ، و « كتاب الإفادة » في أصول الفقه ، وكتاب التلخيص فيه ، وغير ذلك . وعليه تفقّه أبو عمر وأبو الفضل الدمشقي ؛ وروى عنه هارون التقي ، والمازري البغدادي ، وأبو بكر الخطيب ، وجماعة من أهل الأندلس ، منهم القاضي ابن شتّاخ الغافقي ، وصاحبه مهدي بن يوسف ، وغير من ذكر . وسبب خروجه عن حضرة بغداد ، كلامه نُقل عنه أنه قال في الشافعي ؛ وطلب لأجله فنجّل بالفرار منها ، خائفاً على نفسه . قال الشيرازي : وأنشد بعد ارتحاله عنها :

وَحَقٌّ لَهَا رِثَى السَّلامِ الْمَضَاعِفُ	سَلامٌ عَلَى بَغْدَادٍ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ
وَإِنِّي بِشَطْلِ جَانِبَيْهَا كَعَارِفُ	لَمَمَرِّكَ مَا فَارَقْتُهَا عَنْ قَلْبِي لَهَا
وَلَمْ تَكُنِ الْأَرْزَاقُ فِيهَا تَسَاعِفُ	وَلَا كُنْهَا ضَاقَتْ عَلَى بَرَحِبِهَا
وَأَخْلَافُهُ تَنْسَأَى بِهِ وَتَحَالِفُ	فَكَانَتْ كَخَلِّ كُنْتُ أَهْوَى دَنُوهُ

ونسب له بعضهم :

وَقَائِلُهُ لَوْ كَانَ وَدَّكَ صَادِقًا	لِبَغْدَادٍ لَمْ تَرْحَلْ فَكَانَ جَوَابِيَا
يَقِيمُ الرِّجَالُ الْمَوْصُرُونَ بِأَرْضِهِمْ	وَتَرَى الْقَوَى بِالْمُفْتَرِينَ السَّامِيَا
وَمَا هَجَرُوا أَوْطَانَهُمْ عَنْ مُلَاحِظِ	وَلَا كُنْ حَذَارًا مِنْ شِمَاتِ الْأَعَادِيَا

ولمّا وصل مصر ، وبنيت السّغرب ، وصفت له بلاده ، فزهد فيها ، وقد كان خاطبَ فقهاء السّيروان ورام القدوم على الاندلس ، وكتب أيضاً في ذلك إلى تجمّهد الموفق صاحب دانية ، فعاجلته منيته . وتوفي بمصر في شعبان سنة ٤٢٢ ، وقد جاز المُعْتَرَك . وحكى أنّه ، لما أحسّ الموت ، وهو بمصر ، إثر ما اتّسعت حاله ، قال : « لا إله إلاّ الله ! لمّا عشنا مُتَنّا ! » ففر الله لنا وله ورحمنا وآياه !

ذكر القاضي مهديّ بن مُسلم

ومن أقدم القضاة بالاندلس ، قبل توطد الدولة المروانية بها ، مهديّ بن مُسلم ؛ استقضاء على قرطبة عُقبة بن الحجاج ، واستخلفه عليها ، وأمره بالقضاء بين أهلها . وكان من أهل العلم والورع والدين المتين . وقبره عند المصريين . ولما أراد عقبة توليته ، قال له : « اكتب عهدك لنفسك ! » فكتبه بخط يده . قال ابن الحارث : وإنّه اليوم لأصل من الأصول للجهد في القضاء .

ذكر القاضي عنترة بن فلاح

ومنها عنترة بن فلاح . حدث عنه الشّاميون ، ووصفوا فضله . وكان تقياً ، ورعاً ؛ استسقى يوماً بالناس على ما حكاه ابن زُرّعة ؛ فأحسن في قيامه في الخطبة ، وخضع الناس بوعظه وتذكيره ، وحرّكهم بدعائه وابتئاله . فلما فرغ ، قام إليه رجل من طائفة الناس ؛ فقال له : « أيها القاضي الواعظ ! قد حسن عندنا ظاهرك ؛ فحسن الله باطنك ! » فقال : « اللهمّ آمين ولنا أجمعين ! فهل أضرت ، يا ابن أخي ، شيئاً ؟ » فقال له : « نعم يا قاضي ! يتفرّغ أهرائك ، يتمّ فضلُ استسقاك ! فقال : « حمرى ! لقد نصحتني وإنّي أشهدُ الله أنّ جميع ما حواه مِلْكِي من الطعام صدقةٌ لوجه الله الكريم ! » ثمّ أقسم أن لا يضع مقامه حتّى يرسل إلى داره ؛ فيفرق جميع ما أدّخره . قال : فغيث الناس من يومهم غيثاً عامّاً .

ذكر القاضي يحيى بن زيد

ومنه يحيى بن زيد التجيبي. ولأه القضاء بالاندلس همر بن عبد العزيز، على ما روى عن محمد بن وضاح. وكان رجلاً صالحاً، ورعاً، منقضباً، وقد وقع التنبيه على سيرة مهاجر بن نوفل: وكان من رعيه، إذا اجتمع الناس عنده للحكومة، بدأ بوعظهم وتذكيرهم، فلا يزال يخوفهم الله تعالى، ويحذرم وبال الجدال بالباطل، وما يلحق السُّبُطِل من سخط الله - عز وجل - وعقوبته، ويمثل لهم مواقفهم بين يديه في القيامة، ثم يذكر ما يلزم القاضي من الطماب، وما يجب عليه من التحرر لإصابة الحق، والاجتهاد لتخليص نفسه، ثم يأخذ في النوح والبكاء على نفسه. فيكون ذلك دأبه، حتى لربما انصرف عنه أكثر المختصين، باكين، وجلين، قد تماطوا الحق بينهم.

ذكر القاضي معاوية بن صالح الحضرمي

ومن القضاة المتقدمين، معاوية بن صالح الحضرمي الحنصلي. خرج من الشام إلى الأندلس، فوصلها سنة ١٢٣. فاستوطن مدينة مالقة، وبني بأسفل قصبتها مسجداً هو منسوب حتى الآن له. ثم انتقل إلى إشبيلية، فسكنها. ثم ولأه الأمير عبد الرحمن ابن معاوية القضاء بقرطبة. وكان من جملة أهل العلم، وكبار رواة الحديث، شارك مالك بن أنس في بعض رجاله كيثنجي بن سميد وأمثاله. وأخذ عنه جملة من الأئمة، منهم سفيان الثوري، والليث بن سعد، وابن عيينة. وذكر أن مالك بن أنس روى عنه حديثاً واحداً. وكان ممن يستغنى بعملة وعلمه وفهمه عن مشاورة غيره. ورحل إليه زيد بن الحباب من الكوفة، فسمع منه بالاندلس حديثاً كثيراً. وتوفي بقرطبة، ودفن بيقيع رُبضها، وصلى عليه الأمير هشام بن عبد الرحمن ومشي على قَدَمَيْهِ في جنازته؛ وذلك سنة ١٦٨.

ذكر القاضي نصر بن ظريف السخمي

ومنهـم نصر بن ظريف السخمي . ولى القضاء زماناً ، على ما حكاه أبو عمر بن عبد البر . فسار فيه بأجل سيرة : منها حملة في قضية حبيب الترسى ؛ وذلك أنه دخل على الأمير عبد الرحمن بن معاوية ، فشكى إليه بالقاضى ، وذكر أنه يريد أن يُسجّل عليه في ضيعة رقيم فيها ، وادّعى عليه الاعتداء بها ، ولأذا الأمير من إصرار القاضى إلى الحكم عليه من غير ثبوت . فأرسل الأمير إليه ، وكلمه فى حبيب ، ونهى عن العجلة عليه ؛ فخرج (١) ابن ظريف من يومه ، وعمل بضد ما أراد الأمير ، وأنفذ الحكم . وبلغ الخبر حبيباً ؛ فدخل إلى الأمير (٢) مُتخبراً غيظاً ؛ فذكر له ما عمله القاضى ، ووصفه بالاستخفاف بامرّه والنقض له ، وأقره . فغضب الأمير على القاضى واستحضره ؛ فقال له : « من أمرك على أن تنفذ حكماً ، وقد أمرتك بتأخيرهِ والإبقاء به ؟ » فقال له : « قد منى عليه رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — فإنما بعثه الله بالحق ، ليقضى به على القريب والبعيد ، والشريف والدنى . وأنت أيها الأمير ، ما الذى حلك على أن تتعامل لبسراض رعيّتك على بعض ، وأنت تجد مندوحة بأن ترضى من مالك من تمنى به ، وتعد الحق لأجله ؟ » فقال له : « جزاك الله ، يا ابن ظريف ، خيراً ! » وخرج القاضى ؛ فهدم بالقوم الذين صارت الضيعة اليهم بالاستعقاق ، وكلمهم ؛ فوجدهم راضين ببيعهما ؛ إن أجزل لهم الثمن . فعقد فيها البيع معهم ، وصارت إلى حبيب . فكان بعد ذلك يقول : « جزى الله ابنَ ظريف عنّا خيراً ! » كانت يبدى ضيعة حرام ، فجعلها حلالاً ؛ وكان هذا القاضى ، من زهده وورعه ، إذا شغل عن القضاء يوماً واحداً ، لم يأخذ لذلك اليوم أجراً .

ذكر القاضي يحيى بن معمر

ومنهـم يحيى بن معمر . له رحلة إلى المشرق ، لقي فيها أشهب بن عبد العزيز ، وسمع منه ومن غيره . وكان فى مذهبه ورعاً ، زاهداً ، فاضلاً . استفقاه الأمير عبد الرحمن .

وكان صليب الغنائة ، قليل المبالاة بالمتب في سبيل الحق ؛ وكان ، إذا أشكل عليه أمر من أحكامه ، كتب فيه إلى أنصبغ بن الفرج ونظرائه بمصر : فكشفهم عن وجه ما يريد علمه ؛ فيحقق عليه ذلك فقهاء الأندلس . وكان هو قليل الرضا عن طلبه قرطبة ، شديد التقضى عليهم ، لا يلين لهم في شيء مما يريدون ، ولا يصفى إليهم ؛ وبلغ من تجايله عليهم أن سجل بالسخط على تسعة عشر منهم ؛ فنفروا عنه بأجمعهم . ونشأت بينه وبين يحيى بن يحيى لأجل ذلك عداوة ؛ فسعى في عزله عند الأمير ، وأقام عليه بما زعمه الشهود : فمزله .

ولما أختصر ابن معمر ، وهو ببلد إشبيلية ، وأيقن بالموت ؛ قال لمؤملي له ، على ما حكاه الزاهد بن سميد : « أقسمت عليك ، إذا أنا مت ، إلا ما ذهبت إلى قرطبة ؛ فقيف يحيى بن يحيى ، وقل له : يقول لك ابن معمر : « وَسَيَحْلُمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيْ مُنْقَلَبٌ يَنْقَلِبُونَ »^(١) . ففعل ذلك مولاه لما مات سيده ، وبلغ يحيى ما تفرعه به . قال : فبكى وقال : « إنا لله وإنا إليه راجعون ! ما أغنى الرجل إلا خدعنا فيه » ثم ترحم عليه ، واستغفر له ! »

ذكر القاضي المنصب بن عمران

وقد تقدم الكلام في إياية المنصب بن عمران عن القضاء ، أثناء خلافة الأمير عبد الرحمن بن معاوية^(٢) . فلما ولي ابنه هشام الملك ، اختار المنصب للقضاء ، واستحضره ، وقال له : « قد علمت أنه إنما منعتك عن القبول من أبي — رحمه الله ! — الأخلاق التي كانت فيه . وقد عرفت أخلاقه وبلوغها : فأجل حتى هم القضاء ! » فأباه واستغناه ؛ فغضب هشام ، وعزم عليه عزماً شديداً ، وتهدده ، وأوعده . وذكر بعضهم أنه قال : « لئن لم تعمل على القضاء ، لانتطون بك سطوة تزيل اسم الحلم عني ! » فلما رأى ذلك ، وخاف على نفسه ، تولى له العمل كرهاً ؛ واشترط على هشام أن يأذن له في اطلاع ضيعته يومئذ في الجمعة : السبت والاحد ، ويحكم لسائر الأيام . فأجابته إلى

(١) سورة الشعراء : ٢٢٧ . — (٢) راجع أعلاه ص ١٢ .

ذلك . ولم يزل على قضاء الأمير هشام إلى أن توفي ، فأقره ابنه الحكم ، وكان قد عرف صلابته وتنفيذه الأحكام ، فاشتد معه ، وصار يؤيده ، ولا يسمع فيه مقالة طارئة ، ويميز أفعاله ، وينفذ أحكامه ، وإن وقعت بغير المحبوب منه .

وفي كتاب الحسن بن محمد : إن العباس بن عبد الملك المرواني اغتصب رجلاً من أهل حبيان ضيعته . فبينما هو يُنازعه فيها ، هلك الرجل ، وترك أيتاماً صغاراً . فلما كثر عرعروا ، وسمعوا بعدل القاضي مُصَنَّب وقضائه ، قدموا قرطبة ، وأنشأوا إليه مظلمتهم بالعباس ، وأثبتوا ما وجب إثباته ، فبعث القاضي في العباس ، وأعلمه بما دفعه إليه الأيتام ، وعرفه بالشهود عليه ، وأعذر إليه فيهم ، وأباح له المدافع ، وضرب له الآجال . فلما انصرفت ، ولم يأت بشيء ، أعلمه أنه ينفذ الحكم عليه . ففرغ العباس إلى الأمير الحكم ، وسأله أن يوصي إلى القاضي النخعي عن النظر في قصته ، ليكون هو الناظر فيها . فأوصل إليه الأمير ذلك مع خليفة له من أكابر فتيانه ، فلما أدَّى الوصية إليه ، اشتد عليه ، وقال : « إن القوم قد أثبتوا حقهم ! ولزمهم في ذلك عناء طويل ، ونصب شديد ، لبعد مكانهم ، وضعف حالتهم . وفي هذا على الأمير — أعزه الله ! — ما فيه ! فلست أتحلى عن النظر وإتخاذ الحكم لوجهه . فليفعل الأمير بعده ما يراه صواباً من رأيه ! » فرجع الرسول إلى الأمير بجوابه ، فوجم منه ، وجعل العباس يغيره بمصنَّب ، ويقول : « قد أعلمت الأمير بشدة استخفافه وغلطه في نفسه ، وتقديره أن الحكم له ، ولا حكم للأمير عليه ! » فأعاد الإرسال إليه يعزمه منه ، يقول : « لا بُدَّ لك من أن تكف عن النظر في هذه القضية ، لا كون أنا الناظر فيها ! » فلما جاءه بعزمته ، أمره بالعود ، ثم أخذ قرطاساً ، فسوّاه ، وعقد فيه حكمه للقوم بالضبيعة ، ثم أتمه لوقته بالاشهاد عليه . ثم قال للرسول : « اذهب إلى الأمير — أصلحه الله ! — فأعلمه أنني قد أمنت ما لزمني إنفاذه من الحق خوف الحادثة على نفسي ، ورهبة السؤال عنه . وإن شاء نقذه ، فذلك له ! يتقلد منه ما شاء ! » فذهب مغضباً ، وحرق كلام القاضي ، وحكى عنه أنه قال : « قد حكمت بالعدل ، فلينتقذه الأمير إن قدر ! » فاستشاط غيظاً ، وأطرق ملياً ، والعباس يهيج غضبه ، وهم بمصنَّب ، إلى أن تداركتهم عسعة من الله ، تبنت بصيرته ، فسرى عنه ، وقال للعباس : « إرّبع على ظلمك ! فما أشقاء

مَنْ جَرَى عَلَيْهِ قَلَمُ الْقَاضِي ! فَقِفْ! عِنْدَ أَمْرِهِ ! فَإِنَّهُ أَشْبَهَ بَنًا وَأَوَّلَى بِكَ ! ، وَأَقَامَ عَلَى حُسْنِ رَأْيِهِ فِي الْقَاضِي ، وَلَمْ يَمْرُضْهُ .

وقول الأمير : « إِرْبَعْ عَلَى ظُلْمِكَ ! » معناه : « إِنَّكَ ضَعِيفٌ فَانْتَهِرْ مَا لَا تَطِيقُهُ ! » قال صاحب « الأفعال » : أَرَبَعْتَ عَلَى الشَّيْءِ : عَطَقْتَ عَلَيْهِ ؛ وَمِنْهُ : إِرْبَعْ عَلَى نَفْسِكَ : قَالَ أَبُو عَثْمَانَ : مَعْنَاهُ : أَلْزَمَ أَمْرَكَ وَشَأْنَكَ . قَالَ : وَتَمَثَّلَ الْمُأْمُونُ ، حِينَ وَضَعَ رَأْسَ مُحَمَّدٍ الْمُخْلُوعِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا صَاحِبَ الْبَغْيِ إِنَّ الْبَغْيَ مَصْرَعَةٌ فَارْبَعْ عَلَيْكَ نَغِيرَ الْقَوْلِ أَعْدَلُهُ
فَلَوْ بَنَى جَبَلٌ يَوْمًا عَلَى جَبَلٍ لَأَنَدَكُ مِنْهُ أَطَالِبُهُ وَأَسْفَلُهُ

وقال الهَرَوِيُّ : فِي حَدِيثٍ بَعْضُهُمْ ، إِنَّهُ لَا يَرْبَعُ عَلَى ظُلْمِكَ مَنْ لَيْسَ يَحْزَنُهُ أَمْرُكَ . مَعْنَى : أَبَا مُحَمَّدٍ التَّرْتُسِيُّ يَقُولُ : مَعْنَاهُ : لَا يَقِيمُ عَلَيْكَ ، فِي حَالِ ضَعْفِكَ ، مَنْ لَيْسَ يَحْزَنُهُ أَمْرُكَ ، أَيْ لَا يَهْتَمُّ بِشَأْنِكَ إِلَّا مِنْ يَحْزَنُهُ حَالُكَ . قَالَ : وَأَصْلُهُ مِنْ « رَبَعُ الرَّجُلُ يَرْبَعُ رُبُوعًا » إِذَا أَقَامَ بِالْمَقَامِ . وَالظُّلْمُ الْعَرَجُ كَأَنَّهُ يَقُولُ : لَا يَقِيمُ عَلَى عَرَجِكَ ، إِذَا تَخَلَّفْتَ عَنْ أَصْحَابِكَ ، إِلَّا مِنْ يَهْتَمُّ بِشَأْنِكَ .

وكَانَ الْمُنْصَبُ يَشَاوِرُ فِي شَأْنِهِ صَعْمَصَةُ بْنُ سَلَامٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُوسَى ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْحَسَنِ ، وَالْغَازِيُّ بْنُ قَيْسٍ ، وَأَمْثَلُهُمْ . وَقَالَ فِيهِ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ : يَكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ ؛ شَأْمِيُّ الْأَصْلِ ، دَخَلَ الْأَنْدَلُسَ فِي أَيَّامِ الْأَمِيرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ وَاسْتَقْضَاهُ هِشَامٌ . وَكَانَ يَرَوِي عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ وَغَيْرِهِ . وَكَانَ لَا يَقْلُدُ مَذْهَبًا ، وَيَقْضِي بِمَا يَرَاهُ صَوَابًا . وَكَانَ خَيْرًا قَاضِيًا .

تَبَدَّلَ مِنْ أَخْبَارِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشِيرِ الْمَحَافِرِيِّ وَبَعْضُ سِيرِهِ

كَانَ هَذَا الرَّجُلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ ! - مِمَّنْ لَقِيَ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عِنْدَ تَوَجُّعِهِ إِلَى حَجِّ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ . فَلَمَّا عَادَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ ، اسْتَقْضَاهُ الْحُكْمُ بْنُ هِشَامٍ ؛ وَقَبِلَ قَضَاءَهُ عَلَى شُرُوطٍ : مِنْهَا نَفَاضُ حُكْمِهِ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ ، مِنَ الْأَمِيرِ إِلَى حَارِسِ السُّوقِ ؛ وَأَنَّهُ ، إِذَا ظَهَرَ لَهُ الْعَجْزُ مِنْ

نفسه ، أعمى ، وأن يكون رزقه كفافاً من المال النقي . وكان من صدور القضاة ، وذوى المذاهب الجليلة ، شديد الشكيمة ، ماهر المزيمة .

قال أحمد بن خالد : وكان أول ما أنقذه في فضائه التسجيل على الأمير الحكم ؛ في رضى القنطرة ، إذ قيم عليه فيها ، وثبت عنده من المدعى وصع من بينته ما أعذر به إلى الأمير الحكم ؛ فلم يكن عنده مدفع . فجلل فيها ، وأشهد على نفسه . فلما مضت مدته ، ابتاعها ابتياعاً صحيحاً . فكان الحكم بعد ذلك يقول : « رحم الله محمد بن بشير ! لقد أحسن فيما فعل بنا على كره منا : كان بأيدينا شيء مشتبه ، فصححه لنا ، وصار حلالاً ، طيب الملك في أعقابنا ! » ومما يذكر عليه أن رجلاً كان يدلس في كتب الوثائق ، وإنه عقد وثيقة باطل على رجل من التجار ، وقام بذلك عند محمد بن بشير . فلما صح له تديسه ، أمر بقطعه ؛ فقطعت يده . وكان إذا اختلفت عليه الفقهاء بقرطبة ، وأشكل عليه الأمر في قضية ، كتب إلى عبد الرحمن بن القاسم بمصر ، وإلى عبد الله بن وهب ، وأشباههما ؛ وربما قبل الشاهد على التوشم ^(١) .

ونقل عن عبيد الله بن يحيى عن أبيه أنه قال ل محمد بن بشير : « إن الحالات تتغير ، ولا تثبت . فإذا عدل عندك الرجل بحكم شهادته ، ثم تطاول أمره ، وشهد عندك ثانية ، فكلّفه التعديل ، وأخر فيه الكشف ؛ فاعمل بحسب الذى يبدو لك . » فقبل ذلك منه ابن بشير . فلما أشعر الناس به أخذوا حذرهم منه .

ومن كتاب محمد بن حارث ، حديث أحمد بن خالد ؛ قال : سمعنا محمد بن وضاح يقول : وكل سميد الخير بن الأمير عبد الرحمن بن معاوية عند القاضى محمد بن بشير وكيلا يخاصم عنه فى شيء اضطر إليه . وكانت يده فيه وثيقة ، فيها شهادات من أهل القبول ، وقد آتى عليهم الموت ؛ فلم يكن فيها من الأحياء إلا الأمير الحكم بن هشام وشاهد آخر مبرّر . فشهد ذلك الشاهد عند القاضى ، وضربت الآجال على وكيله فى شاهد ثانٍ رضى به الخصام فدخل سميد الخير بالكتاب إلى الأمير الحكم ، وأراه شهادته فى الوثيقة (وكان قد كتبها قبل الإمارة ، فى حياة والده) وعرفته مكان حاجته إلى أدائها عند قاضيه ، خوفاً من بطول حقه . وكان الحكم يعظم سميد الخير عمته ، ويلزم مبرّته ؛ فقال له : « يا عم !

إِنَّا لَسْنَا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَاتِ ؛ فَقَدْ التَّبَسُّنَا مِنْ رِفْعَتِ هَذِهِ الدُّنْيَا بِمَا لَا تَحِبُّهُ ؛ وَنَحْنُ أَنْ تَوَقُّفَنَا مَعَ الْقَاضِي مُوقِفٌ غَزَاةٌ ، كُنَّا نَقْدِيهِ بِمَلَكُنَا . فَصِرَ فِي خَصَامِكَ إِلَى مَا صِيرَكَ الْحَقُّ إِلَيْهِ ؛ وَعَلَيْنَا خَلْفٌ مَا اتَّقَمَكَ ؛ فَأَبَى عَلَيْهِ سَمِيدُ الْخَيْرِ ، وَقَالَ : « سُبْحَانَ اللَّهِ ! وَمَا عَمِي أَنْ يَقُولَ قَاضِيكَ فِي شَهَادَتِكَ ، وَأَنْتَ وَلَيْسَتْهُ ، وَهُوَ حَسَنَةٌ مِنْ حَسَنَاتِكَ ؛ وَلَقَدْ كُفِّرْتُكَ فِي الدِّيَانَةِ أَنْ تَشْهَدَ لِي بِمَا عَلِمْتَهُ ، وَلَا تَكْتُمَنِي مَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَيْكَ ؛ فَقَالَ لَهُ الْإِمِيرُ : « بَلَى ! إِنْ ذَلِكَ لَمْ يَحَقِّقْ كَمَا تَقُولُ . وَلَكِنَّكَ تُدْخِلُ بِهِ عَلَيْنَا دَاخِلَةً ؛ فَإِنْ أَعَقَبْتَنَا مِنْهُ ، فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا ؛ وَإِنْ اضْطَرَّ رَأَى ، لَمْ يَمَكِّنَا عَقُوقَكَ . » فَنَزَمَ عَلَيْهِ سَمِيدُ الْخَيْرِ عَزَمَ مَنْ لَمْ يَشْكُ أَنْ قَدْ ظَنِرَ بِحَاجَتِهِ . وَضَايِقَتُهُ الْآجَالُ ؛ فَأُلْحَ عَلَيْهِ ؛ فَأَرْسَلَ الْإِمِيرُ الْحُكْمَ عِنْدَ ذَلِكَ عَنْ قَبِيهِتَيْنِ مِنْ فُقَهَاءِ حَضْرَتِهِ ، وَخَطَّ شَهَادَتَهُ تِلْكَ بِيَدِهِ فِي قُرْطَاسٍ ، وَخَتَمَ عَلَيْهِ بِخَاتَمِهِ ، وَدَفَعَهَا إِلَى التَّقِيهِينَ ، وَقَالَ لَهَا : « هَذِهِ شَهَادَتِي بِحَقِّي تَحْتَ طَائِبِي ؛ فَأَذْيَاهَا إِلَى الْقَاضِي ؛ » فَأَتِيَاهُ بِهَا إِلَى مَجْلِسِهِ ، فِي وَاقْتِ قَعُودِهِ لِلِسَّاعِ مِنَ الشُّهُودِ ؛ فَاذْيَاهَا إِلَيْهِ ؛ فَقَالَ لَهَا : « قَدْ سَمِعْتُ مِنْكَ ؛ فَتُؤْمَرُ رَاشِدِينَ ؛ » وَانصَرَفَا . وَجَارَتْ دَوْلَةُ وَكَيْلِ سَمِيدِ الْخَيْرِ ؛ فَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ مَذْلًا ، وَاتَّقَا بِالْخِلَاصِ ؛ فَقَالَ لَهُ : « أَيُّهَا الْقَاضِي ؛ قَدْ شَهِدَ عِنْدَكَ الْإِمِيرُ — أَمْلَحَهُ اللَّهُ ! — فَا تَقُولُ ؟ » فَأَخَذَ الْقَاضِي كِتَابَ الشَّهَادَةِ ، وَنَظَرَ فِيهِ ؛ ثُمَّ قَالَ لِلْوَكِيلِ : « هَذِهِ شَهَادَةٌ لَا تَعْمَلُ بِهَا عِنْدِي ؛ لَغِيٌّ بِشَاهِدٍ عَدْلٍ ؛ » فَدَهَشَ الْوَكِيلُ ، وَمَضَى إِلَى مَوْكَلِهِ ؛ وَأَعْلَمَهُ ؛ فَكَرَبَ مِنْ قُورِهِ إِلَى الْإِمِيرِ الْحُكْمَ ؛ وَقَالَ لَهُ : « ذَهَبَ سُلْطَانُنَا وَأُزِيلَ جِهَاتُنَا ؛ وَيَجْتَرِي هَذَا الْقَاضِي عَلَى رَدِّ شَهَادَتِكَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ اسْتَخْلَفَكَ عَلَى خَلْقِهِ ، وَجَعَلَ الْأَمْرَ فِي دِمَائِهِمْ وَأُمُورِهِمْ إِلَيْكَ ؛ هَذَا مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ تَحْتَمِلَهُ عَلَيْهِ ؛ » وَجَعَلَ يَفْرِيه بِالْقَاضِي ، وَيَحْمُرُهُ عَلَى الْإِيقَاعِ بِهِ . فَقَالَ لَهُ الْحُكْمُ : « وَهَلْ شَكَّكَتُ ؟ أَنَا فِي هَذَا ؟ يَا عَمَّ ! الْقَاضِي ، وَاللَّهُ ! رَجُلٌ صَالِحٌ ، لَا تَأْخُذْهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَأَمَّ ! فَقُلْ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ ، وَيَلْزِمُهُ ، وَيَسُدُّ بَابًا كَانَ يَصُوبُ عَلَيْنَا الدُّخُولُ مِنْهُ ؛ فَأَحْسِنَ اللَّهُ عَنَّا وَغَنَ قَسَمَهُ جَزَاءَهُ ؛ » فَغَضِبَ سَمِيدُ الْخَيْرِ مِنْ قَوْلِهِ ، وَقَالَ لَهُ : « هَذَا أَحْسَنِي مِنْكَ ؛ » فَقَالَ لَهُ : « نَعَمْ ! قَدْ قَضَيْتُ الَّذِي كَانَ عَلَيَّ ؛ وَلَسْتُ ، وَاللَّهُ ! أَعَارِضُ الْقَاضِي فِيمَا احتاطَ بِهِ لِنَفْسِهِ ، وَلَا أَخُونُ الْمُسْلِمِينَ فِي قَبْضِ يَدِ مِثْلِهِ ؛ » وَلَمَّا عَوَّبَ ابْنُ بَشِيرٍ فِيمَا أَنَاهُ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ لِمَنْ عَاتَبَهُ : « يَا حَاجِرُ ! أَلَا تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَدُّ مِنَ الْإِعْذَارِ فِي الشَّهَادَاتِ ؟ فَنَ كَانَ يَجْتَرِي عَلَى

الدفع في شهادة الأمير لو قبلتها ؟ وإن لم اعذر ، بحثتُ المشهود عليه بعض حقه ! »
 وكان القاضي محمد بن بشير لا يميز الشهادة على الخط في غير الأحباس ، ولا يرى القضاء
 باليمين مع الشاهد . ولذلك اعتلَّ عند شهادة الأمير الحكم في خصومة عمه سميد الخير
 بما اعتلَّ . ومساءلة اليمين مع الشاهد بما اختلف فيه أهل العلم ؛ فأما مالك ، فإنه كان
 يرى ذلك ؛ وأما الليث ، فإنه كان يرى أن كل حق لم يشهد عليه هذان بالله
 تعالى لم يرد إتمامه . قال عُبيد الله بن يحيى : وكان أبي — رحمه الله ! — يحتج بقول
 الليث . ويحكى عن محمد بن بشير أنه لم يحكم في ولايته باليمين مع الشاهد ، ولا حكماً
 واحداً . وفي « أحكام » ابن أبي زياد : قال محمد بن عُمر بن لُبابة : قد علم القاضي
 — حفظه الله ! — اختلاف أهل العلم ، وما ذهب إليه مالك ، وأصحابه من اليمين مع الشاهد ،
 وما ذهب إليه قضاة بلدنا منذ دخلتُه العرب ، من أنهم لا يرون اليمين مع الشاهد ،
 ولا يقضون به . فليستخير القاضي ما أراه الله . وإني لمتوقف على الاختيار في هذا ، لما
 ظهر لي من فساد الناس ، وقلة الدعة في الشهادة . ومن « نوازل » أبي الأصمغ بن سهل :
 قال ابن حبيب : حدثني ابن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال ، عن يونس بن يزيد ، عن سدة بن
 قيس ، أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — استشار جبريل — عليه الصلاة والسلام ! —
 في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد ؛ فأمره بذلك . وعن علي بن أبي طالب أن رسول الله
 — صلى الله عليه وسلم ! — قضى في الحقوق به ؛ وقضى بذلك عليٌّ وسُريج . قال مالك :
 مضت به السنة ؛ يحلف الطالب مع شاهده ، ويستحق حقه ؛ فإن نكل ، حلف
 المطلوب ، وإلا غرم . وذلك في الأموال خاصة ، لا في الحدود ، ولا في النكاح ، ولا في
 الطلاق ، ولا في العتاق والسرقة والغربة . وأجمع عليه القائلون باليمين مع الشاهد من
 الحجازيين وغيرهم ، أنه لا يُقضى به إلا الأموال والديون وغيرها . وقاله عمرو بن دينار ،
 وهو حديث ابن عباس عن النبي — صلى الله عليه وسلم !

وقال ابن حبيب ، عن مُطَرِّف ، عن مالك : يجوزُ اليمين مع الشاهد في الحقوق ،
 والجراح عمدتها وخطئها ، وفي المشاعة ، ما عدا الحدود من الغربة والسرقة والطلاق .
 قال : وحدثني أشبغ بن الفرج ، عن ابن وهب ، عن أبي الزناد ، عن أبيه ،
 أن عمر بن عبد العزيز كان يقضى به في المشاعة وفي الجراح العمد والخطأ ، ولا يميزه

في الترية والطلاق والعتاق وأشباهه . ثم قال القاضي : ومسائل هذا الباب كثيرة . والمراد منه الإعلام بالمذاهب في الشاهد واليمين . وما جرى به العمل في الأندلس وقد ذكرناه ، ومن صحَّ نظره في أحوال الناس اليوم والمعرفة باختلاف الشهادات لم تطب نفسه على القضاء ، ولا مع الشاهد المبرِّز في العدالة والنباهة . والله الموفق للصواب !

وترك الحكم بالشاهد الواحد مع اليمين من المسائل الأربع التي خالف أهل الأندلس فيها قديماً مذهب مالك بن أنس ؛ وهي أن لا يحكموا بالخلطة ، ولا بالشاهد اليمين . وأجازوا ركاء الأرض بالجزء مما يخرج منها ، وهو مذهب الثوري بن سعد ، وأجازوا غرس الشجر في المساجد ، وهو مذهب الأوزاعي .

ولم يزل محمد بن بشير متولياً خطة القضاء إلى أن توفى سنة ١٩٨ . قال عنه بئق بن مخلد ، وقد ذكره ، وأثنى عليه : كانت له في قضاياهم مذهب ودقائق ، لم تكن لأحد قبله بالأندلس ، ولا بفاس ، ولا بمن تقدم من صدور هذه الأمة - رحمه الله وأرضاه !

ومن المطالب التي للقاضي على سلطانه ، حسب شرطه ابن بشير محمد بتوليته ، الإمانة له على ما أهله إليه من القيام بمخاطبته ، وإمضاء أحكام الحق على جهته والأقربين من عشيرته ، فضلاً عن خوله وحاشيته . وقد كان الخليفة المدعو بالمنصور ، من بني المبراس بن عبد المطلب ، بالمشابة التي كان عليها من شموخ أنفه وسمو سلطانه . فازاده التذلل للحكم الشرعي إلا رفعة إلى رفعته ، وعزّة إلى عزته . فقد جرى حتى الآن المثل بما حدث له مع محمد بن عمران ، فاضى المدينة في وقته : وذلك أنه لما وصل إليها حاجباً ، تظلم منه الجالون ، وصاحوا على القاضي . قال الشيباني : « فكننت كارتبه ، فأمرني أن أكتب إلى المنصور رقة في الحضور مع من تظلم منه . فقلت : « تعفني من هذا ! فإنه يعرف خطي ! » فقال : « إذاً لا يحملها غيرك ! » فكتب ، ثم ختم الكتاب ، ومضيت ، ودفنته إلى الربيع ، واعتذرت . وقال : « لا عليك ! » ودخل بالكتاب ، ثم خرج ؛ فقال : « أيها الناس ! إن أمير المؤمنين يقرأ عليكم السلام ، ويقول لكم : قد دُعيت إلى مجلس الحكم الشرعي ؛ فلا يتبعني أحد منكم ، ولا يكلمني ، ولا يقم إلي إذا خرجت . »

قال : « ثم برز ، وبعضُ وزرائه بين يديه ، وأنا خلفه ، وهو في مَثَرَرٍ ورداءٍ ، فلم يبقَ إليه أحدٌ . فلما دخل المسجد ، بدأ بالقبر ؛ فسلم على رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ثم قال للربيع : « أخشى أن تدخل ابنُ عمران متى هُتِبةٌ ، فيتحوَّل عن مجلسه . ولئن فعل ، لا ولي لي ولايةٌ أبداً ! » ثم سار إلى القاضي . فلما رآه ، وكان متَّكئاً ، أطلق رداءه عن عاتقه ، ثم احتبى ودعا بالخصوص ، ثم قضى لهم بحَقَّتْهم ، وانفصل الخليفة إلى محله . فلما وصل ، أمر الربيع بإحضار القاضي ، فلما دخل عليه ، قال له : « جزاك الله عن دينك وعن نفسك وعن خليفتك أحسن جزائه ! » وأمر له بعشرة آلاف درهم . فبقي هذا الفعل من المنصور عبد الله العبَّاسي معدوداً ، على مرِّ الأيام ، في مناقبه ، معروفاً من فضائله ، مرسوماً في كتاب حسنه .

وينبغي للقاضي أن يكون شديد التثبت فيما أسند إليه من أمانته ، غيرَ هائب في الحقِّ لسلطانه ، ولا متَّبِعاً له فيما يقدح في وجهه ورعه وظاهر أحكامه . ولقضاة العدل في هذا الباب أخبارٌ حسان ، منها قصَّةُ أحمد بن أبي داوود مع الوائق ، في المسألة التي أغراه بها كاتبه عبد الملك بن الرِّيات ، ورام إغضابه عليه ؛ وهي مسألة الأعراب الذين كتب له فيهم عتَابُ بن عتَّاب ؛ فأنهم كسروا السجن ، وهربوا ، فقطعوا الطريق ، وارتكبوا العظائم ، وابتكروا المحارم ؛ ولقد ظفر بهم . ووافق الدواة التي كان الوائق يكتب بها بين يديه فاضيه ابن أبي داوود ؛ فقال له : « قدَّمها لي » ، لاوقعَ بها في ضرب أعناق هؤلاء الفتنكة ! فأمسك ؛ فقال له الوائق : « أنت قرأتَ عليّ قديماً أن خالد بن الوليد كتب إلى عمر ابن الخطَّاب — رضي الله عنهما ! — في قوم عتوا وأنفسدوا وقتلوا ، يستأمره في أمرهم . فكتب إليه بضرب أعناقهم . أفلا ترضى أن أكون مثل خالد وأجري مجراه ؟ » فأقبل القاضي عليه وقال : « سألتُك بالله العظيم ! أنت كعُمر وعُتَّاب كخالد ! أشركك في دماهم وأعينك على ما تريد من أمرهم ! » فأمسك الوائق على المراجعة وقال لفلانه : « قدَّم الدواة ! فإننا لا نُكَلِّف أبَا العبَّاس ما يشقُّ عليه ! »

وعلى كلِّ حاكم أن يكون شديد الحذر من دسائس نفسه ، فاطمناً أسباب مطامعه ، وأن لا يكون من شأنه حبُّ المدح في وجهه ، والركون إلى الثناء على شيمه ؛ فإنه مهما عُرف بذلك ، تُصورحك به ، وأكثر الوقوع في جنابه ، والتهاونُ بناحيته . قال

ابن يونس : بل يكون هه في ثلاث خصال : رضا ربه ، ورضا سلطانه ، ورضا من يلي عليه . وكان الشافعي يقول : « لما رأيتُ الناس لا يجتمعون على حالة ، أخذتُ لنفسي بالذي هو أولى . » ونظم بعضهم هذا المعنى ، فقال :

اعمل لنفسك صالحاً لا تحتفل بكبير قيل في الأنام وقال
فالناس لا يؤجى اجتماع قلوبهم لا بُدَّ من معنٍ عليك وقال

ذكر القاضي الفرج بن كنانة

ومن الفقهاء المعدودين بالأندلس في صدور القضاة ، الفرج بن كنانة الكِنَانِيُّ . رحل إلى المشرق ، وسمع من عبد الرحمن بن القاسم وغيره . ولما قدم من رحلته ، استخلصه الأمير الحكيم بن هشام ، وولاه قضاء الجماعة بقرطبة . وهو كان القاضي بها أيام الهرج المعروف بوقعة الرِّبْض . ومما جرى له حينئذٍ ، أن بعض أصحاب الأمير الحكيم ، الذين أرسلهم على الناس ، تعلّقوا بحمار الفرج بن كنانة ، أتهموه بالحركة في الصبح ، وأموروا عليه . وصاح نساؤه ، فسمع القاضي الصراخ ، فقال : « ما هذا ؟ » فقيل : « جارك فلان ! تعلّق به الحرس ، فأخرجوه ليقتل ! » فبادر الخروج ، وكفّ القوم عن جاره ، وقال لهم : « إن جرى هذا برىء الساحة ، سليم الناحية ، وليس فيه شيء ، مما تظنون . » فقال له رئيس الحرس ، المرسل معهم : « ليس هذا من شأنك ! فمليك بالنظر في أجاسك وحكومتك ! ودع ما لا يعنيك ! » فغضب الفرج عند ذلك ، ومشى إلى الأمير الحكيم ، فاستأذن عليه . فلما دخل ، قال له بعد السلام : « أيها الأمير ! إن فريشاً حاربت رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — وناصبته العداوة في الله تعالى ، ثم إنه صفح عنهم ، لما نظره الله تعالى بهم ، وأحسن إليهم . وأنت أحق الناس بالافتداء به ، لقرايتك منه ، ومكرتك من خلافته في عباد الله ! » ثم حكى له قصة جاره ، وما عرض له في الدفاع عنه . فأمر بتخليه سبيلاً ، وبمقاب الناظر الذي عارض القاضي ، وعفا عنه ذلك عن بقيّة أهل قرطبة ، وبسط الأمان بجماعتهم ، وردّهم إلى أوطانهم .

وكان القاضي فارساً شجاعاً ، يقود الخيل ، ويتصرف للسلطان في الولايات . وقد غزا مع عبد الكريم بن عبد الواحد بن مُغِيث ، مَعْقُوداً له على جُند كَشْدُونَة بَكْلَه ، إلى جَلِيلِيَّة وَقَدَّمَهُ عبدُ الكريم إلى جَمْع النصرانيَّة ؛ فمَضَّهم ؛ وقتل فيهم قتلاً ذريعاً . وبقي قاضياً وصاحب صلاة زماناً . ثُمَّ استعفى . وأُخرجهُ الأميرُ إلى الثَغْرِ الأَقْصَى ؛ فقام مقامُ صُدورِ العُزَاة . وكان له قدرٌ جليلٌ في الناس .

وكذلك كان أَسَدُ بنُ القِرات بنِ رِسان ، أحدُ صُدورِ الشجعان : ولأَهْ زيادةُ الله القضاء بإفريقية ، وَقَدَّمَهُ على عَزُو صِقْلِيَّة ؛ فخرج في عشرة آلاف رجل ، منهم ألف فارس . فلَمَّا خرج إلى سوسة ^(١) ليتوجَّه منها إلى صِقْلِيَّة ، خرج معه وجوه أهل العلم ، يَشِيْعُونَهُ ، وقد صهلت الخيلُ ، وضربت الطبولُ ، وخفقت البنودُ ، قال : « لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له ! يا معشَرَ الناس ! ما بلغتُ ما تَرَوْنَ إلاَّ بالأَقلامِ فاجهدوا أنفسكم فيها ، وثابروا على تدوين العِلمِ ، تنالوا به الدُّنيا والآخرة ! » قال عياض ، وقد سمَّاه في « مَذَارِك » : حَكِي سَليمان بن فارس أن أَسَداً القاضي لقي مَلِكَ صِقْلِيَّة في مائة ألف وخمسين ألفاً . قال الراوي : فرأيت أَسَداً ، وفي يده اللواء ، وهو يُؤمِّزُهم ، وأقبل على قراءة كِيسٍ ؛ ثُمَّ حرض الناس ، وحمل ، وحملوا معه . فهزم جموع النصارى . وتوفَّى — رحمه الله ! — في حصارِ سِرْقوسة ^(٢) من غزو صِقْلِيَّة وهو أميرُ الجيش وقاضيه ، وذلك سنة ٢١٣ .

ذِكْرُ القاضي سعيد بن سَليمان الغافقي

ومن القضاة ، سعيد بن سَليمان الغافقي . قال فيه عَمَدُ بن وَصَّاح : ولَى القضاء في الأرض أربعةً في وقتٍ واحدٍ : فانْتَشَرَ العدلُ بهم في أَقْطاعها . وَهُمْ دَحيِم بن اليتيم بالشَّام ؛ والحارث ابن مُسكين بمصر ؛ وَسَحْنُون بن سعيد بالقيروان ؛ وأبو خالد سعيد بن سَليمان بقرطبة . وحكى عنه ابن عبد البرَّ أَنَّهُ كان يخطب بخطبة واحدة طول أيامه ، لم يبدلها مدَّةً ولايته ، وَأَنَّهُ خرج ليستسقى للناس في بعض أوقاته ؛ فلما بدأ خَنَقَتُهُ العبرة ، وتخبَّلت عليه الخطبة ؛ فلم يكل الاستسقاء واختصر الكلام ، وانصرف . فسقى الناس في ذلك النهار .

(١) روى : شرقة . — (٢) روى : ررقطة .

ذكر القاضي معاذ بن عثمان الشَّعْبَانِي

ومنهم معاذ بن عثمان الشَّعْبَانِي . ولأه الأمير عبد الرحمن القضاء ، فأقام قاضياً سبعة عشر شهراً ؛ ثم عزله . وسبب ذلك أنه كان ، على ما حكاه ابن حارث ، يمجِّل بالحكومة فأحصى عليه ، في تلك المدة ، سبعون قضية أنفذها ، فاستنكرت منه . ورخيف عليه الزَّلُّ ؛ فمجِّل هزله . قال أبو هرير بن عبد البر : وكان عابداً ، زاهداً ، خيراً .

ذكر القاضي محمد بن زياد اللخمي

ومنهم محمد بن زياد اللخمي . سمع من معاوية بن صالح سماعاً كثيراً . ولما احتضر الفقيه يحيى بن يحيى ، أسند وصيته في أداء دين وبيع مال إلى ابن زياد ؛ وكان هو القاضي يومئذ ؛ فكان وصيته في ذلك الوجه خاصة .

قال ابن عاوث : وكان السبب في عزله عن القضاء ما كان من أمر ابن أخى عجيب حظية الأمير الحكم . وذلك أنه شهد عليه بلفظ نطق به عابثاً في يوم غيث . فأمر الأمير عبد الرحمن بحبسه ، وطلب الشهادات عليه . وأبرمته بحب عمته في إطلاقه ؛ وكانت مدته عليه لمكانها من أبيه . فقال لها : « مهلاً يا أتماه ، فلا بد ، والله ! من أن نكشف أهل العلم مما يجب عايه في لفظه ذلك الذي شهد به عليه ؛ ثم يكون الفصل بحد في أمره . فإنا ، ممشرون بنى مروان ، لا تأخذنا في الله لومة لائم ! وما نرى أن الله رفع ملكتنا ، وجمع بهذه الجزوة قلنا ، وأعلى فيها ذكرنا ، حتى صرنا شجى في خلق عدونا ، إلا بإقامة حدوده ، وإعزاز دينه ، وجهاد عدوه ، مع مجانبة الأهواء المضيلة ، والبرء المردية . » ثم تقدَّم الأمير عبد الرحمن إلى محمد بن السليم الحاجب أن يحضر القاضي محمد بن زياد ، والعقهاء بالبلد . فجمعهم ، وفيهم عبد الملك ابن حبيب ، وأنصبغ بن خليل ، وعبد الأعلى بن وهب ، وأبو زيد بن إبراهيم ، وأبان ابن عيسى بن دينار . فشاوَرهم في أمر ابن أخى عجيب ، وأخبرهم بما كان من لفظه . فتوقف

القاضي محمد بن زياد على القول بسفك كرمه . وتبعه في ذلك من الفقهاء أبو زَيْد وعبد الأعلى وأبان . وأفتى بقتله عبدُ الملك بن حبيب ، وأصبح بن خليل معاً . فأمرم محمد ابن السليم أن ينصوا فتشاورا على وجوها في صلبه ، ليرفعها إلى الأمير ، ليرى فيها رأيه . وفعلوا . فلما تصفح الأمير أقوالهم ، استحسَن قولَ ابن حبيب وأصبح ، ورأى ما رأيا من قتله . وأمر الفتى حسناً ؛ فخرج إليهم ؛ فقال لابن السليم : « قد فهم الأمير ما أفتى به القومُ من أمر هذا الفاسق . وهو يقول لك : أيها القاضي ! اذهب ؛ فقد عزَّزناك . وأما أنت ، يا عبد الأعلى ! فقد كان يحيى بن يحيى يشهد عليك بالزندقة ؛ ومن كانت هذه حاله ، فحسرى ألا تسمع فتواه ! وأما أنت ، يا أبان بن عيسى ! فإننا أردنا أن نوليكَ قضاءً حَسَنًا ؛ فزعمتَ أنك لا تحسن القضاء . فإن كنت صادقاً ، فعليك أن تتعلم ؛ وإن كنت كاذباً ، فالكاذبُ لا يكون أميناً مُفْتِيّاً ! » ثم قال حَسَنٌ لصاحب المدينة : « يأمرُك الأميرُ أن تخرجَ الآن مع هذين الشخصين عبد الملك وأصبح ؛ فتأمرَ لهما بأربعين من العلمان ينفذون لهما في هذا الفاسق ما رأياه ! » ثم أخرج المحبوسُ ، ووقفا معاً حتى رُفع فوق خشبة ، وهو يقول لعبد الملك : « يا أبا مروان ! اتَّقُوا الله — عزَّ وجلَّ ! — في كمي ! فإنني أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ! » وعبدُ الملك يقول : « الآن ! » وقد عصيتُ ! » حتى طلعن . وانصرفا .

بُئِدَ من أخبار سليمان بن الأسود الغافقي

منها قال القاضي أبو عمر بن عبد البر : كان القاضي سليمان بن الأسود رجلاً صالحاً مُتَّقِيّاً ، صلياً في حكمه ، مُهَيِّباً . وكان السببُ في تقليد الأمير محمد آياه قضاءً قرطبة ، حُكْمُ أمضاه بمدينة ماردة ، وهو قاضٍ عليها للأمير عبد الرحمن والده ، ومحمد أميرٌ عليها : وقد احتبس لرجل يهودي من تجار جُلَيْقِيَّة مملوكٌ أُعْجِبَتْهُ ، واشتطَّ اليهوديُّ في سَوْمِها ، ففسَّ غلمانَه لاختلاسها من اليهودي . وفزع اليهوديُّ إلى سليمان بمظلمة ، واستشهد بمن حوَّل دار الإمارة مَن عرف خبرها . فأوصل سليمان إلى محمد ، يُعرفه بما ذكره اليهوديُّ ، وما شهد به لديه ، ويقبَح عنده سوءُ الأُحدوثة عنه ، ويسأله

دفعَ مملوكته اليه . فأنكر محمد ما زعمه اليهوديُّ ، ولواه بحقه ، فأعاد القاضي اليه الرسالة يقول له : « إنَّ هذا اليهوديَّ الضعيفَ لا يقدر أن يدعى على الأمير بباطلٍ . وقد شهد عندي قومٌ من التجار : قلياًمر الأميرُ بأنصافه ! » فليجِ محمد ^(١) وليجِ سليمان . فأرسل اليه سليمان ثانيةً ، يقسم بالله العظيم لئن لم يصرف على اليهوديَّ جاريته ، ليركبنَ دابَّته من فوره ، ويكون طريقه إلى الأمير والده ، يعلمه الخبر ، ويستغفبه من قضائه . فلم يلتفتَ محمد إلى وصيته . فشدَّ سليمان على نفسه ، وركب دابَّته سائراً إلى قرطبة ؛ وكانت طريقه على باب دار الإمارة ؛ فدخل القتيان إلى محمد ؛ فمرَّ فوره بسيره . فأشفق من ذلك ، وأرسل خلفه فتى من ثقاته ، يقول له إنَّ الجارية قد وُجدت خبرها عند بعض فتيانه ، وقد كان أخفاها بغير أمره ، وها هي حاضرةٌ ، تُردُّ إلى اليهوديَّ . فلحقه الرسول على ميل أو نحوه من ماردة ، وأعلمه . فقال : « والله ! لا أنصرف من موضعي راجعاً ، أو أوتى بالجارية إلى هذا المسكان ، ويقبضها اليهوديُّ ها هنا ! وإلا مضيتُ لوجهي ! » فأرسل محمد الجارية إليه . فلما صارت بين يديه ، أرسل في اليهوديَّ مَوْلَاهَا ، وفي ثنات من ثقلت أهل البلد ، ودفعها إليه بحضرم . وأعجب الأميرُ محمدًا ما كان منه ، واسترجعه واعتقد تفضيله . فلما ولي الخلافة ، واحتاج إلى قاضٍ ، ولَّاه وأعزَّه .

قال أسلم بن عبد العزيز : سمعتُ أخى هاشمًا يقول : إنني لقاعدٌ يوماً بين يدي الأمير ، إذ دخل عليه فتاهُ بدُرُون الصَّقْلِيَّ (وكان أثيراً لديه) باكياً . فقال له : « ما دهاك ؟ » فقال له : « يا مولاي ! عرض لي الساعة مع القاضي ما لم يعرض لي مثله قط ! ولوددتُ أن الأرض انضمتْ عليَّ ولم أرفق بين يديه ! » قال : « وما ذاك ؟ » قال : « دُستُ على امرأة تُطالِبُنِي في دار في يدي ، فأغفل ما كنتُ إذ جاءتني بطابع القاضي ، وكنتُ أنت أمرتني بما تعلمه ؛ فأعترفتُ إليها وقلتُ : أنا اليوم مشغولٌ بشغل الأمير — أعزّه الله ! — وصاكتبُ إلى القاضي ، واستعلم ما يريدُ . ثمَّ إنني أقبلتُ إلى القصر وقد أتيت باب القنطرة ؛ فإذا برسول من أعوان القاضي يادر إليَّ ؛ ففُضرب على ماتني ، وصرفني عن طريقي إليه ؛ فدخلت عليه في المسجد الجامع ؛ فوجدته غضبان . فنبهته وقال : « عصيتني ، ولم تأخذ طابعي ! » فقلتُ له : « لم أفعل ! » وقد عرفتُ المرأة بوجه تأخيري . » فقال لي :

« وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ ! لَوْ صَحَّ عِنْدِي عَصِيَا نِكَ ، لَأَدَّبْتُكَ ! » ثُمَّ قَالَ لِي : « أَنْصِفْ هَذِهِ الْمَرْأَةَ ! » فَقُلْتُ : « أَوْ كُلُّ مَنْ يَخَارِصُهَا عَنِّي ! » فَأَبَى عَلَيَّ إِلَّا أَنْ أَتَكَلَّمُ . فَلَمَّا رَأَيْتُ صَعُوبَةَ مَقَامِي ، أَعْطَيْتُهَا يَدْعَاوَاهَا ، وَنَجَوْتُ بِنَفْسِي . أَفِيحَسُنَ عِنْدَكَ ، يَا مَوْلَايَ ! أَنْ يَرْكَبَ مَتْنِي قَاضِيكَ مِثْلَ هَذَا ؟ وَمَكَانِي مِنْ خِدْمَتِكَ مَكَانِي ! » قَالَ : فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ الْأَمِيرُ مُحَمَّدٌ ، وَقَالَ لَهُ : « يَا بَدْرُونُ ! اخْفِضْ عَلَيْكَ أَفْحُكَّ مَتْنِي تَعْلَمُهُ ، فَسَلُّنَا بِهِ حَوَائِجَكَ ، نَحْبِكَ إِلَيْهَا ! مَا خِلَا مُعَارَضَةَ الْقَاضِي فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهِ ، فَإِنَّ هَذَا بَابٌ قَدْ أَغْلَقْنَاهُ ، فَلَا نَحْبِيبُ إِلَيْهِ أَحَدًا مِنْ أَبْنَائِنَا ، وَلَا مِنْ إِخْوَانِنَا ، وَلَا مِنْ أَبْنَاءِ عَمَّتِنَا ، فَضَلًّا عَنْ غَيْرِهِمْ . وَالْقَاضِي أَدْرَى بِمَا فَعَلَ ! » فَسَحَّ بَدْرُونُ عَيْنَيْهِ ، وَانْصَرَفَ .

قَالَ الْقَاضِي أَسْلَمُ : وَإِنَّمَا كَانَ يَحْتَمِلُ مِثْلَ هَذَا مِنْ أَوْلَئِكَ الْقُضَاةِ . وَأَمَّا أَمْثَالُنَا نَحْنُ فَلَا . وَصَدَّقَ أَسْلَمُ — رَحِمَهُ اللَّهُ ! — فَالْقَهْرُ بِالْحُكْمِ لَا يَحْتَمِلُ فِي الْغَالِبِ ، إِلَّا لِمَنْ تَخْلَصُ نِيَّتُهُ فِي الْقَصْدِ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ . وَمَا تَسْرِعُ مِلَامَةُ النَّاسِ إِلَّا لِمَنْ يَتَّقِيهَا وَيَتَخَوَّفُ عَاقِبَةَ أَمْرِ أَهْلِهَا . وَسَخَطُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مِلَامَةِ الْخَلْقِ . وَنَسْأَلُ اللَّهَ الْهُدَايَةَ وَالْوَقَايَةَ ! وَكَثِيرًا مَّا كَانَ ابْنُ أَسْوَدَ يَنْشُدُ :

تُضْحِي عَلَى وَجَلٍ تُنْمِي عَلَى وَجَلٍ بَيْنَ الْأَقَارِبِ وَالْجِيرَانِ وَالْخَوْلِ
كُلَّ التَّرَابِ وَلَا تَعْمَلُ لَهُمْ عَمَلًا فَالْشَّرُّ أَجْمَعُ فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ

وَكَانَتْ فِيهِ دِمَاةٌ تُسْتَحْسَنُ وَتُسْتَطَرَفُ ، مِنْهَا أَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ شِدَّةَ شَهْوَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ بِالنَّاسِ ، وَتَرْشِيحِهِ نَفْسَهُ لَهَا ، وَتَرْبُّصَهُ بِهِ الدَّوَائِرَ لِيَتَبَتَّ عَلَيْهَا . فَلَمْ يَشْعُرْ سَلِيمَانُ غَدَاةَ يَوْمٍ مِنْ بَعْضِ الْجَمْعِ ، وَقَدْ أَحَبَّ الدَّعَاةَ فِي بَيْتِهِ ، إِذَا اسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ الْمَذْكُورُ . فَذَهَبَ إِلَى الْمَدَاغَةِ بِهِ ، وَقَالَ لِفَلَامَةٍ : « أَخْرِجْ إِلَيْهِ مُتَبَاكِيًا ، وَأُظْهِرْ الْإِشْفَاقَ عَلَيَّ ، وَقُلْ لَهُ : أَحْسَبُ مَوْلَايَ فِي الْمَوْتِ ! ثُمَّ ادْخِلْهُ ! » فَدَخَلَ ، وَقَدْ اضْطَجَعَ سَلِيمَانُ ، وَسَجَى عَلَى نَفْسِهِ ، وَجَمَلَ يَتَنَفَّسُ تَنَفُّسَ الْمَالِكِ . فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِ ، تَرَجَّعَ وَاسْتَغْفَرَ . ثُمَّ خَرَجَ عَنْهُ ، فَضَى مِنْ فُورِهِ إِلَى هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَدِيمِ الدَّوْلَةِ ، فَعَرَفَهُ حَالَهُ سَلِيمَانُ « وَأَنَّهُ يُعَالَجُ ^(١) الْمَوْتِ ، وَمَا أَظُنُّهُ يَبْلُغُ وَقْتُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ بَلَغَ دِمَاؤُهُ ،

فإنه لا يصلّيها ! » وحله على إعلام الأمير محمد بذلك ، والكتب إليه ، ليرتاد الصلاة قبل الضيعة . فقال له هاشم : « انظر ما تحكيه ! فليست له عندنا مقدمة » . أنت رأيته بمنك الساعة على هذه الحال ؟ » قال : « نعم ! هذا خروجي من عنده إليك . » فقال هاشم : « ما بعد هذا شيء ؟ » ثم وضع يده ، وكتب إلى الأمير يُخبره بما حكاه ابن يزيد ، من شدة مرض القاضي سليمان ، ويأسه من قيامه للصلاة ، وتحركه للنظر فيمن يصلّي مكانه . فلما قرأ الأمير كتابه ، استراب فيه ، وفكر في الأمر . فوقف على أن إبراهيم شديد الشهوة في الصلاة ، واستحال عنده أن لم يسمع بأول مرض قاضيه ولا باتهائه ، فلم يجوده نظره أن في الخبر حكلاً . فقال لخادم من خدامه ، من وجوه صقائسته : « انطلق الساعة » ، وادخل على القاضي سليمان بن الأسود ، وانظر حاله وما تجد عليه ! فإن وجدته متخفئاً ، يتكلم ، ويهين عن نفسه ، فتسلله إن كانت به طاقة على الصلاة والخطبة أم لا ؟ » فأتى الفتى إلى سليمان ، ودخل عليه ، فوجده جالساً جلوس صحيح ، فروى له عن بعض الخبر ، وألطف مسأله ، فأنكرها سليمان وقال : « ها أنا راخٌ بحمد الله ! » ودعا بوضوئه بحضرة الرسول ، فتوضأ ، ولبس ثيابه ، وخرج مع الرسول ، ساعياً على قدميه ، إلى المسجد الجامع . فرجع الفتى إلى الأمير ، وأعلمه بالقصة على وجهها ، وبخروجه معه . فضحك منه وقال : « لقد طيب سليمان ابن يزيد وكرم به كرم العبا وحرك منه ساكناً ! » وصار يضحك مع هاشم بذلك عدة أيام ، حتى شاع ذكره في العامة .

وعاش ابن أسود هذا تسعة وتسعين عاماً وعشرة أشهر . وكانت مدّة قضائه منها ، على محاكم ابن عبد البر ، اثنين وثلاثين عاماً — غفر الله لنا وله ، وأرضى عنا خلقه وعنه !

ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن أبي عيسى

ومن القضاة ، محمد بن عبد الله بن أبي عيسى . ولي قضاء عدّة من الكوثر ، ما بين طلبة وطلّة وبجّانة ، بسيرة عادلة ، التزم فيها الصرامة في تنفيذ الحقوق ، وإقامة الحدود ، والكشف عن الشهود . قال ابن الفرّضي : وكان حافظاً للرأى ، مُعْتَنِياً بالآثار ، جامعاً

للشئ ، متصرفاً في علم الإعراب ومعاني الشعر . استقضاء الناصر ؛ وكان آخر ما ولّاه قضاة البصرة ، وقلّده مع القضاء أمانة الكورة ، والنظر على محالها ؛ فكانوا لا يقدمون ولا يؤخرون إلا عن أمره ، ولا يظلم أحد في جانب من جوانبها إلا نصره وكان معه . ثم نقله منها ، فولاه قضاة الجماعة بقرطبة في ذي الحجة سنة ٣٢٦ . وأقر محمد بن أيمن على الصلاة ، إلى أن ضعف ابن أيمن ، فاستمعى ؛ فغناه الناصر لدين الله ، وجعلها لابن أبي عيسى ؛ فتولّاها إلى أن مات . وكان الخليفة لا يخليه ، مع قيامه له بالقضاء . من تصرفه في مهمات أموره ، وإخراجه في السفارات إلى كبار الأمراء ، والإمانات إلى الثغور والأطراف للإشراف عليها ، وللإعلام بمصالحها ، والبيان لمصونها ، وترتيب مغازيها ، وإدخال جيوشها إلى بلد الحرب ؛ وربما أقامه في ذلك مقام أصحاب السيوف من قواد جيوشه ؛ فيغني غنائم بحسن تدبيره ، وصحيح ديباته ، وصرح مناصحته . فاستخلف في خروجه من خرجاته الفقيه ابن زونان ؛ فصلى جمعة . ثم كتب إلى الخليفة عبد الرحمن بن محمد يقول : « إنّه شيخ من شيوخ المسلمين ، ومن أهل العلم فيهم ، وولاؤه أشرف الولاء ، إذ كان مولى لرسول الله — صلى الله عليه وسلم — . فكيف يكون مع هذا مخالفاً لابن أبي عيسى ؟ وهو صبي في عدد ولده ! يسأل أمير المؤمنين أن يأنف له من هذا . » فأعرض الخليفة عنه ؛ ولم ير ابن أبي عيسى بديلاً . وانصرف القاضي من وجهته مستعجلاً ، وقد اتصل به ما كان من ابن زونان ؛ فأضرب عنه ، واستخلف غيره .

وذكر ابن مفرّج أن رجلاً من أصحاب ابن أبي عيسى أتاه ليلاً ، فذكر له أن فقيهين مشهورين يقدمان عليه في قصة ممّاها له بشهادة مدخولة . فلما كان من الغد ، أتاه أحدهما ؛ فأعرض عنه القاضي ، وتبسّم في وجهه لعلّه يقوم ، فيكفي شأنه . فتأذى ، ولما رأى عزمه على أداء الشهادة ، تناول القاضي سحاة بين يديه ؛ فكتب فيها ، وطواها ، وألقاها في حجره . فلما تصحّفها ، وجد مكتوباً فيها :

أَتْنِي عَنْكَ أَخْبَارَ مَا فِي الْقَلْبِ آثَارَ
فَدَعُ مَا قَدْ أَتَيْتَ بِهِ فِيهِ الْعَارُ وَالنَّارُ

فلم يكذبها حتى قام منطلقاً ، ولقي صاحبه ؛ فقال له : النجاة ! فقد شعر بنا ! »

قال القاسم بن محمد، كاتبه أيام إقضائه بالبيرة : ركبنا مع القاضي في مركب حافل ، مع وجوه البلد ، إذ عرض لنا فتى متأدب ، قد خرج لنا من بعض الأزقة يتمايد سكرأ ؛ فلما رأى القاضي ، هابه ، وأراد الفرار ؛ فغائته رجلاه . فاستند إلى الحائط وأطرق . فلما قرب منه القاضي ، رفع رأسه إليه ، ثم أنشأ يقول :

ألا أيها القاضي ألقى عمَّ عَدْلُهُ فأضحي به في المالمين فريدا
قرأتُ كتاب الله ألف مرَّة فلم أرَ فيه للشراب مُحدودا
فإن شئتَ أن تجلد فدونك منكبا صورا على ريب الخطوب جليدا
وإن شئتَ أن تمنو تكن لك منة تروح بها في المالمين حميدا
وإن كنت تختار الحدود فإن لي لسانا على كبح الرجال حديدا

قال : فلما سمع القاضي شعره ، وتبين له أدبه ، أعرض عنه ومضى لشأنه ، كأن لم يره .

﴿فصل﴾ الظاهر من القاضي ابن أبي عيسى أنه ذهب إلى الأخذ بالقضية التي تضمنتها آيات الفتى المتأدب بقول زفر إن حد الحر لا يقوم إلا بقرار مرَّة واحدة حتى يقرَّ الشارب على نفسه بالشرب مرتين ، أو بقول الشافعي والكافي أنه لا يحد إلا من الشهادة على شربها ، أو قيئها ، لا من الراحة ، أو يتحيل السكر أو ظن أنقاض أن الفتى ممن لم يبلغ سن التكليف ، أو قيل له عنه إنه كان مكرها وحسب النازلة من باب درء الحدود بالشبهات . والله أعلم أي ذلك كان ؛ فلا وجه لحكم في إسقاط حد غير عذر ولا تأويل ؛ فإجماع المسلمين منقاد على تحريم خمر العنب النقي قليله وكثيره ، وعلى وجوب الحد فيه . وإنما الخلاف في التفصيل والقدر : فذهب الجمهور من السلف والفقهاء : مالك ، وأبي حنيفة ، والثوري ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وغيرهم أن حده ثمانون جلدة . وقال قوم منهم أهل الظاهر ، أن حده أربعون . قال الشافعي : بالأيدي والنعال وأطراف الثياب . وعند مالك وغيره : الضرب فيه بسوط بين سوطين وضرب بين ضربين ؛ والحدود كلها سواء . وعند الزهري ، والثوري ، وإسحاق ، وأحمد ، والشافعي أن حد الحر أضعف الحدود . قال صاحب «الإكمال» : ورأى مالك وبعض أصحابنا

في المذمّن عليه التغليظ بالفضيحة ، والطواف ، والسجن . واختلفوا في المريض الذي لا يرحى برؤّه : فذهب مالك والكوفيّين وجهور العلماء أنّه لا يجرى فيه إلّا ما يجرى في الصحيح ، ويترك حتى يبرأ أو يموت . وقال الشافعيّ : يضرب بمشكول نخل يصل جميع شمارجته إليه ، أو ما يقوم مقامه . والمذهب إلزام السكران جميع أحكام الصحيح ، لانه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذهب الشافعيّ وفرق بين الشارب مختاراً وبين المستكره . وأكثر العلماء ذهب إلى أن الحدود كفارة ؛ ومنهم من وقف ، واحتجّ بقوله تعالى « كَلِمَةٌ فِي الدُّنْيَا خَيْرٌ مِنْ الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ » (١) . وفي حديث ما عرّ ، الثابت في الصحيح ، ما يدلّ على أن التوبة لا تسقط حدّ الزنا والسرقة والحرق ، وإنما تنفع عند الله . وروى عن الشافعيّ أن التوبة تسقط حدّ الحرق . وعلى كلّ تقدير ، فإن الواجب على من وقع في معصية ، وترتب بسببها قبسه حقّ لله وللناس ، من دم ، أو مال ، أو عرض ، أو انتهاك حرمة ، أن يُبادر أولاً إلى التوبة ، ثمّ يرجع بعدها إلى الإفادة من نفسه للخلق ، والتخلّص من التبعات بمجهده ، على الوجوه المقرّرة في الفقهيّات ، وأن يكثر مع ذلك مدّة حياته من العمل الصالح ومن الدعاء والبكاء ، وبخصوص فيما يرجع إلى الدماء . فالنقول عن مالك . وقد سُئِلَ عَمَّنْ كَتَبَ إِلَيْهِ وَالِي فِي قَتْلِ رَجُلٍ ، فَقَتَلَهُ ، ثُمَّ أَرَادَ التَّنَصُّلَ وَالتَّوْبَةَ ، فَعَرَضَ نَفْسَهُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ ، وَأَخْبِرَهُمْ ، فَقَالُوا : « كُنَّا بِقَاتْلِكَ إِنَّا نَخَافُ إِنْ قَتَلْنَاكَ عَاقِبَةُ ذَلِكَ ! » وعرض عليهم الدّية ، فأبوا أن يقبلوها ؛ فكان من جوابه — رضى الله عنه ! — أن قال : « أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُوَدَّى دِيَّتُهُ إِلَيْهِمْ ، وَأَنْ يَمُوتَ الرِّقَابُ ، وَيَتَصَدَّقَ ، وَيَكُرَّرَ الْحَجُّ وَالْغَزْوُ ، وَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَلْحَقَ بِالْفُجُورِ ، وَيَكُونَ فِيهَا أَبَدًا حَتَّى يَمُوتَ ، فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ ! »

وفي الحديث : « أَقْبِلُوا ذَوِي الْمَهْشِيَّاتِ عَنَّا هُمْ ! » والمراد بذلك أهل المروّة والصّلاح . ويبيّنه ما روى أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — قال : « تَجَافَوْا عَنْ عَقُوبَةِ ذَوِي الْمَرْوَةِ وَالصَّالِحِ ! » والمأمورون بالتجافى عن ذلّ ذوى المهشيّات عند العلماء هم الأئمّة الذين إليهم إقامة العقوبات على ذوى الجنّيات . والإفالة هي فيما عدا الحدود والزلّات التي أمر بالتجافى عنها ، هي ما لم يخرج بها فاعلها من أن يكون من ذوى المروّات

والمُتَبَيِّنَات التي هي الصلاح . فأما من أتى ما يوجب حداً ما قذف محصنة أو ما سوى ذلك من الأشياء التي توجب الحدود ، فلا يجب التجافي عنه ، لأنه قد خرج بذلك عن ذوى المكنيات والصلاح ، وصار من أهل الفسق ؛ فوجب إقامة الحد عليه ، ليكون ذلك ردعاً له ولغيره — رزقنا الله الاستقامة !

ذكر القاضي أسلم بن عبد العزيز

ومن القضاة بقرطبة وصدور رجالها ، أسلم بن عبد العزيز . وكثيراً ما كان الناصر لدين الله يستخلفه في سَطْح القصر ، إذا خرج في سبيل الغزو ، ثقةً منه بعلمه ودينه وحزمه .

ذكر القاضي أحمد بن عبد الله بن أبي طالب

ومنهم أحمد بن عبد الله بن أبي طالب الأصمبُحِيُّ . قال عنه إسماعيل بن إسحاق : وأخبرني غير واحد أنه كان يملق شاربه ويستأصله ؛ وكان ذلك مذهبه في إحقاق الشارب . وكان رجلاً وقوراً ، متثبتاً ، متورعاً ؛ إذا سُئِلَ عن مسألة ، أخرج الكتاب الذي فيه تلك المسألة بعينها ؛ فقرأها على السائل ، وقال له : « هذا ما قيل في هذا . » فإن سُئِلَ عن فريضة من الموارث ، أفى السائل فيها بأصلها ؛ فإذا سأله عن القسمة ، قال له : « اذهب إلى الحارِيب ! »

ذكر القاضي أحمد بن بقي بن مخلد

ومنهم أحمد بن بقي بن مخلد . ولى القضاء سنة ٣١٤ . وكان من خَيْر القضاة ، وأكثرهم رفقا وإشفاقاً ، بحيث يقال إنه لم يقرع أحداً من الناس في طول مدة قضائه بسوط (وكانت نحواً من عشرة أعوام) إلا رجلاً واحداً مُجْتَمِعاً على فسقه . وكان شأنه في الحكومة أن ينفذ من الأمور الظاهرَ البينَ الذي لا اوتيابَ فيه ، ويتأني ،

ويتمهل فيما خالجه فيه شكٌ ، حتى تظهر له الحقيقة ، أو يصل المتخاصمان إلى التصالح والتراضى .

قال ابن حارث : ولقد قال له بعض أصحاب السلطان في كلام جرى بينهما : « إنا نتميلك بلين الجانب ، والتطوير في الحكومة ! » فقال ابن بتي : « أعودُ بالله من لين يؤدِّي إلى ضعف ، ومن شدة تبلغ إلى عنف ! » ثم جعل يذكر فساد الزمان ، واحتيال الفجار ، وما يباشر من الأمور المشتبهة ، التي لا تبين لها حقيقة ، ولا ينكشف لها وجه ، وقال : « قد أسندتُ على عمر بن الخطاب — رضى الله عنه ! — وهو 'هو' ، حكومة 'قوم' طال نظرهم فيها ، والتبس عليه أمرها ، فكبره أن يحكم على الاشتباه ، وأمرهم بابتداء الخصومة من أولها ! »

قال : وحدثني أئصبغ بن عيسى قال : « كنتُ يوماً مقبلاً مع القاضى أحمد بن بتي ، حتى عنّا لنا رجلٌ سكرانٌ عشى بين يديه مخبولاً ؛ فجعل أحمد يمك من عنان دابته ، ويتفرق في سيره ، ويرجو أن يعدل السكران عن طريقه أو يحبس به ، فينجو بنفسه ؛ فلم يكن عنده شيء من ذلك ، إلا أن توقّف مستقبلاً . فلم يكن للقاضى بُدٌّ من الدنو منه ، والنظر إليه . قال أئصبغ : وكنتُ أعرف لبأذه من مثل هذا ، وكراهيته للانشاب فيه ، ورقة قلبه من أن يقرع أحداً بسوطٍ . فقلتُ في نفسي : « ليت شعري كيف تصنع في هذا ، يا ابن بتي ! وربما تتخلّص منه ! » فلما دتونا من السكران ، ولصقنا به ، مال إلى أحمد ؛ فقال : « مسكين هذا الرجل ! أراه مصاباً في عقله ! » فقلتُ : « نعم ! أيها القاضى ، ببلية عظيمة ! » فجعل يستعيز بالله من محنته ، ويسأله أن يأجره على المصاب في عقله ؛ ومضيئا . »

وقال ابن عبد البر : كان أحمد بن بتي حليماً ، عاقلاً ، وقوراً ، مستمّاً ، هيناً ، ليناً ، صليباً في بعض أحيانه ، غير أن الأغلب عليه كان اللين . لم يكن بالأندلس قاضٍ يقاربه في الصمت والوقار والسكينة . وكان الخليفة الناصر لدين الله عارفاً بحقّه ، ومجلاً له ، لم يعزله ، ولا كبره شيئاً من حاله ، إلى أن توفّي سنة ٣٢٤ . وكان قد ولى الصلاة قبل القضاء . ثم ولى القضاء ؛ فأتخذ خدمته أعواناً شيوخاً ، أولى سداد ، سأل أن يرزقوا من بيت المال ، وأجيب إلى ذلك . وكان من رُسمه إذا جاءه الحكمُ الملبس الذى يخاف

أَنْ تُدْخِلَ عَلَيْهِ فِيهِ دَارِخَةً^(١) طَوَّلَ^(٢) فِيهِ أَبَدًا ، وَلَوْ أَهَ حَتَّى يَصْلُحَ أَهْلَهُ . وَكَانَ يَقُولُ : « صَاحِبُ الْبَاطِلِ ، إِذَا^(٣) طَوَّلَ عَلَيْهِ تَرْكُ مَطْلَبِهِ وَرَضَى بِالْيُسْرِ فِيهِ . وَقد كثر الآنَ شُهُودُ الزُّورِ ، وَالتَّبَسُّتُ الْأُمُورِ : فَرَأَيْتُ هَذَا الْمُسْطَلَّ أَخْلَصَ لِي ! » وَقد عَلِمْتُ حَدِيثَ النَّبِيِّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! — فِي الْقَتِيلِ الَّذِي رَجَدَتْهُ يَهُودٌ ، وَأَنَّهُ ، لَمَّا أَشْكَلَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ مِنْ عِنْدِهِ ، قَالَ أَحَدُ أَصْحَابِهِ مُدَاعِبًا : « أَفَنَلْشَطُ أَنْتَ — رَحِمَكَ اللَّهُ ! — أَنْ تَعْمَلَ الصَّلَحَ مِنْ عِنْدِكَ ، إِذَا التَّبَسَّتَ عَلَيْكَ الْمَسْأَلَةُ ؟ » فَتَبَسَّمَ وَقَالَ : « لَا ! إِنَّمَا هَذَا عَلَى الْإِمَامِ الَّذِي بِيَدِهِ بَيْتُ الْمَالِ ، لَيْسَ هَذَا عَلَيَّ ! »

وَقَالَ الْحَسَنُ : وَجَدْتُ بِحِطَّةِ الْخَلِيفَةِ الْحَكَمِ الْمُسْتَنْصِرِ بِاللَّهِ : سَمِعْتُ الْقَاضِي أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَخْطُبُ يَوْمًا ، فَقَالَ فِي قِصَصِ الدَّمَاءِ مِنْهَا ، لَمَّا أَتَيْتُ إِلَى قَوْلِهِ : اخْلَصُوا اللَّهَ دَعَاءَكُمْ ! ثُمَّ سَكَتَ مَلِيًّا ، فَلَمَّا ظَنَّ النَّاسُ قَدْ دَعَوْا ، أُنِيعَتْ وَقَالَ : « اللَّهُمَّ ! وَقد دُمَاكَ هَذَا النَّفَرُ مِنْ عِبَادِكَ ، السَّاعُونَ لثَوَابِكَ ، الْمُجْتَمِعُونَ بِبَابِكَ ، فِرْعَاؤُكَ مِنْ عِقَابِكَ ، وَطَمَعًا فِي ثَوَابِكَ ، وَقَبْلَهُمْ مِنَ الذُّنُوبِ مَا قَدْ أَحَاطَ بِهِ عِلْمُكَ ، وَأَحْصَاهُ حِفْظُكَ ، فَعُدْ عَلَيْهِمْ فِي مَوْقِفِهِمْ هَذَا بِرَحْمَةٍ تَوْجِبُ لَهُمْ جَنَّتَكَ ، وَتُخَيِّرَهُمْ بَيْنَ مِنْ عَذَابِكَ ! آمِينَ ! يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ! »

قَالَ مَالِكُ بْنُ الْقَاسِمِ : وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى شَدِيدَ الْحِفْظِ لِلْقُرْآنِ ، كَثِيرَ التَّلَاوَةِ لَهُ ، يَقُومُ بِهِ آثَاءَ لَيْلِهِ وَنَهَارِهِ . وَكَانَ ، عَلَى شِدَّةِ حِفْظِهِ ، يَلْزِمُ تِلَاوَتَهُ فِي الْمُنْصَحَفِ عَلَى نَحْوِ مَا كَانَ يَلْزِمُهُ أَبُوهُ بَقِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ لِلْفَضْلِ مِنَ النَّظَرِ فِيهِ ، مُتَقَشِّفًا ، دَمِيئًا ، صَبُورًا ، يَتَلَقَّى مِنْ أَسَاءِ إِلَيْهِ وَإِلَى أَبِيهِ قُبْلَهُ بِالصَّفْحِ ، وَالْمَغْفَرَةِ لَلزَّلَةِ ، وَوَضَعَ الْحُسْنَةَ مَكَانَ الْمِثْقَةِ . وَلَمَّا تَوَقَّيْتُ ، صَلَّى عَلَيْهِ وَلَدُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِإِيسَاءِ أَبِيهِ إِلَيْهِ بِذَلِكَ ، وَسَنَّهُ أَرْبَعٌ وَسِتُّونَ سَنَةً .

قَالَ عِيَاضُ فِي « مَدَارِكِ » : عِنْدَ ذِكْرِ أَحْمَدَ : مِنْهُمْ وَوَلَاؤُهُمْ لِأَمَارَةٍ مِنْ أَهْلِ جَبْيَانٍ ؛ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ . وَكَانَ زَاهِدًا ، فَاضِلًا ؛ وَلَى تَفْرِيقَ الصَّدَقَاتِ وَالصَّلَاةِ ؛ ثُمَّ قَضَاءُ الْجَمَاعَةِ مَقْرُونًا بِالْخُطْبَةِ .

ذكر مُنْذِرِ بْنِ سَعِيدٍ وَتَبَذَّ مِنْ أَخْبَارِهِ

قال ابن عفيف : هو مُنْذِرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ
ابن نجيح النُفَرَزِيِّ ، ثم الكُزْنِيِّ . فأوَّلُ الأسبابِ في معرفته بالناصر الخليفة ، وزلفاه
لِدَيْهِ ، أنَّ الناصر لدين الله ، لما احتفل في الجُلوسِ لدخولِ رسولِ مَلِكِ الرُّومِ الأعظم ،
صاحب القُسطنطينية عليه ، بقصر قرطبة ، الاحتفال الذي شهد ذكره في الناس ، أحبَّ
أن يُقيم الخطباءَ والشعراءَ بين يَدَيْهِ بذكرِ جلالته مقعده ، ووَصَفَ ما تهيأ له من توطيد
الخِلافة في دولته . وتقدَّم إلى الأمير الحُكَمِ ابنه ووليَّ عهده بإعداد من يقوم بذلك من
الخطباء ، ويقدمه أمامَ نشيد الشعراء . فأمر الحُكَمُ صفيته الفقيه محمد بن عبد البرِّ
الكسبانيَّ بالتأهَّب لذلك ، وإعداد خطبة بليغة ، يقوم بها بين يَدَي الخليفة . وكان يَدْعَى
من القدرة على تأليف الكلام ما ليس في وسعه . وحضر المجلس السلطانيَّ . فلما قام يُحاور
التكلم بما رواه ، بهرهُ هَوَلُ المقامِ واهبةُ الخِلافةِ فلم يَهْتَدِ إلى لفظة ، بل غشي عليه ،
وسقط إلى الأرض . فقيل لأبي عليِّ البغداديِّ إسماعيل بن القاسم ، صنيعة ^(١) الخليفة
وأمر الكلام : « قُمْ ! فارُقْ هذا الوهي ! » فقام ، وحمد الله ، وأثنى عليه بما هو أهله ،
وصلى على نبيِّه محمد — صلى الله عليه وسلم — ثم انقطع به القولُ في فوقف ساكتاً ،
مُفَكِّراً في كلام يدخل به إلى ذكر ما أريد منه .

فلما رأى ذلك مُنْذِرُ بْنُ سَعِيدٍ (وكان ممن حضر في زمرَةِ القهَّارِ) ، قام من ذاته في
فوصل افتتاح أبي عليٍّ لأوَّلِ خطبته بكلام عجيب ، وفصل صيب ، يسحه سحاً ، كأنما
يحفظه قبل ذلك بمدة ، وبدأ من المكان الذي انتهى إليه أبو عليِّ البغداديُّ . فقال : « أما بعد
حمد الله ، والثناء عليه ، والتعداد لآلائه ، والشكر لنعمائه ، والملاة على محمد صفيته وخاتم أنبيائه ،
فايُّ لكلِّ حادثة مقاماً ، ولكلِّ مقام مقالاً ، وليس بعد الحق إلا الضلال . وإني قد
قنتُ في مقام كريم ، بين يَدَي ملك عظيم ، فأصغروا إليَّ — ممشراً للملأ — بأسماعكم ،
وأيقنوا عني بأفئدتكم ، وإن من الحق أن يُقال للصحِّق : صدقت ؟ وللجَبَّيل : كذبت !

وإنَّ الجليلَ — تعالى في إسمائه ، وتقدَّس بصفاته وأسمائه ! — أمرَ كليمه موسى — صلى الله عليه وسلم — وعلى جميع أنبيائه ! — أن يذكُر قومَه بأيام الله عندهم ؛ وفيه وفي رسول الله محمد — صلى الله عليه وسلم ! — أسوةٌ حسنةٌ ! وإني أذكركم بأيام الله عندهم ، وتلافيه لكم بخلافة أمير المؤمنين ، التي لَمَّتْ شَعَثَكُمْ ، بعد أن كنتم قايلاً ، فكثركم ؛ ومستضعفين ، فقوَّاكم ؛ ومستذلين ، فنصركم ؛ ولأَه الله رعايتكم ، وأسند إليه إمامتكم ، أيَّام ضربت الفتنةُ سُرَادِقَها على الآفاق ، وأحاطت بكم شَمْلُ النفاق ، حتَّى صرَّتم في مثل حدقة البعير ، بضيق الحال ونكد العيش والتفتير ! فاستبَدَّتم بخلافته من الشدَّة بالرَّخاء ، واتَّقَلَّتم بيسُن سياسته إلى تمهيد العافية بعد استيطان البلاء . أَزْهَدُكم الله — معاشرَ الملأ ! — أَلَمْ تكنِ الدماءُ مسفوكَةً ؟ فغنتها ! والسُّبُلُ مخوفةٌ ؟ فأَمَّنَّها ! والاموالُ منتهبةٌ ؟ فأحرزها وحصَّنها ! أَلَمْ تكنِ البلادُ خراباً ؟ فعمَّرها ! وتغورُ المسلمين مهتضةٌ ؟ فحجَّها وزعمَها ! فاذكروا آلاءَ الله عليكم بخلافته ، وتألِّفوه جمع كلمتكم بعد افتراقها بإمامته ، حتَّى أذهب الله غيظكم ، وشنَّى صدوركم ، وصرَّتم يداً على عدوِّكم بعد أن كان باسكم بينكم ! ناشدكم الله ! أَلَمْ تكنِ خلافته فيد الخلافة بعد انطلاقها من عقلمها ؟ أَلَمْ يتلاف صلاحَ الأمور بنفسه بعد اضطراب أحوالها ، ولم يكلِّ ذلك إلى القواد والاجناد ؟ حتَّى باشره بالمهجة والأولاد ، واعتزل النسوان وهجر الاوطان ، ورفض الدعة وهي محبوبة ، وترك الركون إلى الراحة وهي مطلوبة ، بطوية صحبحة ، وعزيمة صريحة ، وبصيرة نافذة ناقبة ، وريح هابئة غالبة ، ونصرةٍ من الله واقعة واجبة ، وسلطانٍ قاهر ، وجدُّ ظاهر ، وسيفٍ منصور ، تحت عدلٍ منشور ، متحملاً للذَّصَب ، مستقبلاً لما نابَه في جانب الله من التَّعَب ، حتَّى لانت الأحوال بعد شدَّتها ، وانكسرت شوكةُ الفتنة عند حدِّتها ، ولم يبقَ لها غاربٌ إلاَّ جَبَّه ، ولا نجم لاهلها قرنٌ إلاَّ جدَّه ! فأصبَحْتُمْ بنعمة الله إخواناً ، وبلغَ أمير المؤمنين لشعثكم على أعدائكم أعواناً ، حتَّى تواترت لدينكم الفتوحات ، وفتح الله عليكم بخلافته أبواب البركات ، وصارت وفودُ الروم وافدةً عليه وعليكم ، وآمالُ الأقصين والأدنين مستخْدمةً إليه وإليكم ، يأتون من كل فجٍّ عميق ، وبكلمٍ سحيق ، لاخذ حبل منه ومنكم حلةً وتفصيلاً ، لِيَقْضِيَ اللهُ أَمْرًا كَانَ مَفْهُولاً ^(١) ، ولن يُخْرِفَ اللهُ

وعده ، ولهذا الأمر ما بعده ، وتلك أسباب ظاهرة بادية ، تدل على أمور باطنة خافية ، دليلها قائم ، وغيبها عاتم ، « وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَحَمَلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ^(١) » الآية ؛ وليس في تصديق ما وَعَدَ اللَّهُ ارتياب ، ولكل بناء مستقر ولكل أجل كتاب فاحمدوا الله ، أيها الناس ، على آلائه ، واسألوا المزيد من نعمائه ! فقد أصبح بين خلافة أمير المؤمنين — أيده الله بالعظمة والداد ، وأنهى محاضر التوفيق الى سبيل الرشاد ! — أحسن الناس حالا ، وأنعمهم بالا ، وأعزهم قرارا ، وأمنهم دارا ، وأكثفهم جمعا ، وأجلهم صنعا ، لانهاجون ولا تواذون ، وانتم بحمد الله على أعدائكم ظاهرهون . فاستعينوا على صلاح أحوالكم ، بالنصيحة لإمامكم ، والتزام الطاعة لخليفتم ، فان من نزع يدا من الطاعة ، وسعى في فرقة الجماعة ، ومرق من الدين ، فقد « خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ^(٢) » . وقد علمتم أن في التعلق بعصمتها ، والتسك بمرورها ، حفظ الأموال وحقن الدماء ، وصلاح الخاصة والعمامة ، وأن بقوام الطاعة تقام الحدود ، وتوفى المهود ، وبها وصلت الأرحام ، وصححت الأحكام ، وبها سد الله الخلل ، وآمن السبل ، ووطأ الأكفاف ، ورفع الاختلاف ، وبها طاب لكم القرار ، واطمأنت بكم الدار ؛ فاعتصموا بما أَمَرَكم الله بلا اعتصام به ؛ فإنه — تبارك وتعالى — يقول : « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ^(٣) » الآية . وقد علمتم — معشر المسلمين ! — ما أحاط بكم في جزيرتكم هذه من ضروب المشركين وصنوف الملحدين ، الساعين في شق عصاكم ، وتفریق مِلَّتكم ، الآخذين في مُخَاذَلَة دينكم ، وهتك حرمتكم ، وتوهين دعوة نبيتكم — صلوات الله وسلامه عليه وعلى جميع النبيين والمرسلين ! — أقول هذا ، وأختهه بالحمد لله رب العالمين ! وأستغفر الله الغفور الرحيم : فهو خير الغافرين ! « نخرج الناس يتحدثون عن مقام مُنْذِر ، وثبات جنانه ، وبلاغة منطقته .

وكان الخليفة الناصر لدين الله أشدهم تعجبا منه ، فأقبل على ولده الأمير الحكم يسأله عنه ، ولم يكن يثبت معرفة عينه ، وقد سمع باسمه . فقال له الحكم : « هو منذر بن سعيد

(١) سورة النور : ٥٥ — (٢) سورة الحج : ١١ — (٣) سورة النساء : ٥٥ .

البَطُوطِيُّ . « فقال له : « لقد أحسن ما شاء ! فلئن كان حَبْرٌ خُطِبَتْهُ هذه وأُعدّها ، مخافة أن يدور ما دار ، فيتلافى الوهي ، إنه لبيديعٌ من قدرته واحتياطه ، ولئن كان أتى بها على البديهة لوقته ، إنه لأعجبٌ وأعزبٌ ! » فكان ذلك سببُ اتصاله به ، واستماله .

وذكر ابن أصبغ الهمداني عن مُنْذِرِ القاضي أَنَّهُ خطب يوماً وأراد التواضع ؛ فكان من فصول خطبته أن قال : « حتى متى ؟ وإلى متى ؟ فكَمْ الذي أَعْطُ ولا أَتَعْطُ ؟ وأزجرٌ ولا أزدجرٌ ، أدلُّ الطريق على المستدلين ، وأبْقَى مقيماً مع الحائزين اكلاً إن هذا هو الضلال المين ! » إنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ ^(١) . الآية . اللَّهُمَّ ! افرغني لما خلقتني له ! ولا تشغلني بما تكفأت لي به ! ولا تحرمني وأنا اسألك ! ولا تمذبنني وأنا أستغفرك ! يا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ! »

قال : وكان الخليفة الناصر لدين الله كَلِيفاً بِمَارَةِ الْأَرْضِ وإقامة معالمها ، وتخليد الآثار الدالة على قُوَّةِ الْمَلِكِ وَعِزِّ السُّلْطَانِ ؛ فَأَقْضَى بِهِ الْإِغْرَاقَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ ابْتَنَى مَدِينَةَ الزَّهْرَاءِ الْبِنَاءَ الَّذِي شَاعَ ذِكْرُهُ : اسْتَفْرَغَ وَسَعَهُ فِي تَنْمِيقِهَا ، وَإِتْقَانِ قُصُورِهَا ، وَزَخْرَفَةِ مَصَانِعِهَا . فَأَتَمَّكَ فِي ذَلِكَ حَتَّى عَطِلَ شُهُودُ الْجُمُعَةِ بِالْمَسْجِدِ الْجَامِعِ الَّذِي أَخَذَهُ ثَلَاثَ جُمُعٍ مُتَوَالِيَةٍ ؛ فَأَرَادَ الْقَاضِي مُنْذِرٌ أَنْ يَفْضُ مِنْهُ بِمَا تَنَاوَلَهُ مِنَ الْمَوْعِظَةِ بِفَضْلِ الْخُطَابِ وَالْحِكْمَةِ وَالتَّذَكُّرَةِ بِالْإِنْبَاءِ وَالرَّجْعَةِ ؛ فَأَدْخَلَ فِي خُطْبَتِهِ قُصْلاً مُبْتَدِئاً بِقَوْلِهِ : « أَتُبْنُونَ بِكُلِّ رِيحٍ آيَةً تَعْبَثُونَ . وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلَدُونَ ! وَإِذَا بَطُلْتُمْ بِطَنَتُمْ يُعْذَرُ أَجْبَارِينَ ! فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ! وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ ! أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ . وَوَجَنَاتٍ وَغِيُونٍ . إِنَّنِي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ » ! وَلَا تَقُولُوا : سَوَاءَ عَلَيْنَا أَوْعَظْتَ أَمْ لَمْ تُكُنْ مِنْ الْوَارِعِينَ ^(٢) . « فتنازع الدنيا قليلٌ ، والآخرة خيرٌ لمن اتقى ! وهى دارُ القرار ، ومكان الجزاء ! » ووصل ذلك بكلامٍ جَزَلٍ ، وقولٍ فَصْلٍ ، ومضى في ذمِّ تشييد البنين ، والاستغراق في زخرفته ، والإصراف في الإبتغاف عليه ؛ فخرى طلقاً ؛ وانتزع فيه قوله تعالى : « أَقْمِنَ أُنْسُ بُشْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ

أَمْس بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَنْهَارَ بِهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ (١) « إلى آخر الآية . وأتى بما يشاكل المعنى من التخويف بالموت ، والتحذير من لجأته ، والدعاء إلى الزهد في هذه الدار الفانية ، والحض على اعتزالها ، والرفض لها ، والنذب إلى الإعراض منها ، والإقصار عن طلب اللذات ، ونهى النفوس عن اتباع هواها . فأشهب في ذلك كله ، وأضاف إليه من آي القرآن ما يطابقه ، وجلب من الحديث والآثار ما يشاكله ، حتى اذكر من حضره الناس وخشعوا ، ورقنوا ، واعترفوا ، وبكوا ، وضجوا ، ودعوا ، وأعلنوا في التضرع إلى الله في التوبة ، والابتغال في المغفرة ، وأخذ خليفتهم من ذلك بأوفر حظ ، وقد علم أنه المقصود به فيبكى ، وندم على ما سلف له ، واستعاذ بالله من سخطه ، إلا أنه وجد على مُنذِر بن سعيد لفظ ما تفرعه به في فتكا ذلك لولده الأمير الحُكَم بعد انصرافه ، وقال : « والله ! لقد تعمَدني مُنذِرُ بِخُطْبَتِهِ ، وما عني بها غيري ! فأُسرف على وأفرط في تربي ، ولم يُحسن السياسة في وعظي ، فزعزع قلبي ، وكاد بمصاه يقرعني ! » واستشاط غيظاً عليه ، فأقسم أن لا يُصلي خلفه صلاة الجمعة خاصّة ، فجعل يلتزم صلاتها وراء أحمد بن مُطَرِّف صاحب الصلاة بقرطبة ، ويُجَارِب الصلاة بالزهراء . فقال له الحُكَم : « فما الذي يمنعك من عزّل مُنذِر عن الصلاة بك ، والاستبدال منه إذ كرهته ؟ » فزجره واتهره ، وقال له : « أُمثِلُ مُنذِر بن سعيد في فضله وعمله وخيره ! لا أُمّ لك ! يُعزّل لإرضاء نفس ناكبة عن الحق ! هذا ممّا لا يكون ! وإنى لاستحي من الله أن لا أجعل بيني وبينه في صلاة الجمعة شقيقاً مثل مُنذِر في ورعه وصدقه ! ولا كنه أخرجني ، فأقسمت . ولوددت أني أجد سبيلاً إلى كفارة عيبي ، بل يُصلي بالناس حياته وحياتنا ، إن شاء الله ! »

وقطع الناس آخر مدّة الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد . فأمر القاضي مُنذِر ابن سعيد بالبروز إلى الاستسقاء بالناس فتأهب لذلك ، وصام بين يديه أياماً ، تَسْتَفلاً ، وإِنَابَةً ، ورهبة . واجتمع له الناس في مُصَلّى الرّبع بقرطبة ، يارزين إلى الله تعالى في جمع عظيم . وصعد الخليفة الناصر في أعلى مصارعه المرتفعة من القصر ، ليشارف الناس ، ويُشارِكهم في الخروج إلى الله ، والضراعة له ، فأبطأ القاضي حتى اجتمع الناس ، وغصّت

بهم ساحةُ الْمُصَلَّى . ثُمَّ خَرَجَ نَحْوَهُمْ مَاشِياً ، مُتَضَرِّعاً ، مُخْفِئاً ، مُتَخَشِعاً ؛ وَقَامَ لِيُخْطَبَ . فَلَمَّا رَأَى يَدَارُ النَّاسِ إِلَى ارْتِقَابِهِ ، وَاسْتِكَانَتِهِمْ مِنْ خَفِيَةِ اللَّهِ ، وَإِخْبَاتِهِمْ لَهُ ، وَابْتِهَالِهِمْ إِلَيْهِ ، رَفَعَتْ نَفْسُهُ ، وَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ ، فَاسْتَقَرَّ ، وَبَكَى حِيناً ؛ ثُمَّ افْتَتَحَ خُطْبَتَهُ بِأَنْ قَالَ : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ! » ثُمَّ سَكَتَ ، وَوَقَفَ شَبَهَ الْحَيَصِرَ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ مَادَتِهِ . فَنَظَرَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً لَا يَدْرُونَ مَا عَرَاهُ ، وَلَا مَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ . ثُمَّ انْدَفَعَ نَالِياً بِقَوْلِهِ : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ! كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنْهُ مَنْ حَمَلَ حِمْلَ مِنْكُمْ سَوْءاً يَجْهَلْهُ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَدُوهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ^(١) » . اسْتَغْفَرُوا رَبَّهُمْ ، وَتَوَبُّوا إِلَيْهِ ، وَتَزَلَّفُوا بِالْأَصْحَالِ الصَّالِحَاتِ لِلَّهِ ! » قَالَ : فَهَاجَ النَّاسُ بِالْبُكَاءِ ، وَجَارُوا بِالْدماءِ ، وَمَضَى عَلَى تَمَامِ خُطْبَتِهِ ؛ فَفَرَّقَ النُّفُوسَ بِوَعظِهِ ، وَانْبَعَثَ الْإِخْلَاصُ بِتَذْكِرِهِ ؛ فَلَمْ يَنْقُضِ النَّهَارُ حَتَّى أَرْسَلَ اللَّهُ السَّمَاءَ بِمَاءٍ مَنُهِرٍ ، رَوَى الثَّرَى ، وَطَرَدَ الْحُفْلَ ، وَسَكَّنَ الْأَزْلَ . وَاللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ !

وَكَانَ لَهُ فِي خُطْبِ الْاسْتِسْقَاءِ اسْتِفْتَاخٌ عَجِيبٌ ؛ وَمِنْهُ أَنْ قَالَ يَوْماً ، وَقَدْ سَرَّحَ طَرَفَهُ فِي مَلَأِ النَّاسِ ، عِنْدَ مَا شَخَّصُوا إِلَيْهِ بِأَبْصَارِهِمْ ؛ فَهَفَّتْ بِهِمْ كَالْمُنَادَى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ — وَكَرَّرَهَا عَلَيْهِمْ ، مُشِيراً بِيَدِهِ فِي نَوَاحِيهِمْ — أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَلِيدُ . إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ . وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ ^(٢) » . فَاشْتَدَّ وَجَلُّ النَّاسِ ، وَانْطَلَقَتْ أَعْيُنُهُمْ بِالْبُكَاءِ ، وَمَضَى فِي خُطْبَتِهِ .

وَمِنْ أَخْبَارِهِ الْمَحْفُوزَةِ مَعَ الْخَلِيفَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، فِي إِكْثَارِهِ عَلَيْهِ الْإِمْرَافَ فِي الْبِنَاءِ ، أَنَّ النَّاصِرَ كَانَ قَدْ اتَّخَذَ ، لِسَقْفِ الْقَيْسِيَّةِ (الْمَصْصَرَّةِ الْأَسْمَ لِلْخُصُوصِيَّةِ) الَّتِي كَانَتْ مِمَّاثِلَةً عَلَى الصَّرْحِ الْمُرْمَدِ الْمَشْهُورِ شَأْنُهُ بِقَصْرِ الزَّهْرَاءِ ، قِرَامِيدَ مَفْشَاةً ذَهَباً وَفُضَّةً ، أَنْفَقَ عَلَيْهَا مَالاً جَسِماً ، وَقَرَّمَدَ سَقْفَهَا بِهَا ، تُشَقَّتُ الْأَبْصَارُ بِأَشْمَعِ أَنْوَارِهَا . وَجَلَسَ فِيهَا يَوْماً ، اثْرَ تَمَامِهَا ، لِأَهْلِ مَمْلَكَتِهِ ، فَقَالَ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُمْ مِنَ الْوُزَرَاءِ وَأَهْلِ الْخِدْمَةِ ، مُفْتَخِراً بِمَا صَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ : « هَلْ رَأَيْتُمْ ، أَوْ سَمِعْتُمْ مَلِكاً كَانَ قَبْلِي فَعَلَ مِثْلَ فَعَلِي هَذَا أَوْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ؟ » فَقَالُوا : « لَا ! يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! وَإِنَّكَ لَوَاحِدٌ فِي شَأْنِكَ كُلِّهِ ، وَمَا سَبَقَكَ إِلَى مِثْلِهِ هَذِهِ مَلِكٌ رَأَيْنَاهُ ، وَلَا اتَّهَى إِلَيْنَا خَبْرُهُ ! » فَأَهْبَجَهُ

قولهم وسرّة . وبينما هو كذلك ، إذ دخل عليه القاضي مُنْذِرُ بْنُ سَمِيدٍ ، وإجماعاً فاكس الرأس ، فلما أخذ مجلسه ، قال له كالذي قال لوزرائه من ذكر السقف المذهب ، واقتداره على إيداعه ، فأقبلت دموعُ القاضي تَنْحَدِرُ على خديته ، وقال له : « والله ! يا أمير المؤمنين ، ما ظَنَنْتُ أَنْ الشيطان — لعنه الله ! — يَخُونُكَ هذا المبلغ ، ولا أَنْ تمكنه من قبلك هذا التمكن ، مع ما آتاك الله من فضله ونعمته ، وفضلِكَ به على العالمين ، حتى يُنزلَكَ منازل الكافرين ! » قال : فاتفعل عبدُ الرحمن لقوله ، وقال له : « انظر ماتقول ! وكيف أتزكّنى منزلكم ؟ » فقال له : « نعم ! أليس الله تعالى يقول : وَكُنُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجِئْنَا لِنَمْلِكَنَّ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِنُجْزِيَهُمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ^(١) . » فوجم الخليفة ، وأطرق ملياً ، ودموعه تتساقط خشوعاً لله سبحانه ، ثم أقبل على منذر وقال له : « جزاك الله ، يا قاضي ! عنا وعن نفسك خيراً ! وعن الدين والمسلمين أجلاً جزاءه ! وكثّر في الناس أمثالك ! فالذي قلتَ هو الحق ! » وقام عن مجلسه ذلك ، وأمر بنقض سقف القبة ، وأعاد قرمودها تراباً على صفة غيرها .

وكان هذا القاضي على متانته وشدة جزالته ، حَسَنَ الخلق ، خفيفَ الوطأة ، سهلاً الجائب ، كثيرَ الدعاية ، منطلقَ البشر ، حتى أنه ربما استراب بباطنه بمن لا يعرفه إذا شاهد استرساله ، فإذا دام أحدٌ أَنْ يُصيب من دينه ، فارتكزة اللَّيْث . ومن ذلك ما حكاه عنه أبو عمر بن ليبي ، أنه حضر عند الخليفة الحكم المستنصر بالله يوماً ، في خُلوَ له ، وهو في البُستان على بركة ، في زمان صيف شديد الحرّ والوهج ، وذلك مُنْصَرَفَ القاضي من صلاة الجمعة ، فشكا إلى الخليفة من قوة الحرّ جهنماً ، فأمره بخلع ثيابه ، والتخفيف عن جسمه ، ففعل ، فلم يُطْفِر ذلك ما به ، وقال له الحكم : « من الصواب أَنْ تنفّس في هذا الصهرج الفماسة تبرّد جسمك وتمدّله . فقم ! فليس ها هنا من تحتشمه ! » وإنما كان معهما جعفر الصَّقْلِيُّ أثيرُ الخلافة ، لا رايح لهم ، فكأنه استحي من ذلك ، وانقبض عنه وقاراً . فأمر الحكم حاجبه جعفرًا بسبقه إلى النزول في الصهرج ، ليسهل الأمر فيه على القاضي ، فبادر جعفر إلى ذلك ، وأتزرّ ، وألقى بنفسه

في الماء ؛ وكان يُحسِّن السباحة . فلم يَسع القاضي عند ذلك إلا إتيادَ أمر الخليفة ؛ فقام ، وأُتِرَ وَتَجَرَّدَ ، وألقى بنفسه خلف جعفر ، ولاذ بالقعود في درج الصهرج متبرداً ؛ فلم ينشط في السباحة ، وجعفر يجول فيه بجاله ، مصمداً في الصهرج ومصوباً ، فدسه الحُكَمُ على القاضي ، فهو يدعوهُ إلى المساجلة في العموم ، ويمجزه في إخلاذه إلى القعود ، ويباغيه بإلقاء الماء عليه ، والرش له ، والآخِرُ لا ينبعث ، ولا يفارق مكانه إلى أن كلمه الحكم وقال له : « مالك أيها القاضي ؟ لا تُساعد الحَاجِبَ في فعله وتعموم معه ! لمن أجلك تَبَدَّلَ فيما تَبَدَّلَ فيه ! » فقال له : « يا سيدي ، الحَاجِبُ — سلمه الله — مطلقٌ ، لا هَوَاجِلَ معه ! وأنا بالهَوَاجِلِ الذي معي ، يعقلني ويمنني من الاعماق في الصهرج ! يريد بمقاتلته أَتْيَسِينَهُ وَأَنْ جعفرًا محبوبٌ . فاستفرغ الحُكَمُ ضحكاً من نادته ، ولطف نمرضه فجعل الحَاجِبُ من قوله ، وسببه سبَّ الاشراف . وخرجا عن الماء . فأمر لها الخليفة — رحمه الله ! — بكسوة تشاكلُ كلاهما ، ووصلهما بِصِلَةٍ سَنِيَّةٍ .

قال الحسن بن محمد في كتابه : « وَذَكَرَ أَنَّ الخليفة الحُكَمَ قال لقاضيه مُنْذِرُ يَوْمًا ، في بعض ما جاوبه : « بلغني أنك لا تجتهد للأيتام ، وأنتك تقدِّم عليهم أوصياءُ سُوءَ ، يأكلون أموالهم ! » قال « نعم ! وإن أمكنهم رِزْكَ أُنْهَاهُم ، لم يَفْعُوا عَنْهُمْ ! » فقال له : « وكيف تقدِّم مثل هؤلاء ؟ » فقال : « لستُ أجِدُ غَيْرَهُمْ ، ولاكن أحلني على الفقيه الأوْلَوْنِي ، وأبي إبراهيم ، وأمثالها لأقدِّمهم ، فإن أبوا ، أَجَبَرْتَهُمْ بالسجن والضرب ، ثم لا تسمع إلا خيراً . وإلا ، فدع الأمور تمضي كما هي ! » قاله بِالْمُرْصَادِ (١) ! »

وكان شيخنا القاضي أبو عبد الله بن عِيَّاش الخَزرجيُّ يستحسن من كلامه قوله في التَرْكِكة : اعلم أن العدالة من أشدِّ الأشياءِ تفاؤلاً وتبايُناً ، ومتى حصلت ذلك عرفت حالة الشهود ، لأن بين عدالة أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم ! — وعدالة التابعين — رضى الله عنهم ! — بَوْنٌ عَظِيمٌ ، وتبايُنٌ شَدِيدٌ ، وبين عدالة أهل زماننا ، وعدالة أولئك ، مثل ما بين السماء والأرض ! وعدالة أهل زماننا ، على ما هي عليه ،

بمدينة التباين أيضاً . والاصل في هذا عندى — والله الموفق للصواب — أن من كان الخير أغلب عليه من الشر ، وكان منتزهاً عن الكبار ، فواجب أن تعمل شهادته ؛ فإن الله تعالى قد أخبرنا بنص الكتاب أن : « من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية ^(١) » . وقال في موضع آخر : « فأولئك هم المفلحون ^(٢) » . فن ثقلت موازين حسناته بشيء ، لم يدخل النار ؛ ومن استوت حسناته وسيئاته ، لم يدخل الجنة في زمرة الداخلين أولاً ؛ وهم أصحاب الاعراف ، فذلك عقوبة لهم ، إذ تخلّفوا أن تزيد حسناتهم على سيئاتهم . فهذا حكم الله في عبادِهِ . ونحن إنما كلفنا الحكم بالظاهر ؛ فن ظهر لنا أن خيره أغلب عليه من شره ، حكمنا له بحكم الله بعباده ؛ ولم نطلب له على الباطن . ولا كلفه محمد — صلى الله عليه وسلم — فقد ثبت عنه أنه قال : إنما أنا بشر ، وأبتم تختصمون إلى ؛ ولقل بعضكم أن يكون الحق بحجته من بعض ؛ فأحكم له على نحو ما أسمع بأحكام الدنيا على ما ظهر ، وأحكام الآخرة على ما بطن ، لأن الله تعالى يعلم الظاهر والباطن ، ونحن لا نعلم إلا الظاهر . ولاهل كل بلد قوم قد تراضى عليهم ما متهم ؛ فيجهم تنعقد منا كهم وبيوعهم ؛ وقد قعد قوم في مساجد ، ولجمهم وأعيادهم ؛ فالواجب على من استقصى في موضع ، أن يقبل شهادة أمثالهم ، وفقهائهم وأصحاب صلواتهم ، وإلا ضاعت حقوق ضعيفهم وقوتهم ، وبطلت أحكامهم . ويجب عليه أن يسأل إن استراب في بعضهم في الظاهر والباطن عنهم ؛ فن لم يثبت عنده عليه اشتهاً في كبيرة ، فهو على عدالة ظاهرة ، حتى يثبت غير ذلك . انتهى .

وسماه محمد بن حسين الزبيدي في مصنفه في «طبقات النحويين والفقهاء» ؛ فقال : أبو الحكم مُنذِر بن سعيد القاضي ، سمع بالأندلس من عبيد الله بن يحيى ونظرائه ، ثم رحل حاجاً سنة ٣٠٨ هـ ؛ فسمع بمكة من محمد النيسابوري كتابه المؤلف في اختلاف العلماء للمستفي بـ «الإشراف» . وروى بمصر «كتاب المسئين» للخليل ، عن أبي المبراس ابن ولاد ، وعن أبي جعفر بن النحاس . وكان متفناً في ضروب العلم . وغلب عليه التفقه بذهب أبي سليمان داود بن علي الإصبهاني المعروف بالظاهري ؛ فكان يؤثر مذهبه ، ويجمع كتبه ، ويحتج بمقالته ، وبأخذها لنفسه ، فإذا جلس مجلس الحكومة ، قضى

بعذهب مالك بن انس وأصحابه الذي عليه الصل في بلده ، ولم يعدل عنه . قال : وكانت ولاية منذر لقضاء الجماعة بقرطبة في ربيع الآخر سنة ٣٣٩ . ولبت قاضياً الى أن توفى في عقب ذي القعدة سنة ٣٥٥ . فكانت ولايته القضاء ست عشرة سنة كاملة — رحمه الله وغفر لنا وله !

ذكر القاضي محمد بن السليم

وولي القضاء بعد البلوطي محمد بن إسحاق بن السليم . ونص في ظهير ولايته :
 بسم الله الرحمن الرحيم ! هذا كتاب أمر به أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله محمد بن إسحاق بن السليم ، وولاه به خطة القضاء ، واختاره للحكم بين جميع المسلمين ، ورفع له أعلى المراتب عنده في تنفيذ الاحكام ، غير مطلق يده إلا بالحق ، ولما نه إلا بالعدل ! ، ورسم له في كتابه رسوماً بدأ فيه بأمانة الله — عز وجل ! — اليه ، وجعل الله الشهيد بها عليه ، وأمره بتقوى الله العظيم الذي يعلم خائنة الأعين ، وما تخفي الصدور ؛ وأن يجعل كتاب الله أمامه ينظر فيه نظر المتفكر المعتبر ؛ فإنه عند الله الذي بمت به نبيه — صلى الله عليه وسلم ! — فأحل حلاله ، وحرم حرامه ، وأمضى أحكامه ، وفارق الأمة . على أنهم لن يضلوا ما اتبعوه ؛ فهو المروة الوثقى ، والطريقة المثلى والنهج المنير ، ودين الله القويم .

وأمره أمير المؤمنين أن يقتدى بسنة رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — التي بها عملت الأئمة ، وعليها اتفقت الأمة ، فالحق معروف ، والباطل مكشوف ؛ وبينهما مشقبات فيها يُحمد التوقف ، وعندها يُشكر التثبت ، في كتاب الله — تعالى اسمه ! — وسنة نبيه — صلى الله عليه وسلم ! — أصل الدين ، وفرعه ، ودليله ، وتأويله ، ومن يرد الله به خيراً يوفقه للاقتداء بهما ، والاقتباس منهما .

وأمره أن يصلح سريره فيها ، يصلح الله علانيته ؛ وأن يبرأ من الهوى ؛ فإنه مضلة عن طريق الحق ؛ وأن يجعل الناس في نفسه سواء ، إذا جلس لا حكم بينهم ، حتى لا يطمع فيه الشريف ، ولا يئأس منه الضعيف .

وأمره أن يعتبر أمره وما قلده ؛ فيعلم أنه راكب طريقاً منتهاها الى الجنة أو الى النار :

ليس عن أحدهما مصرف ، ولا بينهما موقف ، فحق لمن أراد النجاة أن يستكثر من الحسنات ، ويمنع دينه ممن أراد أن يؤنس في الشبهات ، ويعلم أنه حاكم في ظاهره ، محكوم عليه في باطنه ، تطوى كل يوم صحيفته على ما أودعها ، حتى ينظر فيها غداً بين يدي الله — عز ونجهه ! — يوم « تَوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ » ومم لا يُظْلَمُونَ ^(١) ، فمن حاسب نفسه في الدنيا ، كان أيسر حساباً في الآخرة .

وأمره أن يتحفظ في حين وقوع الشهادات عنده ، فلا يقضى بين المسلمين منها إلا بما أقامه به التحقيق على ألسنة العدول ، ذوى القبول ، وإف استراب في شهادة أحدهم وقتاً ، ما أن يبحث عنها ، فإن ثبت أنه ارتشى ، أو شهد بالهوى ، فعليه أن يُسْقِطَ شهادته ، ويحلَّ عدالته ، تنكيلاً له ، وتشديداً لمن خلفه ، وأن يحمل على الناس معاريف الوكلاء على الخصومات ، ويخرج أهل اللدد الظاهر منهم ، ولا يحمل فضل حجاجهم ممن لا يقوم بهم .

وأمره أن يحترس بأموال اليتامى ، ولا يولى عليهم إلا أهل العفاف عنها وحسن النظر فيها ؛ وأن يجدد الكشف والامتحان عن أموال الناس والاحباس واليتامى ، يمنع من قبالتها إلا على وجوها مما لا بد منه من التنفيذ فيها ، وطلب الزيادة عند ذوى الرغبة في قبالتها .

وأمره أن يختبر كاتبه وحاجبه وخدّمته ، ويتفقد عليهم أحوالهم إذا غابوا عن بصره .

وأمره أن لا يُعَجَّلَ في أحكامه ؛ فمع العجل ، لا يؤمن الزلل ؛ وأن يرفع إلى أمير المؤمنين ما أشكل عليه الفصل فيه ، ليصدر إليه من رأيه ما يعتمد عليه ، إن شاء الله ! والله يسأل أمير المؤمنين التوفيق بحمته وفضله ! وكُتِبَ يوم الاثنين ، للثَّصَف من شعبان ^(٢) سنة ٣٥٣ هـ .

ولما استمرت أيام ولاية أبي بكر بن السليم ، حمدت الناس سيرته ، واطمأنوا إلى عدله ، ولم يعبه منهم طائب ، إلا من طريق البطء بقضائه ، والتطويل في أحكامه . وكان كثيراً ما يفعل ذلك فيما يتلبس عليه ، ويحتذى طريق أحد بن بقر القاضي ؛ فكان ربما أفشى لومه

(١) سورة البقرة : ٢٨١ — (٢) ق : الحرم .

بعض من لحقه ذلك ، ممن يخاصم عنده ؛ ثم ، لما مات ، أشفق الناس جميعاً من فقدته ، واجتمعوا على نسيائه والدعاء بالخير له . وكانت وفاته عشى يوم السبت لسبع بقين لحادى الاول سنة ٣٦٧ .

نبذ من أنباء محمد بن يسحق بن زرب

وهو أحدُ صدور الفقهاء في زمانه بالاندلس ؛ فقد كان إذ ذاك يسمّى في علمه وورعه ابن القاسم . وكان له حفظٌ كبيرٌ من علم الأعراب والفقه ، يجمع ذلك الى العبادة ، وسرد التلاوة للقرآن . وكان من أخطب الناس فوق منبر ، وأحسنهم ترتيباً لمنطقه ، وأظهرهم خشوعاً في موقفه لمخاطبته ، وأقرعهم لمن تفرّعه بوعظه ولا يملك أحدٌ من البكاء عينيه ، عند سماعه . قال فيه ابن عفيف : يُحقّق قول الحسن البصريّ من أن الموعظة ، إذا خرجت من القلب ، وقعت في القلب ، وإذا خرجت من اللسان ، لم تجاوز الأذان . وكان في تعرفاته حازماً قطعاً .

قال ابن حبان : سمعتُ المشيخة يقولون إنّه لما ولى القضاء ، احتبس خواص أصحابه المشاورين ، وقد جاءوه مَهْنَيْنِ ؛ فأمر غلامه : فكشف عن مال عظيم صامت في صندوق له ، وقال : « يا أصحابنا ، قد عرفتم ما نحن به من تولى القضاء قديماً من سوء الفطنة ؛ وأخشى أن أطلق الناس على غرضي ؛ وهذا حاصلي ، وفيه من العين كذا ؛ وفي تخارزني ما بقي بقيته ، وحظي من التجارة ما عيلتم ! فإن فشي من مالي ما يُناسب هذا ، فلا لوم ؛ وإن تباعد عن ذلك ، فقد وجب مقى . وأسأل الله تخليصي مما تنسبت فيه ! » فدعوا له . وكان ، مع سعة حاله وعلمه ، مُجْتَهِداً ، ورعاً ، كثير الصلاة والتلاوة ، حتى قيل إنّه كان يحتم القرآن كلّ ليلة .

ومن « السمدارك » : رأيتُ ابن زرب بعد وفاته ؛ فسألته ؛ فقال : « ما وجدتُ أضرّ من الاختلاف إلى أبواب الملوك . وما وجدتُ شيئاً أنفع من تلاوة القرآن ! » ولما بنى المنصور بن أبي عامر مسجد الزاهرة ، واستشار الفقهاء في التجميع فيه ، أفى القاضي بمنع ذلك . وقال بقوله ابنا ذكوان ، وابنُ المكوي ، وابنُ وليد . وسأعده ابنُ العطار على التجميع ؛ فاستحي ابن زرب ، ولم يجمع فيه حتّى مات ؛ لجمع حينئذ . وقال

عنه ابن حارث : كان لا يحكم في شهر رمضان ، ويفرغ فيه نفسه للعمل والعبادة ، لم يزل مواظباً على ذلك إلى أن مات — رحمه الله !

قال الحسن بن محمد : وكان أحمق أهل زمانه للفقه على مذهب مالك وأصحابه ، حليماً ، محتملاً ، صبوراً ، زُفَاعاً لمن علق بحبله ، جميل المنظر ، سهل الخلق ، حسن الصورة ، طيب الرائحة ، نظيف اللبس والمركب والطعام والفاكهة ، سمحاً ، صليماً في ذات الله ، رفيقاً ، لم يحفظ عنه أنه قرع أحداً بسوط مدة قضاؤه ، لاناخذه مع ذلك في الله لومة لائم . ولم يكن يخاطب الخليفة هشاماً ولا المنصور بن أبي عامر قديماً دولته بغير التسيّد على الرسم القديم ؛ قرأت مخاطبته لهما في كتاب ارتقاب الإهلة المرسوم للقضاة في شهر رمضان ، وتخرجه على العادة المعروفة للأعلام قساً يصحّ لديه من أمرها ؛ فكانت مخاطبته للأمير هشام : « أصلح الله أمير المؤمنين سيدي ، وأبقاه ، وأيده بطاعته ! » وكانت مخاطبته لحاجبه المنصور : « ياسيدي ، ومن وفقه الله لطاعته وعصمه بتقواه ! »

واعنى القاضي ابن زَرْب بطلب أصحاب ابن مَسْرّة ، والكشف عنهم ، واستنابة من علم أنه يمتدّد مذهبهم ؛ وأظهر للناس كتاباً حسناً وضعه في الردّ على ابن مَسْرّة ، قرئ عليه وأُخذ عنه . وكان سنة ٣٥٠ . اتّاب جملةً جرى بهم إليه من أتباع ابن مَسْرّة ؛ ثم خرج إلى جانب المسجد الجامع الشرقي ، وقعد هناك ، فأحرق بين يده ما وجد عندهم من كتبه وأوضاعه ؛ وهم ينظرون إليه في سائر الحاضرين .

ووقف يوماً هذا القاضي بباب أبي بكر الرُبَيْدِيّ النحويّ ، مُعَلِّم الخليفة هشام ؛ فلما أودن به ، بادر بالخروج إليه خافياً ، مكشوف الرأس ، كما كان يجلس في بيته ، فوقف بين يديه ، قائماً على قدميه ، إجلالاً له ، وأبلغ في شكره على تمهّد وفواحه ابن زَرْب حقّ تكرمته أيّاه ، وسأله الجلوس ؛ فأبى عليه وأنشده مُتَمَسِّلاً :

أَقُومُ وما بِي أَنْ أَقُومَ مَذَلَّةً عَلَيَّ فإني للكرام مُذَكَّلُ
على أنّها متى لغيرِكَ هُجِنَةُ ولا كُنْها بِنِي وبِنِكَ تُجْمَلُ

قال الحسن بن محمد في كتابه المسمّى بـ « الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال » : وأمتحن القاضي ابن زَرْب ، على فضله ، مع عوامّ الناس بقرطبة ، في باب ابتطائهم للسقي ؛ فلما بهم

في السَّخْل الذي توالى عليهم بأعظم ما امتحن به قاضٍ قَبْلَهُ ، وذلك أَنَّهُ بُرِزَ بِهِمْ عشرة
مرَّة : حضر معهم المنصور محمد بن أبي عامر استسقاءً واحداً ، ولبؤسه ثيابٌ بيضٌ ، وعلى
رأسه أَقْرَفٌ وَشْيٌ أَغْبَرٌ ، على شكل أهل المصائب بالاندلس قديماً ، قد أبدى
الخشوع ، وهو بالكُر ، ودموعه تسيل على لحيتيه ؛ فتقدَّم إلى جناح المحراب عن يمين
الإمام ، وقد كان قُرْش له هناك حصيرٌ لِيُصَلِّيَ عليه ؛ فدفعه رِجْلُهُ ، وأمر بنزعه ،
وجلس على الأرض ، وشهد الاستسقاء ؛ فلما تمَّ ، أمرَ القاضي بتفريق صدقات كثيرة من
مال أو طعام عن خليفته وعن نفسه . ولهجت العامةُ بِذَمِّ القاضي ، واستبطاء الرحمة
بوسيلته ، وأطلقوا أَلْسِنَتَهُم بِالطُّغْنِ في دينه ، ووصَّفه بالركون إلى ابن أبي عامر ،
وعابوه بالقبول لهداياه ، والاستساقعة لمطيئته ؛ فلما تُكْرِّرُ بالاستسقاء وإبطاء الغيث ،
هاجت العامةُ في بعض بروزه إلى الرِّبْض ، وثارت ، فاجتمعوا إليه بعد إتمامه الصلاة ،
يعمطون ، وينكتونه بمحابه ، ويقولون له : « بئس الوسيلة انت إلى الله تعالى والشفيع في
إرسال الرحمة ، إذ أصبحتَ إمامَ الدين ، وقِيَمَ الشريعة ! ثم لا تتورَّع عن قبول
ما يُرْسَلُ به إليك من الهدية التي لا تليق إلا بالجبارة ! » وأهدوا في ذلك ، وأعادوا ،
وهو أن يبسطوا إليه أيديهم ويمتنهوه ، حتى لاذ منهم بالثُّرْبَةِ ^(١) المنسوبة إلى السيِّدة
مُرْجَان ، بمقبرة الرِّبْض بقرطبة ؛ وكانت حصينة الأبواب ، منيعة الاسوار ، فصار فيها ،
وأغلق أبوابها عليه ، واحتصن بها منهم ؛ وأرسل إلى صاحب المدينة يستغيثه ، فأرسل
الفرسان والأشراف إلى ناحيته ؛ فكشفوا عنه من كان قد تلقَّف به من العامة ،
وفرَّقوهم ، وانصرف إلى داره سالماً ؛ وقد لقي منهم أذى شديداً . فلما عاود البروز إلى
الاستسقاء بعد ذلك ، أرسل المنصور إليه خيلاً كثيرةً من عنده ، أحاطت بأكتاف
المصلي عند تكامل الناس فيه قبل الصلاة ، استظهر بهم على شغب العامة ؛ فلم يحجر أحدٌ
من الشفهاء على النطق بكلمة شر . وكان لا يجلس للحكومة حتى يأكل ؛ وكان موصوفاً
بطيب الطعام : له منه ومن الحلواء والفاكهة وظيفةٌ معلومة . وكان يقول : « لا شرف في
كُونَيْن ! » ورفع فيه — على ما حكاه عياض — حديثاً لبعض السلف .

ثم قال : توفي — رحمه الله ! — في رمضان سنة ٣٨١ . ومولده في رمضان سنة ٣١٩ .

وتفاقدته الناس، وأثنتوا عليه حسناً. وأظهر ابن أبي عامر موته غمّاً شديداً، وكتب لورثته كتاب حفظ ورعاية أنفسهم، واستدعى ابنه محمداً، وهو طفل، ابن ثلاثة أعوام، فوصله بثلاثة آلاف دينار، وألطف، قيمتها ما يناهز المدد المستسى، وليس ذلك من أفعال المنصور ببدع، فقد كان في حسن تعاملته للناس، والوفاء لهم، بمنزلة لا يقوم بوصفها كتاب، حتى يقال إنه لا يأتي الزمان بمثله في فضله، ولا طفرت الأيدي بشكله.

ومن عجيب أخبار محمد بن عبد الله بن أبي عامر وحديثه — رحمه الله! — ما وقع في كتاب الفقيه أبي جعفر أحمد بن سعيد بن أبي الفيتاش، عند ذكره أيام المنصور ودولته. وتقرؤه غيره، ونصه: قال: أخبرني بعض من روي عنه أنه كان بائناً ليلة، مع بعض إخوانه، في غرفة، فرقد رفيقه ودنيته، ولم يرقد هو فلقاً وسهراً، فقال له صاحبه: «يا هذا! قد أضرتني في هذه الليلة بهذا السهر، فدعني أرقد». فقال: «إني مُفكّر مشغول البال!» فقال له صاحبه: «يا هذا! وانت أمير المؤمنين؟» فقال له: «هو ذلك!» فعجب منه وقال له: «يا الله! لتأخذ معي في هذا الامر، وساعدني فيه!» فقال له: «يصلح فلان ويصلح فلان!» وسمى له جماعة، وهو لا يجوز من المذكورين أحداً، الى أن قال له: «يصلح أبو بكر بن يتيق بن زرب» فقال له ابن أبي عامر: «يا هذا! فرجت عني! ليس بالله يصلح لها أحد غيره!» ثم رقد. فضت الأيام والليالي، وولى ابن أبي عامر الخطط، الى أن صار له ملك الأندلس كله بخلافة المؤيد بالله، واستولى على الامر والنهي به، وذلك الرجل رفيقه وصاحبه يتوقع أن يتذكر المنصور لاحتقاره في تلك الليلة، فلما كان في بعض الليالي، مات القاضي ابن السليم ليلاً. وكانت لمحمد بن أبي عامر في أيامه عيون بالليل والنهار، لا يقع أمر من الامور حتى يُسلم به. فأخبر بموت ابن السليم ساعة موته في الليل، فبعث في ذلك الرجل رفيقه في تلك الساعة. فلما وصل اليه رسوله، تداخله من الفزع غير قليل، ونحش على نفسه، فنهض اليه، وأكفأه معه، فلما وصل قال له: «يا هذا! قد مات القاضي ابن السليم!» قال: فزاد فزع الرجل، ثم قال له: «من ترى أن يولى القضاء؟» قال له: «الذي رأينا تلك الليلة! محمد بن يتيق بن زرب!» فقال له المنصور: «فأتمض اليه، وأقرأه سلامي، وبشره

بالقضاء ، وأخبره بكل ما دار في ملك في تلك الليلة ، حرفاً بحرف ، ولا تنقصه شيئاً ، ولا توجد عذراً إن اعتذر ! » وسكن روع الرجل ونهض الى ابن زوب ، واعتذر له ، فلم يقبل له عذراً ، وحكى ما دار له مع المنصور قديماً ، فرضى القضاء ، وتقدم له .

ومن الكتاب المستسى : إن المنصور كان كثيراً ما يترشح للإمارة ، ويرجع الملك الأندلس كلها ، ويكثر من التحدث بذلك في حدائق سنه ، وإقبال أمره ، ويسمى ذلك ، ويرصده ، ويعيد به أصحابه ، ويولّيهم الخطط ، وعينهم بالولايات ، فيأتي ذلك كما يذكره ، وعلى ما كان يرسمه . ومنه قال : أخبرني الفقيه أبو محمد علي بن أحمد ، قال : أخبرني محمد بن موسى بن عزرون ، قال : أخبرني أبي ، قال : « اجتمعنا يوماً في مُنْتَرَمٍ لنا ، بجهة الناعورة بقرطبة ، مع المنصور بن أبي عامر ، وهو في حدائق سنه ، وأوان طلبه ، وهو مُرْجِي مؤمِّلٌ ، ومعنا ابن عمته عمرو بن عبد الله بن عسقلان ، والكتاب ابن المرعزي ، والحسن بن عبد الله بن الحسن المالح . وكانت معنا سفرة فيها طعام ، فقال ابن أبي عامر ، من ذلك الكلام الذي كان يتكلم به : « إني لا بد أن أملك الأندلس ، وأقود المسافر ، ويُنفذ حكماً في جميع الأندلس ! » ونحن نضحك معه ، ونتعجب من قوله ، فقال لنا : « تمسوا علي ! » . فقال كل واحد منهم ، فقال عمرو بن عبد الله بن عمته : « آتمنى أن توليني على المدينة ! نضرب ظهور الجناة ونفتحها مثل هذه الشاردة ! » وقال ابن المرعزي : « أشتى أن توليني أحكام السوق ! » وقال ابن الحسن : « أحب أن توليني قضاء رية ! » قال موسى بن عزرون : « فقال لي : « تمنى انت ! » فشقت لحيتي ، وقلت كلاماً تمججاً . فلما صار المنصور الى ما صار اليه من ملك الأندلس ، ولي ابن عمته المدينة ، وابن المرعزي السوق ، وولي ابن الحسن رية ، وبلغ كل واحد منهم الى ما تمنى . وأغرمني مالا عظيماً أحجب بي وأفقرني ، لقبج ما كنت قد جئت به . »

وكان المنصور من أهل الذكاء والنبيل والبأس والحزم ، تصرف ، بعد العلم والطلب ، أيام الخليفة لحكم ، في الأمانات والقضاء ، ثم ملك الأندلس بولاية الحجابة لهشام ، وذلك في النصف من شعبان سنة ٣٩٩ ، فاستولى على كثير من الأمصار ، وصار خبره أطيب الأخبار . ولم يزل على حاله من الظهور ، والعز المتصل المشهور ، الى أن توفي بمدينة سالم ، سنة ٣٩٢ ، وهو منصرف من غزو بلاد الروم . وقد كان عهد الى رفاقته أن يدفنه

حيث يموت ، ولا يحملوه في تابوت ؛ فقبروه هناك . وعلى مشهده مكتوب — رحمه الله وأرضاه ! — :

آثارُهُ تنبئكَ عن أخبارِهِ حتى كأنَّكَ بالعيَّانِ تَراهُ
تألفهُ ! ما يأتى الزَّمانُ بِمثلهِ أبداً ، ولا يَحْمِى الثُّغورَ سِواهُ

ذكر الحسن بن عبد الله الجذامى قاضى رية

وأما الحسن بن عبد الله الجذامى المالئى ، فهو أوَّلُ قضاة الدولة العاصرية بكورة رية ، حسبما حكاه ابنُ أبى القياض ونقله غيره . وكان — رحمه الله ! — فقيراً ، نبياً ، قطيناً ، متفتناً ، بصيراً بمذاهب العلماء ، تقاعاً للفقهاء ، شديداً على أهل الأهواء ، رفيقاً بالضعفاء ، سكن بقرطبة مع أبيه ، إذ كان له بها مالٌ وإصهارٌ ، وتردَّد إليها . وصحب فيها ، أيامَ قراءته ، محمد بن أبى عامر وغيره من أهلها ، وأخذ عن أشياخها . وأصله من رية . من العرب الشاميين ، النازلين بها عند الفتح . واختصَّ سلفه منهم بسكنى مالقة ، وهى إحدى مدائن الكورة ؛ وحديثُ عمالتها فى القديم ، من جهة الشرق ، الحمة ، حيث الماء السخن العجيب الغريب ؛ ومن ناحية الغرب ، رحمن الوزد ، المعروف الآن بمُنْت مَيُور ، القريب من مرتبة ؛ ومن جهة الجوف ، وادى كُنَيْل ، حيث حصنُ بنى بشير ، والزَنْبُسُول ، ثم الأرض المعروفة بالخنوس ، إلى قرية جَلِيَّاتة ^(١) القريبة من استَبَّة ^(٢) ، إلى حوز مَوْرُور . قال القاضى أبو عبد الله بن عسْكَر ، صدر كتابه الذى وصف فيه مالقة : أما الاسم المنطلق على جميع الكورة قرية ؛ وأُظْهِمَ اسماً عجيباً . « والرئى » عند المليك ونحوه ؛ وبهذا الاسم توجد فى كتب الاعاجم . وكان ابن الحسن المتقدم الذكر من أصحاب المنصور ، الملازمين له فى أسفاره ، لم يختلف عنه فى غزواته إلى بلية ، مدة حياته ، مضيقاً له على جُند بلده ، مُعْظَمًا فى قطره ، مرجوعاً إلى نظره ؛ وكان كثير البدار إلى ملاقة العدو بنفسه . وكان هجيراً عند القتال

(١) ق : جليان . — (٢) ق : الريجة .

قول رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : « لا يجتمع كافرٌ وقاتله في النار أبداً »
 واستشهد — رحمه الله — في غزوة جربيرة المشهورة ، في جملة من استشهد من
 المسلمين ؛ وكانوا نحو ثمانمائة فارس : قتل فيهم رؤساء العسكر ، مثل يحيى بن مُطَرَف ،
 وقاسم بن منصور ، والكثير من وجوه الناس . ثم نصر الله جنده وعسكره ؛ لحسن الظن
 وحقق الرجا : ومنع عباده الظفر ، بعد اليأس منه . قال أحمد بن سعيد : وذلك برأى
 رآه المنصورُ بن أبي عامر . وهو أن عهداً وعداً في نقل الحلة إلى روبة مُشرقة ، أشرف
 منها على جميع النصارى ؛ فلما رأى الناس شخصه في أهلها ، وعلموا مكانه ، رجحوا
 ظنونهم ، مع ما ألقى الله تعالى في قلوب الروم من الرعب ، وأنَّ المسلمين في قوة ، والمددُ
 يأتيهم ، والأجناد تتكافل عليهم ؛ فانهزموا وتفرقوا ؛ وتبعهم المسلمون نحو عشرة أميال ،
 واستولوا على محلتهم . وعند ذلك كتب المنصور كتابه المشهور إلى من فرَّ عنه من
 جنودٍ ، يوبخهم .

ومن فصوله ما نصّه : « وكثيراً ما فرط من قولكم ، وسبق من عزيم ، أنكم
 تجهلون قتال المارق والمحصون ، وتشاقون مُلاقات الرجال على المَجُول . حين جاءكم
 شائجه بالامنية ، وقاتلكم بالشرطيّة ، وظهرت لكم رعدة الطائفة النصرانيّة ، أنكرتم
 ما عرفتم ، ونفرتُم ما أقمتم ، حتى فررتُم فرار اليمافير من آساد الفيل ، وأجفلتم إجمال
 الرئال عن المقتنصين ؛ فألحقتم المار بأنفسكم ، بعد اختياري لكم ؛ وطرفتُم الشر على
 أعناقكم ، وضيعتم حرماتكم ، وأحضرتُم ذمتكم ؛ فلا نمتى رعيتم ، ولا تزيينى
 حفظكم ، ولا وجوهكم أبقيتكم ، ولا غضب الله ورسوله أبقيتكم ؛ فقد قال الله عز وجل :
 « يا أيها الذين آمنوا ! إذا قُيِّضتُم فِتةٌ ، فأنبئوا وأذكروا الله كثيراً ؛ كلفكم
 نُفْلِحُونَ ^(١) » وقال : « وَمَنْ يُؤْلِمْ يَوْمَئِذٍ دُورَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفاً لِّقِتَالٍ ،
 أَوْ مُتَحَيِّزاً إِلَى فِتَّةٍ ، فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنْ اللَّهِ ؛ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ
 الْمَصِيرُ ^(٢) » ! فقيم ولم كان انخيازكم ، أشكاً في وعند ربكم ؟ أم خوراً في أصل
 طبعكم ؟ أم عجزاً عن دفع باطلهم بحقكم ؟ ما كان إلا لسفاه أعلامكم وسوء نظركم في طاعة
 أموركم ؛ يا أحلام الأتفال ، وأخلاق الرجال ؛ أنجبتم إلى دار الفناء ، التي لا تنقطع هوئها

ولا ترتفع غمومها؟ وتركتم النزوع إلى دار البقاء، التي لا ينصرم نعيمها؟ لولا رجال من الله صدقوا، فرفضوا عنكم العار بجلادهم وحرروا رقابكم من الذل بجهادهم، وبذلوا في الله ما بذلوه بحكم القرآن، والرعاية لذمهم الدين والسلطان، لبرئت من جاعتكم، وأوجبت المواخضة على كافتكم، وخرجت الإمام والأمة عن عهدتكم، ونصحت المسلمين في الاستبدال منكم بغيركم! ولن أعدم من الله العلي العظيم طاجل نصر وحسن عقبي لعباده الخلقين، وأوليائه المتقين! فلا بد أن ينصر دينه بما شاء «ليظهره على الدين كله» ولو كره المشركون^(١)!

وخلف القاضي ابن الحسن بعد وفاته، في مكان يتولاه، أخوه أحمد بن عبد الله ابن الحسن. قال عياض، وقد ذكره في «مدارك»: سمع من قاسم بن أصبغ وغيره. واستقصى بكورة رية إلى أن توفي. وكان مشاوراً. وكتب عنه فيما قيل. توفي في آخر سنة ٣٩٢.

ذكر القاضي ابن برطال والقاضي أبي العباس بن ذكوان

وتقدم بقرطبة قاضياً، بعد ابن زرب، محمد بن يحيى بن زكرياء التيمي، المعروف بابن برطال^(٢)، حال المنصور محمد بن أبي عامر.

ثم تلاه أبو العباس أحمد بن عبد الله بن ذكوان، وتسمى بقاضي القضاة. قال ابن عفيف: وكان من خير القضاة نزاهة، وعلماً، ومعرفة، ورزاقاً، وعدلاً، وحزماً. وقال غيره: كان القاضي أحمد بن عبد الله في ولايته موقر المجلس، ميبس الحضرة، ما رأيت مجلس قاض قط أوفر من مجلسه. وكان إذا قعد للحكم في المجلس، وهو غاص بأهله، لم يتكلم أحد منهم بكلمة، ولم ينطق بلفظة غيره وغير الخصميين بين يديه، وإنما كان كلام الناس بينهم إيماء ورعاً، إلى أن يقوم القاضي، فصار حديثه في ذلك عجبا.

ولقد أثنى، في بعض مجالسه، من الأدباء أبي بخر أنس بن أحمد الجبائي، داهية لم يبله بمثلها أحد، لفرط هيئته؛ وذلك أنه كلم بين يديه خصماً له، كلاماً استطال فيه عليه، بفضل أدبه، وطلاقة لسانه، وفارق عادة المجلس في التوقيف، ورفع صوته، وعز عطفه

وحسر عن ساعدتيه ، وأشار بيديته ، ماداً لهما إلى وجه خصمه ، واعياً على الأعوان تقديمه . فتأوَّله القاضي بنفسه ، وأنكر عليه إكثاره ، وقال : « مهلاً ! عافاك الله ! اخفض صوتك واقبض يدك ! » فقال له أنس : « ومهلاً يا قاضي ! أمن المحدثات أنا ؟ فأخفض صوتي ، وأستر يدي ، وأغطي معصمي لديك ! أم من الأنبياء أنت ؟ فلا أجهر بالقول عندك ! وذلك شيء لم يجعله الله تعالى إلا لرسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — لقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ » (١) . ولست به ولا كرامة ! وقد ذكر الله تعالى أن النفوس تجادل عنده يوم القيامة في الموقف الذي لا تعدله مقامات الدنيا في الجلالة والهيبة . قال الله تعالى : « يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوْفَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » (٢) . لقد تعديت ، يا قاضي ! طورك ! وعلوت في منزلتك ! وإنما البيان ، بعبارة اللسان ، وبالمنطق ، يستبين الباطل من الحق ؛ وإتماما لبوس ، مع النحوس ، ولا بد في الخصام ، من إفصاح كلام ! » قال : فبهت القاضي بقوله ، وأغضى على تقريره ، وجعل يقول : « الرفق أولى من الخرق ! » وانصرف أنس ، والناس يعجبون من صبره له .

قال : وكان من أرفع خلال القضاة ابن ذكوان ، صحة رأيه ، وإحاطة النصيحة لمن شاوره . ولآه القضاء المنصور بن أبي عامر ؛ وكان من جلة أصحابه وخواتمه ؛ ومحلته منه فوق محل الوزراء ، يفاوضه في تدبير الملك وسائر شأنه .

قال عياض في « مدارك » : « لم يتخلَّف عنه في غزوة من غزواته ، ولا فارقه في ظمن ولا إقامة ؛ وكذلك كان حاله مع وكذيه المظفر والمأمون بعده : قد تيمنوا برأيه ، وعرفوا النجاح في مشورته . وكان له بداخل القصر بيت خاص به ، يأتيه آخر النهار ؛ فيجلس فيه إلى أن يخرج إليه ابن أبي عامر : فيفاوضه في جميع ما يحتاج إليه . ورتباً بات عنده بالزاهة وخفة الوطأة ، حتى قيل إنه ما سأله ، على مكاتته منه ، حاجة لنفسه ولا لغيره بتصریح ، مع كثرة ما انقضت على يديه من حوائج الناس ؛ بل كان يمرض ما يحتاج إليه

عرضاً بالنكر والمستحسن ، فيستطرد للبحث عنها . ولم يزل على هذا الى أن توفي المنصور ، وولى ابنه المظفر ، فزاد أثره ، إلى أن فسد ما بين القاضي وبين وزير الدولة عيسى بن سعيد ، بسبب فتش شرائع ضيقة اشتراها عيسى من ولد ابن السليم السفية ، ففقد ابن ذكوان بردها إلى السفية ، وفتش بيعه . فالتحمت بينهما العداوة ، وعمل عيسى في طلب ابن ذكوان وجوه الخيلة ، إلى أن أوقع المظفر بخادمه ، الغالب على أمره ، طرفة ، فسمى به عيسى . وكانت لابن ذكوان من طرفة ألطف منزلة . ونسب عيسى طرفة وأصحابه إلى القديح في الملك ، فقتل طرفة فاشتعلت التهمة على ابن ذكوان خاصة ، فوجد عيسى السبيل . وصرف المظفر أبا العباس بن ذكوان عن القضاء والصلاة ، وصرف أخاه أبا حاتم عن المظالم وساء رأييه فيهما .

وولى القضاء والصلاة عبد الرحمن بن فطيس ، فلم يقم ، على استقامته واستقلاله ، مقام ابن ذكوان لتبريزه . فخن القضاء إليه ، وأسف الناس على فقدده . وحسن رأي عبد الملك حماد قريب منه ، فصرف أبا العباس إلى خطئته بعد تسعة أشهر من عزله ، فزاد رفعة إلى رفعته ، وتحت حائله عند المظفر ، لاسيما عند اتهامه وزيره عيسى عدو ابن ذكوان بالقديح في دولته ، وبطش المظفر به وقتله إياه ، وفقر مكاذه لابن العباس ، واستراح منه . فلم يكن يجري شيء من أمور المملكة إلا عن مشورة ابن ذكوان ، إلى أن هلك عبد الملك المظفر ، وولى أخوه عبد الرحمن ، فرفع منزلته ، وولاه الوزارة بمجموعة إلى قضاء القضاة . وبني ذلك إلى أن انقرضت دولة بني طاهر ، بقيام المهدي بن عبد الجبار المرواني عليهم ، أول ملوك الفتنة ، واثقت الناس على ابن ذكوان لخاصته من العارمية ، ناعاً عليه أحكاماً أمضاها عليه في قضائه ، فتوقف عنه جلالاته ، وأزال عنه اسم قاضي القضاة واقتصر به على قضاء الجماعة . وعلى إثر ذلك قتل المهدي ، وبايع الناس لهشام ، خلافة الثانية . وقام واضح الصقلي بأمره وحجابه ، والبربرة ، مع سليمان المستعين ، يأتون قرطبة ، ويرومون دخولها ، وكان ميل الناس وابن ذكوان إلى السلم وصلاح البربرة ، فيقال إن ابن ذكوان نصح لهشام في واضح ، قبلفته المناجحة ، فسمى على بني ذكوان بعملة التهمة في الميل إلى البربرة ، وأن الناس بيع لاشارتهم . فنفذ أمر هشام بإخراجهم عن الأندلس ، وتقيضهم إلى العداوة ، فغلبوا إلى المروية ، وأجيزوا لحينهم

البحر في حال شدة ارتجاجه ؛ وعُتِفَ بهم ، وسلبوا دوائهم وثيابهم . فكُتِبَتْ سلامتهم ، وخرجوا إلى وهران ؛ وقامت لتكثرتهم بقرطبة القيامة . ثم قُتِلَ وأُضْحِمْ وَحَسُنَ الرَّأْيُ فِيهِمْ ، ووُجِّهَ عنهم ، وعادوا إلى وطنهم ، إلا أنهم لم يَتِمَّا ودوا العمل ، ولا تفكده . مع تكرار الرغبة لهم .

وتعاضد أبو العباس على حالته من السكون والانتقباض ، إلى أن توفى سنة ٤١٣ هـ . ثم تلاه أبو حاتم أخوه .

ورثي الأديب ابن الحنطاط^(١) الضرير أبا العباس بقصيدة فريدة ، أولها :

غفاء على الإيَّام بعد ابن ذكوان	وقبعاً لدنيا غيَّرت كلَّ إحسان
سأبكي دماً بعد الدموع بمنيرة	تغيَّر إحسانى وتعب عن شانى
وإنَّ حياتى اليومَ بعد وفاته	دليلٌ بأنَّ العنفرى كلَّ إنسان
أحقاً سراج العلم أحده الردى	وهذا ركن الدين من بعد شان
وغودر فى دار البلا علم الهدى	فرزع آساس مضع أركان
فشئت عليه المكرمات جيوها	وألقت رؤوس المجد عنها محان

ذكر القاضي أبى المطرف بن قطيس

ومن القضاة بعد ابن ذكوان ، أبو المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن قطيس . وقد كان تفرقه خُطَّةُ الكَلِّمِ بهند المنصور محمد بن أبى طاهر ؛ فكانت أحكامه شداداً ، وعزائمُه نافذة ؛ وله على الظالمين سورةٌ مرهوبة . وشارك الوزراء فى الرأى ؛ إلى أن ارتقى إلى ولاية القضاء بقرطبة ، فجمع عا إلى خُطَّةِ الوزارة والصلاة ؛ وقلَّ ما اجتمع ذلك لقاضٍ قبَّله بالاندلس . ولقد بلغنى أن عبد الرحمن بن بشر ، قاضى آل حمود ، خاطب ابن هشام ، قاضى القديروان ، فى بعض ما يكتب له القضاة من أمر الحكومة ؛ وكان ابن بشر ممن احتمل إلى خُطَّةِ القضاء خُطَّةَ الوزارة ، وأثبتتهما معاً فى العقد

(١) ق و ر : الحياط .

الذى أدرجته في كتابه إلى ابن هشام ، مُقَدِّمًا ذِكْرَ الوزارة على القضاء ؛ وذلك كان رُسمُها عند ملوك بني مروان ؛ فلما قرأ العقد ، رمى بالكتاب وقال : « ما عهدنا وزراء القوم تُنفذُ أحكامهم ! » وترك النظر في تلك الحكومة . ونعجل منه قاضي الأندلس مخزاةً ومجننةً . وكان له بداره مجلسٌ عجيبُ الصنعة ، حسنُ الآلة ، ملبسٌ كله بالخضرة : جدراته وأبوابه . وسقفه وفرشه وستوره ونمازيقه ، وكلُّ ذلك متشاكل الصفات ، قد ملاء بدفاتر العلم ودواوين الكتب التي يطر فيها ويُخرج منها ؛ وبهذا المجلس كان أنسه وخلوته — رحمه الله !

ذكر القاضي يحيى بن وإفد اللخمي

ومنهم يحيى بن عبد الرحمن بن وإفد اللخمي . ولّى القضاء سنة ٤٠١ ، فاستقل به خير استقلال ، على ما كان بذلك الزمان من فتن واعتلال . قال ابن حبان : كان آخرُ كسلاء القضاة بالأندلس علماء ، وهدياً ، ورجاحةً ، ودينياً جامعاً لخلال الفضل . تقلد الشورى بعهد العاصرية ، فكان مبرزاً في أهلها . وتقلد الصلاة بالزهراء مدّة ، إلى أن استغناها ؛ ولما قامت فتنة البرابر ، كان ابن وإفد أحد الأشداء عليهم ، وأكبر الناس نفاراً منهم ؛ فتغلبوا على قرطبة ، وخلعوا أميرها ؛ واشتدّ طلبُهم على القاضي ، وقد استخفى ؛ فعثر عليه عند امرأة ؛ فسيق راجلاً ، مكشوف الرأس ، نهاراً ، يُقاد بعمامته في عنقه ، والمُنَادى يُنادى عليه : « هذا جزاء قاضي النصارى ، ومُسبب الفتنة ، وفائد الصلاة ! » وهو يقول مجاباً : « بل والله ! ولئى المؤمنين ، وعدو المارقين ! أتم شرّ مكاناً ، والله أعلم بما تصفون ! » والناس تتقطع قلوبهم لما زل به ؛ فلقية في هذه الحالة بعضُ عداءه ؛ فقال له : « كيف رأيتَ صنحَ الله بك ؟ » فقال : « ما أتم قضاء ! كان ذلك في الكتاب مسطوراً ! » ولقيه بعضُ أصحابه ، فقال : « نرى أن أبلغ أمرك أبا العباس بن ذكوان ؟ فإنه مقبولُ القول عبد البرaire » فقال : « لا حاجة لى بذلك ! » فأدخل على المُستعين سليمان بن الحُكم في تلك الحالة ؛ فأكثر توبيخه ؛ وأغرته به البرaire ؛ فأمر بصلبه . فشرع في ذلك . فوردت عليه شغافات من الفقهاء والصالحين

الذين لا يرى ردهم ، يرغبون إليه في شئنه ويقبَحون إليه ما أمر به فيه ، و فرغ عنه الصلب والمثلة ، وأمر بضمه إلى المطبّق ، وتثقيفه . وكان السلطان يُجبري وظيفته على من فيه ؛ فكان ابن وافد لا يأكل منها . ولم يبعد — رحمه الله ! — أن اعتلّى في محبسه ؛ فأخرج ميتاً في نمش ، منتصف ذى الحجة سنة ٤٠٤ ؛ فوضعه الأعداء بالساقية ، موضع قنصل المجازيم ^(١) . فاحتمله قوم إلى دار صهره ؛ فسدّ بابهُ في وجه النمش ، وتبرأ منه تقيّة . وسمع الزاهد حادّ بن عمار بالقمعة ؛ فبادر ، وصار بنمسه إلى منزله ؛ فقام بأمره .

قال صاحب « المذكر » . وكان من عجيب الاتفاق أن ابن وافد كان قد أودع عند هذا الصالح كفته وحنوطه وقارورة من ماء زمزم لجهازه ، فتمّ مُرده . وعُدّت من كراماته . وجاء بنمسه وصلى عليه في طائفة من المائة عند باب الجامع . ثم ساروا به ؛ فواروه التراب — غفر الله لنا وله !

وعطل سليمان بن الحكم ، إمام البرّاية ، خُطة القضاء بقرطبة طول ولايته ، زاعماً أنه لم يرتض لها أحداً ، ولما نابّ عليه وليّه أحمد بن ذكّوان من تقليدها ؛ فعطل اسم القضاء مدة من ثلاثة أعوام وثلاثة أشهر ، إلى أن هلك إمام البرّاية في محرم سنة ٤٠٤ ، وولى علىّ بن حمّود الناطمي ، وأعاد رسم القضاء الذي كان قد عفا بقرطبة ، وأحياء بأن ولّاه الفقيه المشاور عبد الرحمن بن بشر . وكان آخر قضاء الخلفاء — رحمهم الله تعالى ! — وذلك سنة ٤٠٧ ، أيام تغلب ابن حمّود المذكور على مُلك بني مروان بالأندلس ، وظهره على آخرهم سليمان بن الحكم صاحب البرّاية ، ومُنّكه لدار تملكبتهم قرطبة . ثم هلك علىّ بن حمّود ، وولى مكانه القاسم أخوه ؛ فأمر القاضي عبد الرحمن بن بشر على ما كان يتولاه من القضاء لأخيه . وكذلك فعل المُنتملى بالله يحيى بن علىّ لتساوى ، تبع رأى أبيه ومته في القاضي المذكور ؛ فأثبتته في مكانه ، وقدم محمد بن الحسن ، ولد عمته زينب شقيقة أبيه ، قاضياً بمالقة أيضاً ؛ وذلك سنة ٤٢٦ .

ذكر محمد بن الحسن الجذامي النباهي قاضي مالقة

ولندكر الآن في هذا الباب نبذاً من أنباء هذا القاضي ، وكيفية ولايته القضاء ، ومحنه . فنقول : هو محمد بن الحسن بن يحيى بن عبد الله بن الحسن الجذامي النباهي . ولما عرض عليه الأمير يحيى الولاية ، تمتع ، وأظهر الإيابة وسأله المتاركة بالرحم الذي بينهما . واعتذر بأمر ، منها صغر سنه ، وأخبره أن بالمدينة من هو أقعد منه بالقضاء وأولى به ؛ فرد اعتذاره ، وعزم عليه عزماً أخافه ؛ فإنه مد يده الى سيفه وقال : « إن شئت ، القضاء ؛ وإن شئت ، هذا ! » مثل ما فعل الأمير إبراهيم بن الأغلب مع ابن عمه القاضي عبد الله بن طالب ، حين اختاره للقضاء بإفريقية ، فأباه . وعند ما شاهد ابن الحسن من عزم الملتكى ما شاهده ، قبل الولاية على شروط ، منها أن يستخلف عنه من يظهر له متى احتاج الى ذلك ، وإن كان مقيماً بقصره ؛ وأن ينفرد يومين من كل جمعة يؤتم تفقد أملاكه ، والنظر في مصالح نفسه الخاصة به ؛ وأن يكون له النظر على ولاية الكورة وسائر المفتلين بها ، حتى لا يجري حيف على أحد ، في ناحية من نواحيها ، ولا يقع فيها نصرته لحاكم في أمر إلا عن إذنه . فأنفذ ذلك كله وأمضاه . وما كان قصده ، على ما قيل عنه ، إلا إبعاد الكلفة عن نفسه ، وطمحه ، عند الاشتراط في تركه .

وكان حازماً ، صارماً ، عدلاً في أحكامه ، جزلاً . وبقي على حالته إلى أن قتل الأمير يحيى الملقب بالمستكى بظاهر قرمونة ، وتولى الأمر بعده ولده حسن ؛ وحاجبته نجاة الصقلي^(١) ، ووزيره أبو محمد اللطيفي ؛ فاستمعى ابن الحسن من القضاء ، وذهب إلى المدول عن طريق الحاجب والوزير ، لما رآه في الدولة من الاضطراب . وفي أثناء ذلك ، توفي حسن الأمير ، وأراد نجاة بقاء الأمير باسم ابن صغير كان له ؛ فأتى لحينه . ويقال إن نجاة قتله وأجمع على نحو أمر الحسينين وأن يضبط هو البلد نفسه ؛ فدعا لذلك البربر ، وهم كانوا أكثر الاجناد ؛ فساعدوه في الظاهر ؛ وعظم ذلك عليهم . ثم إن الحاجب ترك اللطيفي بمالقة ، وتوجه إلى الجزيرة ليلسكها ؛ فلم يتفق له ملكها ؛ فرجع إلى مالقة .

فلما كان بقرية غرت بمون ، قتل الجندُ نَجاءً ، وقطعوا رأسه ؛ وسبقُ منهم فرسان إلى مالقة ؛ فقالوا : « جئنا للوزير لنأخذ منه البشري بدخول نجاه الجزيرة . » فلما وصلوا إليه ، وضعوا فيه سيوفهم ، وقتلوه ، واستخرجوا إدريس بن يحيى من مخبئه ، إذ كان معتقلاً هنالك من قِبَل الحاجب والوزير . وبأيمه الناسُ ، ونسئى بالمالي بالله ، الظاهر بأمر الله .

قال القاضي أبو عبد الله بن عسكر ، وقد ذكر في كتابه هذا الأمير : وكانت بيعته يوم الثلاثاء لمشرخلون من جمادى الآخرة من سنة ٤٣٤ . وكان نبيه القدر ، رفيع الذكر ، رحيم القلب ، يتصدقُ كلَّ يوم جمعةً بخمسمائة دينار . وردَّ كلَّ مطرود عن وطنه إلى محله ، ولم يسمع نبياً في أحد من رعيته . وكان أديب القاء ، حسن اللباس ، يقول من الشعر الأبيات الحسان . ثم قال ابن عسكر : قدَّم للأحكام بمالقة القاضي أباجد الله بن الحسن . ووقفتُ على كتاب تقديمه بأيدي عقبه ، ابتدأه بعد البسملة : « هذا كتابُ أمر به ، وأنفذَه ، وأمضاه من عهدِه ، وأحكمه الإمامُ أميرُ المسلمين ، عبدُ الله المالى بالله ، الظاهرُ بحول الله ، إدريس بن المُستسلى بالله — أعلى الله أمره وأعزَّ نصره — للوزير القاضي أبي عبد الله محمد بن الحسن — وفقه الله ! — قلَّده به القضاء بين المسلمين بمدينة مالقة — حرمها الله ! — وأعمالها . » وهو كتابٌ كبيرٌ في رِقَّةٍ ، وتأريخُهُ في إحدى عشرة ليلة من ربيع الأول سنة ٤٤٥ ؛ وعليه توقيعُ المالى بخطِّ يده ، نصُّه : « يُنفذُ هذا ويُعملُ عليه ! واللهُ الموفق ! وهو المستعان ! »

قال ابن عسكر : وكان الحاجُّ المظفرُ أبو مسعود باديس بن حبُّوس بن ما كَسَن ابن زيري بن مناد المصنَّهجيُّ ، صاحبُ غرناطة ، يدعو للمكوئين الذين بمالقة ؛ فلما توفي إدريس بن يحيى المالى ، طمع في مالقة ، فزملها بجيشه ؛ وكانت بها فتنة . ثم دخلها يوم الثلاثاء مُنسلخ ربيع الآخر سنة ٤٤٨ ، فملكها . وقدَّم القاضي ابن الحسن الجذامي ، المشتهر عقبه الآن ببني الشباهي للقضاء والوزارة ، على ما كان في أيام المالى ، ثم إن باديس خرج عن مُلك مالقة إلى ولده الملقب بسيف الدولة بُلُقيين ، ورشحه للولاية من بعده ، وحمله على عجملة القاضي بها ، والمعاهدة له بسنِّ إلفانه ؛ فعمل بحسب ذلك . ومن جملة مكتوباته له : « بسم الله الرحمن الرحيم ! هذا ما ائتمرتُ به ، واعتقد العمل والوفاء

به ، بُلُقَيْن بن باديس ، الوزير القاضى أبى عبد الله محمد بن الحسن — سلمه الله ! — واعتقد به إقراره على خِطْمَة القضاء والوزارة ، فى جميع كورة رَية ، وأن يُجرى من الترفيع به ، والأكرام له إلى أقصى غاية ، وأن يُجرى على الجزية فى جميع أملاكه بكورة رَية حاضرتها وباديته ، الموروثة منها ، والمكتسبة القديمة الاكتساب والحديثة ، وما ابتاع منها من العالى — رحمه الله ! — وغيره ، لا يلزمها وظيف بوجه ، ولا يكلف عنها كلنة على حال ، وأن يُجرى فى قرابته ، وخوَله ، وحاشيته ، وما يرى ضياعه ، على المحافظة والبر والحرية . وأقسم على ذلك كلُّهُ بُلُقَيْن بن باديس ، بالله العظيم ، وبالقرآن الحكيم . وأشهد الله على نفسه ، وعلى الزامه له ، وكفى بالله شهيداً ! وكُتِبَ بخط يده فى مُسْتَهْل شهر رمضان سنة ٤٤٩ . والله المستعان ! »

واستمرت إمارة بُلُقَيْن بمالقة إلى عام ٤٥٦ ؛ فتوفى بها من وجع أصابه . وطادت المدينة إلى ما كانت عليه من إمالة المظفر والده ؛ فزاد ابن الحسن أثره إلى أثره ، وعرض عليه قضاء حضرته ؛ ورام نقلته من عاداته فى ترك الجراية المتعارفة لأمثاله من القضاة ؛ فثبت على حاله ، ولم يأخذ على القضاء رزقاً من بينت المال مدة حياته . وكان عن التمال بالرتب فى غناؤه ، لكثرة ماله ، ولما تقدم من إرفاقه بتحرير أملاكه ؛ وكانت من الكثرة بحيث ناهز أملاك صاحبه القاضى بابشيلية ، إسماعيل بن محمد بن عبّاد ؛ ورتبما زاد خارجته ، ولا سيما فيما يرجع إلى النفقات والصدقات : فإنه كان يصنع الدعوات الواسعة ، ويحضرها شيوخ وقته من الفقهاء والأماثل : فيوليهم إكراماً ، ويوسعهم إطلاماً . وكان فى كل رمضان يحذو حذو صهره القاضى بقرطبة أحمد بن زيد ؛ فيدعو بدار له ، تحاور المسجد عشرة من الفقهاء ، فى طائفة من وجوه الناس ، يفطرون كل ليلة عنده ، ويتدارسون كتاب الله بينهم ، ويتولونه . وكان يذهب مذهب المبتس بن عيسى ، أحد أشياخ أبى محمد ابن أبى زيد ، أن ينوى الإنسان فى كل تطوع وصية يوصى بها ، وصدقة برد التبعات المحسولة ، لأن ردّها أوجب من التطوع ؛ وكذلك فى الصلوات : إذا أحب أن يقتل ، صلى صلاة يوم ، ونوى بها الحس تكون قضاء عما لا يدرى أنه فرط فيه أو فسد عليه . وكان فى قضاؤه ماضياً ، ميبياً ، صليب القناة ، قليل الإدارة فى الحق ، لا يقضى على هناة ، ولا يخاف لومة لائم .

وجرت عليه بسبب ذلك عظام ، آخرها ما حكاها الأمير عبد الله بن بلقين بن باديس بن جبوس في كتابه المسمى « التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني رزوى في غرناطة » . فقال عن جده السلطان المظفر باديس إنه كان قد وُجِعَ إلى القاضي أبي عبد الله ابن الحسن النباهي ، في أمور مأكلة ، قليلها وكثيرها . وكان ابن السقاء صاحب قرطبة قد نُقِلَ إليه عنه أن المظفر أراد أن يوليّه قصبّة مأكلة ، لولا ما أشار القاضي بخلاف ذلك ، فُحِقَ عليه ذلك . وكان بمأكلة رجل غريب ، يُعرف بابن البزلياني ، طمع في تولية القضاء ، وقام في باله أنه ، لو فقد النباهي ، لم يُوجد للقضاء غيره . وكان حسن صاحب الدبوس أُميداً للمظفر على الذخائر ^(١) ، قد أشربت نفسه خوف القاضي ، فاتفق رأي جميعهم على قتله عند ابن القاضي بقرطبة ، وكان المذكور يُريه الصداقة والتخديم لإرادته . وكانت للقاضي ضيعة بقرطبة ، كثيراً ما يتصرف إليها ، وابن القاضي يتولى إصلاحها . فلما أتى قدره ، مضى على عادته لجمعة قرطبة ، ونزل بقرتيته ، فهبط إليه ابن القاضي ، يقول له : « شرفني ، يا سيدي ! بالطلوع إلى ، والقبول لضيافتي ! وما هي إلا من مالك ومتارك في الحقيقة ! » فطلع هو ومن كان معه من الفقهاء ، منهم الأديب غانم ، ففلسا تم بالطعام ، أراد الانصراف ، وابن القاضي قد هيأ له سوداناً ، متأهبين لأخذه ، فبادروا به ، وخنقوه ، وأطلق الآخرين . وعدد عليه قبل ذلك ما أفسده من توليته مأكلة . ويحكى أن القاضي المذكور سمع صوتاً ، في بعض زوايا بيته ، نهاراً ، ولم ير شخصاً قبل الذي حل به من هاتف ، يقول له بصوت ضعيف :

قل للوزير القاضي النباهي : هل تستطيع دفع أمر الله ؟

فخرج لذلك جزءاً شديداً ، ولم يدر من أين يؤتى ، وتكرر عليه الصوت ثلاث مرات . ووافق بعد ذلك ابن القاضي بقرطبة ، ومضى إليه المظفر بنفسه ، وعبأ أمواله ، وجمع عسكره ، ونزل عليها ، فأحسن ابن القاضي يميل الجند إلى الرئيس ، وخاف على نفسه ، فخرج من الحصن على غفلة ، ودخل في قطعة من البحر ، وغرق بنفسه . وصاروا المكفل إلى الحاجب ، وتقفه بعد إنفاق كثير عليه ، وامتحن قضية القاضي ، فأعلم بسمى صاحب الدبوس فيها :

فأمر بقتله وقتل ابنه ، أخذاً بثأر قاضيه ، إذ كان له ناصحاً ، وعلى دولته مشفقاً . هذا ما حكاه الأمير أبو محمد ؛ ومن خطه المنسوب له نقلت .

قال غيره : وكان مقتل القاضي أبي عبد الله بن الحسن في عام ٤٦٣ . وذكر ابن عسكّر في مصنفه عنه ، عند ذكر ولده ، أنه استقضى بفرناطة أيضاً . والظاهر أن ذلك كان على إثر وفاة سيف الدولة . وقد مضى القاتل والمقتول ، وعند الله تجتمع الخصوم !

ذكر القاضي إسماعيل بن عباد وابنه محمد

ومن القضاة إشبيلية ، أبو الوليد إسماعيل بن عباد النخعي الإشبيلي . قال ابن حبان : كان حسن المعرفة بقطع من الشعر ، صالح النظر في الفقه ، عالماً ، كاتباً ، حليماً ، أديباً ، حسيباً ، واغفر النفقة ، (ذكروا أن أملاكه كانت ثلث كورته ،) قديم الجاه على سلطان الأندلس من المارمية ، مشتغلاً لهم بالأمور العظيمة . فولى قضاء بلده وعمله مدّة . ثم صرف عنه ، أيام المظفر عبد الملك ، عند ارتياده للقضاء أهل السلامة برأى ابن ذكوان ، فاستقدم إلى قرطبة . وولى مكانه أبو عمر بن الباجي نحو سنة ، فلم يجدوه في أمورهم ، ولا قام لهم مقامه ؛ فاضطروا إليه وردّوه إلى عمله ، وصرفوا الآخر صرفاً جيلاً . ولم ابن عباد عمله ؛ ثم قعد عنده القضاء ، وتوفي سنة ٤٩٠ .

وانتصب لرياسة مكانه ابنه أبو القاسم محمد ؛ وكان جزيلاً ، ذا أدب ومروءة ؛ ولآه القاسم بن حمود القضاء . مكان أبيه ؛ فبعد صيته . وكان ممن اعتنى بالعلم ، إلى أن ثار ببلده بعد اضطراب بني حمود وفناربه ، وحاز رياسته ، وأورثها عقبه ؛ فجاؤوا بعد من أجل الملوك بالأندلس ، إلى أن أخرجهم عنها المرابطون سنة ٤٨٤ .

قال ابن أبي الفياض : وكان سبب ثورة ابن عباد خلع أهل إشبيلية للقاسم بن حمود ؛ وذلك أنه ، لما خرج القاسم من قرطبة ، أرسل إلى إشبيلية إلى ابنه في إخلاء ألف وخمسمائة دار لوجوه البربر ، فمز ذلك على أهل إشبيلية ، فاجتمعوا على أن يضبطوا مدينتهم ، ويخلعوا طاعة القاسم .

ذكر القاضي أبي الوليد سليمان الباجي

ومن القضاة ببلاد كُشُرُقِ الأندلس ، أبو الوليد سليمان بن خُلف الباجي . قال عياض فيه : جال ببلاد المشرق نحو ثلاثة عشر عاماً ، وكان يصحب الرؤساء ، ويقبل جوائزهم ، فكثرت القائلون فيه من أجل ذلك . ولما قضاه مواضع من الأندلس تصغر عن قدره ، فكان يبعث إليها خُلفاء ، وربما قصدوا بنفسه . ومن شعره :

إِذَا كُنْتُ أَهْمُ عِلْمًا يَقِينَا بَأَنَّ جَمِيعَ حَيَاتِي كِسَاعُهُ
قَلِمًا لَا أَكُونُ كُنِينًا بِهَا وَأَجْعَلُهَا فِي صَلَاحٍ وَطَاعَةٍ

والقاضي أبو الوليد هذا من القوم الذين سما ذكرهم بعد وفاتهم ، وانقيضاء أمد حياتهم ؛ فبهرت ولايتهم ، واشتهرت في الآفاق درايتهم . ومنهم كان القاضي أبو بكر ابن عبد الله بن العَرَبِيِّ ، وأبو الفضل عياض بن موسى اليَحْصُبِيِّ ؛ جُفِرَتْ عليهما بِحَسَنٍ ، وأصابتهما فِتْنٌ ، ومات كل واحد منهما مغرباً عن أوطانه ، محمولاً عليه من سلطانه . وقال بعضهم : سُمِّيَ ابن العَرَبِيِّ ، وَخُنِيَ اليَحْصُبِيُّ — تَعَمَّدَ اللهُ الْجَمِيعَ رَحْمَةً ، وجعل أجورنا موفورة بمنته !

ذكر القاضي أبي الوليد يونس بن مغيث

ومنهم يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث ، يكنى أبا الوليد . قلده الخليفة هشام ابن محمد الروائي القضاء سنة ٤١٩ ، وهو شيخ قد زاد على الثمانين ؛ وهو ذو ذهن ثابت ، يجزل الخطابة ، حاضر المذاكرة ؛ وله كُتُبٌ حسان في الزهد والدقائق . قال ابن بشكوال ، وقد ذكره في «صلة» : قال صاحبه أبو عمر بن مهدي ، وقرأته بخطه : كان — نفع الله به ! — من أهل العلم بالفقه والحديث ، كثير الرواية ، وافر الخط ^(١) ،

(١) د : وافر الخط من علم اللغة والعربية .

قائلاً للشمر النفيس في معاني الزهد وما شابهه ، بليغاً في خطبته ، كثير الخشوع فيها ، لا يتجالك من سمعته من البكاء ، مع الخير والفضل ، والزهد في الدنيا ، والرضى منها باليسر ، ما رأيتُ فيمن لقيتُ من شيوخى ، من يُضاهيه في جميع أحواله . كنتُ ، إذا ذاكرته شيئاً من أمور الآخرة ، أرى وجهه يصفرُّ ويدافع البكاء ما استطاع ، وربما غلبه ؛ فلا يقدر أن يحسكه . وكان الله معُ قد أثر في عيشه وغيّرها ، لكثرة بكائه . وكان النورُ بادياً على وجهه . وكان قد صحب الصالحين ، ولقيهم من حدثانه ؛ ما زلتُ أحفظُ منه لأخبارهم وحكاياتهم . ومن تأليفه : « كتاب فضائل المُنْقِطمين إلى الله » . توفى — رحمه الله ! — لليلتين بقيتا من رجب سنة ٤٢٩ .

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن منظور

ومن القضاء بقرطبة ، محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور القيسيُّ من أهل إشبيلية ، يكنى أبا بكر . روى يبلده عن الفقيه الزاهد أبي القاسم بن عصفور الحضرمي ، وأبي بكر ابن عبد الرحمن العواد ، وغيرهما . واستقضاه المعتمدُ محمد بن عبد باد بقرطبة . وكان حسن السيرة في فضائه ، عدلاً في أحكامه . ولم يزل متولّي القضاء بها إلى أن توفى ، في غرة جمادى الآخرة سنة ٤٦٤ . ذكره ابن بشكوال .

ذكر القاضي أبي الإصبع عيسى بن سهل

ومن القضاء بقرطبة ، أيام دولة الصنهاجة ، الشيخُ الفقيه أبو الإصبع عيسى بن سهل بن عبد الله الاسديُّ . ذكره ابن بشكوال ؛ فقال فيه : سكن قرطبة . وأهله من جيان ، من وادي عبد الله من حمّ لها . روى عن أبي محمد مكّي بن أبي طالب ، وأبي عبد الله بن عتاب الفقيه — وتفقه معه ، وانتفع بصحبته — وعن أبي عمر بن القطان ، وأبي مروان بن مالك ، وأبي القاسم بن محمد بن حاتم ، وابن شماس ، وأبي زكرياء القسليّمي وغيرهم . وكان من جلة الفقهاء ، وكبار العلماء ، حافظاً للرأى ، ذا كراً لوسائل ، حارفاً

بالتوازل ، بصيراً بالأحكام ، متقدماً في معرفتها . وجمع فيها كتاباً حسناً مفيداً ، يُعْمَلُ
الحاكمُ عليه . وكتب للقاضي أبي زيد الحشاش بَطْلَيْمُطَةَ ؛ ثم للقاضي أبي بكر بن منظور
بقرطبة . وتولى الشورى بها مدة . ثم ولي القضاء بالبيدوة . ثم استقضى بقرطبة .
وتوفي مضرُوفاً عن ذلك يوم الجمعة ، وُدفن في يوم السبت الخامس من المحرم سنة ٤٨٦ .
ومن الكتاب المسمى « بالتبنيان » الحادثة الكائنة بدولة بنو زيري
في قرطبة ، تصنيف أميرها عبد الله بن بُلْقَيْن بن باديس بن حَبُوس ، وقد تكلم في أمر
المرابطين ، فقال ما معناه : « إن أمير المسلمين يوسف بن تاشفين ، لما استقرَّ بسبته ،
وروم عبور البحر برسم الجهاد في الأندلس ، وجه إليه الأمير عبد الله المتقدم الذكر
قاضيَه ابن سهل رسولاً ، في معرض الهناء له ، والتلقي بالرحب ، والإعلام عن الأمير
الذي أرسله بالمسارعة إلى ما يذهب إليه في جهاده ؛ فقابلته بالمبرة والكرامة ، وقال له :
« لستُ من يكلف أحداً فوق طاقته ! » دهاء منه وحذقاً . وحين ظهر لابن سهل ، على ما حكاه
الأمير في الكتاب ، ما تحققه من خلاف جُند مُرسِله ، واختلال أنفُس أهل بلده ،
قدم بنفسه عند يوسف بن تاشفين ، وتفرَّب إليه ، وأعلمه أن القطر ليس عليه فيه
مُخْتَلَفٌ . ولما كان من ظهور المسلمين على الروم ما كان ، وانقلب الأجناد بعد ذلك ،
ودانوا المرابط بالطاعة ، فتملك عزٍ ونعمة ، ورجوا أن يكونوا عنده في أعلى مرتبة ،
أَهْمَلَهُمْ ، وقطع ، وقال : « ما نصحووا مولام رُعب الإحسان عليهم فكيف يكون
حَالُهُمْ مع غيره ؟ » وعلى إثر ذلك أُنْخِرَ ابن سهل عن القضاء ، فالتزم داره إلى وفاته
— تجاوز الله عنا وعنهُ ، وغفر لنا وله !

ذكر القاضي موسى بن حماد

ومن صدور القضاة ، وتقات الرواة ، الشيخُ الفقيهُ العَدْلُ الزَيُّ أبو عمران موسى
ابن حماد . ولي القضاء بمجبات شتًى ؛ فمُخِدت سِيرَتُهُ ، وشُكِرَتْ طَرِيقَتُهُ . وكان شديداً
على أهل الأهواء ، مترقفاً بالضعفاء ، متقاضياً عن هنات الفقهاء ؛ وآخِرُ ولايته مدينةُ
قرطبة : استقضاء عليها أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين .

ومن المرسوم له عند ذلك ما نعته : « وبعد ، وإنا قد فرغناك برهة من الدهر لدانك ، وأرسلنا على جهة الترفيه زماماً عن عنانك ؛ وحين علمنا أنك قد أخذت لحظك من الإجماع ، ودار بتودعك وراحتك دور الأيام ، خيرتُناك لحظة القضاء ثانية بزمامك ، وأعدناك إلى سيرتك الأولى من زمامك ؛ وقصدناك بعد استخارة القضاء بين أهل غرناطة وأهلها - أمئهم الله وحرماً - الثقة المكيئة بإيمانك ، والمعرفة الثاقبة بمكانك ؛ كفتلناك مماناً مسدداً ما قلدهناك ، وانهمضْ نهوض مستقلاً بما حملناك ؛ وتلق ذلك بانسراح من صدرك ، وانساطر من نفسك وفكرك ، وقم في الخطبة مقام مثلك بمن استحكمت سنه ورجح حلته ، وكف عن التهاوت ورعته وعلمه . وليس هذه بأول ولايتك لها ، فنبتدى بوصيتك ونميد ، ونأخذ بالقيام بحقها المهند الموفق السديد ؛ بل ، قد سلفت فيها أيامك ، وشكر فيها مقامك ، واستمرت على سنن الهدى أحكامك ؛ فذلك الشرط عليك مكتوب ، وأنت بمنزلة من إقامة الحق مطلوب . وإنا على ما نعلمه من جيل نظرك ، واعتدال سيرك ، لم نر أن نقبل توصيتك بحكام الأنظار القاصية عنك ، والتربية منك ؛ فلا تنصر فيها إلا من كثر الشناء عليه ، وأشير بالثقة إليه . ولتكن رقيباً على أعمالهم ، وسائلاً عن أحوالهم ؛ فن بلى به سميته ، وساء فيما تولاه نظره ورأيه ، أظهرت سخطه ، وأعلنت في الناس جرحته . فذلك يسل جانب سواه ، ويشربه النصيحة فيما يتولاه . » وتأريخ هذا المكتوب أوائل شهر رمضان المعظم الذي من عام ٥٢٤ .

ذكر القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد

ومنهم محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد . ذكره ابن بشكوال فقال : قاضي الجماعة بقربة ، وصاحب الصلاة بالمسجد الجامع بها ؛ يكنى أبا الوليد . روى عن أبي جعفر أحمد بن رزق ، وثقة معه ، وعن أبي مروان بن سراج ، وأبي عبد الله محمد بن خيرة ، وأبي عبد الله محمد بن كرج ، وأبي علي النسائي ؛ وأجاز له أبو العباس العذري ما رواه . وكان فقيهاً مالماً ، حافظاً للفقهاء ، مقدماً فيه على جميع أهل عصره ، عارفاً للتقوى على مذاهب مالكة وأصحابه ، بصيراً بأقوالهم واتقاهم واختلافهم ، نافذاً في علم الفرائض والأحوال ، من أهل

الرياسة في العلم والبراعة والفهم ، مع الدين والفضل والوقار والحلم ، والسمت الحسن ، والهدى الصالح . سمعتُ الفقيه أبا مروان عبد الحكم بن مسمرة يقول : شهدتُ شيخنا القاضي أبا الوليد يصوم يومَ الجمعة في الحضر والسفر . ومن تواليفه « كتاب المقدمات لأوائل كتاب المدونة » و « كتاب البيان والتحصيل ، لما في المستخرج من التوجيه والتعليل » ، واختصار « المبسوط » ، واختصار « مشكل الآثار » للطحاوي ، إلى غير ذلك من تواليفه ؛ سمعنا عليه بعضها ، وأجاز لنا سائرَها . وتقدّم القضاء بقُرْطُبة ، وصار فيه بأحسن سيرة ، وأقوم طريقة . ثم استعفى عنه ؛ فأعفى ، ونشر كُتُبَه وتواليفه ، ومسانئه وتصانيفه . وكان الناس يلجؤون إليه ، ويعولون في مهماتهم عليه . وكان حسن الخلق ، سهل القواء ، كثير النفع لخاصته وأصحابه ، جميل العشرة لهم ، حافظاً لمهدم ، كثير البرّ بهم . وتوفى — عفا الله عنه ! — ليلة الأحد الحادى عشر من ذى القعدة سنة ٥٢٠ هـ ؛ ودُفن عشى يوم الأحد بمقبرة البقيع ؛ وصلى عليه ابنه أبو القاسم ، وشهده جمع عظيم من الناس . وكان الشناء عليه حسناً جليلاً . ومولده في شوال سنة ٤٥٠ هـ .

وقد كان أيام حياته توجه إلى المغرب ، إثر الكائنة التي كانت بين المسلمين والنصارى بالموضع المعروف بالرئيسبول ، وذلك منتصف شهر صفر عام ٥٢٠ هـ . فاستخار القاضي أبو الوليد في النهوض إلى المغرب ؛ مُبَيِّناً على أمير المسلمين على بن يوسف بن تاشفين بالجزيرة^(١) عليه . فوصل إليه ؛ فلقبه أكرّم لقاء ، وبقي عنده أياماً بقاء ، حتى استوعب في مجالس عدّة إيراد ما أُرِجِحَ إليه ، وتبيين ما أوفده عليه ، فاعتقد ما قدره كذاً به ، والفصل عنه ، وعاد إلى قُرْطُبة ؛ فوصلها آخر جمادى الأولى من السنة المذكورة . وعلى إثر ذلك أصابته العلة التي أضجعتُه ، إلى أن أفضتْ به إلى قضاء نحبه ، ولقاء المرتقب من محتم لقاء ربّه . وتبارى الأديب والشعراء في تأييده^(٢) ، وحق لهم ذلك — رضى الله عنه وأرضاه !

(١) ق و ر : بالجزيرة .

(٢) ق : تأييده . ر : تأييده .

ذكر القاضي محمد بن سليمان الأنصاري المالقي

ومن القضاة ، أبو عبد الله محمد بن سليمان بن خليفة بن عبد الواحد الأنصاري ، من أهل مالقة ، وجدة علمائها . ولي القضاء ببلده مدة طويلة ، فصار فيه بأجل سيرة من المدالة والتزاهة ؛ وكان في مذهبه صلماً ، ورعاً ، زاهداً ، متقناً ، أديباً ، وله على كتاب « الموطأ » شرح كبير حسن فريد . روى على القاضي أبي الوليد الباجي ، وابن عتاب ، وابن شئخ وغيرهم . ذكره ابن عسكرك في كتابه ؛ ثم قال : ومن شعره :

كَانَ الزَّمَانُ وَكَانَ النَّاسُ أَشْرَبَهُ فَالْيَوْمَ فَوْضَى فَلَا ذَهْرُ وَلَا نَاسُ
أَسَافِلُ قَدْ عَلَتْ لَمْ تَعْمَلْ مِنْ كَرَمٍ وَمُشْرِفَاتِ الْأَحَالِي مِنْهُ انْكَاسُ

ومعنى هذَين البيتين ينظر إلى قول لبيد بن ربيعة في يثتيه أيضاً :

ذَهَبَ الَّذِينَ يُعَاشُ فِي أَكْنَافِهِمْ وَيَقِيتُ فِي خَلْفِ كَجِئِلِدِ الْأَجْرَبِ
بِنَا كَلُوفَ مَذْمُةٍ وَخِيَانَةٍ وَيُمَاسِبُ قَاتِلُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَشْغَبِ

وكان قعود القاضي أبي عبد الله المذكور ، لتنفيذ الأحكام ، بالمسجد المذكور له من داخل مالقة ، بإزاء قبر كان قد حفره بالريادة هنالك ، وأعدّه لنفسه ؛ وفيه دُفن . وذلك صدرَ جمادى الأولى من سنة ٥٠٠ — رحمه الله وأرضاه — وذكره خلف بن عبد المليك ابن بشكوكال في « صلة » ؛ وأثنى عليه هو وغيره .

ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن حسن المالقي

ومنهم محمد بن عبد الله بن حسن بن عيسى المالقي ، يكنى أبا عبد الله . أخذ عن أهل بلده ، وألف كتاباً حسناً في الزهد ، مسمّى « المؤنس في الوحدة » ، والموقظ من سنة الغفلة . ولي قضاء غرناطة بعد القاضي أبي سعيد ، وذلك سنة ٥١٥ وكان على المهمة ،

عريف النفس ، مؤفور الخط من العلم ، عدلاً ، زهياً ، سرياً ، فاضلاً ، جليلاً ،
 باوع الأدب . توفي سنة ٥١٩ . ذكره ابن عنكر ، وأثنى على تأليفه المذكور .
 وذكره ابن الزبير وابن عبد الملك .

ذكر القاضي أبي الفضل عياض اليحصبي

ومن القضاة بقرطبة ، في حدود ٥٣٠ ، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي
 من أهل سبتة . وذكره في « صلته » بخطف بن عبد الملك بن لشكوال ؛ فقال فيه :
 يكنى أبا الفضل . قدم الأندلس طالباً للعلم ؛ فأخذ بقربة عن القاضي أبي عبد الله
 ابن علي بن حمد بن ، وأبي الحسين سراج بن عبد الملك بن سراج ، وعن شيخنا أبي عبد
 ابن عتاب وغيرهم . وأجاز له أبو علي الغساني ما رواه . وأخذ بالمشرك عن القاضي أبي علي
 حسن بن عبد الصدف كثيراً ، وعن غيره ؛ وعن بلقاء الشيوخ والأخذ منهم ؛ وجمع من
 الحديث كثيراً . وله رعاية كبيرة به ، واهتمام بجهته وتقييده . وهو من أهل اليقين في العلم
 والدكاء واليقظة والفهم . واستقضى ببلده مدة طويلة ؛ فخدمت سيرته فيها . ثم تول
 عنها إلى قضاء غرناطة ؛ فلم يطل أمدّه بها . وقدم علينا قرطبة في ربيع الآخر سنة
 ٥٣١ ، وأخذنا عنه بعض ما عنده . وصمته يقول : سمعت القاضي أبا علي حسن بن عبد
 الصدف يقول : سمعت الإمام أبا عبد التميمي بغداد يقول : « ما لكم تأخذون
 العلم عنا وتستفيدونه منا ؟ ثم لا ترحمون علينا ! فرحم الله جميع من أخذنا عنه
 من شيوخنا وغيرهم ! » ثم كتب إلى القاضي أبي الفضل بخطه يذكر أنّه ولد في
 منتصف شعبان من سنة ٤٧٦ . وتوفى — رحمه الله — بمراكش ، مغرباً عن وطنه ،
 وسط سنة ٥٤٤ .

قلت : وسكن القاضي أبو الفضل بمالقة مدة ، وتحوّل بها أملاكاً ، وأمه له من
 مدينة بسطة . ذكر ذلك حفيده في الجزء الذي صنّفه في التعريف به وبتواليفه
 وبعض أخباره وخطبه — تغمّداً لله وإياه رحمه !

ذكر عيسى بن الملجُوم قاضي فاس

ومن القضاة ، عيسى بن يوسف بن عيسى الأزدي ، من أهل مدينة فاس ، وجلة أعيانها ، يكنى أبا موسى ، ويعرف بابن الملجُوم . رحل إلى قرطبة عام ٤٧٥ هـ ، فأخذ بها عن أبي علي الفسائي ، وأبي عبد الله بن فرج بن الطلاع ، وأبي بكر حازم . وكره راجعاً إلى بلده ، فولى القضاء به . وكان فقيهاً زهياً ، عدلاً ، جزلاً . وبقي قاضياً إلى أن توفى في شهر رجب عام ٥٤٣ هـ . ذكره ابن الزبير وابن عبد الملك .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن الحاج

ومنهم ، محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التنجي ، المعروف بابن الحاج ، قاضي الجماعة بقرطبة ؛ يكنى أبا عبد الله . روى عن أبي جعفر أحمد بن رزق الفقيه ، وتفقه عنده ، وفتد الغريب واللغة والأدب عن أبي مروان عبد الملك بن سراج ، وسمع من أبي عبد الله محمد بن فرج الفقيه ، ومن أبي علي الفسائي وغيرهم . وكان من جلة الفقهاء ، وكبار العلماء ، ممدوحاً في المحدثين والأدباء ، بصيراً بالفقهاء ، راسماً في الشورى ، وكانت الفتوى في وقته تدور عليه ، لمعرفة ، وثقته ، وديانته . وكان معتنياً بالحديث والآثار ، جامعاً لها ، مقيداً لما أشكل من معانيها ، ضابطاً لاسماء رجالها ورؤاها ، ذا كراً للغريب والانساب واللغة والإعراب ، وطالماً بمعاني الأشعار والسير والأخبار . قال ابن بشكوال : فتد العلم عمره كله ، وعنى به عناية كاملة : ما أعلم أحداً في وقته عنى كعنيانته . قرأت عليه ، وصمعت ، وأجاز لي بخطه . وكان له مجلس بالجامع بقرطبة ، يسمع الناس فيه . وتكلم القضاء بقرطبة مرتين . وكان في ذاته ليناً ، صابراً ، ماهرأ ، حلياً ، متواضعاً ، لم يُحفظ له جور في قضية ، ولا ميل بهواة ، ولا إصغاء إلى عناية . وكان كثير الخشوع والذكر لله تعالى . ولم يزل ، آخر عمره ، يتولى القضاء بقرطبة ، إلى أن قُتل ظمأً بالمسجد الجامع بقرطبة ، يوم الجمعة ، وهو ساجدٌ لأربع بقين من صفر من سنة ٥٢٩ هـ . ومولده في صفر سنة ٤٥٨ هـ . وكتابه في نوازل الأحكام ، المتداول لهذا العهد بأيدي الناس ، من الدلائل على تقدمه في المعارف وبراعته — نعمداً وإياه برحمته ا

ذكر القاضي أبي القاسم بن محمد بن

ومن صدور القضاة ، أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن عبد العزيز بن محمد بن التَّمَلُّبِيّ ، قاضي الجماعة بقرطبة . ذكره ابن بَشْكُوَال في كتابه ، فقال فيه : يكنى أبا القاسم . أخذ عن أبيه ، وتفقّه عنده ، وسمع من أبي عبد الله محمد بن قُرَيج ، وأبي علي المُسَنِّبِيّ ، وأبي القاسم بن مَدْيَن المُرَيّ ، وغيرهم . وتقلّد القضاء بقرطبة مرّتين . وكان نافعاً في أحكامه ، جزلاً في أفعاله ، وهو من بيت علم ، ودين ، وفضل ، وجلالة . ولم يزل يتولى القضاء بقرطبة إلى أن توفي عشيّ يوم الأربعاء ، ودُفن يوم الخميس لتسع بقين من ربيع الآخر سنة ٥٢١ ، وصلى عليه ابنه أبو عبد الله .

ذكر القاضي محمد بن محمد بن

ومنهم محمد بن محمد بن محمد بن التَّمَلُّبِيّ . قال عنه صاحبُ « الذَّيْل » : ولي القضاء ببلده ، بعد أبي عبد الله بن الحاجّ الشهيد ، في شعبان سنة ٥٢٩ . وكان مقتلُ ابن الحاجّ في الرّكعة الأولى من صلاة الجمعة . ثمّ صرف ابن هدين بأبي القاسم بن رُشد سنة ٥٣٢ . واستعفى ابن رُشد ، فأعفى ، وأعيدَ هو ثانية . ثمّ صرفت إليه الرّئاسة ، عند اختلال أمر المرابطين ، وقيام ابن رُقيّة عليهم بقرّب الأندلس ، وهو على قضاء قرطبة . ودُعى له بالإمارة ، يوم الخميس الخامس من رمضان سنة ٥٣٩ ، وتسمّى بأمر المسلمين المنصور بالله . ويقال إن ولايته كانت أربعة عشر شهراً . وتعاونته الحُسن . فرج إلى الصّدة الفريضة ، في قصص طويلة . وأقام هنالك وقتاً . ثمّ رحل إلى الأندلس ، فاستقرّ منها بالقرّة . ومن أسباب انحياشه إليها ، المواصلّة القديمة التي كانت بين سلفه ، وبين بن الحُسن من أهلها ، فأقام بها إلى أن توفي — عفا الله عنها وعنهما .

وذكره ابن الأثير ، في باب « أحمد » من حرف الالف ، وقال فيه ما حاصله : روى

عن سلفه ، وأهل بلده ؛ وولى قضاء الجماعة . وكان ذا رواية ، ودراية ، وعناية بالعلم . وبويع له . فما استقامت له حال ، ولا رضى منه ذلك الانتحال ، إلى أن استقر بمالقة تحت إيالة غيره ؛ فتوفي بها سنة ٥٤٧ . وبعد وفاته أخرج من قبره ، وصلب في اثني عشر رجلاً من أصحابه .

ومما أبو عبد الله بن عسكر في تاريخه ، وذكر نبذاً من أخباره ، وأنه كان يحدث في صخره ، بما يؤول إليه أمره في كبره . ووصف كيفية إخراج من قبره ، وصلبه بمالقة ، إثر الاستيلاء على رئيسها أبي الحكم بن حشون وقتله ، وأنه لم يكن له عقب ، وبقي عقب أخيه . قال المؤلف — أبق الله برّكته ! — : وعند الفتنة الأشقيلولية ، انتقل من بقي من بني محمد بن مائقة ، فاستقرّوا بمدينة سلا من المدوة الغربيّة — حاطها الله تعالى ! — وأعقابهم بها حتى الآن ، تحت عناية ورعاية . فسبحان مديّر الأمور ، ومدوّل الأيام والشهور !

ذكر القاضي أبي محمد عبد الله الوحيدى

وممنهم ، الشيخ أبو محمد عبد الله بن عمر بن أحمد الوحيدى ، أحد أعلام زمانه جلالة ، وجزالة ، ونباهة ، ووجاهة ، ولى القضاء بريّة سنة ٥٣١ ، فقام بأعبائه أجلّ قيام ، فذهب إلى اتقاء اليهود ، والتسوية في الأحكام بين الشريف والمشروف ، وأخذ في تجديد ما كان قد درس من رسم الاحباس ، وتحفّظ من جميع الناس . واستمرت ولايته مدّة من نحو ثمانية عشر عاماً . ثم استشعر من نفسه قصور ملاءة ، وفتور شأخة ؛ فألى إلى الزهادة ، وقبض يده عن أخذ الجراية المتعادة لامثاله من القضاة ، وأكثر من الإفصاح بالإستغناء ، فترك لشأنه ، وتمع منه قوله يخاطب أحد طلبته :

صن الكتاب ولا تجعله منديلاً ولا يكنّ صونه للدرس تعطيلاً
وسلّ قهقهك فيما أنت جارهله كرتّما كنت بعد اليوم مسئولاً

وله ، يراجع الخطيب ابن أبي الميث ، وقد تكلم معه في خصومة أحد اللاتذنين به :

« وَهَبَكَ اللَّهُ وَتَبَّأَى مِنْ نِعْمَةِ السَّوَابِغِ الضَّوَائِي ! وَأَوْرَدَكَ مِنْ نَسَمَةِ الْعَذَابِ الصَّوَائِي !
وَلَا رَلْتَ بِصِيرًا بِمَكَايِدِ النَّاسِ ، خَبِيرًا بِظَاءِ خُدَعِهِمْ ، وَلَوْ كُنْتَ فِي الْكَنَاسِ ! فَانْهَمِ ،
كَأَنَّ تَدْرِيعَهُمْ ، يُرِيهِمْ الْبَاطِلُ وَيُتَبِّهِمْ ، وَالْعَاقِلُ يَمِيطُهُمْ وَلَا يَنْفِرُهُمْ . وَمِثْلَكَ مِنْ
الْإِخْوَانِ ، مُمْسِكٌ عِلْمٌ تَلَوَّنَ الزَّمَانُ ، وَعَرَفَ سَيْرَ الْعَجَبِ وَالْعَرَبِ ، وَلَمْ يَنْسِبْ عَنْهُ الْفَرْقُ
بَيْنَ السَّمْعِ وَالضَّرْبِ . لَا سَيِّئًا وَالْدُنْيَا الْآنَ قَدْ صَارَتْ مَكْشُوفَةً ، وَأَخْلَاقُ أَهْلِهَا مَفْصُوحَةٌ
مَعْرُوفَةٌ ، فَهَنَّاكَ وَجَبَّ نَ يُنْذِرُ الْمَرْءَ أَخَاهُ ، وَيَنْصُرُ مَا قَصَدَهُ مِنْ وَهْبِهِ وَتَوَخَّاهُ ، وَالْوَلِيَّ
تَكْفِيهِ الْإِشَارَةَ ، وَإِنْ قَصَرَتْ عَنِ الْفَرْضِ الْمَطْلُوبِ الْعِبَارَةَ ، وَلَقَدْ انْقَسَمَ مَا رَفَعَ إِلَى ذَلِكَ
الْحُضْمُ شَاهِدًا بِدَعْوَاهُ ، وَلَا أَخَا ارْتَدَعَ عَنِ الْمَسَارَعَةِ إِلَى مَا قَادَهُ إِلَيْهِ هَوَاهُ . وَبِالْجَلَّةِ فَإِنَّمَا
هُوَ دَهْرٌ مَلَامَاتٍ وَشَوْوَمٌ وَابْتِدَاءُ عَوْرَةٍ وَلِدَوْدٌ خُصُومٌ ، وَقَدْ رَفَعَتْ ، أَيُّهَا الْإِخْ
الْأَمْرُ ، إِلَى الَّذِي طَالَ فِي مِثْلِ هَذَا الْعَمَلِ الْعُمُرُ ، فَهَوَّ سَبْحَانَهُ يَقْضَى بِالْحَقِّ ، وَبَعْضُ
حُكْمِهِ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ! وَالسَّلَامُ . »

وَأَكْثَرَ أَخَذَهُ عَنِ الْقَاضِيَيْنِ أَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِيِّ ، وَأَبِي الْمُطَرِّفِ الشَّيْبَانِيِّ .
تَوَفَّى بَعْدَ انْقِطَاعِهِ لِلْعِبَادَةِ ، وَإِيشَارِ الزَّهَادَةِ ، وَدُفِنَ بِمَسْجِدِ حُكْمِهِ ، الْمُنْسُوبِ لَهُ
إِلَى هَذَا الْعَهْدِ ، مِنْ دَاخِلِ سُوْر مَالِئَقَةٍ . وَمَشَى أَمِيرُ وَطْنِهِ فِي جَنَازَتِهِ عَلَى رَجْلِهِ ،
وَذَلِكَ سَنَةِ ٥٤٢ .

ذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بَنَ الْعَرَبِيِّ الْمَافِرِيَّ

وَمِنْ الْقِصَصِ بِإِسْبِيلِيَّةٍ ، مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَرَبِيِّ الْمَافِرِيَّ ،
الْمُكَنَّى بِأَبِي بَكْرٍ ، مِنْ أَهْلِهِ . رَحَلَ إِلَى الْمَشْرِقِ سَنَةَ ٤٨٥ ، فَدَخَلَ الشَّامَ ، وَلَقِيَ بِهَا
أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ الْوَلِيدِ الطُّرْطُوشِيِّ ، وَتَفَقَّهَ عِنْدَهُ . وَرَحَلَ إِلَى الْحِجَازِ فِي مَوْسَمِ سَنَةِ ٤٨٩
وَدَخَلَ بَغْدَادَ مَرَّتَيْنِ ، وَصَحَّبَ أَبَا بَكْرَ الشَّاشِيَّ ، وَأَبَا حَامِدَ الطُّوسِيَّ الْفَرَّازِيَّ ، وَغَيْرَهُمَا
مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَدْبَاءِ ، وَأَخَذَ عَنْهُمْ . ثُمَّ صَدَرَ عَنْ بَغْدَادَ ، وَلَقِيَ بِمِصْرَ وَالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ جَمَاعَةً .
ثُمَّ حَادَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ سَنَةَ ٤٩٣ . وَكَانَ مِنْ أَهْلِ التَّفَقُّهِ فِي الْعُلُومِ ، مُتَقَدِّمًا فِي الْمَعَارِفِ كُلِّهَا ،
مُتَكَلِّمًا فِي أَنْوَاعِهَا ، حَرِيصًا عَلَى نَشْرِهَا . اسْتَقْضَى بِمَدِينَةِ إِسْبِيلِيَّةٍ ، فَقَامَ بِهَا أَجَلَ قِيَامِ .

وكان من أهل السراية في الحق ، والشدة ، والقوة على الظالمين ، والرفق بالمساكين . ثم صرف عن القضاء وأقبل على نشر العلم وبثه . قال المحدث أبو القاسم خلف بن عبد الملك : قرأت عليه بإشبيلية ؛ وسألته عن مولده ؛ فقال لي : ولدت ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ٤٦٨ . وتوفى — رحمه الله — بالميدوة . ودفن بمدينة فاس في ربيع الآخر سنة ٥٤٣ .

وفي « تكملة » المحدث أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الأتار ، عن أبي عبد الله بن مجاهد الإشبيلي الزاهد المأيد ، أنه لازم القاضي أبا بكر بن العربي نحو ثلاثة أشهر ، ثم تخلف عنه . فقيل له في ذلك ؛ فقال : « كان يدرس ، وبمكته عند الباب ، ينتظر الركوب إلى السلطان . »

وذكره الأستاذ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الرُّبَيْر في « رسلته » وقال فيه : رحل مع أبيه أبي محمد ، عند اقتراف الدولة العبيدية ، إلى الحج سنة ٤٨٥ ؛ وسنه إذ ذاك نحو سبعة عشر عاماً . فلقى شيوخ مشر وعدد لنا أناساً . ثم قال : وفيه الحديث ، وضبط ما روى ، واتسع في الرواية ، وتفن مسائل الخلاف والأصول والكلام على أئمة هذا الشأن . وماد إلى بغداد بعد دخولها ، وانصرف إلى مصر ؛ فأقام بالإسكندرية ؛ فمات أبوه بها ، أول سنة ٤٩٣ . ثم انصرف إلى الأندلس ؛ فسكن بلدة إشبيلية ؛ وشوهد فيه ، وسمع ، ودرس الفقه والأصول ، وجلس للوعظ والتفسير ، وصنف في غير فن ؛ تسانيف مليحة ، حسنة ، مفيدة . وولى القضاء مدة ، أولها رجب من سنة ٥٣٨ ؛ فنفع الله لصرامته ، ونفوذ أحكامه . والتزم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حتى أودى في ذلك بهذاب كُتبه وماله ؛ فأحسن الصبر على ذلك كله . ثم صرف من القضاء ، وأقبل على نشر العلم وبثه . وكان فصيحاً ، حافظاً ، أديباً ، شاعراً ، كثير الملح ، مليح المجلس . ثم قال : قال القاضي أبو الفضل عياض بن موسى — وقد وصفه بما ذكرته — ثم قال : ولكثرته حديثه وأخباره ، وغريب حكاياته ورواياته ، أكثر الناس فيه الكلام ؛ وطمعوا في حديثه . وتوفى مُنْصَرَفَهُ من مرّاكش ، من الوجهة التي توجه منها مع أهل بلده إلى الحاضرة ؛ بعد دخول مدينة إشبيلية ؛ فقبسوه بمراكش نحو عام ؛ ثم صرحوه ؛ فأدرسته منيته بطريقه على مقربة من فاس بمرحلة ؛ ومُحْمِل مبيتاً إلى مدينة

فاس . فدُفِنَ بها بباب الجيصة . قال : وروى عنه الجُمُّ الغفير ، فَمِنْ جَمَلَةٍ مِنْ رَوَى عَنْهُ ، مِنْ عُلَمَاءِ الْمِائَةِ الْخَامَةِ ، الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ عِيَّاضُ بْنُ مُوسَى ، وَأَبُو جَعْفَرِ بْنِ الْبَازِ ، وَطَائِفَةٌ . وَالصَّحِيحُ فِي الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ إِنَّمَا دُفِنَ خَارِجَ بَابِ الْحَرْمِ مِنْ فَاسَ ، وَمَا وَقَعَ مِنْ دَفْنِهِ بِبَابِ الْجِيسَةِ وَهُمْ مِنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَغُلَطْمُ . وَقَدْ ذُرْنَاهُ وَشَاهَدْنَاهُ قَبْرَهُ بِمَحِثْ ذِكْرِنَاهُ — أَرْضَاءَ اللَّهِ وَغُفْرَ لَنَا وَلَهُ !

ذكر القاضي أبي المطرف عبد الرحمن الشعبي

وَمِنْهُمْ الْفَقِيهُ الْخَافِظُ أَبُو الْمُطَرِّفِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَاسِمِ الشَّعْبِيِّ الْمَالِئِيُّ . وَلِيَ الْقَضَاءَ بِبَلَدِهِ نِيَابَةً ، ثُمَّ اسْتَقْلَلَ . وَكَانَ عَالِمًا ، مُتَعَفِّنًا ، بِصِيرًا بِالنَّوَازِلِ ، حَافِظًا لِلْمَسَائِلِ ، وَعَلَيْهِ كَانَتْ الْقِتْيَا تَدُورُ بِقَطْرِهِ ، أَيَّامَ حَيَاتِهِ ، وَتَجَرَّتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ مِنَ الْمَرْبِيِّ ، عِنْدَ اجْتِيَازِهِ عَلَى مَالِكَةَ ، مُنَاطَرَاتٍ فِي ضُرُوبِ مِنَ الْعُلُومِ . وَكَانَتْ لَهُ فِي الْإِقْضِيَةِ مَذَاهِبٌ مِنَ الاجْتِهَادِ ، لَمْ تَكُنْ لغيرِهِ مِنْ أَهْلِ طَبَقَتِهِ ، وَلَا سَبِيحًا فِيهَا يَرْجِعُ إِلَى رِوَايَةِ أَشْهَبَ ؛ وَنَظَرَهُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْأُصُوصِ الْحَارِيِّينَ ، إِذَا أَخَذُوا وَمَعَهُمْ أَمْوَالٌ ؛ لَجَاءَ قَوْمٌ يَدْعُونَ بِمِلْكِ الْأَمْوَالِ ، وَلَيْسَتْ لَهُمْ بَيِّنَةٌ ، إِنْ الْقَوْلُ قَوْلُهُمْ فِي أَنَّ الْمَالَ لَهُمْ بَعْدَ الْاِسْتِئْذَانِ قَلِيلًا . وَرُوجِعَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : الْمَرْوِيُّ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ : يُقْبَلُ قَوْلُهُمْ عَلَى الْأُصُوصِ ، وَدَعْوَاهُمْ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ . وَمَا أُعْطَاهُمْ مَالِكُ ذَلِكَ ، إِلَّا بِبَيِّنَةٍ الْحَالِ الَّتِي عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ بِالْفُسَادِ ؛ فَكَانَتْ حَالُهُمُ السَّيِّئَةُ مِنَ السُّمَى فِي الْأَرْضِ ، بِغَيْرِ الْحَقِّ بَيِّنَةٍ عَلَيْهِمْ . وَكَذَلِكَ كَانَ يَقُولُ فِي الظَّالِمِ الْمَعْرُوفِ بِأَخْذِ أَمْوَالِ النَّاسِ ، وَاسْتِبَاحَتِهَا لغيرِ حَقٍّ ؛ وَبُرْدُودُ قَوْلِ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْمَرْزُوقِ : تُحَدِّثُ لِلنَّاسِ أَقْضِيَّةٌ بِقَدْرِ مَا أَحْدَثُوا مِنَ الْفُجُورِ ، وَلَا خُجُورِ أَعْظَمَ مِنَ الظُّلْمِ وَالتَّسَلُّطِ عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ وَأَبْشَارِهِمْ بِغَيْرِ الْحَقِّ ؛ وَقَدْ جَمَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ السَّبِيلِ فَقَالَ : « إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ ، وَيَنْهَوْنَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ^(١) » . فَلَمَّا كَانَ لِلْمَظْلُومِ سَبِيلٌ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَعَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ الْبَيِّنَةَ فِي لِسَانِ الْمَرْبِ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْبَيَانِ ، فَكَيْفَ تَبَيَّنَ الْأَمْرُ ، فَهُوَ بَيِّنَةٌ كُلُّهُ ،

فظم الظالم بيئته عليه . ألا ترى أن مدعى اللقطة إنما يئنته الوصف للعِفَاص والوَكَاء ؟
 ورب رمية من غير رام ؟ وإرخاء الستور بيئته ، يجب بها للمرأة أخذ صداقها ،
 وتصدّق في دعواها ؛ فقد صار الستر بيئته لها ؛ فظم الظالم يدعى عليه بعد عزله مقبول
 عليه من مدعيه ، لأن ظلمه شاهد بما يدعى عليه ، كما كانت معرفة العِفَاص والوَكَاء
 شاهداً لو صفها ، والستر شاهد للمرأة . وقد مرّ طرف من الكلام عند ذكر زياد بن
 عبد الرحمن من هذا الكتاب على الفاصب والمقصوب ^(١) .

وكان يحكم في الرجل يريد أن ينتقل عن الأندلس بعيله ، إلى غيرها من عدوة
 البحر ، فتأبى زوجته الخروج معه ، لمكان البحر ، وشدته على ركوبه ؛ بأن له أن
 يخرجها ، وبسببها حيث شاء ، إذا كان مأموماً في غيبته عليها . وكذلك كان يقول
 في الأب ، إذا أراد أن يتحل إلى بلده ليسكن فيه ، فله أخذ بيئته ، ولا يكلف بيئته أنه
 قد أستوطن وسكن مدّة ، لانه لو تمكّن أن يكلف الرجل ذلك فيها قرب ، لم يتكلف
 فيما بُد ، فقد يريد أن يتحل من الأندلس إلى مكّة أو مصر أو خراسان ، وهذا
 ما لا يستطيع إلا بذهاب المدد المتطاولة . وقد ذكر ابن الهندي في هذه المسألة وقال
 ما حاصله : فيجب على النظر أن يكون القول قوله في الانتقال للسكنى وفي الموضع الذي
 يريد أن يتخذ موطناً ، مع يمينه على ذلك . والذي عليه العمل طلب الحاضن ، أباً كان
 أو غيره ، ثبوت الانتقال بعاله ، واستمرار استيطانه في البلد الذي ارتحل إليه .
 وذكر ابن مغيث أن أقل مدّة الاستيطان سنة أشهر ، وليس للأب فيما دونها
 أخذ الولد .

ويذكر عن الفقيه أبي المطرف أنه كان يستحضر كتابي « السوطي »
 و « المدونة » عن ظهر قلب حرفاً حرفاً ونصاً نصاً . وله مجموع نبيل في نوازل
 الأحكام ، يقرب من « مفيد » ابن هشام ، إلى جملة تقايد في مسائل . وتوفي في
 رجب سنة ٤٩٩ .

(١) راجع أعلاه ص ١٧ .

ذكر القاضي عبد الحق بن غالب بن عطية

ومنهم القاضي عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الحاربي، من أهل غرناطة، يكنى أبا عبد، أحد القضاة بالبلاد الأندلسية، وصدور رجالها. وبيتُهُ بيتُ علمٍ، وفضلٍ، وكرمٍ، ونبلٍ. وكان هذا القاضي - رحمه الله - فقيهاً، نبياً، حارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، أديباً بارعاً، شاعراً، لغوياً ضابطاً، مقيداً. ولى القضاء بمدينة المرية في شهر المحرم عام ٥٢٩. وألف كتابه المسئى به «الوجيز في التفسير»، وجاء من أحسن تأليف وأبدع تصنيف. ذكره الأستاذ أبو جعفر بن الزبير في كتابه، وأثنى عليه؛ ثم قال: مولده سنة ٤٨٩. وتوفي في الخامس والعشرين لرمضان سنة ٥٤٩ بمدينة لورقة: قصدُ مرسية مولى، قضاءها؛ فقصدُ عن دخولها، وأُصرف منها إلى لورقة، اعتداء عليه؛ فتوفي بها - رحمه الله -

ذكر القاضي محمد بن سمالك العاملي

ومنهم محمد بن عبد الله بن أحمد بن سمالك العاملي، يكنى أبا عبد الله. أصل سلفه من مالقة، من بيت نباهة وجلالة. وهو أول من ولى القضاء للموحدين بقرناطة. ذكره الملاحى، وقال فيه ما حاصله: إنه كان فقيهاً جليلاً، ذا كراً للعسائل، حارفاً بالأحكام، مسدداً الأغراض. وذكره ابن عسكراً، وتكلم في المنازعة التي وقعت بينه وبين بنى حسون، وأنه خرج بسببهم قادراً إلى قرناطة؛ ثم جاز إلى مراکش، في أول أمر الموحدين؛ فسكن بها. ومنها ولى قضاء قرناطة. وولى قضاء مالقة أيضاً. ذكره الأستاذ ابن الزبير، وأخبر عن أبيه أن محمد أنه ولى قضاء قرناطة سنة ٥٣٧.

ذكر القاضي عبد المنعم بن الفرّس

ومن القضاة بمدينة غرناطة ، عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخُزرجيُّ ، المعروف بابن الفرّس . ولّى القضاء بجزيرة شُقر ، وبمدينة وادي آش ، ثم بجيان ؛ ثم بغرناطة . ثم عزل عنها . ثم وليها الولاية التي كان من مضى ظهره بها قول المنصور له : « أقولُ لك ما قاله موسى — عليه السلام — لآخيه هارون : اخلقني في قومي وأصلح ولا تتبّع سبيل المُفسدين » (١) . « وجعل إليه النظر في الحسبة والشرطة وغير ذلك ، وقام بالجمع كلها أحسن قيام . وألف عدّة تواليف ، منها « كتاب الأحكام » . ذكره الأستاذ أبو جعفر بن الرُّبَيْر وقال : مولده سنة ٥٢٤ . وتوفي عصر يوم الأحد الرابع من جمادى الأولى سنة ٥٩٧ . ودُفن في عصر يوم الاثنين بباب البيرة ؛ وازدحم الناس على نعشه حتى حملوه بالأكف — رحمه الله !

ذكر القاضي الحسن بن هاني اللخميّ

ومنهم الحسن بن عبد الرحمن بن قاسم بن هاني اللخميّ ، من أهل غرناطة ، وذو بيوتها المعروفة بالعلم والفضل . قال فيه الأملأخيُّ ما حاصله ، إنه روى عن غالب بن عطية ، وأبي الحسن بن الباذ ، وأبي محمد بن عتاب ، وأبي الوليد بن رُشد . وكان من أهل التقدم في النحو والأدب ، بأربع الخط . ولّى القضاء ببلده سنة ٥٤١ . وتوفي في جمادى الأولى سنة ٥٩٢ . ذكره ابن الرُّبَيْر وغيره .

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أبي زَمَنِين

ومنهم محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي زَمَنِين المرسيّ الألبيريّ ، يُكنى أبا بكر . وهو من بيت محمد بن عبد الملك بن أبي زَمَنِين الزاهد المأدب ، المصنّف في الفقه وغيره . ولّى قضاء

مألفة في سنة ٥٩٢ هـ . وكان في قضائه عدلاً ، مهيباً ، جزلاً ؛ فإذا انفصل من مجلس الحكم ، صار من ألين الناس جارباً ، وأحسبهم خلقاً ، وأكثرهم تواضعاً ، وكان محدثاً جليلاً فاضلاً ؛ أخذ عن جماعة منهم أبو مروان بن قزمان ، وأبو علي بن سهل اللخني ، وابن محرز ، وابن النعمة ؛ ومن أهل المشرق عن السلي ، والعماني ، وابن عوف ، وغيرهم . وقد كان ولي القضا قبل مألفة بجبهات شتى من الأندلس ، منها بَرَجَة ؛ فكان ينشد ، إذا ذكرها أو شأهد أحداً من أهلها .

إذا جئتَ بَرَجَة مُسْتَطَلِمًا فخطبها الرجل وأنس السقمَرُ
ولا تبغ منها خروجاً ولا دخولاً إليها فذاك الحذرُ
فكل مكافٍ بها جنةً وكل طريق إليها سقمَرُ

وتوفي القاضي أبو بكر — رحمه الله ! — بِعَرْنَاطَة إثر انفصاله من مألفة ، وذلك في عام ٦٠٢ هـ .

ذكر القاضي ابن رشد الحفيد

ومن القضاة بقرطبة ، محمد بن أبي القاسم أحمد بن أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد ، يكنى أبا الوليد . وهو حفيد أبي الوليد قاضي الجماعة بقرطبة ، صاحب « كتاب البيان والتحصيل » . كان من أهل العلم والتفكير في المعارف . قال ابن الرُّبَيْس : أخذ الناس عنه ، واعتمدوا عليه ، إلى أن شاع عنه ما كان الغالب عليه في علومه من اختيار العلوم القديمة ، والركون إليها . ثم قال : فترك الناس الأخذ عنه ، وتكلموا ، وبمن جاهدته بالمنافرة والمجاهرة ، القاضي أبو عامر يحيى بن أبي الحسن بن ربيع ، وبَنُوهُ . وامتنع بسبب ذلك . ومن الناس من تلمى عن حاله ، وتأول مرتكبته في انتحاله . وتوفي حدود سنة ٥٩٨ هـ . ومن تواليفه « كتاب البداية والنهاية » ، و« كتاب مناهج الأدلة في الكشف عن عقائد الملَّة » ، و« شرح الحمدانية » في الأصول ، و« الكُلِّيَّات » في الطب ، و« شرح رَجَز ابن سينا » ، و« كتاب فصل المقال ، فيما بين الفلسفة والشريعة من الاتصال » وغير ذلك .

ذكر القاضي أبي عبد الله بن حوط الله الأنصارى

ومن مُدوّر القضاة ، وأعلام الفقهاء ، الحافظ أبو عبد الله بن سليمان بن داوود بن عبد الرحمن بن حوط الله الأنصارى المالقي . كان — رحمه الله ! — إماماً في العلوم ، طارفاً بالأحكام ، متقدماً في علم الحديث ، وما يتعلق به من التأريخ ، والأنساب ، وأسماء الرجال ، بصيراً بالاصول ، أديباً قاهراً ، مُؤتَنِيّاً بالرواية ، زاهداً ، فاضلاً . ومن شعره :

أتدري أنّك الخطأُ حقّاً وأنّك بالذي تأثي رهين
ونفتابُ الوردى فعلوا وقالوا وذاك الظنُّ والاثمُ المبين

ولى القضاء بكور كثيرة من الأندلس وغيرها ؛ فولى بإشبيلية ، وميورقة ، ومُرْسِيّة ، وفُرطبة ، وسَبْتة وسلا ؛ ثم عاد من سلا ، والياً قضاء مُرْسِيّة ؛ فتوفى بمدينة غرناطة في شهر ربيع الأول سنة ٦١٢ . قدفن بها . ثم نُقِلَ إلى مآقفة ؛ فدفن بمجباتها . وأخذ عنه طلم كثير . ذكره ابن خيس ، وابن الرُبَيْر ، وابن عبد الملك ، وغيرهم .

ذكر القاضي محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن النباهي

ومن القضاة بالأندلس ، أيام الأمير محمد بن يوسف بن هود ، أبو عبد الله محمد بن الحسن ابن محمد بن الحسن الجُدَامِي النَبَاهِي . ذكره محمد بن خيس في « التكملة » ؛ فقال فيه إنه كان من حلية الفقهاء ، ونباهتهم ، ذكياً ، قطناً ، بارع الخط ، كاتباً ، بليغاً ، أديباً ، شاعراً مطبوعاً ، عالي الهمة ، سني المحتل ، كثير الاتباع . ولى القضاء بمآقفة في سنة ٦٢٦ نحواً من أربع سنين ، ثم إن أهل مآقفة بغوا عليه ، وشتنوا عليه اقيام على الأمير ابن هود ؛ فخرج عن مآقفة قاصداً لابن هود إلى إشبيلية ، ليعرفه بذلك ، ويطلب منه

الإقالة؛ فلقى أبا عبد الله الرَّميضيّ، وزير ابن هود، فردّه عن الطريق إلى مألقة، ثم ذهب معه إلى غَرْناطة، فامسك بها في أحد أبراجها مدةً، ثم سُرّج بعد ذلك، على شرط المقام هنالك. قال: وامتنح — رحمه الله — في حياته كثيراً. وانتقم الله له بمن ظلمه وبقي عليه؛ فكان في أمرهم عبرة للمعتبرين؛ فما منهم إلا من مات بالسيف والسوط، ورأواهم في أنفسهم، من البلاء والحسن، ما يقصر المعتبر عنه. ففسأل الله العافية! ومن شعره، أيام اعتقاله بغَرْناطة، يَصِفُ رَوْضَةً ونَهْرًا:

وَتَحْتَالُ فِي ثَوْبٍ مِنَ الْحُسْنِ رَائِقِ	أَيَا رَوْضَةٍ تَبْدَى نَجْوَى أَزَاهِرِ
يَبَاضُ الشَّيْبُ فِي سَوَادِ الْفُجَارِقِ	كَقَدِّ سَالٍ فِيكَ النَّهْرُ يَبَاضُ كَأَنَّهَا
سَتَى الْبَدْرُ حُسْنًا أَوْ مِيزُ الْبُورِاقِ	إِذَا انْسَابَ مَا بَيْنَ الرَّبِيعِ تَحَالِ
مَدَامِغٌ مَحْزُونَةٌ وَرَوَاتٌ مَا شَقِ	كَأَنَّ أَيْلَ الْمَاءِ إِذْ يَخْصِمُ الْخَصَى

وتوفي — رحمه الله — بغَرْناطة، وسيقَ منها ميتًا إلى مألقة، ودُفنَ بجبانة جَبَلِ قَارُهُ؛ وذلك عام ٦٣١. وذكره القاضي أبو عبد الله بن عبد الملك المرآة كشيء في «صَلَتِهِ».

وقال الأستاذ أبو جعفر بن الزُّبَيْرِ عنه، إنه أخذ عن أهل بلده مألقة، وتفقّه بهم. وولى القضاء به. ثم إن أهل مألقة بغوا عليه، ونسبوا إليه ما أوجب خروجه عن مألقة. وتوفي بعد سنة ٦٣٠. وكان القاضي أبو عبد الله بن الحسن حزينًا في أحكامه، رميًا في تصرفاته، غليظًا على ولاية الجور، شديدًا في ردع أهل الأهواء والآراء الفاسدة. ورأى ابن هود عند ما ولّاه قضاء بلاده، أن يصرف إليه أمانة كُورَسَها، حبا كانت قبيل ذلك، لنظر أبي علي القاضي؛ فتمنّع، واستمعى؛ فأعانه من الأمانة. وتفرّد بالقضاء، والنظر في الأحباس؛ فصانها، واسترجع ما كان منها قد ضاع، أيام دُولِ الموحّدين، إلى الألقاب الخُزَنِيَّةِ؛ وقدّم لضَبْطِهَا، والشهادة فيها، ووضعها في أمانتها، والفقهاء المقرّء الورع أبا محمد عبد العظيم بن الشيخ، وأجراها على مناسج السداد. واستكتب أبا عبد الله بن عليّ، المُشْتَهَرُ بِابْنِ عَنكَرٍ، مؤلّفَ الكتاب المُسمّى «بالمُشَرِّعِ الرَّوِّي»، في الزيادة على كتاب الهَرَوِيِّ؛ في غريب القرآن والحديث. ثم استنابه في بعض أعماله، ورشّح

من الفقهاء كابن الشيخ المذكور ، وابن دحمان ، وابن ربيع ، وابن ثوب ، وأمثالهم .
وتثبت في الحكم ، وتحفظ من شهود زمانه ، وتمصف عن قبول تحف أقربه ، فضلاً
عن أجانبه .

وكان قد انتهى هو وقومه ، برية ، من سعة الحال ، وكثرة المال ، وتعدد الرجال ، إلى
ما يشابه حالة آل حداد بن زيد بالمرق ، الذين منهم القاضي إسماعيل بن إسحاق ؛ وكانوا قد
بلغوا من تنوع الرباع ، وكثرة الضياع والآلة والماشية والحراث ، إلى محل لا غاية لعمده من
الثروة بالنسبة لأمثالهم من أهل زمانهم ، حسبما نقلته الثقة عنهم . ولما استقل ابن الحسن
برئاسة بلده ، رشقته سهام حسدته ، وسلقته آلسنة قعديه ، ونسب إليه عداوته
ما كان بريئاً منه ، من القيام على ابن هود ؛ فاعتقل بغير ناطة ، على ما تقدم ، واستخلصت
ملاكه ، وسيرت للعانب السلطاني ؛ وعانت أيدي الولاة في سائر ماله ، وشملت
النكبة جملة ناسه . وأخر أخوه مما كان يتولاه من القضاء بالجزيرة الخضراء ، وابن
عمه عن الجهة الغربية ؛ فاستقرا معاً بمدينة سبته . وتعدت الرحلة إلى الفقيه ابن
عسكر كاتبه ؛ فأزلته عن محله من الشورى والنيابة ؛ وبقي رسم الأحكام
الشرعية مغطلاً جملة . وخلا لعبد الله بن زئون ، أحد البغاة ، عن عهد ابن الحسن ،
الجو منه ومن قومه .

قال ابن خيس في كتابه : وبقي ابن زئون يشتغل بالطائفة الأخرى التي كانت معه على ابن
الحسن ، إلى أن أنفام واحداً بعد واحد ، بين النني والقتل والسجن الطويل ؛ وبقي البلد في
حكمه ؛ فلم يكن ينقذ أمر من الأمور إلا بمشورته . وتعادى أمره إلى أن هلك ابن
هود ؛ فضايط هو البلد ، ورام المقام به ؛ فلما خالفت البلاد ورجعت للأمير أبي عبد الله بن
نضر ، فر ابن زئون ؛ فذكر في الطريق ، وانتهت دياره وديار قرابته ، ورد إلى
مالقة ، ليخرج منها مالاً أنهم أنه كان عنده ؛ وما زال يتماقب عليه بالضرب ، حتى مات .
وقيل إنه تناول موسى كانت له فيه ؛ فذبح بها نفسه . نسأل الله العافية !

قال المؤلف — أبق الله بركته ! — : ورُب قائل يقول ، إذا وقف على ما تضمنه
هذا المجموع ، من ذكر بني الحسن الملقين ، وتبذ أخبارهم ؛ ما لهذا المصنف أطلق
في كبش دان القوم عنايته ، وأدر من صمأ فكره عنايته ، وأدمج على كلامه مدح

قَوْمِهِ ، وقطع في معرض الثناء عليهم سوادَ ليلته وياضَ يَوْمِهِ ، حتَّى وقع في التشطيط ،
 وآتى بالغريب من التحطيط ؟ ولو أخذ بالإمساك عن ذلك كله ، لكانَ من الاجل بمنزلة !
 والجوابُ آتَى ما رسمتُ من أسمائهم ، إلَّا بعضُ ما علمتُ من أنبائهم ، وأثبتته الأئمةُ
 في مصنفاتهم ، ودَفَازَ سرُوياتهم ؛ ومن دَاخَلَهُ رِيبٌ في تحصيله ، فليحققه ، إن
 شاء من أصوله ؛ وبالجملة ، فإذا كان ذكر الأموات بالخبر من الأجانب ، فضلاً عن الأقارب ،
 قد تعين شرعاً ، واستحسن طبعاً ، وتبين أنه على الخير من أكدر الحقوق ، وأن الإضراب
 عن إثباته في محله ضربٌ من العقوق ؛ فلا لوم على مثلي ، في الإخبار عن قومه ، بما يدعو
 إلى الترحم على أمواتهم ، ويبعث على الاعتبار في طوارق أوقاتهم ، والمحسن التي أصيبوا بها
 أيام حياتهم . ولو ذهبتُ إلى التعريف بمجسمة من يرجع إلى عمود نَسَبِي في هذا الديوان ،
 وتشرح ما حدث لهم من النوازل في ماضي الزمان ، فخرَّجتُ عن الحدِّ الذي قصدته من
 الاختصار ؛ فلذلك اقتصرتُ من القول على هذا المقدار — تجاوز الله عن الجميع ؛ وختم لنا
 بخير ؛ وسار بنا في الطريق التي لا بدَّ من سلوكها أوطأ سُرير ، بمنته وقضله !

ذكر القاضي محمد بن حسن بن صاحب الصلاة

ومن القضاة في المائة السابعة ، محمد بن حسن بن محمد بن صاحب الصلاة الأنصاري
 المالقي ، من أهل العلم ، والمعدل ، والدين ، والفضل ؛ له رحلة إلى المشرق ، روى فيها عن
 أعلام أهل العلم ؛ ثم عاد إلى الأندلس ، فاستقضى بالحصون القرطبية من بلده ؛ فخدمت
 سيرته ، وشكرت طريقته . ثم ولي الصلاة والخطبة بالمسجد الجامع داخل مألقة ، عن
 رغبة فيه ، واجتماع عليه . وكان رجلاً صالحاً ، مزهداً ، كثير الحياء ؛ فاتفق له ، في أوَّل
 عيدٍ خطب فيه ، أن افتتح التحميد ؛ فلما رفق الناس ببصره ، غلب عليه الخجلُ ،
 وضُمَّت قواه ، وخافته رجلاه ؛ ففقد ؛ وأقيم غيرُه . وكان فقيهاً حافظاً ، مقرئاً ،
 متفتناً . واستشهد في وقعة الرقاب ، الكائنة على المسلمين في أيام محمد بن يعقوب من
 المؤخِّدين ؛ وذلك يوم الاثنين الخامس عشر من شهر صفر سنة ٦٥٩ . وذكر عنه من
 الثبات ، والحض على حصول الشهادة ، والرغبة في المجاهدة ، ما دلَّ على حسن نيته ،

وصدقَ بغيته . وفي تلك السكّانة ، التي أنفقت إلى خراب الأندلس ، واستيلاء الروم على كثير من بلادها ، فقيدَ الزاهد أبو عمر بن هارون بن أحمد الشاطيُّ ابنُ عات ، صاحب « كتاب الطرر على الوثائق المجموعة » ، مع طائفة كثيرة ، يطولُ تعدادهم ، من العلماء الفضلاء — نعمدنا الله وإياهم برحمته !

ذكر القاضي أبي الخطّاب أحمد بن واجب القيسيّ

ومن القضاة ، أبو الخطّاب أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن واجب القيسيّ . ذكره المحدث أبو عبد الله بن الأبار ، وقال : حاملٌ راية الرواية بشرق الأندلس ، وآخر المحدثين المستدين . وعددُ جملة وافرٍ من أشياخه . ثم قال : فصار لا يمدل به أحدٌ من أهل وقته عدالةً ، وجلالةً ، وسعةً أسمعَ ، وعلوً إسنادٍ ، وصحةً قولٍ وضبطاً إلى تقلّب في العليا ، وتقلّل من الدنيا ، مع رسوخ في الدين والورع ، تحنقه العبرة للرقائق ، وتعلوه الحفصة عند المواعظ . ولي القضاء ببلنسية وشاطبة حقاً عدةً ، وأوقاناً مختلفةً . فاقمت عليه سيرةً ، ولا وقعت به استرايةً ، سوى حدة متعارفةٍ منه . وذكره ابن عسّكر ، وأخبر أنه أخذ عن أبي الحسن بن هذيل ، وأبي مروان بن قزمان ، والقاضي أبي بكر بن العربيّ ، وأبي الوليد بن الدباغ ، وغيرهم ؛ وقال إنه توفي بمرّاكش في رحلةٍ إليها ، سنة ٦١٤ . وذكره ابن الزبير فقال : كان — رحمه الله ! — على سنن المتّقين ، من فضلاء المحدثين ، وعدول القضاة ، وبقايا الشيوخ الجلّة ، من أهل العلم والفضل والدين ؛ وله جملة مصنفات . وكان بين وفاة القاضي أبي الخطّاب ، ودخول النصارى ببلنسية ، أحدٌ وعشرون عاماً .

ذكر القاضي إبراهيم بن أحمد الأنصاريّ القُرطبيّ

ومنهم إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن الأنصاريّ المُستَشهر بالقُرطبيّ . ولي القضاء بجهات شرقيّ ، آخرها ميُورقة ، تقدم بها من قبل أميرها إسحاق بن محمد بن غانية

الْمُسْتَوْفَى وَنَصَدَّرَ بِهَا لِلإِقْرَاءِ وَالِإِسْمَاعِ ؛ فَأَخَذَ النَّاسُ عَنْهُ . وَكَانَ رَجُلًا فَاضِلًا ،
 حَابِدًا ، مُجْتَهِدًا ، زَاهِدًا . وَلَمْ يَنْتَقِلْ عَنْ مَيُورَقَةِ إِلَى أَنْ تَغْلِبَ عَلَيْهَا الرُّومُ ، فَاسْتَشْهَدَ
 بِهَا ، وَذَلِكَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ صَفَرِ سَنَةِ ٦٢٧ . ذَكَرَهُ ابْنُ الْاَبَارِ وَقَالَ
 فِيهِ : كَانَ فَقِيهًا - أَدِيبًا ، حَارِفًا بِالْفِقَةِ ، حَافِظًا لَهُ ، بَصِيرًا بِالْوَنَائِقِ الْمُخْتَصِرَةِ الْمُنَسُوبَةِ لَهُ
 وَغَيْرِ ذَلِكَ .

ذَكَرَ الْقَاضِي أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ بَقِيٍّ الْأُمَوِيُّ

وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بَقِيٍّ بْنِ مَعْمَدٍ الْأُمَوِيُّ ، قَاضِي الْقَضَاءِ
 بِالْمَغْرِبِ ؛ مِنْ أَهْلِ قُرْمَطَةِ . ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْاَبَارِ فِي كِتَابِهِ ، فَقَالَ : يُكْنَى
 أَبُو الْقَاسِمِ . سَمِعَ أَبَاهُ أَبَا الْوَلِيدِ ، وَجَدَّهُ أَبَا الْحَسَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الْحَقِّ
 الْخَزَرَجِيَّ ، وَابْنَ بَشْكُوَالِ ؛ وَسَمِعَ مِنَ السُّهَيْلِيِّ تَأْلِيْفَهُ « الرَّؤُوسَ الْاَنْفِ » ؛
 وَأَجَازَ لَهُ شُرَيْحُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَهُوَ ابْنُ عَامٍ ، وَابْنَ قُرْمَانَ وَسَوَاهِمَا . ثُمَّ قَالَ : وَوَلَّى قَضَاءَ
 الْجُمَاعَةِ بِمَرْأَشٍ ، إِلَى أَنْ تَقْلَدَ قَضَاءَ بِلَدِهِ ؛ فَسَمِعَ مِنْهُ النَّاسُ وَتَنَافَسُوا فِي الْاِخْذِ عَنْهُ ؛ وَكَانَ
 أَهْلًا لَذَلِكَ . وَهُوَ آخِرُ مَنْ حَدَّثَ عَنْ شُرَيْحٍ . وَانْفَرَدَ بِرَوَايَةِ « الْمَوْطَأِ » عَنْ ابْنِ
 عَبْدِ الْحَقِّ قِرَاءَةً ، وَعَنْ ابْنِ الطَّلَاحِ سَمَاعًا . قَالَ الْمُؤَلِّفُ - وَفَّقَهُ اللَّهُ ! - : وَقَدْ قُرَأَتْ
 بِمَدِينَةِ مَالِقَةَ بَعْضُ « كِتَابِ الْمَوْطَأِ » لِلْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَصَحِّحْتُ سَائِرَهُ
 عَلَى شَيْخِنَا الْمُقْرئِ الْحَسَنِ الْفَاضِلِ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَيُّوبَ ، وَحَدَّثَنَا بِهِ عَنْ الْخَطِيبِ
 الْمُحَدِّثِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي الْاَحْوَصِ الْقُرَشِيِّ ، عَنْ الْقَاضِي أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ
 يَزِيدَ بْنِ بَقِيٍّ الْمَذْكُورِ . قَالَ ابْنُ الْاَبَارِ : وَأَنْشَدَنَا الْخَطِيبُ الْيَسْمَرْيُّ قَالَ : أَنْشَدَنَا الْقَاضِي
 أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ بَقِيٍّ لِنَفْسِهِ :

أَلَا إِنَّمَا الدُّنْيَا كِرَاحٍ عَتِيقَةٍ أَرَادَ مُدِيرُوهَا بِهَا جَلْبَ الْاَنْسِ
 فَلَمَّا أَدَارُوهَا نَارَتْ حَقُودَهُمْ فَعَادَ الَّذِي رَامُوا مِنَ الْاَنْسِ بِالْعَكْسِ

وتوفي إثر صلاة الجمعة الخامس عشر من رمضان سنة ٦٢٥ . ومن شعره أيضاً :

إِرْجَعْ إِلَى اللَّهِ وَدَعْ غَيْرَهُ فَكُلُّ شَيْءٍ غَيْرُهُ بِاطِل
وَكُلُّ مَا بَطَلَانُهُ مُمَكِّنٌ فَلَيْسَ يَفْتَرُّ بِهِ عَارِضِل

قال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير ، وقد سمعناه في « رسلته » : إنه كانت له إمامة في اللغة ، وعلم العربية ، وألف كتاباً في الآيات المتشابهات ، قيل إنه من أحسن شيء في بابها ، وكان لا يفارقه في سفر ، ولا في حضر . وكان قاضي الخلافة المنصورية ، القديم الاختصاص بها ، والاثرة لديها . وكان كتابه إذا كتب ، حسناً ، مختصراً ، مهلاً المساق ، محذوف الحشو . وكان يعيل إلى الظاهر في أحكامه ، مدّة ولايته . وعلى ذلك كان المنصور في مدته . كان ابن بقي لا يرى الحكم بالتدمية ، ولا العمل عليها بوجه .

ذكر القاضي ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري

وآخر القضاة بقرطبة — أعادها الله للإسلام — الشيخ الفقيه أبو سليمان ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري . ولحق قضاها بعد أبي القاسم بن بقي ، من قبل الأمير محمد ابن هود . وقد كان استوطنها قبل ذلك ، وأخذ على أشياخها ، واكتسب هناك مالاً وعقاراً . وأصل بني ربيع ، على ما ذكره ابن عسكّر وغيره ، من صالحة رية ، من بيت نباهة ووجاهة . ولم يزل أبو سليمان قاضياً بقرطبة ، إلى أن استولت الرثوم عليها ، وذلك يوم الأحد الثالث والعشرين من شوال من عام ٦٣٣ . فتحول إلى إشبيلية ، وبها توفي إثر انتقاله إليها . ويقال إنه ما هاله عظيم الرزق في مفارقة المال والوطن ، عند الحاجة إليه ، مع سن الشاخة ، ولا بلغ لديه شيء من ذلك مبلغ الرزق فيما تلف له من كتبه — رحمه الله ونفعه بمصاحبه — ذكره ابن الأبار وغيره .

ذكر القاضي أبي الربيع سليمان الكلاعي

ومن القضاء بالبلاد الشرقية ؛ أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم الحنـبـري الكلاعي ، من أهل بلنسية . تقدم للقضاء بها ؛ فصار في أحكامه بأجل سيرة ، وأحد طريقة من العدل ، والتثبت والفضل . وكان حسن الهيئة والمركب والملبس والصورة ، كريم النفس ، يُطعم فقراء الطلبة ، وينشطهم ، ويتحمل مؤنتهم . وكان قد تجوّل في بلاد الأندلس والمغرب ؛ فأخذ عن أبي القاسم حَبِيش ، وأبي بكر بن الجدة ، وابن زرقون ، وأبي الوليد بن أبي القاسم ، وغيرهم .

قال صاحب « التكملة » : وكان حسن الخط ، لا نظير له في الإتقان وال ضبط ، مع الاستبحار في الأدب ، والاشتهار بالبلغة ، فرداً في إنشاء الرسائل ؛ خطيباً فصيحاً مفوهاً مدركاً ، مع الإشارة الانيقة ؛ والزمي الحسن . وكان هو المتكلم عن الملوك في مجالسهم ، والمُجيبين عنهم لما يريدونه على المنابر في المحافل . وولى الخطبة بالمسجد الجامع من بلنسية في أوقات . وكان رئيساً في الحديث والكتابة . وله تصانيف وتواليف مفيدة شهيرة في فنون شتى ، منها « كتاب الاكتفاء بما تضمنته من مغازي الرسول — صلى الله عليه وسلم ! — ومغازي الثلاثة الخلفاء » في أربع مجلدات ؛ و « المسلسلات من الأحاديث والآثار والإنشاءات » و « كتاب نكتة الأمثال ، ونفثة السحر الحلال » ؛ إلى غير ذلك . ثم قال : وإليه كانت الرحلة في عصره للأخذ عنه ، والسمع منه . وأنشدنا لنفسه :

إذا برمت تسمى بحال احلتها	على أملٍ بادٍ فقرت به النفسُ
وازل أرجاء الرجاء ركائبِي	إذا رام إلماماً بساحتِي اليأسُ
وإن أوحشتني من أمانِي نسوة	فلي بالرضى بالله والقدر الأُنسُ

مولده بخارج بلنسية ، أول ليلة الثلاثاء مستهل رمضان سنة ٥٦٥ . وسبق إلى بلنسية ، وهو ابن عامرين اثنين ؛ فنشأ بها ، إلى أن استشهد بكائنة أرنيشة ، على ثلاثة قرايخ منها ، مُقبلاً ، عَزيزَ مُديرٍ ، والرايةُ بيده ، وهو بُنادى المنهزمين : « أَعْنِ آلَجنةُ قَرُونِ ! »

إلى أن قُتل ، وذلك ضحى يوم الخميس الموفى عشرين لى الحجة سنة ٦٣٤ ؛ وهو ابن سبعين سنة إلا شهراً . وفقد من المسلمين ، فى تلك الكائنة الشعاء ، عالمٌ كثيرٌ بين قتيل وأسير .

وللإمام أبى عبد الله بن الأبار ، فى رثاء شيخه أبى الربيع ، والإشارة إلى من فُقد معه فى الواقعة ، من العلماء وسائر الفضلاء ، منظومٌ بديعٌ أوله :

ثَقَدْتُ بِأَطْرَافِ الرَّقْنَى وَالصَّوَارِمِ
مِصَارِعَ غُصَّتْ بِالطَّلَى وَالْمُجَارِمِ
بِمَا بَقِيَتْ حَمْرًا وَجُوهَ الْمَلَحِمِ
عَجَاسِدَ مِنْ نَسِجِ الظُّبَى وَالْمُهَارِمِ
وَمَا يُكْرِمُ الرَّحْمَنُ غَيْرَ الْكَارِمِ
وَمَا لَمْ يَفُوزْ مِنْ مَقَاوِمِ
فَالَتْ بِهِمْ كَيْمِلَ الْفُصُونِ النَّوَاعِمِ
مُتُونِ الزَّوَابِي أَوْ بَطُونِ التَّهَائِمِ
وَإِنْ كُنَّ عِنْدَ اللَّهِ غَيْرَ سَوَاهِمِ
إِمْرُؤُا عَلَيْنَا وَطَرُّهَا بِالْمُنَاسِمِ
فَعَنْ بَارِقَاتِ لُحْنٍ مِنْهَا لِثَائِمِ
بِإِجْرَائِهَا نَحْوَ الْأَجُورِ الْجَسَائِمِ
فَجَدَلْ مِنْهَا كُلُّ أَيُّضٍ نَاعِمِ
إِلَيْهِ بِإِهْدَاءِ النَّفُوسِ الْكَرَائِمِ
حَقُوقًا عَلَيْهِمْ كَالْفَرُوضِ الْقَوَائِمِ
شَبَابًا وَشَيْبًا بِالْمَوَاسِي الْفَوَائِمِ
وَقَامَ سَيْفُ قَدٍّ فِي رَأْسِ ظَائِمِ
هَنَالِكَ مَصْرُومٌ الْحَيَاةَ بِصَارِمِ
يَنُودُ بِرَجُلِي رَاسِفٍ فِي الْأَدَارِمِ

أَلَمَّا بِأَشْلَاءِ الْعُلَى وَالْمَكَارِمِ
وَعَوَّجًا عَلَيْهَا مَارِبًا وَمِفَازَةً
نَحْيِي وَجُوهًا فِي الْخَنَانِ وَجِبَةً
وَأَجْسَادَ إِيْمَانٍ كَسَاهَا نَحْيِيهَا
مَكْرَمَةً حَتَّى عَنِ الدَّفْنِ فِي الثَّرَى
هُمْ الْقُتُومُ رَاحُوا لِلشَّهَادَةِ وَاعْتَدُوا
تَسَاقُوتًا كَقُتُوسِ الْمَوْتِ فِي حُومَةِ الْوَعَى
وَهَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ تَكُونَ لِحُودِهِمْ
أَلَا بِأَبَى تِلْكَ الْوُجُوهِ سَوَاهِمِ
عَمَّا حُفِنَتْهَا إِلَّا بِقَايَا مِيَاهِمِ
لَثَّ وَكَفَتْ فِيهَا الْعَيُونُ سَحَابِمِ
وَيَا بِأَبَى تِلْكَ الْجُسُومِ تَوَاحِلًا
تَعْلَقَلَّ فِيهَا كُلُّ أَسْمَرٍ ذَابِلِ
فَلَا يِعْمِدُ اللَّهُ الَّذِينَ تَقَرَّبُوا
مَوَاقِفَ أَبْرَارٍ قَفَّضُوا مِنْ جِهَادِمِ
أَصِيبُوا وَكَانُوا فِي الْمِبَادَةِ أَسُوءَ
فَعَامِلٍ رُمِحَ دَقٌّ فِي صَدْرِ حَامِلِ
وَيَا رَبِّ صَوَّامِ الْمَوَاجِرِ وَارْصَلِ
وَمَنْقُذِ طَائِفٍ فِي الْأَدَامِ رَاسِفِ

وكرمهم في المأزق المتلاحم
سوافح يزجها تقال النائم
بطيب أنفاس الرياح النواجم
فلا غرو إن فازوا بصفتو المكارم
تحن إلى الأخرى حنين الروائم
بحيث التقى الجماع صدق المزائم
تعبّر عنها رائحات ما نيم
سوى غض أجنان وغض أباهم
رعى نضال أو لدين أراقم
وأصحب من سام البكا غير ساقم
فيمرّب عني ساهراً غير فاقم
ولا كنها شكوى إلى غير راجم
قوام شتى أردفت بقواصم

أضاعهم يوم الحليس حفاظهم
سقى الله أشاء بسفح أنيشه
وصلى عليها أنفك طاب ذكرها
لقد صبروا فيها كراماً وصابروا
وما بذلوا إلا نفوساً نفيسة
ولا فرقوا والموت يتلع جيبه
بميشك طارحنى الحديث عن النى
جلائل دق الصبر فيها فلم تطق
أبيت لها تحت الظلام كأننى
أغازل من يروح الأسى غير يارح
وأعقد بالنجم المشرق ناظري
وأشكو إلى الأيام سوء صنيمها
وهيات هيات المزاء ودونه

ومنها :

سرى في الشيا طيبها والمخارم
فلنفت المعالى بعندها والمعاليم
ويرعى جهاها الصيد رعى الصوائيم
كما نثر الياقوت أبدي النواظيم
بؤرقن تحت الليل وذك الحائيم
وليس قسيم البر غير المقاميم
وأياس من أسد لمراه حاييم
وأصبح ممدود الدرى والدعائيم
وحسبك من حال على الذهب حاييم
كنى صامداً منه بأكبر صادم

وبين الشيا والمخارم رمة
بكنتها المعالى والمعاليم جهدها
كأن لم تبت تفتى السراء قبائهم
سفتحت عليها الدمع احمر وارساً
وسامرت فيها الباكيات نوادبا
واقامت في حذل الرزية قومها
فوا أسفا للدين اعظم داؤه
ووا أسفا للعلم أذون ربه
تفرّد بالقيام علما وسوددا
متى صادم الخطب الملم بخطبه

له مَنْطِقٌ سَهْلُ النَّوَارِجِ قَرِيبُهَا
وما الرُّوضُ حِلَاةٌ بِجَوْهره الدِّى
بِأَدْعٍ حُشَنًا مِنْ صَحَابِيهِ الَّتِى
أَنَاهُ رَدَاهُ مُقْبِلًا غَيْرَ مُدِيرِ
هَنِيئًا لَكَ الْخُسْنَى مِنْ اللَّهِ لَهَا
تَبَوَّاتٌ جَنَّاتِ النِّعَمِ وَلَمْ تَزَلْ
لِعَمْرِكَ مَا يَبْلَى بِلَاؤُكَ فِي الْعَدَى
وَبِاللَّهِ لَا يَنْقُصُ مَقَامُكَ فِي الْوَعَى
لَقَبْتَ الرَّدى فِي الرُّوعِ جَذْلَانِ بِاسْمَا
وَرَجَحْتَ عَلَى الْغَيْرِ دَوْسَ حَتَّى وَرَدَتْهُ
عَدَمَتُكَ مُوجُودًا يَعْزُّ نَظِيرُهُ
وَرُمَّتْكَ مَطْلُوبًا فَأَعْيَا مِنْأَلِهِ
فَأَبْكِي لَعْنُو بِالْعَرَاءِ كَمَا بَكَى
وَاعْبِرْ أَنْ يَتَنَازَ دُونِي عِبْرَةٌ

فَإِنْ رُمَتْهُ أَلْفَيْتَ صَدَّابَ الْفَكَامِ
وَلَا الْبُرْدُ وَشَتَّتَهُ أَكْفَ الرُّوَاقِمِ
تَسَيَّرُهَا أَخْلَافُهُ فِي الْأَعَالِمِ
لِيَحْظَى بِالْقَبَالِ مِنْ أَفْرِ دَائِمِ
لِكُلِّ تَبَقٍّ خِيَمَهُ غَيْرَ خَائِمِ
تَزِيلُ الثَّرِيَّا قَبْلَهَا وَالنَّوَاعِمِ
وَقَدْ جَرَّتْ الْأَبْطَالُ ذَيْلَ الْمَزَائِمِ
سَوَى جَاحِدٍ نَوْرَ الْغَزَالَةِ كَاتِمِ
فَبُورَكَتْ مِنْ جَذْلَانِ فِي الرُّوعِ بَارِمِ
فَقُضَّتْ بِأَشْتَاتِ الْمَتَى فَوْزَ غَانِمِ
فَيَا عِزَّ مُعْدُومٍ وَيَا هُونَ حَادِمِ
وَكَيفَ بِمَا أَعْيَا مَنَالًا لِرَائِمِ
زِيَادُ لِقَبْرِ بَيْنَ بَصْرَى وَجَائِمِ
بَعْلِيَاءَ فِي تَأْيِينَ قَيْسِ بْنِ حَارِثِمِ

وهذه القصيدة طويلة ، بحيث تزيد آياتها في العدة على المائة . وقوله « اعبر » معناه
انف . وخاتمها :

وهاذى المراتى قد وفيت برسمها مسهمة جهد الوفى المساهم
فدأ بها رافعا يدأ قابله وكتبها عليها حافظا يدأ لائمه

ذكر القاضى أحمد بن الفمَّاز

ومن القضاة بالعيدوة الغريسة والقبيلية ، الفقيه الجليل ، أبو العباس أحمد بن
محمد بن الفمَّاز ، قاضى الجماعة بإفريقية . تقدم على شروط : منها أن يكون على رأيه

في الدخول على الخليفة ؛ ومنها ، إذا أعرضت له مؤامرة السلطان في شيء من شؤونه ، أجبها عليها حينه بالمشافهة والمكاتبه ، وأن تكون خراجته وأعوائه من الاعتشار الرومية . وكان من أهل العلم والعدل والفضل . توفي سادس شهر رمضان المعظم عام ٦٣٣ .

ذكر القاضي أبي عبد الله بن عسكر

وانقَرَضَتْ مدَّة ابن هود ، وظهرت الدولة النُصيرية ، وهلك ابن زُتُون على الوجه الذي وقع التلبيه عليه . وتقدَّم أيضاً بمالقة قاضياً أبو عبد الله بن عسكر ، وهو محمد بن علي بن خضر بن هارون الغساني . وكان من أهل المعرفة بالأحكام ، والقيام على النوازل ، إلى الشعر الرائق ، والكتب الفائقة . وله جملةٌ تواليف ، منها « المَشْرِعُ الروي » ، في الحديث ؛ و « التكميل والإتمام » ، لكتاب التمرير والإعلام ، و « المختصر في السلا عن ذهاب البَصَر » ، وغير ذلك . ومن شعره :

ولمَّا انقَضَتْ إحدى وخمسون حَجَّةً كَأَنِّي مِنْهَا مَا تَذَكَّرْتُ احْلُمُ
تَرْقَيْتُ أَعْلَاهَا لِأَنْظُرَ فَوْقَهَا أَلِ احْلُفْتُ مَتَى عَلَيَّ مِنْهَا اسْلُمُ
إِذَا هِيَ قَدْ أَدْنَتْهُ مَتَى كَأَنَّمَا تَرْقَيْتُ فِيهَا نَحْوَهُ وَهُوَ اسْلُمُ
وله ، وقد طرفه مُ :
اصبر لما يمتريك تغم غيبتني راحة وأجر
فإنَّ مَّ الخطوبَ ليلٌ لا بدَّ يجلوه ضوءُ فجر

ومن مکتوباته في معرض العزاء ، مقامةٌ سَمَّاهَا : « رسالة ادِّخَار الصَّبْرِ » ، وافتخار القصص والقُصير ، وهي غريبةٌ في معناها . وبني بمالقة قاضياً ، إلى أن توفي صدرَ جمادى الآخرة من عام ٦٣٦ ؛ ودُفِنَ منها بِسَفْحِ جَبَلِ فارُّه ، في رَوْضَةِ مُسْتَكْبِيَةِ القاضي أبي عبد الله بن الحسن — تجاوز الله عنهما ، وغفر لنا ولهما ! — ذكره ابن تيمس ، وابن عبد الملك ، وابن الأثير .

ذكر القاضي يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري

وتقدّم بمده الفقيه أبو طاهر يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري، شقيق القاضي بقر طبة أبي سليمان المتقدم الذكر. وكان أبو طاهر هذا صدر علماء زمانه بالأندلس، وقُدوة رواته. أخذ عن أبي بكر بن الجَدِّ، وابن زرقون، وابن بكشكوال، وغيرهم. وله تأليف في علم الكلام جلية، نبيلة. واستمرت ولايته بها، إلى أن قُتل أمير المؤمنين الغالب بالله أبو عبد الله بن نصر — رحمه الله — إلى قضاء الجماعة بمحضرتها من غرناطة. وكان من أعلم القضاة عدالة، وصرامة، ونبلاء، وفصلاً. وقد تقدّمت الإشارة إلى ما وقع بينه وبين القاضي أبي الوليد بن أبي القاسم بن رشد، من المنافرة والمهاجرة، بسبب إنكاره الأخذ في العلوم القديمة، والركون إلى مذاهب الفلاسفة. وكان أبو طاهر ممن قرأ الفقه وأصوله، وعلم الكلام وغيره. أكثر صمره بقر طبة وإشبيلية، ومالقة، وغرناطة. وبقي متولياً خطة القضاء، ومع الأمراء، إلى أن أصابته الزمانة التي أقصته عن ذلك؛ فعاد إلى مالقة. فلزم بها منزله، إلى أن توفي في شهر ربيع الأول من عام ٦٣٩. ذكره ابن الرُّبَيْر.

ذكر القاضي محمد بن غالب الأنصاري

وتلاه محمد بن إبراهيم بن محمد بن غالب الأنصاري. وكان من السُّقَمَاءِ الضُّعَفَاءِ، وممن اجتمع له العلم، والمال، وحسن الخلق، وتَمَامُ الخُلُقِ. وتوفي إثر ولايته.

ذكر القاضي محمد بن أبي يحيى الهمداني

وتقدّم بعده محمد بن أبي يحيى الهمداني، من البيت الشهير بالأندلس. وكان عدلاً زهياً، فقيهاً نبيلاً. ولم تَطُلْ مدّة حياته؛ فاخترته المنية لحدنان ولايته. وهو من

القاضي أبو القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري - القاضي أبو بكر محمد الأشعريون ١٢٥

ذُرِّيَّةُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَضْحَى ، مُؤَلِّفُ «كِتَابِ قُوتِ النُّفُوسِ» ، وَإِنْسِ الْجُلُوسِ» ، الْقَاضِي كَانَ فِي غَرْطَةٍ أَيْضًا فِي حُدُودِ ٦٤٠ . وَفِي كِتَابِ الرَّازِيِّ مِنَ الْإِشَارَةِ بِأَصَالَةِ بَنِي أَضْحَى مَا يُفْنَى عَنْ الْإِطَالَةِ . وَخَلَّفَهُ فِيهِمَا كَانَ يَتَوَلَّاهُ مِنَ الْحُكْمِ كَاتِبُهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الْعَنْسِيِّ . وَبَيْتُ بَنِي سَعِيدٍ أَيْضًا بِقَلْعَةِ يَحْصُصُ ، الْمُنْسُوبَةِ حَتَّى الْآنَ إِلَيْهِمْ ، بِكُورَةِ الْبِيرَةِ ! وَاتَّبَاؤُهُمْ إِلَى حَمَّارِ بْنِ يَاسِرِ الصَّحَابِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ١ - مُهَيَّرٌ ، إِلَى مَا نَجَّحَ مِنْهُمْ مِنَ الْأُمُورِ الْإِعْجَادِ ، وَأَرْبَابِ الرَّحْلِ إِلَى الْبِلَادِ ! لَئِنْ هَذَا الْقَاضِي قَعَدَتْ بِهِ دِمَائُهُ أَخْلَاقُهُ ، وَلَيْنُ جَانِبُهُ ، عَنْ رَتْبَةٍ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ ! فَأَخَّرَ لِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَلَايَتِهِ

ذكر القاضي أبي القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري

وَتَقَدَّمَ بِذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي طَامِرٍ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَبِيعِ الْأَشْعَرِيِّ ، وَلَدُ قَاضِي الْجُمُعَةِ الْمُتَقَدِّمِ الذَّكَرِ . وَكَانَ عَلَى سَنَنِ سَلَفِهِ مِنَ التَّفَنُّنِ فِي الْمَعَارِفِ ، وَالِاسْتِدَادِ عَلَى أَهْلِ الْعَتُوِّ وَالْفَسَادِ ، كَاتِبًا بَارِعًا ، شَاعِرًا مُطْبُوعًا . كَتَبَ عَنْ سُلْطَانِهِ ، أَيَّامَ اسْتِدْعَائِهِ مَنْ بِالْمَغْرِبِ ، وَتَحْرِيكِ الْقِبَائِلِ إِلَى الْجِهَادِ ، غَيْرَ مَا كَتَبَ ، بِمَا يَشْجِدُ الْعَزَائِمُ ، وَيُوقِظُ النَّائِمَ . وَتَعَادَتْ وَلَايَتُهُ إِلَى أَنْ تَوَفَّى ، بَعْدَ مَضَى سَبْعَةِ أَعْوَامٍ مِنْ زَمَانِ تَقْدِيمِهِ .

ذكر القاضي أبي بكر محمد الأشعريون

وَحَفَاظَهُ فِي خِطَّةِ الْقَضَاءِ صَاحِبُهُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ فَتْحٍ بْنُ أَحْمَدَ الْإِنصَارِيُّ الْإِسْهَبِيُّ الْأَشْعَرِيُّونَ ، بَعْدَ تَوَلِيَّتِهِ حِسْبَةَ السُّوقِ وَالشَّرْطَةِ مَعًا ، لَمَّا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَضَاءِ وَالصَّرَامَةِ ، وَالْقُوَّةِ ، وَالْإِكْتِفَاءِ . وَلَبِثَ مُوَلِيًّا ذَلِكَ كُلَّهُ وَنَظَرًا فِيهِ ، إِلَى وَفَاةِ السُّلْطَانِ الْغَالِبِ بِاللَّهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ ١ - آخِرَ جَادِي الثَّانِيَةِ مِنْ عَامِ ٦٧١ ! وَصَارَ الْأَمْرُ إِلَى وَلَدِهِ السُّلْطَانِ الثَّانِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَيْضًا ، الْمُدْعَوُ بِالْفَقِيهِ مُنْهَدِ الدَّوْلَةِ النَّصْرِيَّةِ ، وَبَدِيعِ مَاسِكِهَا ، وَمُتِمِّمِ رُسُومِ الْمُلْكِ فِيهَا فَافْرَدَ أَبَا بَكْرٍ

بالتضاء ، وقصر نظره على الأحكام الشرعية ، فذهب من الشدة في استخلاص الحقوق كل مذهب . وكان مع ذلك حسن الاخلاق ، حلّو الشائل ، باقياً على طبيعة بلده . ولم ينتقل على حالته ، الى أن توفي ، وذلك في حدود عام ٦٩٨ . ذكره القاضي أبو عامر ابن محمد بن ربيع في كتابه ، فقال فيه : كان فقيهاً طارفاً بالشروط ، درياً بالأحكام . وكان يتولى الخطبة بمحمرء غرناطة ، لا أعلمه حدث ، إذ لم يكن يشتغل بذلك .

ذكر القاضي غالب بن حسن بن سيد بونة

ومن القضاة الفقهاء الفضلاء ، غالب بن حسن بن أحمد بن سيد بونة . ذكره ابن الزبير فقال : يكنى أبا تمام . روى عن أبيه ، وأبي عبد الله بن مزين ، وصحب قرينه الشيخ الصالح أبا أحمد بن سيد بونة ، ولازمه ، وانتفع بصحته . وكان يحدث بكثير من فضائله وكراماته . وكان أبو تمام شيخاً فاضلاً ، ومقرئاً مباركاً . ولّى القضاء . وكانت وفاته سنة ٦٥١ ، بحضرة غرناطة . انتهى .

ذكر القاضي أحمد بن الحسن الجذامي

ومن القضاة بريرة ، في منتصف المائة السابعة ، الفقيه أبو العباس أحمد بن الحسن بن يحيى بن الحسن الجذامي . ولّى القضاء بالجانب الغربي من أعمالها ، فكان مشكوراً في قصد سيرته ، وحسن هديه ، فقيه البأس والبذل ، صاحب رأي ونظر في المسائل ، بصيراً بالأحكام . صحبه القاضي أبو القاسم بن أحمد بن السكوت ، وانتفع به ، واقتدى بهديه في كثير من أمثاله . وكان لا يرى بالاعتصار على الرواية : « وعليكم بالعم ، وإياكم من الأخذ في الجدل ١ » . كان يكثر من إنشاد هذين البيتين :

أرى الذي يروى ولا كنته يجهل ما يروى وما يكتب
كسفرة تتبع أمواها نسق الاراضى ونهى لا تشرب

ذكر القاضي أبي علي بن الناطر

ومن القضاة ، وصدور الرواة ، الشيخ أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي
الأنحوص الترمذي القهري ، من أهل غرناطة ، وأصله من بِلَنْسِيَّة ؛ يُكنى أبا علي ،
ويُعرف بابن الناطر . ارتحل عن غرناطة لمرض عن له بها ؛ فلم يُقَضْ ؛ فأنف من ذلك ،
فاستقر بمالقة ، مقيماً ومعدنماً ، واقتصر على الخطبة بقصبتها ، بضاً وعشرين سنة . ثم
خرج من مالقة ، فإلى غرناطة ، لتغيير كآب سببه فتنة الخلاف بها ، ودسّاس
الفزاري ، المقتول بعد بغرناطة على كفره وتسوّغه لإضلال غيره . فولى قضاء الميرية ؛
ثم قضاء بسطة ؛ ثم ولى قضاء مالقة ، عند ذهاب الفتنة ، وخروج بني أشقيلولة عنها . وكان
من أهل المعرفة ، والدراية ، والرواية الواسعة ، والثقة ، والعدالة ؛ جال في البلاد ، وأكثر
من لقاء الرجال ؛ فأخذ بغرناطة عن الأستاذ أبي محمد الكوَّاب ، وبإشبيلية عن المقرئ أبي
الحسن بن جابر الدباج . ولازم في الميرية والادب الأستاذ أبا علي الشلوّيين : أخذ عنه
أكثر كتاب سيبويه . وروى عن الوزير سهل بن مالك الأزدي ، وعن القاضي
أبي القاسم بن بَقي ، وبِلَنْسِيَّة عن أبي الربيع بن سالم ، وبمدرسية عن أبي القباس بن
عياش ، وبجزيرة شقَر عن الخطيب أبي بكر بن وضاح ، وبمالقة عن الحاج أبي محمد
عطية ، وعن أبي القاسم بن الطيّب أسان ، وعن غير من مُتمي . وكتب اليه بالإجازة
آخرون . وروى عنه الجُم الفقير : منهم الأستاذ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الرُّبَيْر
الثَّقَفِي ، والخطيب الأستاذ أبو محمد بن أبي السداد الباهلي ، وآخر من روى عنه بالاندلس
شيخنا المقرئ أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أيوب التجيبي . وله مصنّفات في
الحديث والقراءات . وتوفي القاضي أبو علي مؤخراً عن قضاء مالقة في الرابع عشر لجمادى
الأولى سنة ٦٩٩ — غفر الله لنا وله !

ذكر القاضي الحسن بن الحسن الجذامي النباهي

وتقدم بعد قاضياً بمالقة من أهلها الحسن بن محمد بن الحسن الجذامي النباهي . وكان رجلاً صلياً في الحق ، متميزاً بالله ، قوياً في ذاته ، لا تأخذه في الله لومة لائم ، رفيقاً مع ذلك بالمساكين ، شقيقاً على الضعفاء ، ومبغضاً في أهل الأهواء . وأول يوم قعد فيه للحكم ، تقدم إليه رجلاً في الطلب يدين ترتب لاحدهما قبل الآخر ؛ وأقر المطلوب ببقائه في ذمته ، وزعم أنه في الوقت غير قادر على أدائه ؛ ولم تُقَم له بيئته على صحة دعواه ، ولا حضره حيلته ؛ فتوجه عليه السجن . حين شاهد أسباب ذلك ، قال مخاطب القاضي : « أصلحك الله ! أيجمل بك ، ويحسن عندك استفتاح حملك بسجن مثلي من الضعفاء ؟ ولي صبية أصغر لا كاسب لهم ، ولا كافل غيري . فإن حبستني عنهم ، لم يعد تلفهم جوعاً وعطشاً ! فآرق بساحتي ، وأنظر لحالتي ! » فأمر القاضي بإحضار مقدار العدد المطلوب من مال نفسه ، وأذن في دفعه لمطالبه ، وخلى سبيل الغريم بمضى لشأنه . وكان قد أصاب الماشية بكورة رية من الغضب والنهب ، أيام فتنة الخيلاب بها ، ما صار داعية لتغلب الحرام عليها ؛ فرد شهادة كل من ثبت فيه لديه أنه أكل من ذلك اللحم المفصوب ؛ وهو عالم بعينه ، سواء كان مشترياً له من الفاصب أو أكله دون عوض . ورد شهادة الولد إذا كانت مع والده ، فاشتد في أحواله . وفي أثناء ذلك ، سبق له رجل ، شهدت البيعة بأنه وجد في خربة بمخاض مقتول ، وقرّبه . وسأل الرجل حين أعذله ؛ فذكر أنه كان مختاراً عليها لنزله ؛ فرام أولياء الدم الاتخذ لهم بالقسامة في المسألة ، على ما رواه ابن الحكم في مثل النزالة ، ورواه ابن وهب عن مالك ؛ فأجرى النظر في القضية ، وتوقف عن الفصل ، وعقد النية على ترك الولاية ما بقي من مدة حياته ، واستغنى على الفور من الحكم بين الناس . وقد كان التلق وقع به من أولى الامر ، فأعفى على الأثر . فكانت مدة ولايته القضاء نحو شهر . وهو — أعظم الله أجره ! — ممن أصيب في ذاته وماله ، بسبب إنكاره على إبراهيم الفزاري ، ولي بني أشقيلولة أيام نورتهم بويّة ، وامتناعه لما أظهره لهم من البدعة وادعاء النبوة ، وعند ذلك فر من مالقة

أبو جعفر بن الزبير ، وأتبع ليقتل ، فأقلت ، ولأد بأمر المسلمين ، السلطان ، المؤيد المنصور ، أبي عبد الله المدعو بالقية — رحمه الله وأرضاه ! — خاويل على الفزاري ، حتى تحصل في حكة ، وأمر بقتله وصلبه ، فقتل بفراطة على كفره ، هو وبعض أصحابه . وقد أشار إلى ما نسبنا عليه الشيخ القاضي الراوية المحدث ، الوزير المشاور ، أبو حامر بن عبد الله بن قاضي الجماعة أبي حامر بن ربيع ، في كتابه المسمى بـ « تنظيم الدرر في ذكر علماء الدهر » .

والذي وقع في الكتاب المسمى بعد اسم أبي علي بن الحسن ، من أوائله إلى آخره ، ما هو نمطه : الحسن بن محمد الجذامي من أهل مالقة ، من أعيانها وجلة بيوتها ، يعرف بالنباهي ، ويكنى أبا علي . أخذ بمالقة عن شيوخها . وكان — رحمه الله ! — صالحاً ، فاضلاً ، ديناً ، صلياً في الحق ، فامتنح في الله تعالى ، وقيامه بالحق ، بالضرب والنفي عن بلده — نفعه الله ! — واستقر بمدينة فاس ، تحت تكريمة ومبرة ، يتولى عقد الوثائق ، ويعترف بها . وكان من جلة العدول . ثم عاد إلى بلده مالقة ، عند خروج بني أشقبة لولة منها ، وأقام بها بقية عمره ، يتعاش من فائدة بقايا أملاكه بها . ودعى إلى الخطابة بجامعها الأعظم ، فأبى . وقضى أياماً يسيرة ، واستغنى . توفي — رحمه الله ! — في حدود سنة ٧٠٠ .

ذكر القاضي أبي جعفر المزدغني وبعض قضاة فاس بعده

ومن أهل المغرب ، الشيخ الفقيه أبو جعفر أحمد بن المزدغني . ولي القضاء بمحضة فاس ، بعد تمنع ، وأبابة ، وعزم عليه من الخليفة ، فسار فيه بأجل سيرة من العدل ، والفضل ، والاشتداد على أهل الجاه . وامتدت ولايته ، إلى أن توفي عام ٦٦٩ . فولى مكانه أبو عبد الله بن عمران ، ثم استغنى لزمان قريب . فتقدم بدله بفاس شيخ طلبة طلبة إذ ذاك ، وخطيب خلافتها ، الفقيه أبو عبد الله محمد بن أبي الصبر أيوب ، وكان في زمانه واحداً قطره عدالة ، وجلالة ، وصلاحاً ، وفضلاً ، وعقلاً ، وهو أيضاً ممن لم يأخذ على القضاء أجراً ، ونحافياً يختص به من الجراية منجى سحنون بن سعيد في وقته ، وطلب

أن يكون رِزْقُ وزعته من بيت المال ، لا من قِبَلِ أبواب الخصومات ، فأُمضى ذلك كله . وكان معظماً عند سلطانه ، كبير الشأن في زمانه . قال عبد الرحمن بن محمد الزليجى وقد ذكره في كتابه : توفى عام ٦٨٧ .

ذكر القاضى محمد بن يعقوب المرسى

ومن القضاة بتلك البلاد ، محمد بن يعقوب المرسى ، زيل تونس ، يُكنى أبا عبد الله . ولى قضاء الجماعة بها ، وقد كان ولى قبل ذلك قضاء باجة . وكان عالماً ، زاهداً ، ورعاً ، فاضلاً ، محموداً ، مشكوراً . توفى تقديرأ بعد ٦٩٠ .

ذكر القاضى أبى عبد الله بن عبد الملك المراكشى

ومنهم محمد بن محمد بن سعيد بن عبد الملك الأنصارى الأوسى المراكشى ، يُكنى أبا عبد الله ، ويُعرف بابن عبد الملك . ذكره الاستاذ أبو جعفر بن الزبير وقال فيه : روى عن الكاتب الجليل أبى الحسن بن محمد الزغبى ، وصحبه كثيراً . وروى عن غيره . ثم وصفه بأنه كان نبيل الأغراض ، عارفاً بالتأريخ والاسانيد ، نقاداً لها ، بعيد التصرف أدبياً بارعاً ، شارعاً مجيداً ، ذا معرفة بالعريضة واللغة والمروض . وألف كتاباً جمع فيه بين كتابى ابن القطان وابن المواقى على « كتاب الأحكام » لعبد الحق ، مع زيادات نبيلة من قبلة ، وكتاباً آخر سماه « بالذيل والتكملة لكتاب الصلة » ولى قضاء مراكش مدة ، ثم أخرج عنها ، لعارض سببه ما كان فى خلقه من حدة أثمرت مناقشة موثور وجد سبيلاً ، فنال منه . توفى بتلسان الجديدة أواخر عمره عام ٧٠٣ . ومن شعره :

لله مراكشُ الغراءِ مِنْ بَلَدٍ وَحَبْدًا أَهْلُهَا السَّادَاتُ مِنْ سَكَنِ
إِنْ حَلَّهَا نَارُحُ الْوَطَانِ مُتَّعِبٌ أَنْسَوُهُ بِالْأَنْسِ عَنْ أَهْلٍ وَعَنْ وَطَنِ
عَنْ الْحَدِيثِ بِهَا أَوْ الْيَمِينِ لَهَا يَنْشَأُ التَّحَايُدُ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأَذُنِ

انتهى حاصل ما قاله ابن الزبير في «صلة» . قال المؤلف — رضي الله عنه — :
وأوقفني ولده ، صاحبنا الفقيه أبو عبد الله ، على كثير من المكتوبات الصادرة عن أبيه
القاضي أبي عبد الله ، ما بين منظوم ومنثور . ومن ذلك قوله — رحمه الله ! — :

يا عاذل ! دمع المسألة أو سلا
كيف السلولي ولي بحكم البين في
هيهات ! أسلو عهد حل لي بها
وإني الي على السداد كتابه
أوردت من مرآة روضاً موفياً
طرش كنخبر معدراً أبدت به
أحبتي رخصاكم في موقف
أحبتي رخصاكم في تازج
أحلتكم هجرى وخطم أني
إن أعلن الشكوى فما أشكوى سوى
حسبي أذكاء قد أثار صباي
ولواعج طي الظلوع بشيها
فمن أدومي عن زفوتي عن كوعتي
من لي بتيسير المسير إليكم
وأصامم القربي وأهجر موطناً
فلو القضاة اتاح ما علمته
حتى أحل مثابة الفضل الذي
فاكون في رأي كذا إن حنظله
أو يُنعم الله الكريم برجة

عن صادق في الحب مثلي هل سلا
مرأ أكثر جسم وقلب في سلا
أسلا ابن حنجر عهد جارة ما سلا
فيسمهنجتي أفدي ركتابا أرسلا
ووردت من نقواه ماء سلسلا
صدغاه وثي الحسن حين تسلسلا
ألقي يد استسلامه واستسلا
يكم إليكم في الدنو توسلا
وفيل الحرام كما علمتم بسلا
بين نعم الأنس جور البسلا
ولما تفرق في التناي أرسلا
ذمع دتايع مرة واسترسلا
أروى الحديث مفعنا ومسلسلا
فأصمم العزم الذي لن يكسلا
وأجوب حومات أنمي عن سلا
ما كنت ممن في البدار ترسلا
لسواه قلبي بعده ما استرسلا
كره العبير وعافه فاستملا
يروي بها خبر السرور مسلسلا

وحكى عنه ولده المذكور أنه قصد أيتام شبيبته عبور البحر ، برسم الجواز الى
الأندلس ، فبلغ منها الجزيرة الخضراء ، وحضر بها صلاة جمعة واحدة ، وأقام بها ثلاثة

أيام ، جاثلاً في نواحيها ، آخذاً عن أهلها ؛ ثم قال : « حصل لنا الغرض من مشاهدة بعد البلاد الأندلسية ، والكروني بها ، والحمد لله على ذلك » ، وعاد قافلاً إلى أرضه . ولما توفى قافلاً جرى بعد ابنه المسمى تحامل في متروكه لنبعة تسلطت على نفسه ، أدته إلى الجلاء عن وطنه ، فاستقر بمالقة ، وأقام بها زماناً ، لا يمتدى لمكان فضله إلا من عثر عليه جزافاً . ولم ينتقل عن حاله من الخشنة ، والانتقاض ، والمكوف عن النظر في العلوم ، إلى أن توفى في ذي القعدة من عام ٧٤٣ .

ذكر القاضي أبي العباس الفُهريني

ومنهم الفقيه أبو العباس أحمد بن أحمد الفُهريني ، ولي القضاء بمواضع عدة ، آخرها مدينة بجاية . فكان في حكمه شديداً ، مهيئاً ذا معرفة بأصول الفقه ، وحفظ لغروعه ، وقيام على النوازل ، وتحقيق للسائل . ولما ولي خطة القضاء ، ترك حضور الولائم ، ودخول الحمام ، وسلك طريق اليأس من مداخلة الناس . ومن أناشيده :

لا تُنْكحَنَّ سرَّك المكنونَ خاطِبَه وأجمل لميَّته بين الخشَّاء جدنا
ولا تقلَّ نَفْسُ المصدورِ راحتَه كم نافث رُوَّحه من صدرِه نَفْسًا

وهذا القاضي ممن ذكره عبد الرحمن الوُليجي في تأريخه ، وقال عنه : توفى عام ٧٠٤ .

ذكر القاضي أبي عبد الله بن عبد المهيمن الحُفَرمي

ومنهم محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن علي بن محمد الحُفَرمي ؛ يكنى أبا عبد الله ، ويُعرف بنسبته . وكان في قطره كبير القدر . ولي القضاء بسبجته . لترايته من رؤسائها بني العزّافي ، وذلك عام ٦٨٣ ؛ فقام بالأحكام أجل قيام ، مستعيناً بحسن النظر وفضل الجاه وعزّ التراثة . فكان مجاسه يفضّ بمائم الصلاه ، وهم كانوا على رؤوسهم الطير هيبه له ، وتأذّباً معه . وكان في باب القبول شديداً على الشهاداء ؛ فيذكر أن أحد الظلمة

عرض له كتاب رسم في قضية نزلت به ، فنقده القاضي ومطل في تخلصه ، فتجئل على أن كتب بمحاط مجلس القاضي ما نصه :

بِسَبْتَةِ قَاضٍ حَضَرِيٍّ إِذَا انْتَسَبَ ، وَفِي حَضَرِ مَوْتِ الشُّومِ وَاللُّومِ بِالنَّسَبِ
فَن شُومِهِ لَا يَثْبُتُ السَّعْدُ عِنْدَهُ ، وَرَمَنَ لُومِهِ يَرَى أَوَّلِي الْفَضْلِ بِالرَّيْبِ

فلما وقعت عين القاضي على المكتوب وتفهمه ، أمر بإزالته ، وأمسك عن عنائه ، وأخذ في إصلاح شأنه ، وترك البحث عن ناظم البَيَّاتِين وكاتبهما بخط يده . واستمرت أيام ولايته الى أن تصير أمره بلده الى الأيالة النُصْرِيَّة ، في أواخر عام ٧٠٥ ، فصُرف الى غرناطة مع سائر أقاربه بني العزّاق فوصلها ، وأقام بها وابنه الكاتب البارح ، أبو محمد عبد المهيمن ، ثم أذن له في الانتقال الى وطنه ، فعاد اليه ، وقد أحدث منه السن ، وأقعد الكبر ، فلم يبرح بعدُ عنه الى أن توفي غرة صفر من عام ٧١٢ .

ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم الغافقي

ومنه إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي الاشبيلي ، يُكنى أبا إسحاق ، ويعرف أيضاً بنسبته الى غافقي ، أستاذ الطلبة ، وإمام الحلبة . خرج عن بلده إشبيلية ، عند تغلب الروم عليها ، وذلك سنة ٦٤٦ ، فلازم الشيخ أبا الحسن بن أبي الربيع ، وتصدّر بعد وفاة اللاذء في مكانه ، فأخذ عنه الكبير والصغير . ولّى القضاء بسبب نيابة ، ثم استقلالاً ، وكان واحد عصره ، وفريد قطره ، وعمدة طلبته الموثوقين بما استُفيد في مجلسه من فنون العلوم . أخذ علم الريّة على صدر الشّاعة ابن أبي الربيع المذكور ، والقرءات عن الأستاذ أبي الحسن بن الخطّار ، وروى عن المسند المسنّ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن سليمان ، والأديب القرظي أبي الحكم مالك بن المرحل المالكي ، والقاضي أبي عبد الله بن قاضي الجماعة أبي موسى عمران بن عمران ، إلى أمم من أهل المشرق والمغرب والأندلس . ودوّن في علم الريّة وغيرها كتباً فافعة . وتوفي قاضياً — رحمه الله — آخر شهر ذي القعدة من عام ٧١٦ . وعليه اعتمد شيخنا الولي المقرئ أبو القاسم بن يحيى بن محمد

الوزير والي بن إدريس في قراءة القرآن ، والتلفظ والآداء ، وعلى الخطيب الصوفي أبي جعفر الريات ، من أهل بلش مألقة ، على كثرة من لقبه من سمكة ^(١) كتاب الله وقرائه ^(٢) بالشرق والمغرب . وعلى الغافقي أيضاً كان في تعلم العربية اعتاد شيخ النحاة بمحضرة غرناطة ، الأستاذ أبي عبد الله محمد بن علي الخولاني ، المشتهر بقيرى — رحم الله جيمهم وكافى صنيمهم !

ذكر القاضي محمد بن محمد اللخمي القرطبي

ومنهم محمد بن محمد اللخمي المعروف بالقرطبي ، من أهل سبتة ، والقاضي بها . وكان من جملة الحكام الصدور الأعلام ؛ خطب بمسجد بلده ، ودرس به الفقه وغيره . وكان قائماً على المذهب ، منقطع القرنين في حفاظه . وكان من شأنه ، إذا أتى المسجد للحكم فيه بين الناس ، يتركع ويتضرع إلى الله تعالى ، ويلجأ في الدعاء ، ويسأله أن يجعله على الحق ويمينه عليه ، ويرشده للصواب ؛ وإذا فرغ من الحكم ، يتركع ، ويستقبل الله تعالى ، يسأله العفو والمغفرة عما عسى أن يكون صدر عنه ، مما تلحقه تبعة في الآخرة . أخذ عن الشيوخ الجملة أبي الحسن بن أبي الربيع ، وابن الحضار ، وابن الطيب وغيرهم . وتوفي ببلده قاضياً مشكوراً ، وهو على سن عالية ؛ وذلك صدر ربيع الآخر من عام ٧٢٣ .

ذكر القاضي محمد بن منصور التلمساني

ومن القضاة بمدينة تلمسان ، الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن منصور بن علي بن هديمة القرشي ، كبير فطره في عصره نباهة ، وجاهة ، وقوة في الحق ، وصرامة . وكان أثيراً لدى سلطاناه ، فأدبه مع قضائه كتابة مره ، وأزله من خواصه فوق منزلة وزرائه ؛ فصار يشاروه في تدبير ملكه ؛ فلما كان يجري شيئاً من أمور السلطنة إلا عن مشورته ، وبعد استطلاع نظره . وكان أصيل الرأي ، مصيب العقل ، مذكراً لسلطاناه بالخير ،

(١) قور : جملة . — (٢) قور : قراءته .

مميّناً عليه ، كاتباً بليغاً ينشئ الرسائل المطوّلة في المعاني الشاردة ، ذا حظٍّ وافٍ من علم العربيّة واللّغة والتّاريخ . شرح رسالة محمد بن عمر بن نجيب الحنّوري التي استفتح أوّلها بقوله :

مَحَبّاً لَهَا أُبْذَوُ قُلُومَ مَلْعَمٍ وَصَالِهَا مَنْ لَيْسَ يَأْمُلُ أَنْ يَمُرَّ بِبِئْسَ لَهَا
وَأَمَّا الْفَقِيدُ إِلَى تَعْمَلِ سَاعَةٍ مِنْهَا وَتَمْنَعُنِي زَكَاةَ حَجَالِهَا

إلى آخر الرسالة . من نظم ونثر ، شرحاً حسناً ، أتى فيه بفنون العلم وخروب الأدب ، بما دلّ على براعته . وكان جميل الأخلاق ، جَمَّ المشاركة ، مفيد المجالسة ، مردّداً لقول الأستاذ أبي إسماعيل الطّغّي رأي في معرض النصيحة والتّنبية والتذكّرة :

لَا تَطْمَحَنَّ إِلَى الْمَرَاتِبِ قَبْلَ أَنْ تَتَكَمَّلَ الْأَدَوَاتُ وَالْأَسْبَابُ
إِنَّ الثَّمَارَ تَمْرٌ قَبْلَ بُلُوغِهَا مَلْعَمٌ وَهَنْ إِذَا بَلَغْنَ عَذَابُ

وتوفي صدر سنة ٧٣٦ ، قبل هلاك سلطانه ، ودخول أهل طاس إلى بلده بأشهر
— تَمَنَّدَنَا اللَّهُ وَآيَاهُ بِرَحْمَتِهِ !

ذكر القاضي محمد بن علي الجزولي ابن الحاج

ومن القضاة بمحضرة طاس ، محمد بن علي بن عبد الرزاق الجزولي ، المعروف بابن الحاج ؛ يُكنى أبا عبد الله . وهو أحد أعلام المَعْرَبِ تَفَنُّناً في المعارف ، وفضلاً ، وعقلاً . وكان محافظاً على الزّينة ، مقيماً للأبّية ، جميل الهيئة ، حمولاً لمكاره السلطنة ، صبوراً على الرحلة ، خطيباً بليغاً مفليحاً ، كاتباً بارعاً مرسلأ ، وديان من الادب ، سريع القلب ، منقاد البديهة ، مهتما تناول القرطاس وكتب ، أتى على القور بمعجب . رحل الى المشرق ، ولقي أعلامها . ودخل الأندلس ، وأقام منها بما لفة زماناً ، وروى عن أشياخها . وصحب بها الخطيب المدرّس أبا عثمان بن عيسى الحنّيري . ثمّ عاد إلى وطنه ؛ فتولّى خطّة القضاء بفاط . وتقلّد أزمّتها مع الخطابة مدة طويلة ، إلى أن انتزعت منه ، وأضعف قواه الهرم ؛

فاستبدل بالفقيه المتفنى الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد المقرئ (بفتح الميم ، منسوب الى مقررة موضع من عملة إطرأ بلس) ولزم هو منزله ، تحت عناية ورغد جارية ، إلى وفاته — رحمه الله وغفر لنا وله !

ذكر القاضى أبى إسحق إبراهيم التُسُولى شارح « الرسالة »

ومنه الشيخ الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن أبى يحيى التُسُولى التازى . تولى خطّة القضاء ، واستعمل في السفارة ، وُفِّدَتْ حالته ، وشكرت سيرته . وكان صدرَ فقهاء وقته مشاركاً في الفنون ، وقيماً على الفقه . شرح « كتاب الرسالة » لأبى محمد بن أبى زَيْد شرحاً مُستعِماً حَسَناً ، وقِيْدَ على « المَدْوَنَةِ » مجلس الشيخ أبى الحسن الصغير قاضى الجماعة بفاس ، وضمَّ أجورَ بَنَتِهِ في تَوَازُلِهِ في سفر . وكان مع ذلك فارساً شجاعاً ، جميل الصورة ، نبية المشاورة ، فَايَرَهُ المُرُكَّب ، وجيهاً عند الملوك : صمَّهم وحضر مجالسهم . وفلج بآخر عمره ، فالتزم منزله بفاس ، يزوره السلطانُ ، فَمَنْ دَوْنَهُ . وتعرَّفَتْ أَنَّهُ تَقِلُّ إلى داره من تازة بلده ، فتروى بها في حدود ٧٤٩ — تفننا الله به وغفر لنا وله !

ذكر القاضى أبى تمام غالب بن سيد بونة الخُزاعى .

ومن الشيوخ المُرَاقِ ، المذكورين بالأندلس في القضاة ، أبو تمام غالب بن حسن بن غالب بن حسن بن أحمد بن يحيى بن سيد بونة الخُزاعى . تقدم ذكرُ جدِّه ، ولنذكر الآن نبذةً من التنبيه على سيره ، والتعريف بسلفه . فنقول : أَصْلُهُمْ ، على ما تقرَّر ، من بونة التي بإفريقية ، وهى المسماة ببلد العُثَاب . وانتقل جدُّه الى الأندلس ، فاستوطن منها وادى آس من حمل كدانية الى أن استولى الصدوق على تلك الجهات ، فخرج قومُه من مدينة آس الى غُرْناطة ، فبنوا بخارجها الرُبْعَ المعروف بالبَسْـازِين ، ونشروا مَذْهَبَهُمْ في الإِردَادَةِ ، وانضمَّ اليهم من تبعهم من أهل المشرق . وتقدم الفقيه أبو تمام شيخاً لهم ، وقاضياً فيهم ، وخطيباً بهم ، فقام بالاعباء ، سالكا سنن الصالحين من الإيثار والتسديد

بين قومه ، مُكَبِّلاً على العبادة والخفوق على الجهاد . وله رواية عن والده أبي علي ، وعن الخطيب أبي الحسن بن فضيلة وغيرها . وله تأليف في منع سماع الأيراعة المسماة بالشَّيْبَاة وعلى ذلك درج جمهورهم . مولده في ذى القعدة من عام ٦٥٣ هـ ، ووفاته في شوال من عام ٧٣٣ .

وأما الشيخ أبو أحمد ، الصوفي الكبير ، الوليُّ الشهير ، فهو جعفر بن عبد الله بن محمد بن سيد بُوتة . قرأ ببِلَنْسِيَّة وغيرها . قال ابن الأثير : وكان يحفظ نصف « المدونة » أو أكثر ، ويؤثر الحديث والفقه والتمييز على غيره من العلوم . ورحل إلى المشرق ، فأدَّى فريضة الحج ولقى جُلَّة من الفضلاء ، أشهرهم وأكبرهم في باب الزهد والورع وسنن الأحوال ، ورفيع المقامات ، الشيخ الصالح أبو مَدَيْن شَمْسِيَّ بن الحسين مقبم بحِجَاية ، فصحه كثيراً ، وانتفع به ، وارتوى من ذلاله . توفى — رحمه الله وأرضاه — عن غير عقب من الله كور ، وذلك في شهر شوال سنة ٦٢٤ .

ذكر القاضي محمد بن محمد بن هشام

وتقدّم أيضاً بفرنامة لتنفيذ الأحكام محمد بن محمد بن هشام ، استقضاء السلطان أبو عبد الله المدعو بالفقيه ، لقصة رفعت من شأنه ، وذلك أنَّ هذا الرجل نشأ في الدَّجَن^(١) ببلاد الروم من شَرْقِ الأندلس . ثمَّ هاجر منها ، فاستقرَّ بوادي آس ، فأقرأ العلم بها ، وصحَّح ما كان قد عمَّله من فنون العلم . فلما توفى قاضي البلدة ، أتيَّام خلاف بني أَشَقِيذِوَلَّة بها ، عرض عليه قضاؤها ، فتمنَّع وأبى لمكان الفتنة ، إلا أن يكون التقديم من قِبَل أمير المسلمين الحقِّ بالخلافة ، السلطان أبي عبد الله المذكور . فأعرض عنه ، وقُدِّم غيره . فلم يَرْضَ الناسُ به ، فدَعَتِ الرؤساء المذكورين بالضرورة إلى طلب التقديم من حيث ذَكَر . فأنفذ لهم المطلوب . ولما ذهبت الفتنة ، وتَمَكَّن السلطانُ المدينة ، تحقَّق فضل ابن هشام وصلابته في الحقِّ ، فنقله إلى مدينة الكَرْيَّة وعند وفاة أبي بكر الأشْبَرْوَن ، استقدمه من هناك ، وقلَّده القضاء بحضرته . لحُصِنَتْ

(١) ق و ر : الرجر .

به الحال، واقتضيت الحقوق إلى آخر مدّة مُسْتَقْبِئِهِ — رحمه الله ! — وكانت صدر شعبان من عام ٧٠١. وانضى الأمر إلى ولده أبي عبد الله محمد، ثالث الأسراء من بني نصر؛ فجرى على منهاج أبيه في الاحتياط بقاضيه، فأقره على ما كان يتولاه، وزاد في التنويه. فظهرت الخطّة بواحدٍ وصدر رجالها؛ وبقي يتولاه إلى أن توفى، وذلك عام ٧٠٤. ذكره القاضي أبو عامر يحيى بن ربيع في «مزيد» هـ وقال فيه: كان فقيهاً عارفاً، أديباً، كاتباً بارعاً، فاضلاً، لئيم الجانب، سمحاً، درياً بالأحكام، عدلاً، زهياً، وتولى الخطبة بجامع الخراء.

قال المؤرّف — رضى الله عنه ! — : لله دُرٌّ محمد بن هشام في إصراره على الإيابة من القضاء في الفتنة الأشقيليّة؛ فإنه جرى في تمنّعه على منهاج السداد، وأخذ لنفسه الواجب من الاحتياط. وقد تقدّم صدر هذا الكتاب أن الداعي إلى العمل، إذا كان غير عدل، لم يجز لأحد إعانتة على أموره، لأنّه مقعد في فله؛ فيجب عليه أن يصبر على المكروه، ولا يلى العمل معه؛ وإن كان عدلاً، جاز، وقد مُسْتَحَبُّ له الإيابة. والله الموفق للصواب!

ذكر القاضي أبي جعفر أحمد بن فركون

وولى بمد ابن هشام قضاء الجماعة الشيخ الفقيه أبو جعفر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد ابن أحمد القرشي، المعروف بابن فركون، أحدُ مُدْوَورِ النُصَهاءِ بهذا القطر الأندلسيّ؛ اطلاعاً بالمسائل، وحفظاً للنوازل، وقوّة على حمل أعباء القضاء، وتفنّناً في الممارف. وكان — رحمه الله ! — منشرح الصدر، مثلاً في حسن العهد بمن عرفه ولو مرّة في الدهر، مفيد المجالسة، رائق المحاضرة، مترفّقاً بالضعيف في أقضيته، كثير الاحتياط عند الاشتباه، دقيق النظر، مهتدياً لاستخراج غريب الفقه وغوامض نُكُتِ العلم، رائق الأبهة، موصوفاً بالتراهة والمدالة، شديد الوقار، مشغلاً عند المواجهة والتجلّة، مع التحلي بالفضل، والمخلّق الرّعب، والدّعاية^(١) الحلوّة. طال يوماً بين يديه فمؤدّ رجل

(١) ر: والرعاية. — ق: والدعة.

اسمه أحمد بن مُعَاوِيَة ، دعا اليه في حقّ وقع الفصل فيه ؛ فاستأذنه في الذهاب ؛ فقال : « يا سيدي ! ينصرف أحمد ؟ » فقال : « لا ينصرف ! » فأقام ذلك الرجل وجلاً حتى نبه على أن القاضي إنما قصد التورية . قرأ على المدرّس المتفكّن أبي الحسن الأبلّح ، وأكثر الاتّخذَ عن المقرئ أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الطائي المعروف بمستفوز وغيرهم . وكان خطيباً . بليغاً ، كاتباً فاضلاً فائزاً ، بصيراً بمقوّد الشروط ، سابقاً في علم الترائف . قضى بمواضع منها رُتْدَة ، ومالقة ، والمريرة ، وسار فيها بسيرة عادلة سنيّة . واستمرّ قضاءه مع الخطابة بمحضرة غرناطة الى أوّل الدولة الإسماعيليّة ؛ فصُرف عن ذلك ، لما كان له في مشايعة الخلوّج عن السلطنة من الأمور التي حقّت عليه الخمول ، بعد استقرار ذائلها الأمير أبي الوليد بالمُلك — رحمة الله عليه ! — ومولده القاضي أبي جعفر المذكور في عام ٦٩٩ ، ووطأته في السادس عشر من ذي القعدة عام ٧٢٩ .

ذكر القاضي أبي بكر يحيى بن مسعود المحاربي وابنه أبي يحيى

وتقدّم بعده لقضاء الجماعة الوزيرُ الفقيه أبو بكر يحيى بن مسعود بن عليّ بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن مسعود المحاربيّ القُرْطَبِيّ ، من أهل الأصالة والجزالة والجلالة . وكان — رحمه الله ! — ساعى الهمة ، ماضى العزيمة ، شديد الشكيمة ، ولي القضاء بمجتهات شتى ، منها مدينة السمرية ، وصدرت عنه في مدّة حصار الروم لها جملة أقوال وأفعال لا تصدر إلّا من حزماء الرجال . ثمّ نُقل الى قضاء الجماعة بالحضرة ؛ فاشتهر بالمضا والاشتداد على أهل الجاه ، وإقامة الحدود ، وإخافة الشهود . وكان لا يخطّ بمقد علامة بثبوته عنده إلا بعد شهادة أربعة من المُدوّل ؛ وقصر أصحابه ذلك وقالوا : ألا ترى ، لو أنّ رجلاً دفع إلى آخر حقّاً كان له عليه ، وطلبه أن يشهد به ، فأشهد عدلّين ، وأبي أن يشهد غيرهما ، وأراد صاحبه الاستكثار من البيّنة ، فإنّه لا يلزمه أن يشهد له أكثر من شاهدين عدلّين ، على ما قاله القاضي أبو الوليد بن رشد ، ورواه غيره لقوله تعالى : « وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ . » ^(١) قالوا : وإن كان قصد

القاضي من الإكثار من الشهداء التوثق لتحصيل البراءة المتحققة له ولغيره ، فقد يجمع أربعة من الضملاء في رسم واحد . فلزم إذاً مرتكب هذا النظر الإمساك عن خطاب مثل هذا الرسم ، إلى غير ذلك من المضار المتطعنة به فلم يثن الشيخ أبابكر بن مسعود شئاً من هذا كله من غرضه ، واستمر على ذلك مدة قضائه . وكان له من أخيه أبي الحسن ، وزير الدولة الإسماعيلية وعهيد البلدة ، ردة كثير على إقاز الأحكام ، ومصادمة أساطين الرجال . وقرر بعض أهل المدينة عند التخاصم عنده ، تقية من تعاطم شدته واتصال عبوسه ؛ وجرى له في ذلك مع القاضي بركات البيهاتين كلام حارصه أن طلب منه الاقتصار بالنظر على جهته ، رفعاً للتشويش عن الخصوم . والمنصوص جواز قاضيين في بلد واحد وأكثر ، كل مستقل ومختص بناحيته ، وإنما المنوع شرط الاتفاق في كل حكم ، لاختلاف الأغراض ، وتعدد الاجتماع . وقد تقدم الشبه على ذلك عند التكلم في شروط القضاء . ثم إذا تنازع الخصمان في الاختيار ، حيث قلنا بالجواز ، وازدحم متداعيان ، فالقعة .

قرأ على الأستاذ أبي جعفر بن الزبير ، وابن الطلاع ، وابن أبي الأخوص ، واستعمل في الرسالة إلى ملك المغرب عام ٧٧٧ ، وأقام بظهر سلا ؛ ثم طرقة المرض ، فتوفي هنالك يوم الخميس سابع ذي قعدة من العام المذكور . ودفن بالجبانة المعروفة بشقة ، خارج رباط الفتح . ومولده لست خلت من شوال عام ٦٥٣ .

وكان — رحمه الله — قد ترك نائباً عنه فيما كان يتولاه من القضاء بفرناطة ولده الفقيه أبي يحيى . فحين بلغه أنه توفي بحيث ذكر ، استقل بعده ولده بالولاية ، واستكمل له ألقاب الخطبة ، وجرى على طريقة أبيه من الجلالة والصرامة ، في استخلاص الحقوق ، ونصر المظلوم ، وقهر الظالم . وكان في نفسه شجاعاً ، فارساً ، مقدماً ، جليل الهيئة ، نبيه الشارة ، رائق الأبهة ، يبرز عند القتال في مصاف صدور الأبطال ؛ فيحسن دفاعه ، ويحمل عناده . ولما ضاقت الروم مدينة المرية ، وكان أبوه الشيخ أبو بكر مدّن شمله الحصار بها ، كما تقدم ، شق أبو يحيى حملة المدوّ ليلاً ، وتحمل حتى وصل إلى سور البلد ، وأعلى حرسه باسمه ، فصرّ المسلمون بتخلّصه ، وانتفع هنالك أبوه . وبقي هذا القاضي متولياً خطة القضاء

نيابةً واستقلالاً نحواً من خمسة أعوام . ثم نقل قاضياً إلى مدينة المرقية ، فأقام بها .
وكان أيضاً نائباً الشيخ أبي بكر ، ومشاوره في أحكامه ونوازله ، شيخ
الفقهاء بقطرته في وقته ، العابد الشيخ الفاضل أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أحمد بن
محمد بن قطبة الدؤسي . وكان — رحمه الله ! — لمكانه في المعرفة والمدالة أهلاً
للاستقلال بأعباء الحكومة .

ذكر القاضي محمد بن يحيى بن بكر الأشعري

وخلفه في الأحكام بمحضرة غرناطة الأستاذ محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن بكر
ابن سعد الأشعري المالقي ، من ذرية بلج بن يحيى بن خاله بن عبد الرحمن بن يزيد بن
أبي بردة (واسمه عامر) بن أبي موسى (واسمه عبد الله) بن قيس صاحب رسول الله
— صلى الله عليه وسلم ! — ذكره ابن خزم في جملة من دخل الأندلس من المغرب ؛ يكنى
أباً عبد الله ، ويعرف بابن بكر . هذا نص ما وقع إثر اسمه عند ذكره في الكتاب المسئى
بـ « حائد الصلة » وتحققنا من غيره صحة معناه . ولنذكر الآن نبذة من أنبائه وسيره في
في قضائه .

فنقول أولاً : كان شيخنا هذا أبو عبد الله — رحمه الله وأرضاه ! — ممن جمع له بين
الدراية والرواية ؛ لازم من قبل سن التكليف صهره الشيخ الفقيه الوزير أبا القاسم بن محمد
ابن الحسن ، وقرأ عليه بمنزلة القرآن ، وتأدب معه ، واختم بالاساذ الططيب أبي محمد
عبد الواحد بن أبي السداد الباهلي الأموي ، وأخذ عن الرواية أبي عبد الله محمد بن عباس
الخرجي بن السكوت ، والططيب الولي أبي الحسن بن فضيلة ، والاستاذ أبي الحسن
ابن البباد المدني . ورحل إلى مدينة سبته ؛ فأخذ بها عن حميد الشراء أبي علي بن أبي التقي
طاهر بن ربيع ، وأبي فارس عبد العزيز الهواري ، وأبي إسحاق التلمساني ، وأبي عبد الله
ابن الخضر ، والمقرئ أبي القاسم بن عبد الرحيم ، والاستاذ أبي بكر بن عبيدة . وأجازه
من أهل المشرق الإمام شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (بالذال المهملة) ،
والرواية المحدث أبو المعالي أحمد بن إسحاق القوصي ، إلى جماعة من المصريين والشاميين

وغيرهم . وعاد إلى بلده مألقة ، وقد صار سباق الحلبات معرفة بالأصول ، والقروع ،
والعربية ، واللغة ، والتفسير ، والقراءات ، مبرزاً في علم الحديث تأريخاً ، وإسناداً ،
ونسخاً ، وتصحيحاً ، وضبطاً ، حافظاً للألقاب والاسماء والكُنى ؛ فتصدّر في فنون العلم .
وكان كثير النصيحة ، حريصاً على الإفادة ؛ فنفع وأدّب ، وخرّج وهذّب ، حتّى صار
أصحابه على هيئة متميّزة من لباس واقتصاد ، وجدّة واجتهاد . وكثيراً ما كان يقول لفتيان
الطلّبة ما قاله الجُنَيْد بن محمد ، وهو : « يا معشر الشباب ! جدّوا قبل أن تبلغوا مبلغى !
فتضعفوا وتقصروا كما قصرت ! » وكان الجُنَيْد وقت الشاخة لا يلحقه الشباب في العبادة .
ومن تلك النسبة أيضاً كان شيخنا أبو عبد الله بن بكر ، فأنّه لم يكن في الغالب يأكل إلا
عند حاجة ، ولا ينام إلا عن غلبته ، ولا يتكلّم بغير العلم إلا عن ضرورة . وبقي كذلك
زماناً ، يدرس بالمسجد القريب من منزل سكناه احتساباً . ثمّ تقدّم بيلاده للوزارة ، ناظراً
في أمور العقد والحلّ ، ومصالح الكفّة . ثمّ ولي القضاء به ، فأظهر من الجزالة والشدة
ما ملأ به وجدّاً صدور الحسنة ، ونسبوا إليه أموراً حملت على إخراجه من مألقة ، وإمكانه
بغرناطة ؛ فبقي بها يسيراً ، وتقدّم منها بالمسجد الجامع خطيباً . ثمّ ولي قضاء الجماعة ؛ فقام
بالوظائف ، وصدع بالحقّ ، وبهرج العدول ؛ فزئف منهم ما ينيف على الثلاثين عدداً ،
استهدف بذلك إلى محادة ومناسبة ومعادلة خاض تبعها وصادم تيارها غير مبالٍ بقليل أو
قال ؛ فأصبح في عمله ، مع كتبة الوثائق بغرناطة ، أشبه القضاة ببيحني بن معمر في
طلّبة قرطبة ، إذ بلغ من مناقشته أن سجّل في يوم واحد بالمسحطة على تسعة عشر رجلاً
منهم . وسجّرت لابن بكر في هذا الباب حكايات يطول ذكرها ، إلى أن استمرت الحال على
ما أراده . وعزم عليه أميره في إلحاق بعض من أسخطه بالعدالة ؛ فلم يجد في قناته مفرّاً ؛
فسلّم له في نظره .

ولم يزل مع ذلك ملازماً أيام قضائه للاقراء مع التعليم : درس العربية ، والأصول ،
والفقه ، وإقراء القرآن ، والحساب ، والفرائض ؛ وعقد مجالس الحديث شرحاً ومباحثاً .
وربّما نما في بعض أحكامه أنحاء مُصنَّع بن عمران أحد القضاة قديماً بقرطبة ؛ فكان
لا يمتكّد مذهباً ، ويقضى بما يراه صواباً . وسياثي بسط الكلام في هذه المسألة بعد ، بحول
الله . وإن قلنا عن القاضي ابن بكر أنّه كان في شدائد أحكامه أشبه علماء وقته بسخّنون

ابن سعيد ، لم يكن في ذلك بيميد ، فإنه أذب الناس على الحلف بالإيمان اللازمة ، وأنكر سوء الحال في الملايس ، وفرق مجتمعات أرباب البدع ، وشدّد أهل الأهواء بالسجن والأدب ، على سبيل في ذلك كله من أتباع السنة وأطراح الأهواء له ، وخفض الجناح لاهل الخير .

وكان في خطبه وصلاته كثير الخشوع ، لا يتألك من سمع صوته في الغالب من إرسال الدموع ، يقرأ في الصبح بما فوق المفضل ، فيحسبه المصلي خلفه كأنما قرأ بآية واحدة ، لحسن قراءته ، وطيب نغمته ، وصدق نيته ، وإذا ذكر شيء من أمور الآخرة ، ظهر على وجهه الاصفرار ، ثم يلقب البكاه ، ويتمكن منه الانفعال . فكان ، في معاملته لأصحابه ، على مذهب الفرج بن ركنانة ، لا يرى زلة لصديقه ، ولا يمدل في حاجته اليه عن طريقه ، وقتما كان يتخلف في يوم من أيامه عن عيادة مريض ، أو جهود جنازة ، أو تفقد محتاج ، أو زيارة منكوب . ومن ذلك ما حدثني به فريثنا وقريبه الشيخ الراوية المحدث الحاج أبو القاسم بن عبد الله ، وهو أنه لما اعتقل بدار الإشراف من الحضرة ، على ما نسب اليه من المساحة في إضاعة مال الجباية ، أيام كانت أشغال السلطنة لنظره ، أن زاره القاضي أبو عبد الله يوماً في محبسه . قال : فذكرته بمادته من مشاركته لأصحابه ولاخوانه وله ابن عوانة . قال : فاستعبر ، واستغفر ، وأقام معي هنيئاً ساكتاً مفكراً ، ثم تناول القرطاس ، وكتب يخاطب الأمير بما نصه :

الحمد لله ! مولاي — أمدك الله بتوفيقه ، وحملك من الرشاد على أوضح طريقه ! — أسلم عليك وأسائلكم ، حققت رجاء الآملين وسائلكم ، ولا غاب من قصد لديكم قاصدكم وسائلكم ! ما كان من حديثي الذي لم يزل ذا قدم صدق في خدمة الإيالة الإسماعيلية وبنينا ، وخلصتها وضيها ، وإذا لا ودأئها . ثانياً عن متارها ، يرفع لنصحها في كل ميدان خدمة لواء ، ويؤم أولياءها ثقة وأعداءها مقتاً ولواء ، ويجري في نصحتها من حسن الطوية رداء ، إلى أن تحمل من عدوى الجوار داء ، وجعل لصاحب الجريرة ، من أخذ بالجريرة غير ناره ، وكوى لعجز جاره ، وتارة عدوه ولم يقم له هو ولي بشأره . فهل غر البعث البدعي في نواحي عمله وفي خفيات سره ، على مقربة خبر . أو أتى البعث السريع في كهرجه ورمله بأثارة علم تكشف العمى ونقى الطريق لأولى البصر ؟

حنانيك أعد النظر فإني إلا القيت يُقرّر بها قرقرة زباجة ، من قضائها لغيرك فيما اخبت حاجة . وإن كان وقع لما ألقاه في الأمر شيء من الباس ، وحضر لما زينه وأطانه عليه قوم آخرون من الناس ، فما بنا من ظهور الحقّ لديك إياس ، وحاشاك أن يخفض للجوار بحضرة عهدك الكريم كبير أناس . فأعرض عما تسوله شياطين الانس وتحليه ، وتعلمه من الأباطيل وتغنيه ، وعُدّ عما يُزخره كلُّ خف مزق القول منها فيستند كلُّ نقل روايته الى أصل غير ثابت ، فيربط قياس رؤيته بما اطمع خضراء الدمن نابت ، قد غمس في آل القاضي يمين طمعه ، وجزاء على غموس اليمين فرط هلمه . فما ينطق لسانه إلا بما يجعل في كفه من الصامت ، واعتمد مشورة ناصح لك بإلقاء نصحه حذر الوشاة فتخافت . وإذا حضرك العاؤون المستغيثون ، وألقوا من حبال كيدهم وعصى مكرهم ما هم ملقون ، فتموّد بالله من شرّ ما يشركون ، واستحضر من الحقّ كلمة تلقف ما يافكون ، ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يَرِمْ بِهِ رِبِّيًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ^(١) . ثم اسمع من لسان الحال ، وهو أفصح من لسان المقال ، حجة من اعتاد سيلان الفضائل من يديك ، ومثله جاثيا للاحتكام لديك ، أليس من قواعد الحكم نظر حال المدعى وحال المدعى عليه ، ومن يليق به ما عزی له ومن لا يناب ^(٢) به ما نسب اليه ؟ هل يستويان مثلاً ، أو يتقاربان قولاً ، ويتقاربان عملاً ، أو يتباعدان بعد المشرقين ، ويتباينان فوق ما بين عطار ركنين ؟ فمن الذي يتلو الآيات ويردّد واعظها ، ويسرد الأحاديث ويسمع مواعظها ، ويطرّد في الاسحار الهجوع ، ويرسل في مجالس الخير الدموع ، ويتعبّد مع العابدين ، ويتقلّب مع الساجدين ؟ أم هو كذا وكذا وكيت وكيت مما يكثر عند التعداد ، ولا يحمل في مثله استعمال القلم والمداد ؟ فعلى من تحمّل اليمين والكذب ، أعلى من ألقه الجدُّ أم على من غلب عليه اللب ؟ فإن غير هذا أو غير هذا لا مريم ما وقيل لها في الثناء سيّان ، وعند النداء مميّان ، وقد ظهر للمدعى في صكوك الحساب رجحان ، وهذا ديوان العمل فيه شهادة فلان على خطّ المطلوب وفلان ، فادرا هذه الشبهة المشوّهة والحجة الداحضة المموّهة . فإن اضطراب المذاهب في العمل بالكتاب ، وتفرّق أربابها على أشتات الطرق والشعاب ، فمنهم من أهمل جملة في كلّ الأمور ،

ومنهم من أحمله في بعضها وهو القول المشهور ! يا للعجب إذا كانت شهادة المدول ترد بالاستبعاد ، بدعوى فيما يقدر على تحصيله يسير العثرات والاحاد ! وعند التأمل بإنصاف ، وتجنب الميل والانحراف ، يبدو من أحوال هذه القضية قرائن توجب فض ذلك المكتوب ، وتؤذن ببراءة المحبوس من العدد المطلوب ، وإن كان من جد هذا القول ليس من أهل التحجير ، ولا يضمن عرف بمجودة البيان وبلاغة التعبير ، فإنه ذو عسرة جاذ بما وجد ، وحليف وجد عنصر بلاقة طبعه شدة ما به من الكد ، أبناك الله وكتب لك سداد الرأي وسعادة الأبد ، وعزاً ونمياً لا يحصرهما حد ، ولا ينتهيان إلى أمد ! وصلى الله على سيدنا محمد وآله ، صلاة دائمة ما دام ثناؤه في الآلسن وثرأه في الظلدة !

قال الشيخ أبو القاسم : وختم الكتاب بعد ما علقه لأجمعي له ودفعه لمن بلغه . فاتمّ النهار إلاّ والبشير قد وصلني بالإعتاب ، ورفع التوجه من العتاب . والحمد لله على ما منع من ذلك !

قال المؤلف — أدام الله سعاده ! — : وهذا المرسوم التريد ، إن كان شيخنا أبو عبد الله بن بكر قد أتى به على البديهة ، إنّه لأغرب من الخطبة التي قام بها مُنذِر ابن سميد بين يدي الخليفة الناصر ، حين أُرِجَ على محمد بن عبد البر وحيل بينه وبين ما رواه ، وانقطع القول بأمر الكلام أبي عليّ القالي . وإن كان الشيخ قد جدّد قديماً ما أظهره وأعدّه ، قصد مناظرة أخيه ، فلقد أحسن في عمله ما شاء ، وأجاد الإيداع والإلشاء .

ويقرب من هذا النمط ما حدثنا به صاحبنا الخطيب ، أبو جعفر الشقور عن القاضي أبي عبد الله المذكور ، أنّه كان قاعداً يوماً بين يديه ، في مجلس قضائه من حضرة غرناطة — مهدها الله تعالى ! — وإذا بامرأة قد رفعت له بطاقة مضمّنتها : يا سيدي — رضى الله عنكم ! — إننا محبتنا في الرجل الذي طلقها وهي تريد من يكلمه في ارتجاعه لها وردّها إليه . قال : فتناول القلم ، وكتب على ظهر البطاقة آخرُفاً ، ودفعها إلىّ ؛ فإذا هي : « الحمد لله ! من وقف على ما في القلوب فليُمنح لسماعه إصاخة مفيت ، وليشفع لتلك المرأة عند مفارقها تأسيّاً بشفاعة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ! لبريرة في مفيت ! والله تعالى يسلم لنا العقل والدين ، ويسلك بنا سبيل المهتدين ! »

ومن نصائح لطيفته : « أوصيكم ، بعد تقوى الله العظيم ، بثلاث خصال : ألاّ تكتبوا !

خطاً دقيقاً ؛ فإنه يضرُّ بأبصاركم ، ويقلُّ انتفاع الغير به بعدكم ؛ وإذا خططتم أحداً ، فلا تحظوا بتخطيطه أن يكون الشخص المخطَّط غير خلى من المعنى الواقع في اسمه ، توخياً منكم للصدق ، وتحرياً عن التجاوز المحض ؛ ولا يكن هُكم بكتب الشيوخ لكم على ما قرأتم . وليكن هُكم أن تكونوا من الديانة والدراية بمثابة من يُقبل قوله فيما يدعيه ولا يكذب فيه ، إلى غير ذلك من خطبه ومواعظه وأدبه .

وكان في أقضيته لا يرى الحكم بمجرد التسمية ، إذا لم يقرن بها شيء من اللوث ، ويرخص للرجل في متابعتها لزوجته بالأدب ، ويوجهه على الصلاة ، بخلاف ما ذهب إليه ابن أبي زيد في نوادره ، ويرد ما ورد في الصحيح : ألا كلُّكم راع ، وكلُّكم مسؤول عن رعيته ؛ وكان لا يوسع للناس عن رأى الفرار بعد الدخول ويجبرها على الرجوع ، إلى أن أحدث له بمالقة ، أيام قضاها بها ، مع رجل من أهلها يعرف بعبد الله الوردى ، فأمنك عن ذلك . وكان يأخذ بمذهب اللديث بن سعد في كراء الأرض بالجزء مما تُنسب ، ويحذر من الركون إلى مقالات محمد بن نصر الرازي المعروف بابن خليب الراي في المباحث ، ويشكر عليه ما قرره آخر محله من الآراء وقوله في الأربعين : أما الكافر ، فهو على قول الأكثر من الأمة يبقى مخلباً في النار ؛ وهذا القول من ابن الخطيب فيه ما فيه ؛ فإن الخالف في تخليد الكافر في النار هو من القلة والشذوذ ، بحيث لا يلتفت إليه ، ولا يمد كلامه قولاً في المسألة . وكان يقول : « من لم يتمر في عقود الشروط ، ولا أخذ نفسه بالتفقد في كتب التوثيق ، لا ينبغي له أن يكون قاضياً ، وإن كان قريباً فائتقاً في سائر العلوم ! » .

وإن ذهبنا إلى تقدير ما تلقيناه من شيخنا القاضي أبي عبد الله في مجالسه العلمية من نكت النوازل وطرف المسائل ، طال بنا القول ، وأدرك قريضتنا العول ؛ وفيما ذكرناه العناية الكافية . وبالمجمل ، فما كان إلّا كما ذكر بقى بن نخشك عن محمد بن بشير حيث قال : ما كان يقاس إلا بمن تقدم من صدور هذه الأمة . ومن تلك الطبقة كان محمد بن بكر عند من عرفه واستمر على عمله من الاجتهاد ، والرغبة في الجهاد ، إلى أن فقِد — رحمه الله ! — في مصاف المسلمين ، يوم المناجزة الكبرى بظاهر طريف ، شهيداً محرّضاً ، يشهد البصائر ، ويدمن الابطال ، ويشير على الأمير أن يكثر من قول : « حسبنا الله ونعم الوكيل ! »

وقد كتف دابته التي كان عليها راكباً ، وهو رابط الجأش ، مجتمع القوى ، وأنشأ عليه بالركوب وقال له : « انصرف ! هذا يوم الفرج ! » يشير ، والله أعلم ، إلى قوله تعالى في الشهداء : « قُورِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ^(١) » ؛ وذلك ضحى الإثنين السابع من جمادى الأولى عام ٧٤١ ، عن غير عقب من الذكور . ومولده في أواخر شهر ذى الحجة من عام ٦٧٣ .

ذكر القاضي عثمان بن منظور

ومن القضاة بمالقة ، أيام ابن بكر بفرناطة ، شيخنا أبو عمر عثمان بن محمد بن يحيى بن محمد بن منظور الإشبيلي ، أحد بيوت النباهة بالاندلس . ذكره صاحب « كتاب العائد » فقال فيه : كان — رحمه الله ! — صدرأً في علماء بلده ، أستاذاً ممتعاً ، من أهل النظر والتحقيق ، نقيب الذهن ، أصيل البحث ، مضطماً بالمشكلات ، مشاركاً في الفقه والمريسة ، إلى أصول وقراءات وطب ومنطق . قرأ كثيراً ، ثم تلاحق بأصحابه . ثم غبر في وجوه السوابق . لازم الأستاذ أبا محمد الباهلي ، وانتفع به . وقرأ على الأستاذ أبي بكر بن الفخار ، وتزوج زينب ابنة الفقيه المشاور أبي علي بن الحسن ، فاستقرت عنده كتب والدها . فاستعان بها على العلم ، والتبحر في المسائل . وقبّد بخطه الكثير ، واجتهد ، وصنّف ، وقرأ ببلده محترفاً بضاعة التوثيق ؛ فعظم به الانتفاع . وولى القضاء بأش ، ومُنْتَهاس ، وقمارش ، ثم ببلده مالقة . وتوفى بها مصروعاً عن القضاء ، دون عقب ، في يوم الثلاثاء الخامس والعشرين لذي حجة عام ٧٣٥ ؛ ولم يخلف ببلده مثله في وقته مشاركة في الفنون ، وجودة نظر ، وثقوب ذهن . وخرج عليه طائفة من الطلبة .

وولى بعده بقيد الحياة بمكانه من خطّة القضاء صاحبّه ، المنتفع به قبل ذلك قراءة عليه وسكوناً اليه ، محمد بن محمد بن إبراهيم بن الحاج ، المدعو بأبي البركات البلفيقي ، حسبما يأتي الكلام عليه بعد بحول الله تعالى .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عيَّاش

واستُقضى بعد ابن بكر ، من أصحابه الآخذين عنه ، الفقيه الزاهد أبو عبد الله محمد بن عبد بن عيَّاش الخزرجي ؛ استدعاه أمير المسلمين أبو الحجاج لحضرته ، وقلَّده قضاء الجماعة بها ؛ فأقام الرِّسم ثلاثة أيام حسبةً ، كما تقدَّم في اسمه ، وأفصح رابع يومه بالاستعفاء ؛ فترك لثأته .

ذكر القاضي أبي جعفر أحمد بن بُرطال

واستقدم على أثره من مالقة أيضاً أبو جعفر أحمد بن محمد بن علي بن أحمد الأموي ، المعروف بابن بُرطال ، أحد المترددين للقاضي أبي عبد الله بن بكر أيام كونه ببلده . فولى قضاء الجماعة بفرناطة والخطبة . قال صاحب « عائد الصلة » : على قصور في المعارف ؛ ولذلك يقول الشيخ نسيج وحده أبو البركات :

إِذْ تَقْدِيمُ ابْنِ بَرطَالٍ دَعَا طَالِبِي الْعِلْمِ إِلَى تَرْكِ الْإِلْدَبِ
حَسِبُوا الْأَشْيَاءَ عَنْ أَسْبَابِهَا فَإِذَا الْأَشْيَاءُ مِنْ غَيْرِ سَبَبِ

فأعنته الدربة وأنجده الخطبة على تنفيذ الأحكام ؛ فلم يؤثر عنه فيها أحدونه ، واستظهر بمزالة أمضت حكمه وانقباض عافاه من الهوادة . فرضيت سيرته ، واستقامت طريقته . وصير إلى مالقة بعد ذلك . فتوفي بها أيام الطاعون الكبير ، وذلك في منتصف ليلة الجمعة خامس صفر من عام ٧٥٠ : خرجت جنازته في اليوم ليلة وفاته ، محببه ركب من الأموات يزيد على الألف ، منهم شيخنا المقرئ الولي أبو القاسم بن يحيى بن دُرهم ، والامتاذ الواعظ أبو عبد الله أحمد المعروف بالقطَّان — رحمة الله عليهم !

ذكر القاضي أبي القاسم الحضرمي بن أبي العافية

ومنهم الحضرمي بن أحمد بن أبي العافية الأنصاري، يكنى أبا القاسم ويُعرف بابن أبي العافية، من أهل غرناطة. وكان — رحمه الله — من صدور القضاة، وجهابذة الشريعة، وأهل النظر والعكوف على الطلب، حتى صار مضطرباً بتوازل الأحكام، مهتدياً لاستخراج غرائب النصوص. نسخ بيده الكثير، وقيد من المسائل، فصرف فضله، وبهر نبه، واستشاره القضاة في المشكلات، واستظهروا بنظره عند المهمات. وكان بصيراً بمقد الشروط، غريفاً للخط، بارع الأدب، مكثراً من النظم؛ ومن ذلك قوله:

لِي دَيْنٌ عَلَى الْبَيْتِ قَدِيمٌ نَابِتُ الرَّمَمِ مُنْذُ خَمْسِينَ حِجَّةَ
أَيَّامًا وَبِالْحُكْمِ بُعْدٌ عَلَيْهَا أَمْ لَهَا عَنْ تَقَادُمِ السَّهْدِ حُجَّةَ

وتوفي — رحمه الله — قاضياً ببرجة؛ وسيق إلى غرناطة. فدفن بباب البيرة عصر يوم الأربعاء آخر يوم من ربيع الأول عام ٧٤٥.

وقد أجابه على بيتيه المذكورين طائفة من الأفاضل بقطع من الشعر الائق. وإنيهما لمن نعت الظريف. ولقائل أن يقول: بل هما من الكلام الضعيف المنقود على مثل النقيض، فإنه إن كان قد أراد بالدين الذي زعمه على البَيْتِ، ما نواه من التوبة؛ وحدثني بنحو هذا الغرض عنه بعض الأصحاب، وذكر لي أنه أخبره بذلك عن نفسه أيام حياته. فاللام إذا متوجه عليه لأجل تعريضه وانحلال عزمته. وبيان ذلك أن التوبة فرض بالجماع الآتية في كل وقت وعلى كل حال من كل ذنب أو تقصير، في كمال أو غفلة؛ وحالها حال الشيء الذي يُتَاب منه. فإن كان الواقع حراماً، كانت للتوبة على الفور إلى تمام المقامات فمن آخرها زماناً، عصي بالتأخير فيحتاج إلى توبة من تأخير التوبة. وكذلك يلزم على تأخير كل ما يجب تقديمه. فعلى هذا التقدير، تأخير الشيخ التوبة مدة من خمسين سنة وإصراره على الذنب ذنبان مضان إلى الخطيئة. وإن كان إنما أراد الملحة والثورية بالديون التي تكلم عليها الفقهاء في باب المعاملات من غير التفات منه لغرض معين، فكان من حقه أن

يأتى بما يطابق أقوال العلماء ، ولم يقل أحد منهم بإلزام الغرامة للمدين بعد مرور خمسين سنة من تأريخ الرسم المطلوب بمضئته . ولذلك قلتُ في معرض الجواب منبهاً على هذا الوجه :

قُلْ لِمَنْ أُلِمْ اللَّيَالِي دَيْنًا وَهُوَ فِي الْعُرْفِ قَدْ تَجَاوَزَ نَهْجَهُ
مُقْتَضَى الْفَقْهِ رَفُضٌ مَا تَدْعِيهِ فَأَتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا تَسُوجُهُ

ولو أتى الناظم بمشرين بدل الخمسين ، لكان أقرب الى محمل الخلاف . وإن كان الأصل بقاء الدَّين في ذمَّة المديان ؛ لكنَّه قال يشهد العُرف للمدين فيكون القول قوله في الدفع . وهذا قد يتضح العرف فيه فيتفق عليه . وقد يختلف فيه لكون العرف لم يتضح . وهذه المسألة تقتدر إلى بسط . ونحن نورد من الكلام عليها في هذا الموضع ما أمكن ، إذ هو وقت الاحتياج إلى البيان . فنقول — والله الموفق للصواب ! — : فن مثل ما اتضح فيه العُرف ، ما ذكر في « المدونة » أن ما يُباع على النقد كالصرف ، وما يباع في الأسواق كاللحم ، والفواكه ، والخضر ، والخنطة ^(١) ، والزيوت ونحوه ، وقد انقلب به المبتاع ، فالقول قوله لأنه قد دفع الثمن مع يمينه يصديق المشتري هنا في دفع الثمن لشهادة العادة له بصدقه . قال المازري : وهذا لم يختلف فيه لأن تضاح العادة الدالة عليه . وهكذا ذكر ابن رشد أنه لا اختلاف في أن القول هنا قول المبتاع . قال أبو إسحاق التوئسي : ما كان من الأشياء عاداتها أن تقبض قبل دفع السلعة أو معها معاً ؛ فإذا قبض المشتري السلعة ، كان القول قوله مع يمينه أنه دفع الثمن لدعواه للعادة . وقال ابن مُحَرَّر : إن لم ينقلب به ، وكان قائماً مع بآلعه ، فقد اختلف في ذلك ؛ فروى أَشْهَب عن مالك : القول قول رب الطعام مع يمينه . وقال ابن القاسم : القول قول المبتاع . قال ابن القاسم : وذلك إذا كانت عادة الناس في ذلك الشيء ، أخذ ثمنه قبل قبضه أو معه . قال ابن مُحَرَّر : فقد نبه ابن القاسم — رحمه الله ! — على المعنى الذي ينبغي أن يعتمد عليه في هذا الأصل ، وهو العادة ؛ فن ادعى المعتاد كان القول قوله مع يمينه في جميع الأشياء المشتراة على اختلافها من دُور ، ورقيق ، ويز ، وطعام ، وغير ذلك ؛ ومن مثل هذا أيضاً إذا باع سلعة ، وادعى بعد طول أنه لم يقبض ثمنها ، فإن القول قول المبتاع مع يمينه .

(١) ما هنا ينتهي ما في المخطوطة للشار إليها بحرف ق (نسخة جامع القرويين بفاس) .

لا لكن اختلف في حدّ الطول فيقال ابن حبيب : إنّما الرقيق ، والدواب ، والرابع ،
والعقار ، فالبائع مصدّق وإن تفرّقا ما لم يطُل ، فإن مضى عامٌ أو عامان ، فالقول قولُ
المبتاع ، وليس يُباع مثل هذا على التقاضي . وإنّما البزُّ وشبهه من التجارات ، فإيُّ باع على
التقاضي والآجال ؛ فإن قام ما لم يطُل ، فزعم أنّه لم يقبض الثمن ، حلف وصدق ؛ وإن قام
بعد طول مثل عشر سنين ، فأقلّ منها ثَمًّا لا يبتاع ذلك إلى مثله ، صدّق المبتاع ويحلف .
وساوى ابن القاسم بين البزِّ وغيره ما عدا الحنطة والزيت ونحو ذلك ، وجعل القول في ذلك
قول البائع ، ولو بحدّ عشرين سنة ، حتّى يجاوز الحدّ الذي لا يجوز البيع إليه . قال
المازري : والتحقيق أنّ هذا الطول غير محدود ، ولا مقدّر ، ألا بحسب ما تجرى به
المادة في سائر الجهات ، وفي أجناس التجارات ؛ فلا معنى للرجوع إلى هذه الروايات ، لأنّها
مبنية على شهادة بمادة . ومن هذا أيضاً ما قالوا إنّ القول قولُ المكترى في دفع الكراء
إذا طال الأمر بعد انقضاء أمد الكراء ، حتّى يجاوز الحدّ الذي جرى العرف بتأخير
الكراء إليه . ومن مثل هذا أيضاً ، دعوى الزوج دفع الصداق إلى الزوجة : فقد قال مالك
وابن القاسم : إن الزوج يُصدّق في الدفع إذا اختلف في ذلك بعد البناء . ومن مثل
هذا أيضاً ، ما قالوا في أنّ ربّ الدّمين ، إذا حضر على قسمة تركّة المديان ، ولم يقم بدينه ،
ولا عذر له بمنعه من القيام ، فلا شيء له . ومن مثل هذا أيضاً ما قال مالك في الوصي :
يدعى دفع المال إلى اليتيم إنّ لا يصدق إلاّ إن يكون رجلاً ادعى على وليّه أنّه لم يدفع
إليه ماله بعد زمان طويل ، قد خرج فيه عن حال الولاية ، حتّى إذا طال الزمان ، وهلك
الشهود ، قال : فلان وليّ ، ولم يدفع إلىّ مالى ، فليس هذا بالذى أريد ! » قال ابن رشد
هذا ، كما قال من أنّّ وليّ اليتيم يصدق مع يمينه في دفع مال اليتيم إليه إذا انكر القبض
وقد طالّت المدّة ، لأنّ طول المدّة دليل على صدقه لأنّ العرف يشهد له ؛ فيكون
القول قوله ، كما يكون القول قول المكترى في دفع الكراء إذا طال الأمر بعد انقضاء أمد
الكراء ، حتّى يجاوز الحدّ الذي جرى العرف بتأخير الكراء إليه . قال القاضي أبو بكر
ابن يونس بن زوّب : إذا قام على وصيّته بعد انطلاقه من الولاية بأعوام كثيرة كالعشرة
والثمان ، يدعى أنّه لم يدفع إليه ماله ؛ فلا شيء له قبله يريد من المال ويحلف ، لقد دفع إليه .
قال : وإذا لم يكن في حدّ ذلك سنة ، يرجع إليها فالذى يؤجبه النظر أن يكون القول قول

اليتيم إنَّه ما قبض حتَّى يمضي من المدَّة ما يغلب على الظنِّ معها كذبه في أنَّه لم يقبض
وإصدَّق وليُّه في أنَّه دفع . وهذه المسألة ، وإن لم تكن من الديون ، فإنَّها تشارك الديون
في أنَّ الوصي لا يُصدَّق في الدفع إلى اليتيم مع الزمان القريب . والأصل في هذا كَلَّه شهادة
العُرف والعادة . فإذا شهد العُرف للمديان ورجع قوله ، صدَّق في الدفع مع يمينه ؛ وإن لم
يشهد له العُرف ، فالقول قول ربِّ الدَّيْن في أنَّه لم يقبض ، وقيام ربِّ الدَّيْن بعد طول
الزمان به ودعواه عدم القبض ممَّا يوهن دعواه ويكذبه ؛ فيكون القول قول المديان في
الدفع مع يمينه لشهادة العُرف به . ومقدار الطول التحقيق فيه ما قاله الإمام أبو عبد الله
المازري إنَّه غير مقدَّر ، ولا محدود ، إلَّا بحسب ما تجري به العادة في سائر الجهات وفي
أجناس التجارات . والله أعلم ! وفي هذا القدر كفاية .

ذكر القاضي أبي محمد عبد الله بن يحيى الأنصاري

ومن القضاة ، عبد الله بن يحيى بن محمد بن أحمد بن زكرياء الأنصاريُّ الأوسنيُّ ، من
أهل غرناطة ؛ وأصله من مُرسية ، من بيت جود وفضل يكنى أبا محمد . كان ممَّن ولي
القضاء رهو دون عشرين سنة ، وتصرَّف فيه بقيَّة عمره بالجهات الأندلسيَّة ؛ فأظهر
زاهة وعدالة ، وأكثر مع ذلك من القراءة والاجتهاد ، حتى صار من أهل القيام ،
والإحكام ، والتقدُّم في عقد الشروط ، والإمامة في علم الفرائض والمدد ، وما يرجع
إليه ، عن الأستاذ أبي عبد الله بن الرُّكَّام . وروى عن أبي جعفر بن الزَّبير ، والقاضي أبي
عبد الله بن هشام ، والخطيب أبي الحسن بن فضيلة . وكان في قضاائه على طريقة حسنة
من دماء أخلاق ، وسلامة أغراض ، وتنبُّث في المشكلات ، والأموار المشتبهات ؛
وكثيراً ما كان يطيل الجلوس في آخر النهار ، خشية أن يأتي محتاجٌ ضعيفٌ ،
أو شاكٍ ملهوفٌ من مكان بعيد ؛ فلا يوجد . وإذا بان له وجه الحقِّ في الحكومة ،
أنقذ دون استراب في شيء منه ، أخذ فيه بمذهب ابن مَنخَلَد من الاستيناء ، حتى
يصير الفريقان إلى التصالح ، احتياطاً لنفسه ولغيره . مولاه منتصف شهر جمادى
الآخر عام ٦٧٥ . وتوفِّي وهو قاضٍ ببسطة ، في التاسع عشر في شهر رمضان عام ٧٤٥ .

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أحمد بن شبرين

ومنهم محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد الجذامي زليل غرناطة ، وأصله من إشبيلية ، من حصن شلب من كورة باجة غربي صقما ، يكنى أبا بكر ، ويُعرف بابن شبرين . وانتقل أبوه عن إشبيلية عند تغلب المدو عليها ، وذلك عام ٦٤٦ : فاحتل رُنْدَة ، ثم غرناطة ، ثم انتقل إلى سبنة ، وبها ولد ابنه أبو بكر هذا . ثم عاد عند الحادثة التي كانت بها في أواخر عام ٧٠٥ إلى غرناطة ، فارتسم بها في الكتابة السلطانية . ثم تولى القضاء بكثير من الجهات . وكان — رحمه الله ! — فريد دهره في حسن السم ، وجمال الرواء ، وبراعة الخط ، وطيب المجالسة ، من أهل الدين والفضل والمدالة ، غاية في حسن العهد وبجاملة العشرة ، أشد الناس اقتداراً على نظم الشعر والكتب الرائقة . قرأ على جده لأثمه الأستاذ أبي بكر بن عبيدة الإشبيلي ، وعلى الأستاذ أبي إسحاق الفافقي . وكانت له رحلة إلى مدينة تونس ، لقي بها قاضي الجماعة الشيخ الإمام أبا إسحاق إبراهيم بن عبد الرقيق وغيره ، فأتبع بذلك نطق روايته . ومن شعره :

إلى همة كدما حاولت أمسكهما على المذلة في أذبا أراضها
قالت : ألم تك أرض الله واسعة حتى يهاجر عبداً مؤمناً فيها

وله في برود غرناطة :

دعى الله من غرناطة متبوءاً كبراً صاحبى بعد ما رأى
كبراً منها صاحبى بعد ما رأى مسارحها بالبرد عذناً جلدا
هي الشفر صان الله من أهلت به وما خير كثر لا يكون بروداً

توفي ، عن غير عقب من الذكور ، ثالث شعبان من عام ٧٤٧ .

ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم بن يحيى بن زكرياء

ومنهم أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى شقيق الفقيه القاضي محمد بن زكرياء المتقدم الذكر . وكان من سُرّة القضاة ، طرفاً في الخير والاقتصاد والتعزُّز والانقباض ، بارعاً في الخط ؛ أخذ بحظّ من النظم والنثر ، واستعمل في القضاء ؛ فسار فيه بأجمل سيرة وأحمد طريقة . قرأ على أبيه ؛ ثمّ تحوّل إلى الأستاذ أبي جعفر بن الزبير ، وأخذ بسبته عن أبي إسحاق الفافقي ، وصحب صوفيّة وقته كأبي عبد الله التوّسّي ، وأبي جعفر بن الزيات ، وأبي الطاهر بن صفوان . وكتب بالدار السلطانيّة ؛ فكان زين أخدانه ، وصدر إخوانه . مولده في الثالث والعشرين لشعبان من عام ٧٥١ .

ذكر القاضي أبي بكر محمد بن عبيد الله بن منْظُور الرقيسيّ

ومن أعلام القضاة ، الشيخ الفقيه أبو بكر محمد بن عبيد الله بن محمد بن يوسف بن يحيى بن عبيد الله بن منْظُور الرقيسيّ المالتيّ ، وأصله من إشبيلية ، من البيت الأثيل المشهور ؛ ويكنى من التعريف بقدم إصائله الكتاب المسمّى بـ « الرّؤوس المنظورة » ، في أوصاف بني منظور . وكان هذا القاضي — رحمه الله ! — جَمّ التواضع ، كثير البرّ ، مبذول البشر ، قوياً مع ذلك على الحكم ، بصيراً بعقد الشروط ، مترفقا بالضعيف . ولى القضاء بمجرات شتى من الأندلس ، فخدمت سيرته ، وشكرت طريقته ؛ ثمّ تقدّم ببلده مائة قاضياً وخطيباً بقصبتها . وكان سريع العبارة ، كثير الخشية ، جارياً على سنن أسلافه من الفضل وإيثار البذل . قرأ على الأستاذ أبي محمد بن أبي السداد «باهليّ» ، ولازمه ، وانتفع به وسمع على غيره . وأجازة ابن الزبير ، وابن عَقِيل الرُنْدِيّ ، وأبو عمرو الطنجيّ ، وغيرهم . وله تأليف ، سمّت عليه بعضها ، وناولني سائرهما ؛ منها « نفحات النسوك » ، و« عيون التبر المسبوك » ، في أشعار الخلفاء والوزراء والملوك ؛ و« كتاب السجم الواكفة » ، والظلال الوارفة ، في الردّ على ما تضمنه المظنون به من

اعتقادات الفلاسفة ؛ و « كتاب البرهان والدليل » ، في خواص سور التنزيل .
وأشدني لنفسه من لفظه :

مَا لِلْعِطَاسِ وَلَا لِلْفَالِ مِنْ أَمْرٍ فَيُثِقُ بِدِينِكَ بِالْحَمَانِ وَالصَّطِيرِ
فَسَلِّمْ الْأَمْرَ فَالْأَحْكَامُ ماضيةٌ تُجْزِي عَلَى السَّكَنِ الْمَرْبُوطِ بِالْقَدَرِ

وتوفي ببلده مالقة ؛ وقبر بها شهيداً بالطاعون ، وذلك منتصف شهر صفر من
عام ٧٥٠ . وعقبه مستعملٌ في خطة القضاء على الطريقة المثلثي من المبرة وكثرة
الحسنة — تولى الله تعالى !

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن أحمد الطنجالي

ومنهم قريبنا وصاحبنا ، الخطيب أبو عبد الله محمد بن شيخنا الخطيب أبي جعفر أحمد
ابن شيخنا أيضاً الخطيب الولي الكبير الشهيد أبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الهاشمي
الطنجالي ، أحد أمانل قطره ، وذوى الاصلة والجلالة من أهله . تقدم قاضياً ببلده
مالقة ، وقد نجمت به بواكي الوباء الأكبر ، وذلك صدر عام ٧٥٠ ، بعد تمنع منه وإيالة .
فلم يوسعه الأصحاب عذراً في التوقف ، وشرطوا له عونهم إياه ، كالذي جرى للهارث بن
مسكين بعصر مع إخوانه في الله تعالى . وما كان إلا أن ولي الطنجالي وحمي ، وطمس
الطاعون الأعظم الذي حسبته ظهوره في زماننا هذا أنه من علامات نبوة نبينا محمد
— صلى الله عليه وسلم — فقد ثبت عنه في الحديث الصحيح أنه قال لمؤوف بن مالك
في غزوة تبوك : « اعدّز ستاً بين يدي الساعة : موتي ؛ ثم فتح بيت المقدس ؛ ثم
موتان يأخذ فيكم كميّاس العنم ؛ ثم استفاضة المال ؛ حتى يعطى الرجل مائة دينار ،
فيظل سائحاً ؛ ثم فتنة لا يبقّى بيت من العرب إلا دخلته ، ثم هدنة تكون بينكم
وبين بني الأصفر ، فيفقدون ، فيأتونكم تحت ثمانين غاية ، تحت كل غاية إثنا عشر ألفاً »
(ه نص) . والغاية هي الريبة ؛ وبنو الأصفر هم الروم .

ولا يبعد أن تكون المهادة المشار إليها هذه التي نحن فيها في الاندلس منذ اثنين وثلاثين

سنة ، أو لها هلاك مَلِكِ النصراني المسمى بالفُتُش بن هَرَاثَة بن شَانَجُه ، وهو بظاهر جبل الفُتُش حاصرًا له ، وذلك مَاشِرَ الحَرَمِ من عام ٧٥٠ وإلى هَلَمَّ . وفَلَمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ جَرَى بَيْنَ الْمَلِكَيْنِ مِثْلَهَا فِي طَوْلِ الْمُدَّةِ وَاسْتِصْحَابِ الْمَسْأَلَةِ . وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِالْمُرَادِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، فِي الْحَدِيثِ الَّذِي أوردناه ، هل هو ما ذكرناه وَنَبَّهْنَا عَلَيْهِ ، أَمْ غَيْرُهُ ! وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ ، وَاللَّهِ تَعَالَى يُلَظِّفُ بِالسَّكَنِ فِي هَذِهِ الْجَزِيرَةِ الْمُنْعَطِفَةَ مِنَ الْبَحْرِ الْآخِرِ ، وَالْمَدَوِّ الْكَافِرِ ، وَيَجْعَلُ عَاقِبَةَ مِنْ بِهَا إِلَى خَيْرٍ !

وَالْمِصَاقُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ هُوَ دَالٌّ بِصِيبِ الْغَنَمِ ، فَتَمُوتُ بِإِذْنِ اللَّهِ . وَالطَّاعُونَ يُسْتَعْلَمُ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — ! فَقَالَ : رَجَسَ أُرْسِلَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ! وَقِيلَ إِنَّهُ أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِمْ فِي الْأَرْضِ ، وَمَاتَ بِهِ مِنْهُمْ عَشْرُونَ أَلْفًا . وَقِيلَ : سَبْعُونَ أَلْفًا فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ . وَقِيلَ إِنَّهُمْ عَذَّبُوا بِهِ . وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا يُسْتَعْلَمُ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — ! — هُنَّ الطَّاعُونَ ! فَقَالَ : غَدَةٌ كَغَدَةِ الْبَعِيرِ ، تَخْرُجُ فِي الْمَرَاتِقِ وَالْآبَاطِ . قَالَ أَبُو عَمْرٍ : قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ : وَقَدْ تَخْرُجُ فِي الْأَيْدِي ، وَالْأَصَابِعِ ، وَحَيْثُ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْبَدَنِ . وَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — ! — حَقٌّ وَإِنَّهُ الْغَالِبُ . وَقَالَ الْخَلِيلُ : الْوَبَاءُ الطَّاعُونَ . وَقَالَ غَيْرُهُ : كُلُّ مَرَضٍ يَشْتَمِلُ الْكَثِيرَ مِنَ النَّاسِ فِي جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ ، فَهُوَ طَاعُونَ . وَعَنْ عِيَّاسٍ : أَصْلُهُ الْقُرُوحُ فِي الْجَسَدِ ؛ وَالْوَبَاءُ عَمُومُ الْمَرَضِ : فَسُمِّيَ لِذَلِكَ طَاعُونًَا ، تَشْبِيهًا بِالْمَلَكِ . وَقِيلَ فِيهِ غَيْرُ مَا ذَكَرَ . وَقَدْ شَاهَدْنَا مِنْهُ غَرَائِبَ يَقْصُرُ السَّانُ عَنْ بَيَانِ جِلَّةِ أَجْزَائِهَا . وَمِنْهَا انْتَهَى عَدَدُ الْأَمْوَاتِ فِي تِلْكَ الْمَلْهَمَةِ الْوَبَائِيَّةِ بِمَالَقَةِ إِلَى مَا يَزِيدُ فِي الْيَوْمِ عَلَى الْأَلْفِ ، بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ أَشْهُرًا حَتَّى خَلَّتِ الدُّورُ ، وَصَحَرَتِ الْقُبُورُ ، وَخَرَجَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ وَالْفُضَلَاءِ وَالرَّعْمَاءِ ، وَذَهَبَ كُلُّ مَنْ كَانَ قَدْ شَرَطَ لِلْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ إِيَّائِهِ عَلَى مَا تَوَلَّاهُ .

وَكَانَ مِنْ لَطْفِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَنْ بَقِيَ حَيًّا مِنَ الضُّعَفَاءِ بِمَالَقَةِ كَوْنُ الْقَاضِي لَهُمْ بِقَيْدِ الْحَيَاةِ ، إِذْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ ، عَلَى تَبَايُنِ طَبَقَاتِهِمْ ، قَدْ هَرَعُوا إِلَيْهِ بِأَمْوَالِهِمْ ، وَقَدَّوهُ تَقْرِيقَ صَدَقَاتِهِمْ ؛ فَاسْتَقَرَّ لِنَظَرِهِ مِنَ الذَّهَبِ ، وَالْفِضَّةِ ، وَالْحُلِيِّ ، وَالذَّخِيرَةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، مَا تَصِيقُ عَنْهُ بَيُوتُ أَمْوَالِ الْمُلُوكِ ؛ فَأَرْفَدَ جِلَّةً مِنَ الطُّلَبَةِ وَفُقَرَاءِ الْبَلَدَةِ ، وَتَقَدَّسَاتِ الْغُرَبَاءِ ، وَصَارَ يَمْدُ كُلِّ يَوْمٍ تَهِيئَةً مِائَةِ قَبْرِ حَفْرًا ، وَأَكْمَانَهُمْ بِرَسْمٍ مِنْ يَضْرُطُّ إِلَيْهَا مِنَ الضُّعَفَاءِ فَشَمِلَ النِّعَمَ بِهِ الْأَحْيَاءُ وَالْأَمْوَاتُ . بَقِيَ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْقَطْرِ عَلَى ذَلِكَ زَمَانًا ،

مشاركة بالأموال ومساهمة في المصائب والنوازل ، إلى أن خفَّ الوباء ، وقلَّ عَدَدُ
الذاهبين به والمُسالمين بسببه ؛ فأخذ بالجَدِّ التامِّ في صرف الأوقاف إلى إمكاتها ، ووضع
المهود في مسمياتها ؛ فانفتح بذلك القفل ، وذهب على أكثرهم القفل . والله لطيفٌ بعباده .
وكان هذا الرجل المترجم به جلدًا ، قويًا في نفسه ، بدنا ، طويلاً هاشميًا خلقًا
وخلقًا ، نبهاً ، نزيهاً ، خطيباً ، مهيباً ، أصيل الرأي ، رصين العقل ، قائماً على عقد الشروط
وعلم الحساب والفرائض على طريقة جدّه وسميّه الوليَّ أبي عبد الله . ولما منَّ الله سبحانه
برفع ما كان نزل بالناحية المالقيّة من الطاعون ، واستروح من بقي بها من الغلائق روح
الحياة ، وكادت النفوس أن ترجع إلى مألوفاتها ، وتقوم ببعض مُعتاداتها ، نهض بنفسه
القاضي أبو عبد الله إلى أمير المسلمين السلطان الممكِّد أبي الحجاج - رحمه الله وأرضاه -
فورد عليه ، وهو بحضرته ، وطلب منه الإِنعام عليه بالإِعفاء من القضاء ؛ فأنزله بمنزلة
التجيلة ، وراجعته بعد ذلك بما حاصله : « حُرِّمْتُك كُلُّهَا مَقْضِيَّتُهُ لَدَيْنَا ، إِلَّا مَا كَانَ
الآن من الإِعفاء ؛ فأرجعْ إلى بلدك ، واكْتَسَبْ إِلَيْنَا إِنْ شِئْتَ مِنْ هُنَاكَ بما يظهر لك ،
بعد تقديم الاستخارة . ولعلَّ الْعَمَلُ أَنْ يَقَعَ بِموافقة إرادتك ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ! » فارتحل
عنه شاكرًا فعله ، وداعياً باخِرٍ له ، هو وكلُّ من بلغه عن السلطان ما قابل به مستغفیه .
هذا من التلَفُّظ الجليل ، والفضل الجزيل . ثمَّ كُتِبَ مِنْ بِلَدِهِ مَالِقَةً ، يُخْبِرُ بِاستمرار
عزيمته على ما نواه أوَّلاً من الخروج عن القضاء ، والاقتصار على الخطَّة . فوصله الجواب
باسعاف غرضه .

وتقدَّم الشيخ أبو القاسم بن سَلْمُون الكِنَانِي قاضياً في مكانه . فأظهر السرور
بذلك كُلَّهُ . ولما قدم ابن سَلْمُون على مَالِقَةٍ ، تلقَّاه ، وحيَّاه ، وحضر عن اختياره ، تخلفاً
منه وتواضعاً في جملة الفقهاء وعامة أهل المصْرَ بالقُبَّة الكُتَيْبِيَّة من المسجد الجامع ، عند
قراءة رسوم الولاية ، على العادة المعتادة هنالك . ثمَّ انتقل القاضي الجديد ، إثر الفراغ من
الغرض المطلوب ، بالاجتماع إلى مجلس الحكومة ؛ فقال إليه الحاضرون ، وتبعوه بمحبتهم ،
وتركوا صاحِبَهُم القديم ، كأنَّ لم يشعرُوا به ، كالذي جرى لِيُحْيِي بن مَعْمَرٍ بِقُرْطُبَةٍ مع
أصحابه ، إذ الناسُ ناسٌ والزمانُ زمانٌ . ولم يثبت إذ ذاك مع الطنجالي أحدٌ من القوم
غیری ، وغير الخطيب أبي عبد الله بن حفيد الأمين . فتأمَّلتُ ، أثناء ما دار بيننا من الكلام

في الموطن ، وجه صاحبنا القاضي ؛ فإذا هو على هيئة المتخشع ، لمفارقة المألوف قبل من
أيمة الخطئة ، وتكاثف الحاشية ، وترادف الوزعة . فتذكّرت عند ذلك الحكاية التي
نقلها الحسن بن محمد بن أبي محمد بن أسد ، وقد أثبت ابن بشكوال أيضاً في « رسلته » .
وهي أن السلطان كان قد تخيّر لقراءة الكتب الواردة عليه بالفتوح بالمجد الجامع
من قرطبة على الناس ، لفصاحته ، وجهارة صوته ؛ فتولّى له ذلك مدّة قوّته ونشاطه ؛ فلما
بدن ، وتناقل ، استعفاه ؛ فأعفاه ، ونصب سواه . فكان يقول عند ذكره الولاية
والعزل : « ما وليت لبني أميّة ولاية قط غير قراءة كتب الفتوح على المنبر ! فكنت
أنصب فيه ، وأتمم الكلفة دون رزق ولا صلة . ولقد كسلت منذ أُنصبت عنها ،
وخافني ذلك العزلة ! » ولم تكن نفس الخطيب أبي عبد الله المستعفى عن القضاء بتلك المنزلة
الموحدة ؛ ولا كنهه ظهر لي إذ ذاك ، لأجل ما تحيّل من انفعاله ، أن كتب له ، عند
حلوله بمنزله ، بالآيات المثبوتة بعد على حمة التسلية ، والتغيبط بالتخيلة . والمنظوم
هو ما نصّه :

نشرت بأعلى راية راية التفسير
فرويتها من عذب نائلك التفسير
على حين لا يد عيني على بشر
على مثل تصميم المهذبة السمر
وأمت بك الأحكام باسمه التفسير
وتحفظ ما يرضيك من سور الشكر
وتلك سبيل الصالحين كما تدرى
تخيّرته فابشر بأمنك في الحشر
من العزلة تنفك عنها مدى العمر
وتسرى النجوم الزاهرات ولا تسر
ولم ير الدنيا الدنية من خطر
فقير نكير أن تواجبه من نكير

لك الله يا بذر السادة والبشر
ولا سيما لنا كوريت أمورها
ودارت قضاياها عليك بأمرها
فقممت بها خير القيام مصمماً
فسر بك الإسلام يا ابن حاية
ثميد عليك الحمد السن حالها
ولكنك استعفيت عنها تورعاً
جريت على نهج السلامة في الذي
وحقق بأن الدين ولاك خطئة
تزيد على مرّ الجديدين جدة
ومن لاحظ الأحوال وأزق بينها
وأسمى لأتواع الولاية نابذاً

فَيَهْنِيكَ يَهْنِيكَ الَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ
وَلَا تَكْثُرِثَ مِنْ تَارِكِكَ فَأَتَهُمْ
وَمَنْ قَامَلَ الْأَعْوَامَ بِاللَّهِ مُخْلِصًا
بَقِيَتْ لِرَبِّهِ الْفَضْلُ تَحْيِي رُسُومُهُ
مِنْ الزُّهْدِ فِيهَا وَالتَّوَقُّي مِنْ الْوِزْرِ
حَصَى وَالْحَصَى لَا تَرْتَقِي مُرْتَقَى الْبَدْرِ
لَهُ فِيهِمْ نَالُ الْجَزِيلِ مِنْ الْأَجْرِ
وَخَارَ لَكَ الرَّعَازُ فِي كُلِّ مَا يَجْرِي

وكان شيخنا أبو عبد الله بن بكر يتوهم في أبي عبد الله الطنجالي السُّودَدَ وهو صبيٌّ . وممته يقول ، وقد دخل عليه في مجلس إقرائه بمائة : « هذا هاشميٌّ ، أشعريٌّ ، إذ كانت والدته أمة العزيز بنت القاضي أبي حاتم بن محمد بن ربيع الأشعري . » ورُبُّمَا قصد الشيخ بمقالته الوصف بالمذهب الأشعري والتورية . والطنجاليُّون ينتسبون من أولاد هاشم بن عبد مناف إلى جعفر بن عَقِيل بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، وبنو هاشم آل رسول الله — صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — وما فوق غالب غير آل . وما بينهما قولان .

وكان من الأسباب الحاملة للقاضي أبي عبد الله على الاستعفاء من الحكم ، تراؤف النوازل المشتبهات عليه ، بعد انصراف الطاعون ، واختلاف من عاش بعده من الفقهاء ، عند الأخذ معهم فيما يشكل عليه من المسائل . وكان يكره مخالفة من جلتهم ، ويحذر موافقة بعضهم . وطمع في الشيخ الصالح أبي عبد الله بن عِيَّاش بَقِيَّةُ أَنْ يَسْمَعَ بِحِظَةٍ مِنْ أَنْظَرِهِ وَإِرْشَادِهِ ، فَنَفَرَ عَنْ ذَلِكَ كُلِّ الْفَوْرِ ، وَرَاجَعَهُ فِيمَا قَالَهُ ابْنُ فُرُوحَ لِابْنِ غَانِمٍ . وَنَصَّهُ : « لَمْ أَقْبَلْهَا أَمِيرًا ! أَقْبَلْهَا وَزِيرًا ؟ » وَأَخْبَرَنِي مَعَ ذَلِكَ كَلِمَةً صَاحِبُنَا بِأَنَّهُ رَأَى فِي الْمَنَامِ مَا يَقْتَضِي قُرْبَ وَفَاتِهِ مِنْ قِرَاضِ مَدَّةِ حَيَاتِهِ ، فَعَجَّلَ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ . فَتَوَقَّي — رَحِمَهُ اللهُ ! — بَعْدَ اسْتِعْفَائِهِ ، وَاجْتِهَادِهِ فِي طَلَبِ التَّخَلُّصِ مِنْ تَبِعَاتِ قَضَائِهِ ، وَذَلِكَ صَدَرَ حَامَ ٧٥٣ ، عَنْ غَيْرِ عَقَبٍ مِنَ الذِّكُورِ . وَطَجَعَ بِهِ وَاللَّهِ الْخَطِيبُ أَبُو جَعْفَرٍ — نَفَعَهُ اللهُ وَأَعْظَمَ أَجْرَهُ !

وقولنا في الايات « فَأَبْشِرْ بِأَمْنِكَ فِي الْخَشَرِ » ، وهو بفتح الشين ، يُقَالُ « بِشِرْتَ بِكَذَا ، أَبْشِرْ » بكسر الشين في الماضي ، وفتحها في المستقبل ، إذ اسررت به واستبشرت . فالأمر منه « إِبْشِرْ » بكسر الهمزة وفتح الشين ، نحو الأمر من « عَلِمَ يَفْعَلُ » و همزته همزة وصل ، لأنه « أَمَرَ » من « فَعَلَ » ثلاثي بعد حرف المضارعة منه ساكن ؛

فتجتلب له همزة الوصل، لتعذر الابتداء بالساكن، وتكون الهمزة مكسورة، لأن ثالث المضارع مفتوح «كأعلم» و«إجعل». فعلى هذا تقدير سقوط الهمزة من البيت الذى هو:

جريت على نهج السلامة فى الذى تخيرته فأبشر بأمنك فى الحشر

جار على القياس فى سقوط همزة الوصل فى الدرج والاعتراض فى ذلك . ويكون معنى «فأبشر بأمنك فى الحشر» أى امرؤ واستبشر . قال الجوهري — رحمه الله — : بشرت الرجل أبشره بالضم بشراً وبشوراً من البشرى وكذلك الإيثار والتبشير ثلاث لغات . والاسم البشارة ، والبشارة بالكسر والضم فى الباء . يقال بشرته بمولود فأبشر بإشاراً أى سر . وتقول أبشر بخير بقطع الالف . ومنه قوله تعالى : «وأبشروا بالجنة» (١) وبشرت بكذا أبشر أى استبشرت . قال الشاعر :

فأذا رأيت الباهتين إلى الممل
غبراً أكفهم يقاع مجيل
فأعنه وأبشر بما أبشروا به
وإذا هم زلوا بضنك فانزل

وأما أبشرت به أى سررت به . وبشرنى فلان بوجه حسن أى لقينى وهو حسن البشر أى طلق الوجه . والبشارة المطلقة لا تكون إلا فى الخير ، وإنما تكون فى الشر إذا كانت مقيدة كقوله تعالى : «فبشرهم بعذاب أليم» (٢) وتبشير القوم أى بشر بعضهم بعضاً . وتبشير الأمر أوائله ، وكذلك أوائل كل شيء . والبشير المبشر . والمبشرات الرياح التى تبشر بالغيث . والبشر الحليل والمرأة بشرة هـ . وإذا بنينا على أنه يقال بشر بمولود أو خير بتخفيف الشين ، فأبشر بإشاراً أى سر ، فالمضارع منه يبشر بضم الياء وكسر الشين . والأمر منه «أبشر» بقطع الألف كقوله تعالى : «أبشروا بالجنة !» فعلى هذا تكون همزته همزة قطع ، فسقوطها فى الدرج ممنوع فى النثر ، اتفاقاً ؛ وكذلك فى الشعر عند التحليل وجعل أهل البصرة ؛ وأما أهل الكوفة فقالوا . بجوازه فى الشعر ، وإن كان فيه خروج من أصل إلى فرع ، ولأن الشعر محل الضرورة ، وشبهوه بالمقصود ، وقالوا : والضروقات تبيع المحذورات .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد السلام المنستريري

ومن القضاة بمحضرة تونس ، وصدر علمائها في زمانه ، الشيخ الفقيه المدرس ، أبو عبد الله محمد بن عبد السلام المنستريري ، منسوبٌ لقرية بظاهرها ، وهو ممن يروج في المعقولات ، وقام على حفظ المنقولات ، وعلم ، وفهم ، وأدب ، وهذب ، وصنف كتباً ، منها شرحه لمختصر أبي عمرو عثمان بن عمر بن الحارث الفقي ، المتداول لهذا العهد بأيدي الناس . وكان — رحمه الله — في أفضيته على نحو ما وصف به . وكيع في كتابه للقاضي إسماعيل بن إسحاق ، حيث قال : « وأما شذائده في القضاء ، وحسن مذهبه فيه ، وسهولة الأمر عليه فيما كان يلتبس على غيره ، فشيء لا شهرته تغني عن ذكره ، إلى ما عُرف به في قطره من القوة على أمر الناس ، والاستخفاف بسخطهم ، وملاصقتهم في حق الله ، وحفظ ما يرجع لرسم القضاء . ومن ذلك عمله في العقد الذي شهد فيه جملة من أعلام المغرب ، أيام كونهم بتونس عند دخولها في الأيالة المرينية ؛ فردّ شهادتهم وعوتب^(١) على ذلك ؛ فقال : « أو ليس قد فرؤوا من الخلف ، مع توقُّر الأسباب المانعة لهم شرعاً عن الوقوع في معرّة الأدبار ؟ » ويشير إلى الكائنة الشنعاء التي كانت لهم بظاهر طريف مع الروم عام ٧٤١ .

ومن أخباره أنه ، لما تغلب الشيخ أبو عبد الله بن تافريجين على مدينة تونس دون قسبتها ، عند خروج السلطان أبي الحسن أمير المسلمين عنها ، بقصد مدافعة وفود العرب المادية على أرضها ، فهزمت جيوشه ، واستقرّ هو ومن بقى معه من جنده محصوراً بداخل القيروان . فجاء في أثناء ذلك يوم الجمعة ؛ فقال المتغلب على الأمر للخطيب بالمسجد الجامع بتونس : « اخطبْ بدعوة الأمير أبي المباس بن أبي دُبوس من المؤحدين ! » وكان في المسجد القاضي ابن عبد السلام ؛ فقال : « والسلطان المريني ؟ » فراجعه الشيخ بأنّه في حكم الحصار داخل القيروان بحيث لا يستطيع الدفاع عن نفسه . قال : « فنلزم إذاً مناصرته ، والعمل على الوفاق بما شرط له عند مبايعته ! » فردّ عليه بأنّ

(١) ر : وعاب .

الأخبار تواترت بعد ذلك بتلفه ، وانزعاج ملكه . فقام الخطيب وقال على تقدير صحة هذا النقل : « الفرعُ زال بزوال الاتصال . انظروا ما يصلح بكم لخطبتكم ! » وارتفعت الأصوات والمراجعات ؛ فقطع القاضي الكلام بمبادرته إلى الخروج ، وهو يقول : « لم يثبت لدينا ما يوجب العدول عن طاعة السلطان أبي الحسن ، واستصحاب الحال حجة لنا وعلينا ! » وكاد وقت صلاة الجمعة أن يفوت ؛ فوجه عند ذلك المتقلب على المدينة إلى القاضي ثقة ، يخبره باستمرار الامر في الخطبة على ما كانت عليه ؛ فدعا الخطيب وتمت الصلاة على الرسم المتقدم ؛ وحصلت السلامة للقاضي بحسن نيته ، وعدة مخالفة فقهاء مدينته — جزاء الله وإيَّام خير جزائه ! — وحدثني هذه الحكاية غير واحد من الثقات الأتبات ، منهم صاحبنا الفقيه المتفطن الأصيل أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدوذ الخضرى . وأخبرني كذلك عن هذا القاضي — رحمه الله ! — بما حاصله : إن الأمير أبا يحيى استحضره مع الجملة من صدور الفقهاء للسبت بدار الخلافة ، والمشول بين يديه ، ليلة الميلاد الشريف النبوى ، إذ كان قد أراد إقامة رسمه على العادة القُرَيبِيَّة ، من الاحتفال في الأطرِمة ، وتزيين المحل ، بحضور الأشراف ، وتخثير القوالين للأشعار المقرونة بالأصوات المطربة ؛ فحين كل المقصود من المطلوب ، وقعد السلطان على أريكة ملكه ، ينظر في ترتيبه ، والناس على منارلهم ، بين قاعد وقائم ، هزَّ المسمَّع طرءً ، وأخذ يهنئهم بألحانه ؛ وتبعه صاحبُ براعةٍ بمادته من مساعدته ، تَزَحَّزَح القاضي أبو عبد الله عن مكانه ، وأشار بالسلام على الأمير ، وخرج من المجلس ؛ فتبعة الفقهاء بمجلتهم إلى مسجد القصر ؛ فناموا به . فظنَّ السلطان أنهم خرجوا لقضاء حاجتهم ؛ فأمر أحد وزرائه بتفقدهم والقيام بخدمتهم ، إلى عودتهم وأعلمَ الوزيرُ الموجهُ لِمَا ذَكَرَ القاضي بالفرض المأمور به ؛ فقال له : « أصلحك الله ! هذه الليلة المباركة التي وجب شكر الله عليها ، وجمنا السلطان — أبقاه الله ! — من أجلها ، لو شهدها نبينا المولود فيها — صلوات الله وسلامه عليه ! — لم يأذن لنا في الاجتماع على ما نحن فيه ، من مساعاة بعضنا لبعض في اللهو ، ورفع قناع الحياء بحضر القاضي والفقهاء ! وقد وقع الاتفاق من العلماء على أنَّ المجاهرة بالذنب محظورة ، إلا أنْ تمَّسَّ إليها حاجة كالإقرار بما يوجب الحسد أو الكفارة . فليسلم لنا الأمير — أصلحه الله ! — في القعود بمسجده هذا إلى الصباح ! وإن كنَّا في مطالبة آخر من تبعات رياء ،

ودسائس أنفُس ، وضروب غرور ، لا رُكْشاً ، كما شاء الله ، في مقام الاقتداء — لطف الله بنا أجمعين بفضلِه ! « فعاد عند ذلك الوزير المرسل للخدمة الموصوفة إلى الأمير أبي يحيى ، وأعلمه بالقصة ، فأقام يسيراً ، وقام من مجلسه ، وأرسل إلى القاضي من ناب عنه في شكره ، وشكر أصحابه ، ولم يمد إلى مثل ذلك العمل بعد . وصار في كل ليلة يأمر في صبيحة الليلة المباركة بتفريق طعام على الضعفاء ، وإرفاق الفقراء ، شكرًا لله .

وكان هذا القاضي — رحمه الله — مشغولاً بالعلم وتدرسه ، قلما يفتّر في كثرة أوقاته عن نظره واجتهاده . حضرت مجلس إقرائه بتونس عند وصولي إليها في الموكب الغربي ، فألقيته يتكلم في الباب الثاني من « كتاب المعالم » لآلِفة ابن الخطيب الداني ، إلى أن بلغ إلى منهاطرة أبي الحسن الأشعري لأستاذه أبي علي الجبائي ، المنصوصة في الباب التاسع ، حيث سأله عن ثلاثة إخوة ، أحدهم كان مؤمناً والثاني كان كافراً ، والثالث كان صغيراً ، ماتوا كلهم ، فكيف حالهم ؟ فقال الجبائي : أما المؤمن ، ففي الدرجات ؛ وأما الكافر ففي الدرجات ؛ وأما الصغير فن أهل السلامة ! « فقال الأشعري : « إن أراد الصغير أن يذهب إلى درجات المؤمن ، هل يؤذن له فيها ؟ » فقال الجبائي : لا ، لأنه يُقال له : إن أخاك المؤمن إنما وصل إلى تلك الدرجات بسبب طاعته الكثيرة ، وليس لك تلك الطاعة ! « فقال أبو الحسن : « فإن قال ذلك الصغير : التقصير ليس مني ، لأنك لا أبقيتنى ولا أقدرتنى على الطاعة ؟ » فقال الجبائي : « يقول الله تبارك وتعالى ! : « كُنْتُ أَعْلَمُ ... »^(١) « أنك لو بقيت وصررت مُسْتَعِجِلاً لِلْعِقَابِ قَرَأَيْتُ مَصْلَحَتَكَ . قال أبو الحسن : « فإن قال الكافر : يا إله العالمين كيف علمت حاله علمت حالي ! فلم رعيت مصلحته دوني ! » فانقطع الجبائي . وهذه المناظرة دالة على أن الله سبحانه يخص برحمته من يشاء ، وأن أفعاله غير معللة بشيء من الأغراض انتهى ما تيسر من بُدْ أخبار القاضي أبي عبد الله بن عبد السلام ، سمي مالك ابن أنس وشبهه نحلة وحمرة وشقرة — رضى الله عنهما ورحمهما ! توفي في أوائل الطاعون النازل ببلده قبل عام ٧٥٠ . واحتمله طلبته إلى قبره ، وهم حُصاة ، مزدهون على نعشه — نفعهم الله وإياه بفضلِه !

ذكر القاضي أبي البركات المعروف بابن الحاجِّ البُلْفَيْقِي

ومن مشاهير القضاة الشيخ أبو البركات ، وهو محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد ابن خَلْف السُّكْنِي ، من ذُرِّيَةِ المَبَّاس بن مِرْدَاس المعروف في بلده بابن الحاجِّ ، وفي غيره بالبُلْفَيْقِي . وَبُلْفَيْقِي حَصْنٌ من عمل مدينة المرِّيَّة . وبيته بيتُ دين وفضل . ذكر ابن الأَبار جدُّه الأعلى أبا إسحاق ، وأُتِيب في الثناء عليه بالخير والصلاح . وكان هذا الشيخ المترجم عنه ثَمَنَ نَشْأٍ على طهارة وعفاف ؛ واجتهد في طلب العلم صغيراً وكبيراً ، وعبر البحر إلى بحاية ؛ فأدرك بها المدرس المعمَّر أبا علي منصور بن أحمد بن عبد الحقُّ المَشْدائي ، وحضر مجالسه العلمية ، وأخذ عنه وعن غيره من أهلها ؛ ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى إلى مرَّاكُتس ، وتجوَّل فيما بينها من البلاد . وأثار السُّكْنِي سَبْتَةً على طريقة جدِّه إبراهيم الأقرب إليه ، إذ كان أيضاً قد استوطنها . ثُمَّ عاد إلى الاندلس ؛ فأقام منها بمالقة ، واختصَّ بخطيبها الشيخ الوليُّ أبي عبد الله الطَّنْجالي ، وروى عنه وعن غيره ، وقبِلَ الكثير من خطبه ، ودام في ابتداء طلبه التشبيه بالقاضي أبي بكر بن الصَّهْبَانِي ، في لقاء العلماء ، ومما حبه الأُدْبَاءُ ، والأخذ في المعارف كلها ، والتكلُّم في أنواعها والإكثار من مَلَحِ الحكايات ، وطُرُفِ الأخبار ، وغرائب الآثار ، حتى صار حديثه مَثَلًا في الإفطار ؛ وهو مع ذلك ، على شِدَّة انطباعه ، وكثرة ردهته ، سريعُ العبرة عند ذكر الآخرة ، قريبُ الدِّمعة . وكان كثير الضبط لحاله ، مَتَّهِمًا بالنظر في تسمير ماله ، أَخَذًا في نفقته بقول سخون بن سميد : « ما أحبُّ أن يكون عيش الرجل إلَّا على قدر ذات يده ؛ ولا يتكلَّف أكثر مما في وسعه ! » وكان يميل إلى القول بتفضيل الغنى على الفقر ، ويرهن على صحَّة ذلك ، ويقول : « وبخصوص في البلاد الأندلسيَّة ، لضيق حالها ، وأُرساع نطاق مُدُنِها ، ولا سيَّما في حقِّ القضاة ؛ فقد شرط كثيرٌ من العلماء في القاضي أن يكون غنيًّا ، ليس بمديان ولا محتاج . » ومن كلامه — رحمه الله ! — : « من اقتصر على التعميش من مرافق الملوك ، ضاع هو ومن له ، وشملَّ القتل ، وخامرته الدُّل . اللَّهُمَّ ! إِلَّا مَنْ كَانَ مِنَ الْقُوَّةِ بالله قد بلغ من الزهد في الدنيا إلى الحدِّ الذي يكسبه الراحة بالخروج عن متاعها ، وترك

شهوتها ، قليلاً وكثيرها ، ما لها وجاها . بأمر آخر ١ ومن لنا بالموثوق على تحصيل هذا المقام ، ولا سيما في هذا الزمان ، ولم نسمع ممن قاربه من الولاة المتقدمين بالاندلس إلا ما حكي عن إبراهيم بن أسلم ، وقد أراد الحكم المستنصر بالله رياسته ؛ فقطع عنه جريته ؛ فكتب اليه عند ذلك :

تَرِيدُ عَلَى الْإِفْلَاقِ نَفْسِي زَاهَةً وَتَأْنِسُ بِالْبَلَوَى وَتَقْوَى مَعَ الْفَقْرِ
مَنْ كَانَ يَخْشَى صَرْفَ دَهْرٍ فَأَنْتَى أَمِنْتُ بِفَضْلِ اللَّهِ مِنْ ثَوْبِ الدَّهْرِ

فلما قرأ الحكم بيده ، أمر بركة الجراية ، وحملها اليه . فأعرض عنها ، وتمنع من قبولها ، وقال : « إني ، والحمد لله ، تحت جراية من إذا أعصيته ، لم يقطع عني جريته ! فليفعل الأمير ما أحب » فكان الحكم بعد ذلك يقول : « لقد أكسبنا ابن أسلم بمقاتته غزاة عظم منّا موقعها ، ولم تسهل علينا المقارضة بها ! »

وتولى الشيخ أبو البركات القضاء في بلاد عديدة ، منها ماسقة : تقدم بها بعد شيخنا أبي عمرو بن منطشور ، وذلك صدر عام ٧٣٥ ؛ ثم نقل إلى قضاء الجماعة بمحضره غرناطة والخطابة بها . وكان مستوفياً لشروط الخطبة وجوباً وكلاً من صورة وهيئة ، وطيب نفمة ، وكثرة خشوع ، وتوسُّط إنشاء . وشهر بالصرامة في أحكامه ، والتزاهة أتمام نظره . ثم تأخر عن قضاء الحضرة ، وأقام بها مدة ، إلى أن صير إلى مدينة المريّة ؛ ثم أعيد إلى قضاء الجماعة ، واستُتميل في السفارة بين الملوك ؛ فصحبه السداد ، ورافقه الإسعاد ، وكان في أطواره سريع التكوين ، طامعاً في الوصول إلى مقام التمكن ، كثير الانتقال من قطر إلى قطر ، ومن حمل إلى حمل ، من غير استقرار منزل أو محل واحد . ولذلك قال في أبياته التي أولها :

إِذَا تَقُولُ : قَدَتِكَ النَّفْسُ فِي حَالِي يَنْفِي زَمَانِي فِي رَحْلٍ وَتَرَحَالٍ

وكان التكلم بالشعر من أسهل شيء عليه ، في كثير مراجعته ، وفنون مخاطباته . وله منه ديوان كبير ، يحتوي من ضروب الأدب على جدير وهزل ، وسمين وجزل ، سماء به العذب واللاجاج ، وكتاب وصمه به المؤمن في أبناء من لقيه من أبناء الزمن .

واستقر أخيراً بمدينة المريّة قاضياً وخطيباً ، إلى أن توفى بها في شهر رمضان عام ٧٧٣ ،
عن بنت من أمته ، لا غير من الأولاد ، وأربع زوجات ، وعاصب بعيد . وكان ، أيام
حياته ، ممن اكتسب المال الجمّ ، وتمتّع من النساء بما لم يتأتّ في قطره لأمثاله من
الفقهاء . وهو من أصحابنا القدماء ، الذين ورثنا وُدّهم ، وشكرنا عهدهم — رحمه الله
وغفر له وأرضاه !

ومن شعره في المُجَبَّنات ، وهو النمط البديع :

وَمُصْفَرَّةُ الْخُدَيْنِ مَطْيُورَةُ الْحِشَا عَلَى الْجَيْنِ وَالْمُصْفَرِّ يُؤْذَنُ بِالْخُشُوفِ
لَهَا بِهِجَةٌ كَالشَّمْسِ عِنْدَ طُلُوعِهَا وَلَا كُنْهًا فِي الرِّجْلِ تَغْرُبُ فِي الْجُوفِ

وقوله :

إِذَا مَا كَتَمْتُ السَّرَّ عَمَّنْ أَوْدُهُ قَوْمٌ أَنْ الْوُدَّ غَيْرُ حَقِيقِ
وَلَمْ أَخْفِ عَنْهُ السَّرَّ مِنْ رِضْنَةِ رِي وَلَا كُنْهِي أَخْشَى صَدِيقِ صَدِيقِ

وقوله :

قَالُوا : تَغَرَّبْتَ عَنْ أَهْلٍ وَعَنْ وَطَنِ فقلتُ : لَمْ يَبْقَ لِي أَهْلٌ وَلَا وَطَنُ
مَضَى الْأَحَبَّةُ وَالْأَهْلُونَ كُلُّهُمْ وَلَيْسَ لِي بَعْدَهُمْ سَكْنَى وَلَا سَكْنُ
أَفَرُغْتُ دَمْعِي وَحُزْنِي بَعْدَ مَا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَا دَمْعُ وَلَا حَزْنُ

وقوله :

رَعَى اللَّهُ إِخْوَانَ الْخِيَانَةِ إِنَّهُمْ كَفَرْنَا مُؤْمَنَاتِ الْبَقَاوَةِ عَلَى الْمَهْدِ
وَلَوْ قَسَرُّوا كُنَّا أَسَارَى مُحْقُوقِهِمْ نَزَاوِحُ مَا بَيْنَ النَّسِيبَةِ وَالنَّقْدِ

وقوله يعتذر لبعض الطَّلَبَةِ ، وقد استدبره لبعض حلقِ العِلْمِ بسببته :

إِنْ كُنْتُ أَبْصَرْتُكَ لَا أَبْصَرْتُ بصيرتي في الحقِّ بُرْهَانَهَا
لَا غُرُوَ إِلَيَّ لَا أَشَاهِدُكُمْ قَالَمِينَ لَا تُبْصِرُ إِنْسَانَهَا

وقوله :

يلومونني بعد العذار على الهوى
يقولون: أمسك عنه قد ذهب الصبأ
ومثلي في حبي له لا يُفندُ
وكيف أرى الإمساك والخيط أسودُ

وقوله :

وإني ظنيرٌ من زَمَانِي وأهلِهِ
لَحَى اللهَ عصراً قد تقدّمتُ أهلهُ
على أنسِي للشرِّ أولُ سائِقِ
فذلكَ لعنُ اللهِ إحدى البوائِقِ

ذكر القاضي أبي القاسم بن سلّمون

ومن الرواة القضاة ، الشيخ الفقيه المحدث الفاضل أبو القاسم سلّمون بن عليّ بن عبد الله بن عليّ بن سلّمون الكِنَافِيُّ البِشَّامِيُّ الأصل ، القرناطِيُّ المولود والنشأة . ومن أهل بِلَنَسِيَّةَ محمد بن أحمد بن سلّمون ، أحمدُ أشياخ القاضي أبي العبّاس الغمّاز . وكان صاحبنا أبو القاسم هذا المذكور أولاً — رحمه الله ! — فقيهاً جليلاً ، فاضلاً ، أصيلاً ، بصيراً بعقد الشروط والأحكام . وله فيها تقييدٌ مُفيد . أخذ عن جملة من الشيوخ ولهم الأستاذ أبو جعفر بن الزُّبَيْر . وأجازه من أهل المغرب والمشرق والآنندلس عَدَدٌ كثيرٌ يزيد على المائة ، حبا تَصْنَنُهُ بَرّنا مع روابيته : منهم ابن الغمّاز البِلَنَسِيُّ قاضي الجماعة بتونس بعد خروجه من الآنندلس وهو أحمد بن محمد الخزرجي ؛ والشيخ الراوية شرف الدين أبو محمد بن أحمد بن خَلَفَ الدِمِياطِيُّ ^(١) صاحب دار الحديث بالبلاد المصرية في زمانه ؛ ومنهم تاج الدين أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الحسن الغرابي (وغراب الذي ينسب إليها بلدةٌ في أرض واسط) ؛ والشيخ الفقيه المعمر أبو عليّ منصور بن أحمد بن عبد الحق المَشْدَلِيُّ ، وقاضي القضاة بالديار المصرية زين الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم

ابن جماعة الكرنائي؛ وغيرهم. وكان هذا الشيخ أبو القاسم في قضائه موصوفاً بالفضل والعدل، مترفقا بالضعفاء، مُتَفَرِّضاً عن زلات الفقهاء. تقدّم بحجّات شتى من الأندلس؛ ثمّ ولي قضاء الجماعة بحضرة غرناطة؛ فحمّدت سيرته، وشكّرت مدارائه. وكان في نفسه هيئاً، ليتنا، آخذاً بمقتضى قول عيسى بن مسكين، القاضي بالقُرْبُورِوان أيام أبي الأَعْلَب، وهو: «قارب الناس في عقولهم، تسلّم من غوائلهم! وفي تقلّب الأحوال، عِلْم جواهر الرجال!» توفّي — رحمه الله! — ليلة الإثنين الثالث عشر لمجدي الأولى عام ٧٦٧. وُوُلِدَ بغرناطة في صفر عام ٦٨٨. وعقبه لهذا العهد بحالة نباهة؛ من أولاده مَنْ هو مُسْتَوِل في خطّة القضاء — تولاّم الله، وخار لنا ولهم بمنّه وفضله!

ذكر القاضي أبي عمرو عثمان بن موسى الجاني

ومن القضاة بمدينة مكى من أرض الحبشة، الشيخ الفقيه أبو عمرو عثمان بن موسى الجاني، منسوب لبطن من بطون السودان . تردّد إلى أرض مصر وقرأ بها، وأخذ عن أشياخها . أخبرني الفقيه أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن محمد الساحليّ الغرناطيّ أنه لقّبه ببلده، وأنّه كان من أهل الفضل والعدل، والقيام على العلم، والصرامة في الحكم . قال الساحليّ: ومن ذلك نازلةٌ حدثت له في أحكام الدماء، وفتحرت في فيها الحقّ المخلص بين يدي الله . وهي أنّ أحد بني عمّ سلطانه ترثبت رقبته المطالبة بدم قتيل كان قد أشهد العدول، وهو جريح، بأنّ دمه عنده، وتوفّي إثر الشهادة عن عصبة من ولده وإخوته، فقاموا طالبين من السلطان النظر لهم في صاحبهم، فاستحضره عن أمره بمجلس الحكم الشرعيّ، وأعذر له فيما استظهر به أولياء دم القتيل . فدأى الدفع في ذلك، وتأجّل آجالاً وسع فيها عليه . وانقضت الأيام، وفهرته الأحكام، فنسكى بالقاضى لسلطانه، وسأل منه الأخذ مع الفقهاء في قضيتّه، وقد كان صانعهم بمجده، واستظهر بإثبات عداوته بينه وبين من رماه بدمه . فجمعهم الأمير بحضرته، وأخذ معهم في نازلة ابن عمّه، فوقع الاتفاق منهم على الأخذ بمذهب الشافعيّ، أنّه لا يقسم بمجرّد قول المصاب: « دمي عند

فلان . واستدلوا بالحديث الثابت في الصحيح الذي نصّه : لو يعطى الناسُ بدعواهم ، لادّعى ناسٌ دماءَ رجال وأموالهم . قالوا : وبخصوص في هذه النازلة ، لما اقترن بها من الأسباب المرجحة للانتقال عن المذهب ، وذكروا مسألة عبد الله بن سهل وأن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وداه من عنده بأنه ثقة . فقال السلطان إلى موافقتهم ، وأن تكون الغرامة من قبله ؛ ولاكنّه قال لقاضيه : « ما عندك فيما اجتمع عليه أصحابك ؟ » فقال له : « أمدك الله بإرشاده ، وأراك الحقَّ حقاً ، وأعانك على اتباعه ! انت مالكيّ المذهب ، وأهلُ بلادك كذلك ، والانتقال من مذهب إلى مذهب آخر لا يسوغ إلاّ بعد شروط لم يحصل في نازلتها منها شرط واحد » . وحديث القسامة أصلٌ من أصول الشرع ، وركنٌ من أركان مصالح العباد : وبه أخذ جلُّ الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين ، وفقهاء الأمصار . والذي يجعل بك ، أيها الملك ، إمرارُ الحقِّ بوجهه ، ولو كان على نفسك ، فضلاً عن ابن حمك ! » قال : فأخذ برأى قاضيه ، وأمر بإبن عمّه ؛ فدفع بذمته إلى أصحابه ؛ فقتلوه بالقسامة . قال السُّخَيْرِي : لحسب الناسُ ما صدر في النازلة عن الأمير والقاضي من المناقب الشريفة ، والمآثر الحميدة ، والأفعال الدالة على تعظيم الشريعة .

ذكر القاضي أبي عبد الله المقرئ التلمساني

وفد تقدّم الإلمامُ بطرفٍ من التنبيه على الفقيه أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ التلمساني ، أحد القضاة بحضرة فارس أيام خلافة أبي عنان — رحمه الله ومهدداً — وكان هذا الفقيه — رحمه الله — في غزاة الحفظ ، وكثرة مادة العلم ، عبرةً من العبر ، وآيةً من آيات الله الكبر . قلّما تقَع مسألة إلاّ ويأتى بجميع ما للناس فيها من الأقوال ويرّجح ويملّل ، ويستدرك ويكمل ؛ قاضاً ماضياً ، عدلاً جذاً ؛ قرأ ببلده على المدرّس أبي موسى عمران المَشْدالي صهر أبي علي ناصر الدين ، وعلى غيره ؛ وقام بوظائف القضاء أجمل قيام . ثمّ إنّه كره الحكم بين الناس ، وتبرّم من حمل أمانته ، ورام الفرار عنه بنفسه ؛ فتنشّب في انتظامه ، وتوجّه عليه الإنكار من

سلطانه . ثمَّ أنه ترك ، بعد عناء شديد ، لشأنه . وقد سألته يوماً عن حالة يفتى أبي
عمران بن عبد الرحمن ، وهما -

حَالِي مَعَ الدَّهْرِ فِي تَغَلُّبِهِ كَطَائِرٍ خَمَّ رِجْلُهُ تَرَكْ
عِثَّتُهُ فِي فَكَاكِ مُنْجَتِهِ يَوْمُ تَخْلِيصِهَا فَتَشْتَبِكُ

وتوفى - رحمه الله ! - على إثر ذلك وهو عمودُ السيرة ، مشكور الطريقة .

ذكر القاضي أبي عبد الله محمد الإفشتالي

وولي بعده الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الإفشتالي . وبيتُ قومه
بفاس البيتُ المعمور بالجود والصلاح والخير . وكان هو - رحمه الله ! - أحدَ أعلام
قطره الغربي نبلاً ، وفضلاً ، وسكوناً ، وعقلاً . وحين بلغ إلى مراده من الخطّة ببلده
نحاً في سيره منحى القاضي أبي عبد الله بن عليّ بن عبد الرزاق من المحافظة على الرتبة ،
 وإقامة رسوم الائمة ، والصبر على مكاره السلطنة ، والميل إلى الأخذ بالترفُّق في
الحكومة . فسكن الناسُ إلى ولايته ، ووثقه المحسن نظرهُ ، ودانوا بإثرته . وقد كان ولي
قبيل تقدّمه بفاس القنبد ، أيضاً بإطرا بلّس ، وتجوّل في نواحي إفريقية . ثمَّ إنّه ، عند
تجوّل البلاد ، أمّ قفزه وقد صلب الدهر شطره ، فاستقضى به ، وتصدّر لإقراء العلم
وبثّه . وكان على شدة وقاره ، وتماظم قاره ، كثير الزول للطلبة ، والحرص على الإفادة ،
والصبر عند المباحنة . وكان من عاداته تقديمُ مدوّل الفقه على التفسير . وذهب إلى عكس
هذا الترتيب الشيخُ الرّحالُ أبو إسحاق الحنّاوي ، أحدُ جلساء القاضي عند إقرائه
في آخرين ؛ فجرت بين الطلبة إذ ذاك بفاس في المسألة مُراجعات ومُخاطبات
وقَفّتْ على بعضها ؛ فرأيت فيها من تخلّق القاضي وتجلّله ما ليس بنكير على رجاحة
عقله ، وسعة صدره - نعمدنا الله وإياهم برحمته ! - فقد أصبحوا جميعاً بعد الحياة ،
وعصارة العيش ، رباطاً !

ذكر القاضي أبي القاسم الشريف الفَرْنَاطِي

ومن أعلام القضاة بالآندلس ، وصدور النُعاة ، الشيخ الفقيه الأستاذ المنفَعَن الشريف المعظم أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الحَسَنِي النسبة ، السُّبُنِي النشأة . وكان — رحمه الله ! — نسيجَ وحده براعةً وجلالةً ، وفريدَ عصره بلاغةً وجزالةً ، إلى الشُّبَمِ السنيّةِ التي التزم إهداءها ، والسَّيرِ الحسنة التي لا يتازع في شرف منتهاها . ارتحل عن بلده سُبَيْتَةً ، وقد تَحَلَّأ من العلوم ، وبرع في طريقتي المنثور والمنظوم ؛ فطلع على الآندلس طلوعَ الصباح عقب السرى ، وخلص إليها خلوص الخيال مع سنة الكرى ؛ فانتظم في الحين في سلك كَتَبَتِها ، وأسمى وهو صَدْرُ طَلَبَتِها ؛ ولما كان قد حصل له من الأخذ بأطراف الطلب ، والاستيلاء على غاية الأدب ؛ ورئيسُ الكُتَّاب يومئذ الشيخُ العلامةُ أبو الحسن بن الجِيَتَاب ، الشهير التَّنِيْشِجَ لاهل البيت الكريم ، الموسم بالشُّمِ الرضيّة ، والقلب السليم ؛ وكان — رحمه الله ! — مع أدوات كماله ، وما خصَّ به في وقته من سنيّ أحواله ، وصالح أعماله ، ثَمَّنَ شغف بالذاكرة في الفنون الأدبيّة ، وغوامض أسرار المَرِيئِيّة ، والرسائل السلطانيّة ، والمسائل البيانيّة . فألنى من ذلك كُلِّه لدى الشريف ، الخليق بصنوف التفشيف ، ما شاءه من معنى رفاق ، ولغظ رقرق ، وطبع بالمعارف دَقَّاق . فحذبه الشيخ إليه ، وتلقاه براحيته ، وذهب إلى مقارضته بالقرىض ، ومساجلته في الطويل والعريض . فقَسَمَا كان بها رسم الكتابة إذ ذاك يَفْتَن عن أدب يمتدح ، وتنف طرف تيمدح ، وقسطاس يوزن به ما يقلُّ من المقال ويكثر ؛ ثمَّ صرف إلى الاستعمال في الخَطِّطِ القاضويّة صَرَفَ الاستظهار ، وعمارفه الباهرة الأنوار ، وأحكامه القاضية بتأمين الاوطان وتأميل الاوطار ؛ فتقدم بذلك بمجهات شَتَّى ، منها رَيةً ، وحَلَبَةُ الطَّلَبَةِ بها سوابق غايات ، وخوافق رايات . وكانت ولايته عليهم مُحَلَّةً نشرها الفضل من صوانها . ودُرَّةً أكثرها المدل لاوانها . أنزل أمانتهم من رعايته منازل الإكرام ، واختصَّ منهم بمصاحبة الزاهد أبي عبد الله بن عِيَّاش ، أحد العلماء الاعلام ؛ فتفتقَّه معه في أحكامه ، ونوازل أُمِّامه ، وأخذ نفسه بالاشتداد في نصرة المظلوم ، والضرب على يد الظالم ؛ وله في

هذا الباب أخبار مأثورة ، وحكايات مشهورة ، وعند ابتداء الفقهاء ، بالمسجد الجامع مجلس إقراء ، افتتحه أولاً بالتهيد ، وختمه بعلم الخليل ، وحبره بالتوحيد والتعليل . وكان في إقراءه صريح الجواب ، متبحراً في علم الإعراب ، فصيح اللسان ، بارع البنان ، فظفرت أيدى الطلبة منه بالسكت المذخور ، المروية جواهر معارفه بدور الشذور ، وحصل الناس بولايته على طريقة حادثة من الشرع ، واعتضد منها الأصل بالفرع . ولما جرى في ميدانها ملء ضائه ، وشاع في الآفاق ما شاع من صمواته وعدل قضائه ، وفصل مضائه ، نُقِل من مألقة الى غرناطة حضرة الملك ، وواسطة السلك — أيد الله سلطانها ، ومهد بزمته أوطانها ! — فتقدم بها لتنفيذ الأحكام ، بعد أن ولي وادى آس بأيام . فهنت منه الخطئة الشرعية بسيد مضطلع بأعباء القضاء ، قد شمع من عز الزاهة بأنف ، وأمد من نور العقل ببهان غير خلف ، ثم إن القدر جرى بتأخيرها عن الخطئة من غير موجب سخطه . فكان في حالته كأنبدر خسف عند الاستقبال ، وأدرك السوار بعد تنأى الكمال :

إذا تمَّ أمرٌ دَنا نَقصُهُ تَوَقَّعَ زَوَالاً إذا قِيلَ تَمَّ

وليس عوامل التأخير والتقديم ، بمسئكر دخولها على كل والٍ في الحديث والقديم ؛ فقد عزل عمر بن الخطاب — رضي الله عنه ! — زياد بن أبي سفيان دون بأس ، وقال له : « كرهت أن أجعل فضل عقلك على الناس ! » وعزل أيضاً كثر حبيب بن حسنة ، فقال له : « أمّن سخطه عزلتي ؟ » قال : « لا ! ولا كن وجدت من هو مثلك في الصلاح ، وأقوى منك على العمل ! » قال : « يا أمير المؤمنين ! إن عزك عيب ! فأخبر الناس بمذرى ! » ففعل عمر ذلك . وكان صرف الشريف أبي القاسم عن قضاء الحضرة ، والخطابة بها ، في شهر شعبان من ٢٤٧ هـ ؛ فانقطع إلى تدريس العلم ، وإظهار عيونه ، والاشتغال بإقراء فنونه . وكان بينه وبين شيخنا إمام البلغاء أبي الحسن بن الجيَّاب ما تقدمت الإشارة إليه ، من المصادقة ؛ فصدرت عنه في أثناء تلك المدة بدائع من الخطابات ، وضروب المناكيات ، منها قول الشيخ يرفب خطة القضاء التي كأنها تركت صاحبه ، وأهملت جانبته :

لَا مَرَجًا بِالنَّاشِرِ الْفَارُكِ إِذَا جَبِلْتَ رِفْعَةً مِقْدَارُكَ
 لَوْ أَنَّهَا قَدْ أُوتِيَتْ رُشْدَهَا مَا بَرَحْتَ تَفْعُلُو إِلَى تَارِكَ
 أَفَ سَمَّيْتَ بِالنُّورِ الْمُبِينِ الَّذِي مِنْهُ بَدَتْ مِشْكَاةُ أَنْوَارِكَ
 وَمَظْهَرُ الْحُكْمِ الْحَكِيمِ الَّذِي يَنْكُلُو عَلَيْنَا طِيبَ أَخْبَارِكَ
 مَا لَقِيتَ مِنْكَ كُفْرًا وَلَا أَوْتَ إِلَى أَكْرَمٍ مِنْ دَارِكَ

وهذه القطعة قد بلغت الغاية من البراعة ، وتمكَّن البلاغة ، وإن كان في طيِّ
 ما تضمنته من وصف الخطيئة الشرعية بالناشر التارك ، وبأنها لم تُتَوْتِ رشدها
 ما فيه . ثم إنَّ الولاية حُتَّت إليه ، ووقفت مُرادها عليه ، فعاد إليها ، والعودُ أحمدُ .
 واستمر قيامه بها ، إلى أن هلك السلطان أبو الحجاج مُستَفضيه ، مأمومًا به ،
 في الركعة الثانية من صلاة عيد الفطر عام ٧٥٥ — رحمه الله وأرضاه ! — : عدا عليه شقُّ
 كأنه وحشٍ ، فضربه بظهره ، وهو ساجدٌ لربه . وولى الأمر بعدُ ولده الخليفة المؤيد
 المنصور أبو عبد الله — أبقاه الله وولاه ! — جَدَدَ ولايته ، وأكَّد رعايته ، وقد كانت
 رحي الوقيعة دارت على القاضي الخطيب ، وهو في محرابه حين الكائنة ؛ فمركته ، ولم
 تتركه ، إلا وقد أثنى على التلف ؛ فعوجل بإخراج الدم ، وعند ذلك تنفَّس عنه بعض
 ما وجده من الألم . وكان له في المجالس الملكية ، والمجتمعات الجمهورية ، من جلالة
 الأبهة وملازمة التَّوَدُّ ، وإسالك النفس عن المسارعة عند المخالفة إلى المراجعة ، ما لم
 يكن لغيره من أهل طبقته ؛ فإذا خلا بمنزله ، أدخل عليه في خاصَّة أصحابه . رأيتُه ؛
 فكأنَّه من تنزُّله ، وتبدُّله ، بمثابة أصاغر مُلَدَّبته . وكثيرًا ما كان يباشر خدمة الواردين
 عليه بذاته ، دون وزعته ، اقتداءً بالاثمة الماضين من قبله فن كلامهم : « ليس ينقص من
 الرجل الشريف أن يخدم ضيفه ، ولا أن يتصاغر لسلطانه ، وأن يتواضع لشيخه ! » ولقد
 رَسْنَا معه ليلةً يُحْشَى من خارج الحضرة ، في أناسٍ منهم الشريف أبو عبد الله بن راجح
 السومى ، والاحتاذ أبو على الزواوى ، والوزير أبو عبد الله بن الخطيب اللؤمى ، قالت
 ذبالة الشمعة في أثناء الليل إلى الذبول ؛ فذهب أحد الحاضرين ليقويها ، فأمسكه القاضي ،
 وبادر هو بنفسه لها ؛ فأذكى نارها ، وقوى نورها ، وقال : « هم السراجُ أن يحمِد ليلةً

عند عمر بن عبد العزيز — رحمه الله ! — فوثب اليه وجاء بن حيوة ليصلحه ، فأقسم عليه عمر بن عبد العزيز ، وجلس . فقام هو ، فأصلحه . فقال رجل : « أنتوم ، يا أمير المؤمنين ! » قال : « قت » ، وأنا عمر بن عبد العزيز ! ورجعت ، وأنا عمر بن عبد العزيز ! ثم قال لنا : « واضطربت عمامة هشام بن عبد الملك . فأهوى الأيوش الكلبى الى تعديلها . فقال له هشام : « مه ! فأنا لا تتخذ الإخوان خولاً ! » وجرى بين الاصحاب المذكورين فى تلك الليلة من المحاورة بطرف العلم ، وقطع الشعر ، ما لا يرجع فى الحسن الى حصر . ومن ذلك أنشد ابن راجح ، فى أبيات السير لابن مامة :

أَلَا رَبَّ مَنْ يُدْعَى صَدِيقًا وَلَوْ تَرَى مَقَالَتَهُ بِالْغَيْبِ سَاءَكَ مَا يَفْهَرُ
فَقَالَتُهُ كَالْتُّهَنْدِ مَا كَانَ شَاهِدًا وَبِالْغَيْبِ مَطْرُورًا عَلَى نُغْرَةِ النَّحْرِ
يَسْرُوكَ بِأَدْبِهِ وَتَحْتَ أَدْبِهِ نَهِيمَةُ غُشٍّ تُفْتَرَى عَقِيبَ الظُّهْرِ

وذكر لنا عن صاحبه العلامة فى زمانه بالمغرب ، الرئيس أبى محمد عبد المهيمن الحضرى السبتي ، أنه سمعه ينشد بتونس ، وقد مر به قوم من أعيان جند قاس ، بعد إهماله لتخليقه عن سلطانه ، أيام تغشبه بالقشيران وحصاره :

يَا أَيُّهَا النَّاسُ سِيرُوا إِنَّ قَمْعَكُمْ أَنْ تَصْحَبُوا ذَاتَ يَوْمٍ لَا تَسِيرُونَ
حُشُّوا الْمَطَى وَأَرْخُوا مِنْ أَرْمَتَيْهَا قَبْلَ الْهَمَاتِ وَأَقْضُوا مَا تُقَضُّونَ
كُنَّا أَنْاسًا كَمَا كُنْتُمْ فَقِيرًا كَذَهْرٍ فَأَنْتُمْ كَمَا كُنَّا تَكُونُونَ

وهذه الايات أول شعر قيل فى العرب على ما تقاه ابن إسحاق . وذكر ابن هشام أنها وجدت مكتوبة فى حجر باليمن ، وأُحِلَّ من قائلها لحكمة صريحة ، وموعظة صحيحة . وأنشدنا القاضى الشريف فى تلك الليلة لنفسه ، يصف أقداس سانية حشيه :

وَمَتَرَعَةٍ يَمَلُّ الرُّوضُ مِنْهَا إِذَا عَلَّتْ مِنْ الْمَاءِ الْفُصَاتِ
بَدَا دَوْلَانِهَا فَلَسَا وَرَاحَتْ يَدَا رِقَةٍ كَوَاكِبِ سَائِرَاتِ
إِذَا مَا الرُّوضُ قَابِلُهُ كَانَتْ عَلَيْهِ بِكَلِّ سَعْدِ طَالِمَاتِ
تَرَاهَا إِنَّ شُعَاعَ الشَّمْسِ لَاقَى بِيَاضِ الْمَاءِ مُشْرِقَةَ الْآيَاتِ
أَوْعِيبُ أَنَّهَا كَادَتْ بَنُوهُ غَزِيرٍ وَهِيَ تَخْرُبُ خَاوِيَاتِ

النوء عند المغرب سقوط نجم من نجوم المنازل الثمانية والعشرين ؛ وهو منفيها بالمغرب مع طلوع الفجر وطلوع مقابله بالشرق . وعندهم أنه لا بد أن يكون مع أكثرها نوء من مطر ، أو رياح عواصف ، وشبهها ؛ ففهم من يجعله لذلك الساقط ، ومنهم من يجعله للطلوع ، لأنه هو الذي ناهى أى نقص ؛ فينسبون المطر إليه ؛ وجاء الشرع بالنهى عن اعتقاد ذلك ثم أنشدنا القاضي من نظمته :

يَا أَيُّهَا الرَّائِبُ الْمَرْجِي رَكَابُهُ
ابْلُغْ بِسَبْتَةِ أَقْسَامَا وَدُونَهُمْ
وَلُجْ ذِي بَجَجٍ طَلَامَ كَأَنَّ بِهِ
أَلْوَكَةً مِنْ غَرِيبِ دَارُهُ قَدَمُ
إِنِّي بِأَنْدَلُسِ آوِي إِلَى كَنْفِ
وَأَنْ غَرَامَةِ الْفَرَا حَلَلْتُ بِهَا
لَيْسَتْ لِأُخْرَى فَلَا رَيْعُ بِهَا وَجَبَا
وَأَنْكَرْتُ بَيْنَ مَعَانِيهَا وَمَا عُرِفَتْ
كَوْلَا الْمَغْرَبِ مِنْ آلِ النَّبِيِّ بِهَا
وَفَتِيَةٍ مِنْ بَنِي الزُّهْرَاءِ قَدْ كُرِمُوا
لَقَلْتُ لِأَجَادَهَا صَوْبُ الْحَيَا أَبَدًا
لِيُسْفَحَنَّ عَلَيْهَا الدَّمْعُ مِنْ جَزَعِ
مَا ضَرَّتْنِي أَنْ تَبَا بِي أَوْ بَنَا وَطَنِي
يَعْتُمُّ السَّيْرُ بَيْنَ الْقَارِ وَالْأَكْمِ
عَرْضُ الْفَلَاحِ وَذَمِيلُ الْإِنْبِقِ الرَّمَمِ
أَعْلَامُ لَبْنَانٍ أَوْ كُشْبَانِ ذِي سَلَمِ
مَرَمَاهُ لَا صَدَدٌ مِنْهُمْ وَلَا أَمَمِ
لِلْمَجْدِ رَحْبٌ وَظِلٌّ لِنَعْمَتِي عَمِيمِ
فِيصْرَتْ مِنْ رَيْبِ هَذَا الدَّهْرِ فِي حَرَمِ
رَهْطٍ وَخَفَرٍ مَالِ الْمَجْدِ مِنْ ذَمَمِ
إِلَّا بِقَوَائِمِي فِي أَيَّامِنَا الْقُدَمِ
وَمِنْ مَا بَيْنَ مِنْ طَيْبٍ وَمِنْ كَرَمِ
لَهُمْ أَوَامِرُ مِنْ وَدٍّ وَمِنْ رَحِيمِ
إِلَّا بِسَاقِعِ مُمَرٍّ أَوْ عَبِيطِ كَرَمِ
يَوْمًا وَلَا أَقَرَّ عَنِ السَّنِّ مِنْ نَدَمِ
مِنْهَا وَلِي شَرَفُ الْبَطْطَحَاءِ وَالْحَرَمِ

ومن الجزء المحتوى على طائفة من شعره ، الذى وصحه به « جند المقل » ، قوله :

ظَهَرْتُ بِلِسْمِهَا قَبْدًا أَحْمَرَارُ
فَاغْرَاهَا بِنَى الْوَارِثِي فَظَلْتُ
فَمَا كَانَتْ سِوَى قَبْلِ قَفِيهَا
بِوَجْنَتَيْهَا يَزِيدُ الْقَلْبَ وَجْدًا
تَلُومُ وَلَمْ أَكُنْ مِمَّنْ تَعْدَا
جَنِينَ أَفَاحِيًا وَغَرَسَنَ وَرْدًا

وقوله :

مُهْمَمَفُ الْقَدِّ بَدِيعُ الْخَلَاءِ يُعْطَى بِجِدِّ الرَّعَا الْخُلَافِ
رَمَى يَنْبُلُ الْحُظْرَ فِي مُهْجَةٍ غَادَرَهَا بِشُغْلٍ شَاغِلٍ
وَانْطَفَأَ الْمُدْفَانُ فِي خُتْمِهِ رَدُّ كَلَامِينَ عَلَى تَارِبِلٍ

والبيت الأخير مبني على قسم امرئ القيس حيث قال : « نظمتم سلكي ومخلوجة » .
ونظمه كله رائق المعنى ، صريح الدلالة ، صحيح المبني ، وليست المعارف ، وإن تعددت
طُرُقُهَا وعزّت ثمرتها ، متعذراً إدراكها ، ولا سيما على من جدّ في طلبها ، وإنما الصعب
العسير معالجة الأخلاق بترك عوائدها ، والتثني عن سفسافها ، وبمجموع الأدوية المتخذة
لإصلاح فاسدها يرجع إلى العقل الذي عليه مدار الأعمال كلها . ولذلك قال العلماء حسبا
تقدّم عند التكلم في خصال القضاء : إذا اجتمع منها في الرجل العقل والورع قدم . قال ابن
حبيب : فإنّه بالعقل يسأل ، وبالورع يقف ، وإذا طلب العلم وجده ، وإذا طلب العقل لم يجده .
وكان قد حصل منه للشریف الموصوف زيادة لشرفه وفنون معارفه الحظّ الوافر الكبير ،
والقدر الذي يقصر عن نعت محاسنه التعبير ، بحيث صار المثل يضرب به في كظم الغيظ ،
وترك حظوظ النفس ، وكثرة التقاضى عن النظر للمساوى ، الى غير ذلك من سيره السنيّة ،
وشماله الحسنيّة . هذا ما يتيسّر بحسب الوضع من التنبيه على صفاته والتعريف ببعض كمالاته .
وأما مشيخته ، فقرأ ببسلده سُبُنة القرآن على والده المنقطع لإقراء حُكّاب الله
ومدارسته ، أبي العبّاس — رحمه الله ! — وأكثر من ملازمة الاستاذ الشهيد أبي عبد الله
ابن هاني والأخذ عنه ، فاستفيع به وتأدّب بأدبه ، وقرأ على القاضي الإمام أبي إسحاق الفافقي
ودرى عن أبي عبد الله الثمّاري وعن القاضي أبي عبد الله القرطبي وعن الخطيب بن رئيس
وابن حريث وغيرهم . وله جملة تصانيف منها : « رفع الحجب المستورة » ، عن محاسن
المقصورة ، شرح فيه « مقصورة » حازم بما لا غاية بمدّه في المحاسن . ومنها « رياضة الآن » .
في شرح قصيدة الخزرجي ، أبدع في ذلك غاية الإبداع . ويقدّ على « كتاب التسهيل »
لابن مالك تقييداً مفيداً وبدائع جمة أنيعة .

وناب عنه في أقضيته ، أتم أسفاره في معرض الرسالة الى ملوك المغرب وفي غير ذلك ،

وليّه الشيخ الفقيه القاضي أبو عبد الله محمد بن فرج بن جذام اللخمي، أحد أمائيل بلده نباهة قدر، وسلامة صدر، لم ينتقل عن ذلك إلى أن توفي في آخر عام ٧٥٧. خلفه في النيابة بمجالس الحكم الشرعي صاحبه الفقيه الأجل، القاضي الأنوي الأكل، أبو جعفر أحمد (ويُدعى بأبي بكر) بن شيخنا الأستاذ الحافظ الخطيب الشهير أبي القاسم محمد بن أحمد بن مجزى السكبي، ذو البيت الأصيل، والمجد الرفيع الأثيل، فنهض بأعباء القضاء. ثم إنه اشتغل بصدد وفاة القاضي الشريف بخطبته واستقرت أزمته في يده، ثم صرف عنها إلى غيرها، وهو لهذا العهد بقيد الحياة — تولاّه الله !

ومولده الشريف المسمى بسنة سادس ربيع الأول المبارك الذي من عام ٦٩٧، ووفاته بفرطة ضحى يوم الخميس الحادى والعشرين لشهر شعبان من عام ٧٦٠، وبنوه من بعده في الأندلس بحال نباهة واستعمال في القضاء والكتابة.

ومن الحديث الثابت في الصحيح عن أنس بن مالك أنه قال: قبض رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وهو ابن ثلاث وستين سنة، وأبو بكر وهو ابن ثلاث وستين سنة، وعمر وهو ابن ثلاث وستين سنة ووافق أن كانت وفاة الشريف أبي القاسم على حسب ولادته وهو ابن ثلاث وستين سنة، وتلك من جملة كراماته — نعمنا الله وآياه برحمته !

وقد كل القرض المقصود من هذا الباب. وقد ذكرت فيه من أعلام الرجال ما عولت عليه، وادتنى المذاكرة إليه. وإلى الله تعالى أبرأ من الاحاطة قريباً أغفلت، أضعاف ما نقلت، وفيما جلبته من الأنباء، وأدرجته من الأخبار على الأصماء، ما يحمل الناظر فيه على الاعتبار، وإثارة سير الفضلاء والأخبار، بحول الله ولا اعتراض علينا من أهل الحق فيما أثبتناه من الحكايات، وضروب المقالات، إذ حارصل مجموعها مناقب ومواظ، يأخذ منها على قدر همته السامع والواعظ، مع أنه قد ثبت من الأئمة المتكلمين في هذا الشأن أنهم قالوا: ينبغي للقاضي أن يحفظ فضائل أهل العدل وما أكرم، وينافسهم على ذلك، وأن يأخذ نفسه بسيرهم، وحفظ أحكامهم ورسائلهم ومواظهم، مع علمه بالفقه والحديث، فإن ذلك قوة له على ما قلده الله. ومن المروى عن محمد بن الحسن أنه كان يقول: سمعت جعفر الخلدی يقول: سئل الجنييد: « ما للرديدين في مجازات

الحكايات ؟ » فقال : « الحكايات مُجَنَّدَةٌ من جنود الله ، يقوَّى بها قلوب المريدين » قيل له : « فهل في ذلك شاهد ؟ » فقال : نعم ! قوله عزَّ وجلَّ : « وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نَقَّبَتْ بِهِ فُؤَادُكَ ^(١) » . ومعنى نَقَّبَتْ القواد في الآية عند المفسرين لها أى تقوَّى نفسك فيما تلقاه ونجمل لك أسوة بمن تقدَّمك . وتكلَّم أبو الفضل الرازى في كتابه على المسألة ، فأتى بنحو ما ذكرناه ، ثم قال : وذلك أن الإنسان إذا ابتلى ببيئة ومحنة ، ورأى له مشاركا ، خفف ذلك على قلبه ، كما يقال : « المصيبة ، إذا محت ، خفت . » وفي « الوجيز » : قيل لمحمد بن سميد : « ماذا التردد للقصص في القرآن ؟ » فقال : ليكون لمن قرأ ما تيسر منه حظا في الاعتبار . » وعن إبراهيم بن عبد الله أنه قال : « سمعتُ حماد بن عبد الرحمن يقول : « العلم درايةٌ وروايةٌ ، وخبرٌ وحكايةٌ . » ولما رجونا من الانتفاع بذلك كلُّه ، أشفعنا القول في هذا الباب ، وجلبنا من الأنباء ما فيه عبرة لأول الألباب — جعلنا الله من الذين يسمعون القول ، فيقتبعون أحسنه ، وصرف عنا فتن القضاء ومحنته ، بمنه وفضله . والحمد لله لا حول ولا قوة إلا بالله !

وهذا في كتاب القضاة الى القضاة ، وصفة من بلغ منهم رتبة الاجتهاد ، وحكم القاصر عن تلك المنزلة في استنباط الأحكام ، وكيفية الاستخلاف ، وفيمن يجوز له التقليد ، ومن لا يجوز له من الناس ؛ والكلام فيما ذكرناه يرجع على القريب الى فصول الأول منها في كُتُب القضاة ونُبذ من المسائل المتصلة بذلك .

والذى جرى أولا به بالعمل ، إذا آتى القاضى كتاب من قاض آخر ، يسأل الذى جاءه بالكتاب إحضار صاحبه إن كان في عمالته ، ثم إذا أحضره ، سأله البيعة على كتاب القاضى أنه من قبله . قال سحنون بن سميد : ولينظر القاضى المكتوب اليه الكتاب . فإن كان القاضى الذى كتبه قد ثبت عنده أنه من أهل الاستحقاق للقضاء ، لقهم ومعرفة بأحكام من مضى وآثارهم ، مع فهمه في دينه ، وورعه وانتباهه وفطنته ، غير مخدوع في عقله ، فإذا كان كذلك ، نظر في كتابه وحمل بما يجب فيه وإلا فلا . قال صاحب « الجواهر الثمينة » ، وقد آتى فيها من صفات القاضى العدل بنحو ما تقدَّم : فإن عرفه بأنه ليس من أهل ذلك ، لم يقبله . وفي سماع يحيى : وإن لم يكن قاضى الكورة موثوقا به ، وفي الكورة رجال يؤثق

هم ، كتب اليهم سرّاً ليسألو له عمن شهد عنده من أهل تلك الكورة ؛ فإن كتبوا له أنه مشهور بالعدالة ، معروف بالصلاح ، أجاز شهادته ، وإلا تركها حتى يعدل عنه من يرضى . وقال أئشهَب : إذا كتب إليه غير العدل : أني بينة فلان ثبتت عندي ، فلا يقبل كتابه لأنه ممن لا يجوز شهادته وإن لم يعرف حاله ؛ فروى ابن حبيب عن أصْبَغ : إن جاءه بكتاب قاضٍ لا يعرفه بعدالة ولا سخطه ، فإن كان من قضاة الأمصار الجامعة مثل المدينة ، ومكة ، والعراق ، والشام ، ومصر ، والقنبروان ، والأندلس ، فلينفذه ؛ وإن لم يعرفه ، وليحمل مثل هؤلاء على الصحة . وأما قضاة الكُور الصغار ، فلا ينفذه حتى يسأل عنه المدول وعن حاله .

وإذا كتب قاضٍ إلى قاضٍ بكتاب فيه أمرٌ من الإفضية ، وفيه اختلاف بين الفقهاء والمكتوب اليه ، لا يرى ذلك الرأي . فإن كتب اليه أنه قد ذكر بما في كتابه وأنه ، جاز له ذلك وأنه ، وهذا وإن لم يكن قطع فيه بحكم وإنما كتب بما ثبت عنده ، فلا ينبغي أن يعمل فيه برأى الذي كتبه ، ويعمل فيه برأيه . قال سحنون : وإذا كتب بأمر ، فرأى هو خلافه ، فلا ينفذه ، لأن ذلك لم يند شيئاً ؛ فلا ينفذ هذا ما ليس بصواب عنده . وقال ابن حبيب عن مُطَرِّف وابن الماجشون مثله . وقال ابن القاسم وأئشهَب في الإمام البين العدالة بأمر رجلاً بإقامة حدٍّ في رجم ، أو حراقة ، أو قتل ، أو قطع في سرقه ، ولا يعلم ذلك إلا بقول الإمام ؛ فعليه طاعته . قال أئشهَب : فإن لم يُعرف بالعدالة ، فلا يطيعه في ذلك إلا أن يرى أنه قد قضى في ذلك بحقٍّ ؛ فعليه طاعته . وقال ابن القاسم : إذا اتضح أنه حكم بحقٍّ وعلم ، وأنه كشف عن البيئة وعدلوا . قال أئشهَب : وإذا لم يدر ما قضى به أمحقاً مهوى ، فلا يجيبه . قال ابن الماجشون (وهو عبد الملك بن عبد العزيز ، وابن الماجشون معناه بالفارسية الورد) : ولا تطلع الجائر ولا تخدمه ولا تصدقه . وقد تقدم صدر كتابنا هذا ما رواه ابن وهب عن مالك في هذه المسألة . وما ذهب اليه في مثلها إلا ابنهري (والله المرشد للصواب !) فرعان : أحدهما : على القاضي الغائب أن يختار البيئة التي تحمل كتابه ، إذا كان ممن يرى بذلك ؛ ويلزم القاضي المكتوب اليه قبوله ، ويقول الشاهد : « إن هذا كتابه إلينا غتوما . » وقال أبو حنيفة ، والشافعي ، وأبو نؤز : إذا لم يقرأ عليهما القاضي ، لم يجز ، ولا يعمل القاضي المكتوب

إليه بما فيه . وروى عن مالك مثله . قال الشيخ أبو الحسن بن خلف بن بطلال : وحجتهم أنه لا يجوز أن يشهد الشاهد إلا بما يعلم ، لقوله تعالى : « وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا ^(١) » . وحجة من أجاز ذلك أن الحاكم ، إذا أقر أنه كتابه ، فقد أقر بما فيه ، وليس الشاهدان على ما ثبت عند الحاكم فيه ، وإنما الغرض منها أن يعلم القاضى المكتوب اليه أن هذا كتاب القاضى الكاتب له ، وقد ثبت عند القاضى من أمور الناس ما لا يحثون أن يعلمه كل أحد ، مثل الوصايا التى يتخوف الناس فيها ، ويذكرون ما فرطوا فيه . ولهذا يجوز عند مالك أن يشهدوا على الوصية المختومة ، وعلى الكتاب المذرج ، ويقولوا للحاكم : « نشهد على إقراره بما فى هذا الكتاب . » وقد كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يكتب إلى عمّاله ، ولا يقرؤها على رسوله . وفيها الأحكام والسنن .

واختلفوا كذلك إذا انكسر ختم الكتاب . فقال أبو حنيفة : وزجر لا يقبله الحكم . وقال أبو يوسف : يقبله ، ويحكم به ، إذا شهدت البيّنة ؛ وهو قول الشافعى . واحتج الطحاوى لأبى يوسف فقال : كتب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى الروم كتاباً ، وأراد أن يبعثه غير ختموم ، حتى قيل : « إنهم لا يقرؤون إلا أن يكون ختموماً » فاتخذ الخاتم من أنجل ذلك . فدلّ أن كتاب القاضى حجة ، وإن لم يكن ختموماً . وخاتمته أيضاً حجة ؛ والمنقول عن مالك أنه لا يجوز كتاب قاض إلى قاضى إلا بشاهدين أشهدهما بما فيه . قال ابن القاسم : وإن لم يكن فيه خاتمته ، أو كان بطابع ، فانكسر . وقال ابن الماجشون : وإذا شهد العدلان أن هذا كتاب القاضى ، أمضاه . وقال أشهب : ليس قولهم وشهادتهم أن هذا كتاب قاض بشئ ، حتى يشهدوا أنه أشهدهم . ولا يضر إن لم يختمه ، إذ لو شهدوا أن هذا خاتمته ، ولو شهدوا أن الكتاب كتابه إلى هذا القاضى ، لم ينتفع بذلك ، لأن الختم يستشعر ، فلا يعرف ، والكتاب يُعرف بعينه . ومن كتاب القاضى أبى عبد الله بن الحاج : ضرب عمر بن الخطاب فى التعزير معنى بن زائدة مائة سوط حيث نقش على خاتمته ، وأخذ منه مالاً وجبسه . ثم كُتب فى أمره فقال : « ذكرتنى الظمن ، وكنت ناسياً » فضرب مائة ثم حبس . ولذلك - والله أعلم ! - قال

مالك فيما روى عنه ابن نافع : كان من أمر الناس القديم إجازةُ الخواتم حتى أن القاضي ليكتب للرجل الكتاب فيما يزيد على ختمه فيجازه له . ثم اتهم الناس . فصار لا يقبل إلا بشاهدين . وقال ابن كنانة ، وعن مُطَرِّف وابن المَاجِشُون : ولا ينفذ قاضي كتاب قاضٍ في الأحكام إلا بـمَدْلَيْن ، ولا ينفذه بشهادتهما أنه خطُّ القاضي ، كما لا يجوز الشهادة على الخط في الحدود . ولا بأس إذا كاتبه في شيء يسأله عنه من عدالة شاهد أو أمر يستخبره من أمر الخصوم أن يقبل كتابه بغير شهود ، إذا عرف خطّه ، ما لم يكن في قضيه قاطعة ، أو كتاب هو ابتدأه به ، فلا ينفذه إلا بمَدْلَيْن .

وأما كتابه إلى قاضي الجماعة ، أو إلى فقيه يسأله ويسترشده ويخبره ، فهذا يقبله إذا عرف خطّه ، أو أتى به رسوله أو من يَشِيقُ به ، إلا أن يأتيه به الخصم الذي له المسألة ؛ فلا يقبله إلا بمَدْلَيْن . وإذا كان له من كتابته في نواحي عمله ، في أمور الناس وتنفيذ الأقضية وغير ذلك ، فلا يقبل الكتاب ، يأتيه منهم بالثقة يحمله ، وبالشاهد الواحد ، وبمعرفة الخاتم لقرب المسافة واستدراك ما يخشى فوته . وإذا اختلفت العملان ، فلا بد من البيئتين ؛ وقاله الأصمغ . ولسحنون نحوؤه في أمانته بخلاف كتاب قضائه . وفي « الكتاب الملقب » : قال من أئق به : رأيتُ العمل عند القضاة أن يكتبوا إلى أمانتهم ، أو إلى من أحبوا أن يتعرفوا من قبلهم ، عدالة بشهود ووضع شهادات ، ليعلموا في صحتها من قبلهم ، إذا لم يكن المكتوب اليهم حكماً ، أن يبعثوا اليهم كتبهم مع الطالب بغير إشهاد عليها ، لا يقبلوها منهم إلا بمَدْلَيْن من الشهود . وقال ابن حبيب عن مُطَرِّف وابن المَاجِشُون : لا يجوز إشهاد الأمانة بما أمرهم القاضي بإيقاضه إلا أن يثبت إشهاد القاضي على أصل الحكم ، أو على أمره لأمانته بإيقاضه ذلك ، وعلى أنهم أنفذوه ورفعوه إليه ؛ ويثبت ذلك كله بشهادة غير الأمانة . وذكر ابن عبدُوس عن ابن القاسم : إذا شهد شاهداً على أن الأمانة أنهدوم قبل عزل القاضي ، على ما أتاهم من القاضي بما ثبت عندهم من إنفاذ القاضي لمن أنفذه ، أنه يكون بمنزلة ما يشهد القاضي على ما يأتيه من القضاة ، وما يثبت عنده من إنفاذها . قال القاضي أبو الأصمغ بن سهل : رأيتُ قضاة كثر في الأندلس كتب بعضهم إلى بعض في الأحكام بالخاتم ، ومعرفة الخط ، وإن لم يكتب للقاضي منه بخط يده إلا العنوان لا غير ، وإن كان حرامه هو المكتوب له في الكتاب ،

وإسلامونه اليه محتوماً ؛ وهو عندي ممّا لا يجوز العمل به ، ولا إنفاذه ، لاسيّما إذا كان حامله صاحبَ الحكومة . وقد ذكر ابن حبيب عن ابن القاسم وغيره : إذا كان حامل الكتاب صاحبَ القضية ، لم يُحرر فيها هو أخفُّ من هذا في تحمُّله من عند الأمين ، أو من عند الفقيه وشبهه . فكيف في نفس الحكومة ومن قاضى بلده إلى قاضى بلده أخرى ؟ هذا ما لا يجوز عند أحد ، والقضاء به مفسوخ ؛ والله أعلم ! وأما إذا تحمّل الكتاب شاهدان ، وشهدا به عند المكتوب اليه ، وأثنى عليهما بخير ، وأن لم تكن تمديلاً بيننا وزكى أحدهما ، ولم يذكّر الآخر ، أو توهم فيهما الصلاح ، وكان الختم والخط مشهورين معروفين عند المكتوب اليه ؛ فأتانا لا نستحسن إجازة مثل هذا أو إنفاذه له ، لتعذر موافقة المدول عن الطالب ، ولما قد جرى به العمل في صدر السلف الصالح من إجازة الخاتم . والله أعلم بالصواب !

ومن هذا الأصل : إنَّ محمد بن شُمّاخ ، قاضى غافق ، خاطبَ صاحب الأحكام بقرطبة محمد بن الليث بخطاب أذرج فيه إليه كتاب عيسى بن عتبة فقيه مكناسة ، وعقد استرجاء بملك بغل بمث فيه ثبت استحقاقه عند ابن عتبة فقيه مكناسة على عين البغل وعين مستحقّه ؛ وقال ابن شُمّاخ في كتابه إلى صاحب الأحكام : « ثبت عندي كتاب الفقيه ابن عتبة مستخلف قاضى الجوف ، المُدرّج في ملّى كتابي إليك . » ولم يُسمّ القاضى الذى استخلفه من هو ، ولا سمّى ابن عتبة ولا كنّاه ، ولا أنّ ثبوته كان عنده على عين البغل ومستحقّه ؛ وشاور صاحب الأحكام فى ذلك ؛ فأفتى ابن عتاب وابن القطان وابن مالك أنّ إعمال خطاب ابن شُمّاخ هذا واجب ، وأنّ الحكم فيه نظره منه محمول على الإيكال ؛ وفى اتفاقهم على الجواب عجبٌ ، وفيه من الضعف ما فيه ؛ وقد كانوا يختلفون فيما هو أصحُّ من هذا فى النظر ؛ وما جوابهم هذا إلاّ مسامحة . والله أعلم !

قلتُ : والذى استقرّ عليه العمل لهذا العهد ، بالأندلس والمغرب ، ما تعرفناه عن كثير من بلاد المشرق من الاقتصاد على معرفة الخطوط بالشهادة عليها ؛ فإذا أثبت عند الحاكم المكتوب إليه أنّ الخطاب هو بخط يد القاضى الذى خاطبه به ، وكتب اسمه فيه قبله ، إن كان عنده من أهل القبول ، وأمضاه ، وحكم بمقتضاه . وما استأهل المتأخرون الأخذ

بذلك على ما فيه ، ورأوا المدول عن إزام شهيدين لكل ذي كتاب ، يروم الاستظهار به في غير مصره بأن القاضى أشهدهما بما فيه ، وأنه كتابه ، والخطاب خطابه ، على ما تقدم تقريره ، إلا لما يلحق في ذلك من المشاق التي يمتدّر مع وجودها التوصل في الغالب إلى الشيء المطلوب ؛ فليس كل طالب يقدر على استصحاب عدلين يتحملان الشهادة له على القاضى بكتابه ، ويلازماته من البلد الذي هو به إلى البلد الذي يكون فيه مطلوبه ، ولا سيما عند تباعد الأقطار ، وما حدث في هذه الأزمنة من تكاثر القواطع ، وترادف الاعتذار . فأجروا المسألة مجرى الشهادة على خط الشاهد الغائب أو الميّت ، إذا لم يستكر الناظر في المرسوم شيئاً . وكان قد تحقّق عدالة الرجل المشهود على خطه وقبول شهادته أيام وضعهما في المكتوبات بيده ، وكأنّهم لا حظوا استحسان الرجوع عند الضرورة إلى ما كان عليه أمر القضاة في القديم من إجازة الخواتم ، والخط في التوثيق كالخاتم وأشد منه عند التأمل . وفي كتاب الإمام محمد بن إسماعيل البخارى عن ابن عباس أن النبيّ — صلى الله عليه وسلم — بعث بكتابه رجلاً . قال الخطابيّ عند شرحه فيه من الفقه أن الرجل الواحد يجزىء حمله كتاب الحاكم إلى حاكم آخر ، إذا لم يشك الحاكم في الكتاب ولا أنكره ، كما لم ينكر كسرى كتاب النبيّ — صلى الله عليه وسلم — عليه وسلم ! — ولا شك فيه وليس من شرطه أن يحمله شاهدان . قال القاضى أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الحاج ، وقد ذكر المسألة : كما يصنع اليوم القضاة والحكام على شاهدين في ذلك ، لإدخال الناس من الفساد ، واستعمال الخطوط ، ونقض الخواتم ؛ فاحتيط لتحصين الدماء والأموال . قال غيره : وأوّل من طلب البيئنة على كتاب القاضى ابن أبي ليلى ، وسوار بن عبد الله ؛ وتعرّفت عن الترتيب في مكاتبات القضاة بالبلاد المشرقيّة أنّه يجري على طريق المسامحة ، من غير ارتباط في هذه الأزمنة إلى عادة . والذي أخذت به لنفسى من ذلك أنى ، مهما كتبت على عقدر بالثبوت لمن يروم السفر به ، سألت عن الرفقة المصلحة له ؛ فإن كان فيها أحد من أهل الخير ، استدعيته وأشهدته على عين العقد المختوم بالشهادة ، بما أرى فيه من الثبوت عندى ؛ فإنّ الخطاب الذي فيه اممي هو بخط يدى ، استبلاغاً في الاحتياط ، وطمعاً في الخروج عن الخلاف ، وإذا تعدّر ذلك سلكت من التسهيل للضرورة مسالك الجمهور .

وقد كنتُ أخذتُ في هذه المسألة مع شيخنا القاضي أبي عبد الله بن عيَّاش ؛ قال إلى التسليم ، وأشار بإيثار التسديد ، وإن كان — رحمه الله ١ — يستضعف العمل بإجازة الشهادة على خطوط القضاة ، لما يؤدي إليه من الحكم بها في الحدود والآنسكة ، وبغير ذلك من العيال ، وبخصوص إذا أتى بالرسوم صاحب حكومة والمتكلم بالخصومة ؛ فكثيراً ما كان يتوقَّف على إمضاء الحكم ، ويذهب ما ذهب إليه في مثلها ابن سهيل ، ومن تقدَّمه من الأئمَّة ، ويقول عن الشهادة على الخطِّ إنَّها على الجملة من العظام ، وأحدى المسائل التي حلَّتْه على الاستفتاء من القضاء ، إذا لم يقدر على إزالتها ، ولا مهل عليه في كلِّ النوازل تحمُّل عهدها . وقد وقع التعريف بهذا الرجل الفاضل عند وضع اسمه فيما تقدَّم من هذا المجموع (١) .

ومن أخباره إلى كنتُ قاعدًا يوماً معه بمجلس القضاء من مالقة ، زمانَ ولايته بها ؛ فاتاه أحد الفقهاء بمقد عليه خطابٌ قاضٍ معروفٍ الخطِّ ، معلوم الولاية . فقال له : « أبقاكم الله ! يشهد عليكم بأعمال هذا الخطِّ ؟ » فقال : « يشهد بثبوت ذلك الرسم من وجه آخر » ذكَّره ؛ ثمَّ أشار إلى أنَّ القاضي ، الذي قد كان خاطبه به ، ليس هو عنده من أهل الاستحقاق للقضاء في عدالته ، وورعه ، وزاھته ؛ فظهر له أنَّ يأخذ فيه بما رواه يحيى في مسألة قاضي الكورة ، إذا لم يكن موثقاً به . وقد تقدَّم الكلام في ذلك .

تنبيهٌ على جواز المسامحة في الخطاب ، إذا وقع فيه الغلط : قال عبد السلام بن سعيد الملقَّب بسُخْنُون : ولو كتب قاضٍ إلى قاضي البصرة ، وسماه ، فأخفاً باسمه أو اسم أبيه ونسبه ، لنفذ ذلك ، إذا نسب إلى المصر الذي هو عليه ، وشهدت البيئَةُ بذلك ، وليس كلُّ من كتب كتاباً يعنونه ، فإذا شهدت بيئَةُ أنَّه كتبه قلبه ، ولم ينظر في اسمه ، وإذا كان الكتاب لرجلَين ، خضر أحدهما : ما نئي أقبل البيئَةُ والكتاب ، وأنفذ الحكم للحاضر ، فإذا حضر الغائب ، أتقنتُ له الحكم ، ولا أعيدُ البيئَةُ وإذا أمكن تعيين الخطاب ، فهو من الصواب ؛ والاطلاق سائغ ، لا سيما عند شدة الغريم . فقد سُئِلَ مالك عن الرجل يثبت حقَّه عند القاضي ، أيطيه كتاباً إلى أيِّ الآفاق كان ، ولا يسمي فيه

أحداً ، لا قاضياً بعينه ، ولا بلداً بعينه . قال : « نعم ! أرى ذلك يجوز » ، إذا ثبت عند القاضي الذي يرفع إليه الكتاب أنه كتاب القاضي الذي كتبه وبمث به مثل الرجل يطلب غريمه لا يدري بأي الآفاق هو ، أو أين يلقاه ، أو العبد الآبق ، وما يشبهه . « وقاله ابن القاسم وأصْبَحَ عنه . قال سخّون : وإذا جاء بكتاب قاضٍ إلى قاضٍ ، وأنَّ فلاناً له من الدين على فلان كذا وكذا ، لم يَحْجُزْ ذلك ، حتى ينسب إليه ، وإلى تَحْذِهِ الذي هو منها ، أو ينسب إليه تجارة يُعرف بها مشهورة .

الفرع الثاني ، إذا كتب قاضٍ بما ثبت عنده ، ثم مات الكاتب قبل أن يصل الكتاب إلى المكتوب إليه ، فإنه ينفذه ، ويبنى عليه إذا بلغه ، ويبنى عليه الحكم . قال أشهب في « المجموعة » : قال مالك : وإن عزل الكاتب ، فلينفذ بهذا ، إن كان ممن تجوز كتابته لعدالته . ومثله عن ابن القاسم ، وسواء مات أحدهما ، أو عزلا ، أو أحدهما ، إذا كان الذي كتبه هو وال . وبه أقول ، ولا أعلم فيه خلافاً بين أهل العلم . ومثله في كتاب ابن حبيب ، عن ابن الماجشون ، ومُطَرِّف ، وابن عبد الحكم ، وأصْبَحَ . قال : « وجميع أصحابنا . ومن كتاب ابن المَوَاز : وإذا تظلم المحكوم عليه من كتاب الأول ، وسأل الثاني أن يستأنف النظر فيه أو في بعضه ، فليس له ذلك إلا بأمر بئني ؛ وكذلك لو ولي قاضٍ آخر مكان القاضي ، لكان مثل ما قيل في المكتوب إليه . قال القاضي أبو الوليد بن رُشد : لما كان الأصل أنَّ القاضي ينفذ ما ثبت عنده من قضاء أحكام البلد ، وإن كانوا على كتاب إلى قاضٍ مصر ، وقد حجَّ قاضٍ مصر ، وأمره بالخروج إليها ، لم يكن له أن يسمع من بيئته أحد في دَعْوَى على من بمصر ، حتى يصير إليها . قال القاضي أبو الأصْبَحَ ، وقد نقل ما ذكرناه : وزلت من هذا المعنى مسألة ، سألت عنها ابن عَتَّاب شيخنا : « وكذلك القاضي يحلُّ بغير بلده ، وقد كان ثبت عنده ببلده حقٌّ لرجلٍ ؛ فسنَّاه الذي له الحقُّ أن يخاطب له من موضع احتلاله قاضٍ موضع مطلوبه ، بما كان ثبت عنده ببلده ؟ » فقال لي : « لا يجوز ذلك ! » قلت : « فإن فعل ؟ » قال : « يطل ! » ثم قال لي : « وليس يبعد أن ينفذ ذلك ! » قلت : « فإن الحقُّ الثابت عنده ببلده على من هو بموضع احتلاله ، فأعلم قاضٍ ذلك الموضع مشافهة بما ثبت عنده ، هل يكون كخاطبته أيامه بذلك من بلده ؟ » فقال لي : « ليس مثله ! » . فقلت له : « وما الفرق ؟ » فقال لي : « هو في إخباره هنا بما ثبت

عنده طالب فضول وما الذى يدعو به إلى ذلك . « قلت : » وما يمنع من إخباره له ويشهد عند المخبر بذلك ، وينفذه كما يشهد عنده بما يجرى في مجلسه من إقرار وإنكار ، ويقضى به ؟ » فقال : « ليس مثله . ولا كن إن أشهد هذا القاضى المخبر بذلك شاهدَيْن في منزله ، وشهدا بذلك عند قاضى الموضع ، نفذ وجازا » .

قال ابن سهل : رأيتُ فقهاء طَلَايَئِلَ يُمَيِّزُونَ بِإِخْبَارِ الْقَاضِي الْمُحْتَلِّ بِذَلِكَ الْبَلَدِ قَاضِي الْبَلَدَةِ وَيَنْفِذُ ، وَيَرْوُونَهُ كَخَطَابَتِهِ أَيَّامَهُ . وفي ذلك كله من الاضطراب ما لا خفاء به . فجوابُ أصبغ ، في إجازته القاضى أن يسمع من البيئَةِ في غير عمله ، يخالف ما ذهب إليه ابن عبد الحكم في المسألة ، وقرره صاحب « النوادر » من أن القاضى ، إذا كان في غير عمله ، فليس له أن يسمع من بيئَةِ أَحَدٍ ، ولا يشهد على كتابه إلى قاضى بلد آخر إلا ببلده .

وأما مسألة خطاب القاضى في غير عمالته ، وإنهاؤه ما ثبت عنده إلى غيره ، فالصحيح فيه أنه لا يقول عليه ، ولا يلتفت إليه ، لأنه ليس بوالٍ في غير ولايته ، والقاضى المكتوب إليه يصلُ حكمه بحكم الكتاب ، ويثبت عليه . وإذا كان كذلك ، فإنه لا يلتفت إلى قول القاضى الكاتب إلا في موضع تُسَفِّدُ فيه أحكامه . وقوله في غير ولايته : « ثبت عندى كذا » كقوله بعد عزله : « ثبت عندى كذا » . وهو والعدلُ سواه . قال عبد الله ابن شاس : ولو شافه القاضى قاضياً آخر ، لم يكف لأن أحدهما في غير محل ولايته ؛ فلا ينفع سماعه أو إسماعه ، إلا إذا كانا قاضيين لبلدة واحدة ، أو التقيا من طرفي ولايته . فذلك أقوى من الشهادة . فيعتمد ، ولو كان المسمع في محل ولايته دون السامع ، ورجع السامع إلى محل ولايته ؛ فذلك كشهادة سمعتهما في غير محل ولايته ؛ فلا يحكم بها إذا لا يحكم بمجرد علمه .

مسألة أخرى في قريب من ذلك المعنى وهو في القاضى يشهد على قضاائه ، وهو معزول أو غير معزول : ففي كتاب القضاة المختصر من « الْمُتَنَبِّهَةِ » : قال أصبغ : قال لي ابن القاسم في القاضى يشهد على قضاء قضى به ، وهو معزول أو غير معزول ، ويرقمه إلى إمام غيره ، إن شهادته لا تقبل ، ولا يجوز ذلك القضاء إلا بشاهدين عليه غيره أنه قضى به . قاله أصبغ . قال ابن رشد في « بيانته » : هذه مسألة وقعت في بعض الروايات ؛ وهى مسألة صحيحة ، وفيها معنى خفى . وهى أن قول القاضى ، وهو على قضاائه : « حكمتُ

لفلان بكذا» لا يصدق إذا كان قوله بمعنى الشهادة ، بمثل أن يتخاصم الرجلان عند القاضي ، فيكون من حجته أن يقول : « قد حكم قاضي بلد كذا أو كذا ، وقد ثبت لي عند قاضي بلد كذا أو كذا ! » فيسأله البيّنة على ذلك فيذهب اليه فيأتيه من عنده بكتابه : « إنني قد حكمت لفلان على فلان بكذا وكذا ، وإنني قد ثبت عندى لفلان على فلان كذا وكذا ! » فهذا لا يجوز من أجل أنه على هذا الوجه شاهد . ولو أتى الرجل ابتداء الى القاضي قال له : « خاطب لي قاضي بلد كذا بما ثبت لي عندك على فلان بما حكمت لي به عليه ! » غطّيته بذلك ، لجاز من أجل أنه مخبر وليس بشاهد كما يجوز وقولُه : وينفذ فيما يسجل به على نفسه ، ويشهد من الأحكام ما دام على قضاؤه . وقد وقع لابن المايثون ، ومطرف ، وأصبغ في الأفضية من « الواضحة » ما يمارض رواية أصبغ هذه . ومن الكتاب المذكور : وسأله عن القاضي يقرّ عنده الرجل ؛ فيكتب إقراره ؛ ثم ينكر الرجل أن يكون أقرّ عنده بشيء ؛ هل يقضى عليه بإقراره ، أو هل هل يختلف إن قال القاضي : « أقرّ عندى من قبل أن استقضى . » قال ابن القاسم : رأيي والذي أخذ به في ذلك وهو الذي سمعت أنه لا يقضى عليه حتى يشهد على إقراره عنده شاهدان عدلان سوى القاضي ، وإلا لم يقض عليه بشيء ؛ وأنما هو بمنزلة ما أطلع عليه فيه من الحدود يعلمها ، فهو لا يقيمها عليه ، إلا أن يكون معه شاهدان عدلان سواء . فإن لم يكن قد ماتوا ، أو عزلوا ، كما ينفذ ما ثبت عنده من قضاء الحاكم ببلده الميّت أو الميزول ، وجب أن ينفذ كتبهم ، وإن كانوا قد ماتوا أو عزلوا ، كما ينفذ ما ثبت عنده أنه مضى من عمل الحكم قبله الميّت أو الميزول ، فيصل حكمه بحكمه أو يبينه عليه ، ولا يأمر الخصمين باستئناف الخصام عنده ، إن كان الشهود قد شهدوا عند الميّت أو الميزول ، فأشهد على ذلك أو كتب به إلى حاكم بلد آخر ، ثم مات أو عزل ، ولم يأمر بإعادة الشهادة عنده ، وإن كانوا قد شهدوا عنده ، فقبلهم اعتذاراً الى المشهود عليه فيما شهدوا به دون أن ينظر في عدالتهم ، وإن كان قد أعذر في شهادتهم إلى المشهود عليه ، فمعجز عن الدفع فيما مضى الحكم بها دون أن يستأنف الاعتذار اليه مرة أخرى وإذا مات الإمام الذي تؤدي اليه الطاعة ، وقد قدّم حكاماً وقضاة ، وولى الأمر غيره ، وقضى الحكام الذين قدّمهم الإمام الميّت والقاضي يقضى بين موت الإمام الأوّل وقيام الثانى

أو بعد قيامه ، وقبل أن ينفذ لهم الولاية ، فاقضوا به في الفترة وحكموا به نافذة .
وما سجلوا به قاضٍ لا يحتاجون فيه إلى إمضاء القاضي الذي يل بعمده .

ومن « المدونة » : « سُئل عن القاضي يقضى لرجل أظنه فلا يجوز المقضى له ما قضى به له حتى يموت القاضي أو يُعزل ، هل يستأنف الخصومة في ذلك الأمر ، أم ينفعه ما كان قضى له ، ثم أقام بعض القضاء الذي قضى به القاضي الأول ، ولا ينظر فيه القاضي الثاني إلا أن يكون جوراً بيناً ، فينتقض ؟ قال ابن رشد : هذا كما قال من أن حكم القاضي لا يقتصر إلى حيازة ، وهو مما لا اختلاف فيه . وإذا عُزل القاضي ، ثم ولى بعمد ما عُزل ، قال القاضي محمد بن يسلم بن زَرْب : فهو كالمحدث لا يقبل شهادة من شهد عنده قبل أن يعزل ، فيما لم يتم الحكم فيه ، حتى يشهدوا به عنده . قال ابن لُبابة : والتعليم على الشهادة في الوثائق من سنة الحكم ، ولا يكتفى بِسَاعَةِ الشهادة دون التعليم ، لأنه يتذكر به ما شهد عنده فيه . وكتاب الحاكم جائز إلا في الحدود والانكحة على خلافه . ومن كتاب ابن خَلْف : وقد كتب عمر إلى عامله في الجارود ، وكتب عمر بن عبد العزيز في سنن كسرت . وقال إبراهيم : كتاب القاضي إلى القاضي جائز إذا عرف الكتاب والخاتم . وكان الشعبي يميز الكتاب المختوم بما فيه من القضاء ، وروى عن ابن عمر مثله . وقد تقدم قول مالك في الوصية المختومة . وقال معاوية بن عبد الكريم الثقفي : شهدت عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة ، وناس بن معاوية ، والحسن ، وتامة بن عبد الله بن أنس ، وبلال بن أد بردة ، وعبد الله بن بردة الأسلمي ، وطاهر بن عبدة ، وعبداد بن منصور ، ويميزون كُتُوب القضاء بغير محضر من الشهود ، فإن قال الذي جئ ، عليه بالكتاب إنه زور ، قيل له : « اذهب ! فالتمس الخرج من غير ذلك ! »

ومن كتاب « منهاج القضاة » لابن حبيب : وسألت أنصبغ بن الفرج عن القاضي يبعثه الإمام إلى بعض الأمصار في شيء منابه من أمر العامة ، فيأتيه رجل في ذلك المصر يذكر أن له حقاً قبل رجل من أهل عمله ، وهو غائب بعمله ، ويذكر أن شهوده بهذا المصر ، ويسأله أن يسمع منه ، أو يحيله إلى ذلك ؟ ولا ترى به بأساً ؟ قال : نعم ! يسمع من ذي بينة ، ويوقع شهادتهم ، ويسأله تعديلهم ، وإن شاء ، سأل قاضي ذلك المصر عنهم ، فإن أخبره عنهم بعد التهم ، اجتريء بذلك ، لأنهم من أهل عمله ، ولو اجتمع الخصمان عنده

بذلك المصر ، فأرادوا الخاصة عنده ، والشئ الذي يختصان فيه في بلاد ذلك القاضى الغائب عن عمله ، الا أن يراضيا عليه ، كتراضيهما بمد أن يحكم بينهما ، ويلزمهما أن قضى بالحق . وكُل من تعلّق برجل في مطلب ، فأما بخصوصه حيث تعلّق به ، إن كان ممّ قاضٍ أو أمير ، كان المطلوب بذلك البلد أو غائباً عنه ، كان إقرارهما بذلك البلد أو لم يكن ، لا تكن الخصومة إلا حيث ترافعا . ومن كتاب « أدب القضاة » لمحمد بن عبد الله ابن عبد الحكم فإذا حجّ القاضى ، فنزل بمصر أو غيرها ، فأتاه قوم من أهل عمله يسألونه أن يسمع من بيّنتهم على رجل في عمله ، وكان قد شهد عنده شهود في عمله ، فأرادوا منه أن يكتب الى والى العراق ، أو يشهد على كتبه بذلك الى والى مكة ، أو يحكم لهم بحكم من شهد عنده عليه قبل ذلك ، فليس له ذلك ، لأنّه ليس والى ذلك البلد ، فليس له أن يسمع من بيّنته ، أو يشهد على كتاب قاضٍ الى قاضٍ بلد آخر ، أو يشهد كذلك رفعه الى من هو فوقه وكان هو شاهداً .

قال ابن رشد : حكم القاضى على الرجل ، بما أقرّ به عنده دون بيّنة تشهد عليه بإقراره عنده ، ينقسم إلى ثلاثة أقسام : أحدهما أن يقرّ عنده قبل أن يستقضى ؛ والثانى أن يقرّ عنده في غير مجلس الحكم بمد أن يستقضى ؛ والثالث أن يقرّ بين يديه لخصمه في مجلس حكمه . فأما إذا أقرّ عنده قبل أن يستقضى ، فلا اختلاف بين أحد من أهل العلم في أنّه لا يجوز له أن يحكم عليه بذلك الإقرار ، فإن فعل ، ردّ ذلك الحكم وفسخه هو ومن بعده من القضاة والحكّام ؛ وأما ما أقرّ به عنده بمد أن يستقضى في غير مجلس القضاء ، فلا اختلاف في المذهب في أنّه لا يجوز له أن يحكم عليه بذلك الإقرار دون بيّنة تشهد به عليه . وأهل العراق يقولون أنّه يقضى عليه بذلك الإقرار دون بيّنة بخلاف الحدود ، على ما قال في « المدوّنة » . وقد حكى عنهم أنّه يقضى بعلمه في الحدود وهو بعيد ، فإن قضى عليه بذلك الإقرار ، نقض حكمه بذلك ما لم يحكم على المشهور في المذهب ، ولم يرده من بعده من القضاة والحكّام ، مراعاة لقول أهل العراق . وأما ما أقرّ به عنده أحد الخصمين في مجلس قضاؤه ، ثمّ جحدّه ولا بيّنة عليه ، فلا اختلاف فيه موجود في المذهب ، وإن كان ابن الموائز قد ذكر أنّه لا اختلاف في ذلك بين أصحاب مالك .

قال ابن المايجشون : والذي عليه قضائنا بالمدينة ، وقاله علماؤنا ، ولا أعلم مالكا

— رحمه الله ! — قال غيره ، أنه يقضى عليه بما سمع منه وأقر به عنده . وإليه ذهب مطرف ، وأصبح ، وسحنون . قال القاضي أبو الوليد : وهو دليل قول النبي — صلى الله عليه وسلم ! — في « الصحيح » : « إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي » الحديث ، إلى قوله : « فأقضى له على نحو ما أسمع منه » لأنه قال : « على نحو ما أسمع » ولم يقل « على ما ثبت عندي من قوله » . والمشهور في المذهب أنه لا يقضى عليه إذا جحد ، وهو قوله في هذه الرواية ، إلا أن يشهد عليه عنده من حضر مجاهد ؛ فيحكم عليه بالشهادة دون إعتذار . ومن « عقد الجواهر » : فإن لم ينكر حتى حكم ، ثم أنكر بعد الحكم ، وقال : « ما كنت أقدرت بشيء ! » لم ينظر إلى إنكاره . قال اللخمي : وهذا هو المذهب . وقد تقدم لنا طرف من الكلام صدر هذا الكتاب على تفسير الحديث المسني^(١) ؛ وذكرنا أن عياضاً نقل عن الشافعي وأبي ثور ومن تبعهما أن للقاضي أن يقضى بعلمه في كل شيء من الأموال والحدود وغير ذلك ، بما سمعه ، أو رآه قبل قضاؤه وبعده ، وبمصره وغيره .

ونضيف الآن إلى ذلك من الأقوال في المسألة ما يأتي بعد على التقريب ، وإن كان قد مر حارصاً لمجموعه . فنقول ، تبركاً بإعادة الكلام في الحديث النبوي : ثبت في كتاب البخاري باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه في أمور الناس إذا لم يخف الظنون والتهمة كما قال — عليه السلام ! — لمزيد : « خذني ما بكفنيك وولدك بالمعروف » قال ابن خلف في شرحه ما نصه : اختلف العلماء في القاضي يقضى بعلمه . قال الشافعي وأبو ثور : جائز له أن يقضى بعلمه في حقوق الله وحقوق الناس سواء ، عليم ذلك قبل القضاء أو بعده . وقال الكوفيون : ما شاهده الحاكم من الأفعال الموجبة للحدود قبل القضاء أو بعده فإنه يحكم فيه بعلمه إلا التظف ، وما علمه قبل القضاء من حقوق الناس لم يحكم فيه بعلمه في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد : يحكم فيما عليمه قبل القضاء . وقال طائفة : لا يقضى بعلمه أصلاً في حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين ، وسواء عليم ذلك قبل القضاء أو بعده ، أو في مجلسه . هذا قول شريح والشعبي ؛ وهو قول مالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيد . وقال الأوزاعي : ما أقر به الخصمان عنده ، أخذها به ، وأنفذ عليهما ،

إلا الحدود . واحتج الشافعي بحديث رهند وأبى النبي — صلى الله عليه وسلم — قضي لها ولولدها على أبي سفيان بنقمتها ، ولم يسئلهما عن ذلك بيعة ، لعله بوجوب ذلك عليه . وأيضاً فإنه متيقن بصحة ما يقضى به ، إذا علمه على يقين . وليست كذلك الشهادة ، لأنها قد تكون كاذبة أو واهمة . وقد أجمعوا على أن له أن يعدل ، ويسقط العدول بعلمه ، إذا علم أنه ما شهدوا به على غير ما شهدوا به . وينفذ في ذلك ولا يقضى بشهادتهم . ومثال ذلك أن يعلم بنت الرجل ولدت على فراشه : فإن أقام شاهدان على أنها مملوكته ، فلا يجوز أن يقبل شهادتهما ، ويبيح له فرجاً حراماً . وكذلك لو رأى أن رجلاً قتل آخر ، ثم جى ، بغير القاتل ، وشهد أنه القاتل ، فلا يجوز أن يقبل الشهادة ؛ وكذلك لو سمع رجلاً طلق امرأته طلاقاً بائناً ، ثم ادّعت عليه المرأة الطلاق ، وأنكر الزوج ذلك ، فإن جعل القول قوله ، فقد أقامه على فرج حرام ، فيفسق به ، فلم يكن له بد من أن لا يقبل قوله ويحكم بعلمه . واحتج أصحاب أبي حنيفة بأن ما علمه الحاكم قبل القضاء إنما حصل في الابتداء على طريق الشهادة ، فلم يجز أن يجعله حاكماً ، لأنه ، لو حكم به ، لكان قد حكم بشهادة نفسه ، وكان متهماً ، وصار بمنزلة من قضى بدعواه على غيره . وأيضاً ، فإن علمه لما تعلق به الحكم على وجه الشهادة ، فإذا مضى به ، صار كالقاضي بشاهد واحد . قالوا : والدليل على جواز حكمه بما علمه في حال القضاء وفي مجلسه قوله — عليه السلام — : « أنا أقضي على نحو ما أسمع ! » ولم يعرف بين سماعه من الشهود أو المدعى عليه . فيجب أن يحكم بما يسمعه من المدعى عليه ، كما يحكم بما يسمعه من الشهود .

واحتج بعض أصحاب مالك ، فقالوا : الحاكم غير معصوم ، ويجوز أن تلحقه المظنة في أن يحكم لوليّه وعلى عدوّه . خست المادة في ذلك بأن لا يحكم بعلمه لأنه ينفرده به ، ولا يشرکه غيره فيه . فظهر . على ما تقرّر في المسألة من مذهب الشافعي ومن تبعه ، أن قول ابن رشد نحو الرجل إذا أقر عند القاضي قبل أن يستقضى ، فلا اختلاف بين أحد من أهل العلم ، في أنه لا يجوز له أن يحكم عليه بذلك الإقرار ليس بصحيح ، بل الخلاف في المسألة موجود اللهم إلا إن أراد بقوله ما يرجع إلى المشهور في المذهب أو قصد الأعم والأغلب . فقد يوجد نحو هذا لابن الموّاز وابن حبيب في غير ما موضع . والاختلاف فيه حاصل . قال القاضي أبو عبد الله بن الحاج في « نوازل » ، عند تكلمه في مثل هذه المسألة :

وقد سبق إلى ذلك الأئمة كمالك ومن تقدمه ؛ يقولون : أجمع الناس والاختلاف موجودٌ إذ لا يعبأ بالشذوذ . وكذلك قول ابن رشد في القسم الثاني من أقسامه الثلاثة . فإن قضى عليه بذلك الإقرار ، نقض حكمه بذلك ما لم يُعزل ؛ ولم يردّه من بعده من الأحكام مراعاةً لقول أهل المراق . فيلزمه أيضاً على قياسه عدم بعض أحكام من أخذ بمذهب الشافعي أيضاً في جواز حكم القاضي بما علمه قبل قضائه .

وعلى كل تقدير ، فطريق الاحتياط هو العمل فيما أمكن على الإشهاد . ولذلك عده العلماء في أدب القضاء أن يكون الحكم بحضور عدول ، ليحفظوا إقرار الخصوم خفية رجوع بعضهم عن مقاتلهم . ولو كان القاضي ممن يقضى بعلمه ، لكان أخذه بما لا خلاف فيه أحسن لمثله ، وليكون حكمه بشهادتهم لا بعلمه . وقد روى عن صرين الخطّاب — رضى الله عنه ! — أنه لم يكن ينقض الأحكام في الغالب إلاّ بمجمع من الصحابة وحضورهم ومشورتهم مع علمه وفضله وفقهه ، وحسن بصيرته بما أخذ الأحكام وطرق القياس ومعرفة الآثار . ونقل عن عثمان بن عفّان — رضى الله عنه ! — أنه كان ، إذا جلس ، أحضر أربعة من الصحابة ، ثم استشارهم ؛ فإذا رأوا ما رآه ، أمضاه . قال محمد بن عبد الحكم : وليس ينبغي لأحد أن يترك المشاورة ، ولا ينبغي له أن يثق برأى نفسه ؛ ولا يدخل على الإمام من فعل ذلك استكباراً ؛ فإن سلف هذه الأمة وخيار الصحابة — رضى الله عنهم أجمعين ! — كانوا يسألون عما ينزل بهم ، ويتفاوضون في أمورهم ، ويلاحظون في أحكامهم قول الله العظيم : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اكُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ، يُحْصِدُوا أُولَىٰ بُيُوتِهِمْ ، وَكَوْنُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوَّالِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ^(١) » أي : يا أهل الإيمان ! اقيموا العدل بالإقرار على أنفسكم وبالشهادة على غيركم ، من غير مبالاة في قول الحق والقيام به بقرابة ولا بغنى ولا بفقر . يقول : لا تداهنوا في الحق حباً لأنفسكم ولا حية للقريب ولا رعاية للذخى ، ولا شفقة على الفقير ؛ فالله أولى بأجمعهم . فقد أخبر الله سبحانه في هذه الآية جميع المؤمنين من الأحكام وغيرهم بالقيام بالقسط . وذلك في النوازل متوجه على المشاورين والمفتين ، إذا وقتت النازلة عليهم ، وعلى الأئمة والقضاة ، إذا تأدّت القضية اليهم . فإذا تبين الناظر في النازلة

الحقَّ المحض الذي لا مَرِيَّةَ فيه ، وكللتْ لَدَيْهِ موجباته ، أنفذه وأمضاه أُحِبُّهُ من أُحِبُّهُ ، أو كرهه من كرهه .

وممَّن قام به من القضاة بقَرْطَلبة ، نَصْر بن كَرْيَف . ومنه علمه مع حبيب القُرَشِيَّ في الضيعة التي رَقِمَ فيها عليه بدعوى الاغتصاب ، ونهاه الأمير عند شكواه عن المجلة عليه ، فخرج من فورهِ وعمل بضدِّ ما أريد منه ، وأمضى الحكم على وجهه وسجَّل به ، وقد مرَّ ذكر ذلك في اسمه (١) .

ومن كلام سَحْنُون ، حين سُئِلَ من القاضي يثبت عنده الحقُّ للرجل ، فيريد أن يسجَّل له كتاباً بما ثبت عنده ، فيحضر خروج الإمام غازیاً ؛ فيأمر القاضي بأن لا ينظر إلى أحدٍ إلى انصرافه ، فيكون من رأى القاضي الإِشهاد والتسجيل لصاحب الحقِّ ، فيفعل بعد تقدُّم الإمام إليه ، ذلك لازمٌ أو لا ؟ أترى حكمه ما ضيأ ؟ قال : « نعم ! أراه لازماً ما ضيأ . » قال ابن رُشد : هذا بيِّن على ما قال ، لأنَّه لم يعزله ، وإنما نهاه عن الحكم ؛ والتسجيل ليس بحكم . فله أن يسجَّل بما قد تقدَّم حكمه به قبل أن يأمره بالتوقُّف عن الحكم .

وفي « الواضحة » : إنَّ الإمام ، إذا أمر القاضي أن يدع الحكم في أمر قد شرع فيه عنده ، فله أن يدع ذلك إذا لم يتبيَّن له حقُّ أحدهما ؛ فلا يدع ذلك إلا بعزل . وهو قول سَحْنُون . هذا ، وبالله التوفيق ! وقد مرَّ الكلام أيضاً في اسم المُصنَّع بن عِمْران ، عند قصَّة المَبَّاس بن عبد الملك أيَّام خلافة هشام بن عبد الرحمن بن معاوية . وحاصلها أنَّ الأمير أرسل إليه مع خليفة له من أكابر فتيانه بعزمة منه ، يقول له : « لا بدَّ أن تكفَّ عن النظر في هذه القصَّة ، لا كون أنا الناظر فيها . » فلما جاءه وأبلغه عزيمته ، أمره بالعود ، ثم أخذ قرطاساً ، فسوَّاه وعقد فيه حكمه وأنفذه لوقته بالإِشهاد عليه ؛ ثم قال للرَّسول : « اذهب إلى الأمير — أصلحه الله ! — فأعلمه أنَّي قد أنفَنتُ ما لزمَني من الحقِّ خوف الحادثة على نفسي ورهبة من السؤال عنه . إن شاء تنقَّضه ، فذلك له ! فليتنقَّض منه ما أُحِبُّ ! » (٢) « فوافق هذا العمل الجزل من المُصنَّع — رحمه الله ! — نصٌّ » الواضحة » ، وجرى في ميدانه على الطريقة الحميدة .

(١) راجع أعلاه ص ٤٤ . — (٢) راجع أعلاه ص ٤٦ .

وُسُمِيَتْ فُصُولُ الْمَقَالَاتِ الْمُنْتَقِدَةِ عِنْدَ الْقُضَاةِ قَبْلَ التَّسْجِيلَاتِ (وهي التي تفتتح بها الخصومات) محاضر، على ما حكاه محمد بن حارث؛ واحداً لها مُحَضَّرَةٌ ليلزمها من هذا الاسم عند العلماء المتقدمين؛ وهو مأخوذ من «حضور» المحصنين بين يدي القاضي. واختلف في اللفظ التي تفتتح به تلك الفصول، فكتب بعضهم: «حضرتي فلان»، لأن تلك الصحيفة عنده وفي ديوانه، فكأنه مخاطبٌ لنفسه، ومذكَّرٌ لها بما كان بين يديه. وكتب بعضهم: «قال القاضي فلان بن فلان، يلد كذا: حضرتي فلان». وكان بعضهم يكتب: «قال القاضي: حضرتي». قال عيسى: وهذا كله عندي إذا كتب بخط يده؛ وأما إن كتب عنده كاتبٌ، فلا يكتب: «حضرتي»، لأنه يقع في الظاهر كناية عن الكاتب. قال ابن حارث: والذي جرى به رسم قضاة الجماعة بقرطبة أو يكتب الكاتب: «قال القاضي فلان بن فلان، قاضي الجماعة بكذا: فلان بن فلان قام عليه خصمه فلان، فادَّعى عليه بكذا. فقال فلان إنه لا يعرف شيئاً من ذلك، ولا يقرُّ به.»

تنبيه: ويجب على القاضي، إذا حضر الخصمان، أن يسأل المدعى عن دعواه، ويفهمها عنه. فإن كانت دعوى لا يجب بها على المدعى عليه حقٌ، أعلمه بذلك، ولم يسأل المدعى عليه عن شيء، وأمرها بالخروج عنه. وإن قصه من دعواه ما فيه بيان مطلبه ومعزاه، أقره بتمامه. وإن أتى بإشكال، أمره كذلك ببيانه؛ فإذا صحَّت الدعوى، سأل المطلوب عنها؛ فإن أقر أو أنكر، نظر في ذلك بما يجب؛ وإن أبهم جوابه، أمره بتفسيره، حتى يرتفع الإشكال عنه، وفيئد ذلك كله عنهما في كتاب، ويشهد عليهما به من حضر. وقد سطر المؤثِّقون في ذلك ما فيه مقنع ومفتاح الطلب والإعراب عن المذهب، وفيه رفع الشك، فلا يدع الحكم أخذ الخصوم به. والله الموفق للصواب! فإذا انعقد في مجلس القاضي مقال بإقرار أو إنكار، وشهد به عنده على القائل شهود المجلس، على ما ذكرناه، أنشد القاضي تلك المقالة على قائلها، ولم يمدر إليه في شهادة شهودها، لكونها بين يديه، وعليه بها، وقطع به بحقيقتها. قال أبو إبراهيم: وسقوط الإعذار في هذا إجماع من المتقدمين والمتأخرين. وكذلك ذكر ابن العطار في «وثائق»ه. وأنكره عليه محمد بن عمر بن الفخَّار الحافظ وقال: هذا اختلاطٌ؛ وكيف يجوز أن يقضى بشهادتهما، من غير

أن يعذر فيها إلى المشهود عليه، وقد ينكشف عند الإعذار فيهما أنهما غير عدلين، إذ قد يأتي المشهود عليه بما يوجب ردّ شهادتهما من عداوة، أو تضييق، وإلّا لم يقضي القاضي بعلمه دون بيّنة، لأنّ فيه تمييز نفسه للثبوت.

وقد حكى حاصل ذلك كلّ ابن سهل في كتابه، ونصّه غيره من نظرائه. ويؤيد ما قال أبو إبراهيم وابن العطار ما في صمّاع أشهب وابن نافع عن مالك في القوم يشهدون عند القاضي. ويعدلون. قيل لما لك: «هل يقول القاضي للذي شهد عليه دونك تخرج؟» فقال: «إنّ فيها لتوّهيناً للشهادة، ولا أرى إذا كان عدلاً أو عدل عنده أن يفعل.» فهذا مالك قد أسقط الإعذار ها هنا فيما عدل عنه، فكيف به فيمن هو عنده عدل، وشهد لديه بما سمعه في مجلسه، واستوى فيه علم الشهود وعلمه؟

ومن الفقهاء من قال: إن كتب الشهود في مجلس القاضي شهادتهم على مقالٍ مقررٍ أو منكرٍ فيه، ولم يشهدوا بها عند القاضي في ذلك المجلس، ثمّ أدّوها بعد ذلك عنده، إذا احتجّج بها، فإنّه يعذر في شهادتهم إلى المشهود عليه بخلاف إذا أدّوها في المجلس نفسه الذي كان فيه المقال.

والإعذار للبالغة في طلب إظهار العذر. ومنه: قد أعذر من أنذر، أي بالغ في العذر من تقدّم اليك فأندرك. ومنه أيضاً: إعذار القاضي إلى من ثبت عليه حق يؤخذ في المشهود بذلك. ومن أعذر إليه، فادّعى مدفعاً أجّل في إثباته في الديون وشبهها ثمانية أيام سوى اليوم المكتوب فيه الأجل، ثمّ ستّة أيام، ثمّ أربعة أيام، ثمّ يتلوّم عليه ثلاثة أيام. وقيل: الأصل في الإعذار قوله تعالى حكاية عن سليمان — عليه السلام! — في الهدد: «لأعذّبته عذاباً شديداً أو لأذبحنه أو أكنّا يسنّى بسُلطانٍ مُبينٍ»^(١) وقيل في التلوّم أصله قوله تعالى: «تَمَتُّوْا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ»^(٢).

وضرب الآجال مصروف إلى اجتهد القضاة والحكّام، وليس فيها حدّ محدود لا يتجاوز، إنّما هو الاجتهاد، وبحسب ما يعطيه الحال. فإذا كان الأجل المضروب في الأصول أجل المذدور إليه من طالب أو مطلوب خمسة عشر يوماً، ثمّ ثمانية أيام، ثمّ

أربعة أيام ، ثم تلوم له أربعة ، تسمّة ثلاثين يوماً في الجميع . ذكر ذلك ابن المطار وعبد بن عبد الله .

والغالب لهذا العهد في كتب المقالات الجارية بين الخصوم بقواعد البلد هو أن تكون في غير مجالس القضاة . وفي تلك الطريقة توضع على الكاتب والمكتوب له أو عليه . ولا إغذار عندنا فيما تقيّد من ذلك بشهادة أهل التبريز في العدالة ، وسواء كان بمحضر القاضى أو فقيه ، لما تقدّم من تعليقه .

مسألة . وإذا سكت المطلوب وأبى أن يتكلّم ، أو تكلم وقال : « لا أخاصه اليك ! » قال له القاضى : « إما أن تخاصم ؛ وإلا ، أحلفت هذا المدعى على الذى ادعى قبلك ، وحكمت له به عليك ! » فإن تكلم ، نظر في كلامه وفي حجته ؛ وإن لم يتكلّم ، أحلف الآخر وقضى له بحقه إن كان ممّا يستحقّ مع نكول المطلوب عن الميمين . قاله ابن حبيب . وقال محمد بن الموزّاز في كتابه . إن لم يرجع فيقرّ أو ينكر ، حكمت عليه للمدعى بلا ميمين . وقال أبو محمد بن أبي زيد : قال ابن سحنون عن أبيه : إن قال الخصم ما أقّر ولا أنكر ، أو قال : « ما له عندى حق ! » والآخر يدعى دعوى مفسّرة ، ويقول : « أسلفته ، أو بعته ، أو أودعته » فقال : « لا » ، يقبل قول المدعى عليه : « ما له عندى شيء » حتى يقرّ بالدعوى بعينها أو ينكرها ، فيقول : « ما باعنى ، ولا أسلفنى ، ولا أودعنى ! » فإن تمادى على الردّ ، سجنه . وقال ابن الموزّاز فيمن ادعى عليه بستين ديناراً ، فيقرّ بخمسين ، ويأبى في العشرة أن يقرّ أو ينكر ، أنّه يُجبر بالحبس حتى يقرّ أو ينكر ذلك ، إذا طلب ذلك المدعى . هكذا قال مالك . وأنا استحسن . إذا تمادى على شكّه ، وقال : « لا أحلف على ما لا يقين لى فيه ! إننى أحلفه أنّه ما وقف عن الإقرار والإنكار إلا أنّه على غير يقين ! » فإذا حلف على هذا أدّى العشرة أو يحسن فيها بالحكم ؛ فلا ميمين على المدعى لأنّ كل مدعى عليه لا يدفع الدعوى ؛ فإنّه يحكم عليه بلا ميمين . وقال أشهب مثله .

وإذا تفعّبت المقالات المكتوبة من المتشاجرين في الخصومات ، وأشكل حديثها ، طرح جميعها ، ولا خرج في ذلك ؛ فقد نقل عن قاضى كان في أيام أبان بن عثمان أنّه رفعت إليه كتب قد تقادم في أمرها والتبس البيان فيها ؛ فأخذها وأخرقها بالنار . فقيل لمالك :

« يحسن ذلك ؟ » قال : « نعم ! إنني لأراه حسناً . » قال ابن رشد في بيانه معنى هذه الكتب إنها كُتِبَ في خصومات طالت المحاضرُ فيها والدمائى ، وطالت الخصومات حتى التبس أمرها على المحكِّم . فإذا أُحْرِقَتْ ، قيل لهم : « يئسوا الآن ما تدعون ، ودعوا ما تلبسون به من طول خصامكم ! » وهو حسن الحكم على ما استحسنته مالك . ومن كتاب أبى القاسم بن الجلاب : إذا ذكر الحاكم أنه حكم في أمر من الأمور ، وأنكر المحكوم عليه ، لم يقبل قول الحاكم إلاً بيئته . قال أبو الحسن اللخمي : وهو أشبه في قضاء اليوم لضعف عدالتهم . وقال أيضاً : ولا أرى أن يباح هذا اليوم لأحد من القضاة ؛ ولا اختلاف في اعتماد القاضي على عمله في الجرح والتعديل ؛ فأما الخطأ ، فلا يمتدده إذا لم يتذكر ، لا مكان التروير عليه .

ومنه « عقد الجواهر » : قال القاضي أبو محمد : وإذا وجد في ديوانه حكماً بخطه ، ولم يذكر أنه حكم به ، لم يجز له أن يحكم به إلاً أن يشهد به عنده شاهدان . وإذا نسي القاضي حكماً حكم به ، فشهد عنده شاهدان أنه قضى ، نفذ الحكم بشهادتهما ، وإن لم يتذكر ، كما ذكر القاضي أبو محمد . وحكى الشيخ أبو عمر روايته أنه لا يلتفت إلى البيئته بذلك ، ولا يحكم بها ولو شهد الشاهدان على قضائه عند غيره لحكم بشهادتهما ونفذ قضاؤه . قال ابن حبيب : وأخبرني أصبغ عن ابن وهب ، عن مالك ، في القاضي يقضى بقضاء ، ثم ينكره ، فشهر به عليه شاهدان : فلينفذ ذلك ، وإن أنكره الذي قضى به معزولاً كان أو غير معزول عن القضاء . ومن كتاب « المقنع » لأبى أيوب : قال أصبغ عن أشهب ، عن مالك ، في القاضي يكتب شهادة القوم في الكتاب أو الأمر يريد من أمر الخصمين ، ثم يحتم الكتاب ويدفعه إلى صاحبه ، ثم يوثق بذلك الكتاب ، فيعرفه بخاتمه ، أيحيز ما فيه لغير بيئته أنه خاتمه . والخواتم رُبما صير عليها : قال مالك : هو أعلم وأحب أن يكون الكتاب عنده . وقد كان بعض القضاة لا يلى كتابه إلا هو بنفسه . قال أصبغ : وأرى أن يحيز ما في الكتاب إذا عرفه وعرف خاتمه .

ولنختم هذا الفصل بنبذة من الكلام في الشهادة على الخطأ وما يجوز من ذلك وما يضييق فيه . فنقول : الشهادة على الخطأ ترجع إلى أربعة أقسام : أحدها : الشهادة على خطأ

القاضي في خطاب أو حكم؛ الثاني : الشهادة على خطأ المقر على نفسه بحق من مال، أو طلاق أو عتاق، أو وصية، وشبهها؛ الثالث : شهادة الشاهد على خطأ يده في شهادته وهو لا يذكرها؛ الرابع : الشهادة على خطوط الشهود في الرسوم، وهي التي يكثر دَوْرانها والاحتياج إليها. أمّا الشهادة على خطأ القاضي، فقد تقدّم عليها من الكلام ما فيه الكفاية إن شاء الله. وأمّا الشهادة على خطأ المقر على نفسه، فقال ابن الموزّار : لم يختلف فيها قول مالك يريد في إصاها على المقر، وفي «المستخرج» عن ابن القاسم في المرأة يكتب إليها زوجها بطلاقها مع من لا شهادة له؛ فوجدت المرأة من يشهد أن هذا خطأ زوجها أنّها، إن وجدت من يشهد على ذلك، نعمها؛ وفي سماع يحيى عن ابن القاسم : وإن شهد رجل على كتاب ذكر الحق أنّه كتاب الذي عليه الحق بيده، حلف صاحب الحق مع ذلك؛ وإن شهد عليه اثنان جاز، وسقطت اليمين عنه. وكذلك قال مالك. وفي «المجالس» : إن كتب الوثيقة بخط يده وشهادته، نفذت، لأنّه قليل ما يضرب على جميع ذلك؛ وإن لم تكن شهادته فيها، لم تنفذ لأنّه كتب. ثمّ لم يتمّ الأمر. وإن قال لقلان : «عندي أو قبلي بخط يده»، قضى عليه لأنّه خرج مخرج الإقرار بالحقوق. وإن كتب لقلان على فلان إلى آخر الوثيقة وشهادته فيها، لم تجز إلاّ بيمينه سواء، لأنّه أخرجه مخرج الوثائق، وجرت مجرى الحقوق. ولم تجز الشهادة فيها على خطئه. قال أبو عمر بن هارون، وقد ذكر هذا التفصيل : هو تفسير جيّد وفيها اختلاف. قال المحتجّ والخطّ عنده شخص قائم ومثاله مائل، تقع العين عليه وتميّز كما تميّز سائر الأشخاص والصوّر. فالشهادة على الخطّ جائزة وكذلك حكى ابن سحنون في كتابه عن مالك وغيره من أصحابه أن الخطّ شخص تميزه العقول فكما يجوز في الأشخاص مع جواز الاشتباه فيها فكذلك يجوز في الخطّ من «كتاب الاستغناء» المصنّف في أدب القضاة والحكّام خلف بن مسleme بن عبد القفور؛ ومنه قال الأبهري : كما تجوز الشهادة على الصوّر وإن كانت يشبه بعضها بعضاً، إذ الاختلاف فيها ليس بغالب. وفي باب الشهادة على الخطّ من «الكتاب المفنيح» عن مالك أنّها جائزة مثل أن يشهد على خطّ الرجل في شيء أقرب به وقال إنّهُ كالإقرار صراحاً. وعن أبي القاسم فيه : ومعرفة الشهود له كمعرفة الشهود للثياب والدواب وسائر ذلك. ومن نوع الشهادة على الخطّ الشهادة أيضاً في الصوت؛ ولذلك جازت شهادة الأعمى على معرفة الصوت.

ورده صاحب « الجواهر » الشهادة على الخط إلى ثلاثة أوجه ، فقال : الأول : الشهادة على خط المقر ، وهو أقواها في جواز الشهادة ، ويليه الوجه الثاني ، وهو الشهادة على خط الشاهد الميت أو الغائب ، ويليه الوجه الثالث ، وهو شهادة الشاهد على خط نفسه ، وهو أضعفها في إجازة الشهادة .

مسألة . قيل للقاضي محمد بن يتي بن زرب : « ما تقول في رجل كتب وصيته وأشهد عليها ، ثم كتب في أسفلها بخط يده : « هذه الوصية قد أبطلتها إلا كذا وكذا منها . فيخرج عني ا » وشهدت بيئته أنه خطه . فقيل : « لا ترد بهذا وصيته التي أشهد عليها ، وهو كمن كتب وصيته بخط يده ، ولم يشهد عليها حتى مات وشهد على خطه فيها ، فلا تنفذ .

ومن « نوازل » القاضي أبي الأصمغ بن سهل : وقع في الكتاب الثاني من أحكام محمد ابن عبد الله بن عبد الحكم : وإذا كان لرجل على رجل آخر حق ، فكتب له إلى رجل له عنده مال من دين أو وديعة ، أن يدفع إليه ماله ، فدفع الكتاب إلى الذي عنده المال ، فقال : « أما الكتاب ، فإذا عرفه وهو خطه ، ولا كسني لا أدفع اليك شيئاً ا » فذلك له ، ولا يحكم عليه القاضي بدفعه ، ولا يبرئه دفعه إن جاء صاحب الحق فأنكر الكتاب . وكذلك لو قال : « قد أمرني أن أدفع اليك ، ولا كن لا أفعل ا » فذلك له ، لأنه لا يبرئه ذلك ، إن أنكر الذي له المال أو مات .

ومن « نوازل » القاضي أبي عبد الله بن أحمد بن الحاج : إذا قال رجل أو وجد بخطه بعد وفاته « لفلان قبلي كذا » وثبت إقراره أو خطه ، فلنقله « قبلي » محتملة أن يكون أوجب له قبله هبة مائة دينار أو صدقة بها ، فوته أو فلكسه قبل قبضها بطلها . ومن « عقود الجواهر » : ولو كتب وصية بخطه ، فوجدت في تركته ، وعرف أنها خطه بشهادة عدلين ، فلا يثبت شيء منها حتى يشهد عليها . وقد يكتب ولا يقدم . رواه ابن القاسم في « المجموعة » و « العشية » . قال محمد بن أشهب : ولو أقرأها ، ولم يأمرم بالشهادة ، فليس بشيء حتى يقول : « إنها وصيتي ، وإن ما فيها حق » .

ويقرب من هذا الباب مسألة من وجد بخطه هو أحد من الناس أو قذفه ، وثبت بالبيئنة العادلة أنها خطه ، وأنكر هو ذلك ، وأعذر إليه ، فلم يكن عنده مدفع . وقع فيها

للقاضي أبي الوليد كلامٌ حكاهُ عنه ابن جبرير في « نوازل » هـ ، مضمَّنُهُ الفتيا بأنَّ يحلف المشهود على خطئه أنَّه ما كتب ، ولا قذف ، ولا سب ، وإن حلف ، برى ، وإن لم يحلف ، حبس حتى يحلف ؛ فإن طال ذلك ولم يحلف ، أطلق بأدب فيمن كان من أهل السفه ودونه في غيره . وبني فتياه هذه على أن الخطأ غير معمول عليه ، إلا في كونه شبهة كالشاهد الواحد . وأحال في فتياه على ما في سماع ابن القاسم من كتاب الحدود في القذف ، وعلى ما قاله أصبغ في سماعه من ذلك الكتاب . والذي وقع له في كلامه على رواية ابن القاسم ، في الكتاب الذي ذكر من كتابه المسمَّى بـ « البيان » ، أن في المسألة ثلاثة أقوال : أحدها أنَّه يُحلف ؛ فإن نكل ، سُجن حتى يحلف ؛ فإن طال سجنه ولم يحلف ، خلى سبيله ولم يؤذَّب . وقال أصبغ : يؤذَّب إن كان معروفًا بالإيذاء ؛ وإن كان مبرءاً في ذلك ، أي مبرزاً فيه ، خلد في السجن . والثاني أنَّه ، إن كان معروفًا بالسفه والإيذاء ، عُذِر ولم يستحلف ؛ وإن كان غير معروف بذلك ، استحلف ؛ وهو قول مالك في سماع أشهب . والثالث أنَّه يحلف مع شاهده ، ويحدُّ له . روى ذلك عن مطرف . قال : وهو شذوذٌ في المذهب أن يحدَّ في القذف باليمين مع الشاهد . وإذا ثبت القذف لأحد من الناس ، فأت قبل أخذه ، فله قبة الطلبُ به . قال مالك : ويقوم بحق الميِّت ولده ، وولده ولده ، وأبوه ، وجدُّه لأبيه ، من قام منهم أخذ الحدة ، وإن كان ثم من هو أقرب منه ، لأنَّ هذا عيبٌ يلزمه . وقد استند في جعل الخطأ والقذف شبهة ، وإنَّه ليس كالنطق ، إلى ما في « الواضحة » أن الشهادة على الخطأ لا تجوز في طلاق ، ولا عتاق ، ولا نكاح ، ولا حدٍّ من الحدود ، ولا تجوز إلا فيما كان مالاً من الأموال خاصة . وذكر تأويل الشيوخ لقول مالك في سماع أشهب من « المُتَّبِعة » في المرأة تدعى طلاق زوجها وتستهجر بخطئه ، وهو منكر . قال : إن كان لها من يشهد على خطئه ، نعمها . قال : ومعناه أنَّ ذلك لها شبهة كالشاهد الواحد توجب لها اليمين عليه . قال في « البيان » : والذي أقول به إنَّ معنى ما في كتاب ابن حبيب إنَّما هو أنَّ الشهادة لا تجوز على خطأ الشاهد في طلاق ، ولا عتاق ، ولا نكاح ، ولا حدٍّ ، وتجاوز على خطأ الرجل أنَّه طلق ، أو أعتق ، أو نكح ، كما لا تجوز في إقراره بالمال . قال : فالصواب أن يحمل قوله في الرواية نفسها على ظاهر كلامه في البيان ، حيث خصَّ المنع بالشهادة على خطأ الشاهد خاصة

تكون الإنشادات كلها الخطيئة واللفظية على سنن واحد في الحكم بها عند الشهادة عليها في الأموال وغيرها .

ولما ذكر ابن خيرة طريقة شيخه ابن رشد في الجمع بين ما في « الواضحة » وما في سماع أشهب ، في مسألة دعوى الطلاق على الزوج ، قال : إنه جمع حسن إلا أن نص ما في « الواضحة » خلافه ، فالأصوب أنهما قولان . وقد قال ابن الموار : الذي نأخذ به بأن لا يجوز من الخط شيء إلا من كتب خطه على نفسه ، فإنه كالإقرار على نفسه . قال : وهو قول مالك . وهذا هو القول المخالف لما في « الواضحة » أنه أطلق القول في لزوم ما التزمه الإنسان بخطه ، ولم يخص مالا من غيره ووجه الفرق بين خط الشاهد وخطه الالتزامات . وما ترتب من الحقوق الواجبات ، ما ذكره ابن حارث في « كتاب الاتفاق والاختلاف » له ؛ وذلك أنه ضعف الشهادة على خط الشاهد . قال : لأنه قد يكتب شهادته من لا يؤدي ، ومن إذا شيل الأداء ، استراب ، ومن لا يعرف من أشهده إلا على عينه ، وهذا كله توهين للعمل على خط الشاهد ، بخلاف إقرار الإنسان على نفسه أو كتبه ما يعلن عليه حكما لغيره .

مسألة أخرى . وهي : من وجد بخطه شيء من المذاهب الفلسفية المخالفة للشريعة ، أو ما يعتزلها في هذا المعنى ، حكمها أن ينظر في المكتوب ؛ فإن كان فيه تصريح أن كاتبه يقول به ويرضيه ، وهو بلسانه ينكره وينفيه ، فيجبر حكمة على ما سبق ذكره في الخط ، إذا ثبت من تطبيق يمين به ، أو سجن إن لم يحلف على نفيه ، أو إنفاذ ما يوجب الخط على من أقر بمضمونه ، بحسب ما يقتضيه ؛ وإن كان الخط بذلك المذاهب قولا مرسلًا غير مضاف قولًا لكتابه ، ولا مرتضى له مذهبا من قبله ، فبئس من كتب بيده ، ثم أهو عرضة للاخلال ، وهو رصد للعلن على الدين بسببه ؛ وهو حقيق بالتحريق والجر عن مثله . وقد قال تعالى في قوم أضلوا غيرهم بمكتوبهم : « قَوْلِيلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ^(١) » وقد تقدم في اسم محمد بن يثني بن زرب ما كان من عمله سنة ٣٥٠ هـ . من أتباع ابن مسرة الجبلي ، وأنه استتابهم ، وأحرق ما وجد من كتبهم وأوضاعه عندهم ^(٢) .

وجرى مثل ذلك أيضاً بحضرة غرناطة ، منتصف عام ٧٧٣ ، في كُتِبَ أُلَيْت بها من تواليف محمد بن الخطيب ، فيما يرجع إلى العقائد والأخلاق ؛ فأحرقت بمحضر من الفقهاء ، والمدرسين من العلماء ، وأماثيل الفقهاء ، لما تضمنته الكُتُب المذكورة من المقالات التي أوجبت ذلك عندهم ، وحقَّقَتْه لديهم .

ومن الكلام الذي استعظم بالأندلس في حق القاضي أبي الوليد الباجي ، الذي أفصح به قوله عن النبي — صلى الله عليه وسلم ! — إنه كتب بيده ؛ وكان أصل ذلك أنه قرئ عليه بمدينة دانية في كتاب البخاري حديثُ المقاضاة ؛ فتكلم عليه ، وأشار إلى تصويب من قال بظاهره . فقيل له : « وعلى من يعود ضمير قوله « كتب » ؟ » قال : « علي النبي » — صلى الله عليه وسلم ! — فقيل له : « وكتب بيده ؟ » قال : « نعم ! : ألا ترونه يقول في الحديث : « فأخذ رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — الكتاب ، وليس يحسن الكتاب ؛ فكتب : هذا ما قضى عليه محمد رسول الله . » قال ابن العربي في « سراج » : « فأعملوا ونسبوا كل تكذيب وتعطيل إليه . ركان من قوله إن النبي الأمي يجوز أن يكتب بعد أميته ؛ فيكون ذلك من معجزاته .

وكتب أميرُ وطنه في المسألة إلى إفريقية وصقلية ، برغبة الباجي في ذلك . لجأت الأجوبة من هنالك بتصديقه وتصويب مقالته . فسلم فيها قوم ؛ وصدرت من بعض الفقهاء بالأندلس ، في معرض الرد لها وإبطال مضمونها ، أوضاع ، منها جزء للزاهد أبي محمد ابن مفلح . قال صاحب « الأكمال » : فطال كلام كل فرقة في هذا الباب ، وشنت كل واحدة على صاحبها . « وَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا » (١) .

ونرجع ما كتبنا بسبيله من الكلام . فنقول : وأما شهادة الشاهد على خط يده في شهادته وهو لا يذكرها ، ففي سماع أشهب : قيل لما لك ، في الرجل يوثق بخط يده على شهادة لا يذكر منها شيئاً ؛ قال : أرى أن يرفع شهادته على وجهها ، يقول : « أرى كتاباً يشبه كتابي ، وأظنه إياه ؛ ولست أذكر شهادتي ، ولا متى كتبتُها » قيل له : فإن كان جليلاً أبيض لا نحو فيه ولا شيء ، وعرف خط يده ، فقال : ربما ضرب على الخط وعلى الكتاب ؛ فأرى أن يرفع شهادته على وجهها . وقال عنه ابن نافع :

لا يشهد . وقال : قد أثبت غير مرة بخط يدي ، ولم أثبت على الشهادة ؛ فلم أشهد . قاله ابن القاسم وأصنع . وقال ابن حبيب : وهو الاحوط .

وفي « المستخرجة » : قيل لسحنون : « أرايت الرجل يعرف خطه في الكتاب ، لا يشك في ذلك ، ولا يذكر كل ما فيه ؟ » فقال : « قد اختلف فيه أصحابنا ؛ والذي أقول به ، إذا لم يَرَ في الكتاب عموماً ولا لاحقاً ولا شيئاً يستذكر ، ورأى الكتاب كله خطأ واحداً ، فأرى أن يشهد ، وأن يقول : « أشهد بما فيه . » وهذا الأمر لا يجد الناس منه بدءاً ، ولا يستطيع أحد أن يذكر جميع ما في الكتاب . قيل له : « فلو أنه عرف الكتاب كله وعرف خطه في الكتاب كله ، وفيه شهادته ، ولم يَرَ شيئاً يستذكر ، ولم يذكر منه شيئاً ؟ » فقال : « أرى أن يشهد به ؛ ولو أنه أعلم بذلك القاضي ، رأيت للقاضي أن يميز شهادته جائزة إذا ذكر أنه خط الكتاب ، وكتب شهادته بيده ، ولم يَرَ فيه عموماً ، ولا يشكون أنها جائزة .

وقال سحنون : قال ابن وهب عن مالك : إذا أتى الرجل بالكتاب فيه شهادته ، فيعرف خط يده ولا يذكر شهادته ولا شيئاً منها ، فيقول بعض اليهود الذين في الكتاب معه : « نشهد أنه كتاب يدك وإنك كتبتة معنا » ، ولا يذكر هو شيئاً من ذلك قال : ان كان استيقن أنه كتابه وخط يده ، ويعلم ذلك ويثبت ، فيشهد عليه ؛ وإن كان إنما يعلم ذلك بخبر غيره ، وقولهم له ، فلا أرى أن يشهد عليه . وعن ابن وهب عن مالك : من عرف خط يده في شهادته في ذكر حق ، ولم يثبت عدة المال ، إن استيقن أنه خط يده ، وإن كان لا يثبت عدة ، فليشهد عليه . وينبغي للقاضي أن يقضى به إذا شهد عنده أنه خط يده ، وإن لم يشهد عنده على عدة المال .

ومن شرح خُلف بن بطلال : اتفق جمهور العلماء على أن الشهادة على الخط لا يجوز ، إذا لم يذكر الشهادة ولا يحفظها . قال القسبي : ولا يشهد أبداً إلا على شيء يذكر : فإنه من شاء ، انتقض خاتماً ، ومن شاء ، كتب كتاباً . وممن رأى أن لا يشهد على الخط ، وإن عرفه ، حتى يذكر الشهادة ، الكوفيون ، والشافعي ، وأحمد ، وأكثر أهل العلم . وقد فعل مثل هذا في أيام عثمان — رضى الله عنه ! — صنعوا مثل خاتمه ، وكتبوا مثل كتابه ، في قصة مذكورة في مقتل عثمان .

وأما الشهادة على خطأ الشهود ، وهي التي يكثر في الغالب الاضطراب إليها ، لحاصل المذهب فيها يرجع إلى قولين : أحدهما الجواز ، وهو الذي رواه مُطَرِّف عن مالك في « الواضحة » أن الشهادة جائزة على خطأ الميت والغائب إذا لم يستذكر الشاهد شيئاً . حكاه ابن وهب أيضاً عنه . وقاله أصبغ . وهو قول ابن القاسم . واختلاف في حدّ المنيب الذي تجوز فيه الشهادة على خطأ الغائب ؛ فقال ابن الماجشون في « دوان » : ما تقصر فيه الصلاة ؛ ونحوه عنه في « المجموعة » . وقال ابن سحنون عن أبيه : الغيبة البعيدة من غير تحديد . وقال بن مزيّن في كتّبه الحمة عن أصبغ : مثل إفريقية ومصر أو مكة من العراق . القول الثاني أن شهادة الشهود على خطأ الشاهد بما علمت من حكم به وهما لو سمعا الشاهد ينصّ شهادته ، لم يجز أن ينقلها حتى يقول لهما : « اشهدا بذلك ! » قال : والذي آخذ به ألا تجوز الشهادة على الخطأ إلا خطأ من كتب شهادته على نفسه ؛ فهو كالأقرار . وقاله ابن القاسم أيضاً ، رواه عن مالك . وقال محمد بن حَكَم : لا أرى أن يقضى في دهرنا بالشهادة على الخطأ ، لما أحدث الناس من التجور والضرب على الخطوط . وقد كان فيما مضى يجوزون الشهادة على طابع القاضي ؛ ورأى مالك ألا يجوز . وقال ابن الماجشون في غير « الواضحة » : الشهادة على الخطأ باطل . وما قُتل عثمان بن عفّان -- رضي الله عنهما ! -- وهو خير هذه الأمة بعد نبيّنا محمّد -- صلى الله عليه وسلم ! -- وبعد أبي بكر وعمر -- رضي الله عنهما ! -- إلا على الخطأ وما هيّ به منه وكتب عليه . قال : فلا أرى أن يشهد على الخطأ ولا أن يشهد الرجل إلا بما يعرف على من يعرف ويعلمه فيمن يعلم . أما سمعت الله تعالى يقول : « وما تشهدنا إلا بما عَلِمْنَا » ^(١) وقال : « الاَمنُ شَهِدَ بِالْحَقِّ » ^(٢) . وقال مُطَرِّف مثله . وقال الطحاوي : خالف مالك جميع العلماء في الشهادة على معرفة الخطأ ، وعدّوا قوله شذوذاً ؛ إذ الخطأ قد يشبه الخطأ ، وليست شهادة على قول منه ولا مماينة فعل . وقال محمد بن حارث : الشهادة على الخطأ خطأ . ولقد قلتُ لبعض الفقهاء : « أم يجوز شهادة الموتى ؟ » فقال : « ما هذا الذي تقول ؟ » قلتُ : « إنكم تحيرون شهادة الرجل بعد موته ، إذا وجدتم خطئه في وثيقة . » فسكت . ومن « الكتاب المقنع » : كان محمد بن عمر

ابن لبابة (١) لا يجوز الشهادة على الخط في شيء من الأشياء ، استمر على ذلك إلى أن مات . وهو أخو طحطال الزمان وفساد أهله . وشهادة الأحياء ربما دخلتها الدواخل ؛ فكيف بشهادة الموتى ؟

وفي كتاب القاضي أبي الأصمخ بن سهل ، وقد قدر مسائل من هذا النوع ، قال : من ضمف أمر الخط وضمف الشهادة ، أن رجلاً ، لو قال ، وهو قائم صحيح ، اذهب خطي ، ولست أذكر القصة ولا أحفظ المعنى الذي كتبت خطي فيه ، لما كانت شهادة ولا جازت جواز العلم والقبول ، فكيف يأتي رجل الى خط غيره ، ويشهد عليه ، ويقطع أنه كتابه ومحملة ؛ فيمضى ذلك وينفذ . وهذا هو الصحيح عندي : لا أقول بغيره ، ولا أعتقد سواء ؛ وهو دليل « المدونة » وغيرها . ثم قال : لا كنني أذهب إلى جواز ذلك في الاحباس خاصة ، على ما اتفق عليه شيوخنا — رحمهم الله — اتباعاً لهم ، واقتداء بهم ، واستحصاناً لما درجت عليه جماعتهم ، وقضى به قضائهم ، وانقدت به سجلاتهم . وحسب المجتهد منا اتباع السلف ؛ فقد أجازوا غير ما شيء على الاستحصان وأخذوا به بالتخفيف ؛ وما أجمعوا على ذلك في الاحباس إلا حنيفة عليها ، وتحصينا أن تحال عن أحوالها ، وتغير عن سبلها ، واتباعاً لما لك وأصحابه في المنع من يمينها ، والمناقلة بها ، والمعاوضة فيها ، وإن خربت ، وذهب الاتفاع بها . واحتج ببقائها بالمدينة خراباً ، لا تحال عن وجوهها التي اثبتت فيها ؛ فظاهر اختيارهم هذا ، على ما ذكره ابن سهل ، يمنع من تجوز الشهادة على الخط في التقية وشبهها ، مما فيه توهينها ونقضها ؛ فلا يجوز إذا العمل به ، ولا يسوغ القول بذلك ، إلا لمن اعتقد جواز الشهادة على الخط مطلقاً ، ولم يخص شيئاً من شيء ، لا حبساً ولا غيره ، وخالف ما اتفق عليه الشيوخ ، وجرى به العمل . وأما من ذهب مذهبه بتخصيص الاحباس بها ، فلا يصح له القول بذلك في التقية ، ولا في غيرها . والله المستعان !

وقد شافهت في ذلك بعض من لقيت من العلماء ؛ فأخبرني أن اختياره إبطال التقية ، وأنه شاهد القضاء بذلك . ومن « أحكام » ابن جرير : قال ابن زرر : الشهادة على الخط جائزة في مذهب مالك — رحمه الله ! — في جميع الأشياء . والذي جرى به العمل ،

أنّه تجوز الشهادة على الخطأ في الإحباس المقتبة الموقفة المسئلة . وقال ابن حارث : لم أسمع ، ولا علمت أن الذين رأوا إجازة الشهادة على خطأ الشاهد ففرقوا بين الإحباس وسواها من الأموال ، فضلاً عن أن يفرق بين الحبس الذي يكون مرجعه الى المساكين ، ويرجع متسلّكاً .

هذا ما وسع الوقت من الكلام على كُتُب القضاة إلا القضاة ، وفي الشهادة على الخطوط ، وبعض ما يرجع اليها ويتعلّق بها من المسائل . وفيه الغنية الكاملة للمناظر ، بفضل الله .

الفصل الثاني في صفات من يبلغ من القضاة رتبة الاجتهاد وحكم القاهر عن تلك المنزلة في استنباط الأحكام ؛ وضبط معاني هذه الترجمة يقتدر الى إطالة ، وغرضنا إثارة الاختصار . فنقول على جهة التقريب — والله الموفق للصواب :

أما الصفات التي ينبغي أن يكون عليها كُتَلَاء القضاة ، فهي المِلْمُ بالكتاب والسنة وما وقع عليه إجماع الأمة ؛ والاجتهاد المتكلم به عند الفقهاء هو استفراغ الوسع في المطلوب لغة ، واستفراغ الوسع بالنظر فيما يلحق فيه لوم شرعي اصطلاحاً . هذا هو المعبر عنه بالاجتهاد . وأما هل سجن النبي — صلى الله عليه وسلم — وأبو بكر — رضى الله عنه ! — أحداً أم لا ، فذكر بعضهم أنه لم يكن لهما سجن ولا سجن أحداً . وذكر بعضهم أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — سجن بالمدينة في تهمة دم : رواه عبد الرزاق والنسائي وأبو داود . وفي « أحكام » ابن زياد عن أيوب بن سليمان : أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم ! — سجن رجلاً أعتق شريكاً له في عبادة فوجب عليه استئمان عتقه . قال في الحديث : متى باع له . وفي كتاب ابن شعبان عن الازاعي : أن رجلاً قتل عبده ممتدداً بجلده النبي — صلى الله عليه وسلم ! — مائة جلدة ، ونقاه سنة ، ولم يقره ، وأمره أن يعتق رقبة . قال ابن شعبان : وقد رويت عن النبي — صلى الله عليه وسلم ! — أنه حكم بالضرب والسجن . ومن غير كتاب ابن شعبان عن عمر بن الخطاب — رضى الله عنه ! — أنه كان له سجن ، وأنه سجن الخطيئة على الهجو ، وسجن آخر على سؤاله عن الذاريات والمرسلات والنازعات ويس ، وضربه مرة بعد مرة ، ونقاه

إلى العراق . وقد تقدم أنه ضرب في التمزيق مئتين بن زائدة مائة سوط حيث نقش خاتمه وجبسه . وسجن عثمان ابن عفان — رضى الله عنه ! — ضاري بن الحارث ، وكان من لصوص بني تميم وقتلهم ، حتى مات في السجن . وسجن علي بن أبي طالب — رضى الله عنه ! — بالكوفة .

واحتج بعض العلماء ممن يرى السجن فيكم وهن بقول الله تعالى : « في البُيوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَخْتَلَّهُنَّ الْغَيَابُ » (١) ، وبقول النبي — عليه السلام ! — في الذي أمسك رجلاً آخرَ حتى قتله : « اقتلوا القتيل واصبروا الصابر ! » قال أبو عبيد : قوله « اصبروا الصابر » يعنى « احبسوا الذى حبسه للموت حتى يموت » . وكذلك ذكره عبد الرزاق في مصنفه عن علي بن أبي طالب — رضى الله عنه ! — : « يحبس المسك في السجن حتى يموت » . ومن كتاب ابن سهل ، في اتخاذ الحيل على من أقر بمال أو ثبت قبلة : قال أبو صالح : من وجب عليه حيل ، فلم يقدر عليه ، فالحبس حيلة . وأهل المشرق يقولون بالملازمة ولا يبارحه . وهذا القول قد رواه محمد بن سحنون عن أبيه وقال به . وقال محمد بن غالب : الذى نراه أن يتخذ عليه حيل بالمال ، توقفاً من الشح والحرب ؛ فيذهب حق ذى الحق . فإن لم يقم حيلة ، حبس له . وقال محمد بن الوليد عنه . وقال ابن المطار في كتاب السجلات من « وثائق » : إذا لم يأت المطلوب بحيل بما يثبت عليه ، سُجن للطالب ، إن طلب ذلك ؛ ولا يُسجن ، إذا لم يقم حيلة بالخصومة في أوّل الطلب ؛ ويقال للطالب : « لازمة إن أُجبت ، وكُنْ معه حيث انصرف ! » وفي « وثائق » ابن المندى ، هذا الوجه أنه يُسجن إن لم يقم حيلة بوجهه .

وسئل القاضي أبو الوليد عن كراهة له على رجل دين حال ، وللغريم سلعة يمكن بيعها مبرعاً ؛ فطلب صاحب الدين بيع السلعة ، وطلب المديان أن لا يفوت عليه سلعته ، وأن يضع السلعة رهناً ، ويؤجل أياً ما ينظر فيها في الدين هل له ذلك أم لصاحب الدين بيع السلعة ؟ فأجاب فيها : إن من حقه أن يجعل السلعة رهناً ، ويؤجل في إحضار المال بقدر قلته وكثرته ، وما لا يكون فيه ضرر على واحد

منهما ، على ما يؤدي إليه اجتهادُ الحاكم في ذلك . فهذا هو الذي جرى به
القضاء ، ومضى عليه العمل ؛ وهو الذي تدلُّ عليه الروايات عن مالك وأصحابه
وبالله التوفيق !

نجز وتمّ — والمحمد لله على ما خصّ من
نفعه وعمّ ! — كتابُ المرقبة
المُليّا ، فيمن يستحقُّ
القضاءَ والمُتيا ، تأليفُ
الشيخ الإمام أبي الحسن
ابن الفقيه أبي محمد
عبد الله النُّباهي —
رحمته الله
تمالى ورضى
عنه .

الفهارس

- ١ — فهرس الأبواب والفصول والتراجم .
- ٢ — فهرس الأعلام .
- ٣ — فهرس القبائل والطوائف .
- ٤ — فهرس البلدان والأماكن .
- ٥ — فهرس الكتب المذكورة .
- ٦ — فهرس القوافي .



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

فهرس الأبواب والفصول والتراجم

الباب الاول

صفحة

٢	في القضاء وما ضارعه
٣	فصل في معنى القضاء
٣	فصل في فضل العدل
٤	فصل في الحصال المتبرة في القضاة
٦	فصل فيما يصدر من الحكام في العقوبات
٩	فصل في التحذير من الحكم بالباطل أو الجهل
١٠	فصل في طلب الولاية والامتناع منها
١٧	فصل في إخراج ما يدعيه الطالب من يد المطلوب الموسوم بالظلم
٢١	إضافة لفظ القضاء إلى الجماعة

الباب الثاني

٢٢	في سير بعض القضاة الماضين وقرر من أنباء الأئمة المتقدمين
٢٦	فصل في حكم القيام للرجال
٢٨	ذكر عبد السلام بن سعيد بن حبيب الملقب بسحنون قاضي إفريقية
٣٠	ذكر القاضي عيسى بن مسكين
٣٢	ذكر القاضي ابن سمالك الحمداني
٣٦	ذكر القاضي اسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي
٣٢	ذكر القاضي أبي عمر محمد بن يوسف
٣٧	ذكر القاضي أبي بكر الباقلائي
٤٠	ذكر القاضي عبد الوهاب

صفحة

٤٢	ذكر القاضي مهدي بن مسلم
٤٢	ذكر القاضي عنتر بن فلاح
٤٣	ذكر القاضي يحيى بن زيد
٤٣	ذكر القاضي معاوية بن صالح الحضرمي
٤٤	ذكر القاضي نصر بن ظريف البحصبي
٤٤	ذكر القاضي يحيى بن معمر
٤٥	ذكر القاضي المصعب بن عمران
٤٧	نبذ من أخبار محمد بن بشير الماعري وبعض سيره
٥٣	ذكر القاضي الفرج بن كنانة
٥٤	ذكر القاضي سعيد بن سليمان الفائق
٥٥	ذكر القاضي معاذ بن عثمان الشعباني
٥٥	ذكر القاضي محمد بن زياد القمي
٥٦	نبذ من أخبار سليمان بن الأسود الفائق
٥٩	ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن أبي عيسى
٦٣	ذكر القاضي أسلم بن عبد العزيز
٦٣	ذكر القاضي أحمد بن عبد الله بن أبي طالب
٦٣	ذكر القاضي أحمد بن بقر بن مخلد
٦٦	ذكر منذر بن سعيد ونبذ من أخباره
٧٥	ذكر القاضي محمد بن السليم
٧٧	نبذ من أنباء محمد بن يحيى بن زرب
٨٣	ذكر الحسن بن عبد الله الجذامي قاضي ربة
٨٤	ذكر القاضي ابن برطال والقاضي أبي العباس بن ذكوان
٨٧	ذكر القاضي أبي المطرف بن قنطيس
٨٨	ذكر القاضي يحيى بن واقد القمي
٩٠	ذكر محمد بن الحسن الجذامي الشباهي قاضي مالقة
٩٤	ذكر القاضي إسماعيل بن عباد وابنه محمد
٩٥	ذكر القاضي أبي الوليد سليمان الباجي

صفحة

٩٥	ذكر القاضي أبي الوليد يونس بن مغيث
٩٦	ذكر القاضي أبي بكر بن منظور
٩٦	ذكر القاضي أبي الأصم عيسى بن سهل
٩٧	ذكر القاضي موسى بن حماد
٩٨	ذكر القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد
١٠٠	ذكر القاضي محمد بن سليمان الأنصاري المالقي
١٠٠	ذكر القاضي محمد بن عبد الله بن حسن المالقي
١٠١	ذكر القاضي أبي الفضل عياض اليعصبى
١٠٢	ذكر عيسى بن الملوحم قاضي فاس
١٠٢	ذكر القاضي عبد الله محمد بن الحاج
١٠٣	ذكر القاضي أبي القاسم بن حمدين
١٠٣	ذكر القاضي حمدين بن حمدين
١٠٤	ذكر القاضي أبي محمد عبد الله الوجيهى
١٠٥	ذكر القاضي أبي بكر بن العربي الماعزى
١٠٧	ذكر القاضي أبي المطرف عبد الرحمن الشعبي
١٠٩	ذكر القاضي عبد الحق بن غالب بن عطية
١٠٩	ذكر القاضي محمد بن سهاك العاملى
١١٠	ذكر القاضي عبد المنعم بن الفرس
١١٠	ذكر القاضي الحسن بن هانيء النعمى
١١٠	ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أبي زنين
١١١	ذكر القاضي ابن رشد الحفيد
١١٢	ذكر القاضي أبي محمد عبد الله بن حوط الله الأنصارى
١١٢	ذكر القاضي محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن النّباهى
١١٥	ذكر القاضي محمد بن حسن بن صاحب الصلاة
١١٦	ذكر القاضي أبي الخطاطب أحمد بن واجب القيسى
١١٦	ذكر القاضي إبراهيم بن أحمد الأنصارى الغرناطى
١١٧	ذكر القاضي أحمد بن يزيد بن بى الأموى

صفحة

١١٨	ذكر القاضي ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
١١٩	ذكر القاضي أبي الربيع سليمان الكلاعي
١٢٢	ذكر القاضي أحمد بن الغمار
١٢٣	ذكر القاضي أبي عبد الله بن عسكر
١٢٤	ذكر القاضي يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
١٢٤	ذكر القاضي محمد بن غالب الأنصاري
١٢٤	ذكر القاضي محمد بن أضحى الممداني
١٢٥	ذكر القاضي أبي القاسم عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
١٢٥	ذكر القاضي أبي بكر محمد الأشجرون
١٣٦	ذكر القاضي غالب بن حسن بن سيد بونة
١٢٦	ذكر القاضي أحمد بن الحسن الجذامي
١٢٧	ذكر القاضي أبي علي بن الناصر
١٢٨	ذكر القاضي الحسن بن الحسن الجذامي الشباعي
١٢٩	ذكر القاضي أبي جعفر المزدغني وبعض قضاة فاس بعلمه
١٣٠	ذكر القاضي محمد بن يعقوب المرسي
١٣٠	ذكر القاضي أبي عبد الله بن عبد الملك المراكشي
١٣٢	ذكر القاضي أبي العباس العثري
١٣٢	ذكر القاضي أبي عبد الله بن عبد المهيمن الحضرمي
١٣٣	ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم الفائق
١٣٤	ذكر القاضي محمد بن محمد النخعي القرطبي
١٣٤	ذكر القاضي محمد بن منصور التليسماني
١٣٥	ذكر القاضي محمد بن علي الجزولي بن الحاج
١٣٦	ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم التسولي شارح « الرسالة »
١٣٦	ذكر القاضي أبي تمام غالب بن سيد بونة الخزاعي
١٣٧	ذكر القاضي محمد بن محمد بن هشام
١٣٨	ذكر القاضي أبي جعفر أحمد بن مكر كون
١٣٩	ذكر القاضي أبي بكر عيسى بن مسعود الهاربي وابنه أبي محمد

صفحة

١٤١	ذكر القاضي محمد بن يحيى بن بكر الأشعري
١٤٧	ذكر القاضي عثمان بن منظور
١٤٨	ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عياش
١٤٨	ذكر القاضي أبي جعفر أحمد بن برطال
١٤٩	ذكر القاضي أبي القاسم الحفص بن أبي العافية
١٥٢	ذكر القاضي أبي عبد الله بن يحيى الألباري
١٥٣	ذكر القاضي أبي بكر محمد بن أحمد بن شبرين
١٥٤	ذكر القاضي أبي إسحاق إبراهيم بن يحيى بن زكرياء
١٥٤	ذكر القاضي أبي بكر محمد بن عبيد الله بن منظور القيسي
١٥٥	ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن أحمد الطنجالي
١٦١	ذكر القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد السلام المنستيري
١٦٤	ذكر القاضي أبي البركات المعروف بابن الحاج البلقي
١٦٧	ذكر القاضي أبي القاسم بن سلون
١٦٨	ذكر القاضي أبي عمرو عثمان بن موسى الحجابي
١٦٩	ذكر القاضي أبي عبد الله المقرئ التلمساني
١٧٠	ذكر القاضي أبي عبد الله محمد اللشثالي
١٧١	ذكر القاضي أبي القاسم الشريف الفرغاطي
١٧٧	خاتمة
١٧٨	(باب في كتب القضاة إلى القضاة)
١٩٧	(باب في الشهادة على الخطوط)
٢٠٦	فصل في صفات كلام القضاة

فهرس الاعلام

(1)

ابن الأَبار = محمد بن عبد الله .

أبان بن عثمان ١٩٦ .

أبان بن عيسى بن دينار ١٣ - ١٣ ،

• 07 ' 00

ابراهيم بن أحمد بن الأغلب (أمير إفريقية)

• १. ' ३३ ' ३१ ' ३. ' ३०

ابراهيم بن أحمد بن عبد الرحمن الغرناطي

• 114 - 115

ابراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي أبو أحمد

• 147, 108, 102, 122 - 122

ابراهيم بن اسلم ١٦٥ .

ابراهيم بن العباس القرشي . ١٥ .

ابراہیم بن عبد اللہ ۱۷۸ •

إبراهيم بن عبد الرفيع أبو إسحاق ١٥٣ .

ابراہیم بن محمد بن بار ۱۲۰

ابراهيم بن محمد بن خلف البليقي ١٦٤ .

ابراهيم بن أبي يحيى السولى ١٣٦ .

ابراہیم بن یزید ۵۸، ۵۹.

ابو ابراهيم (من قهاء قرطبة) ٧٣٨، ٧٣٩.

الأبرش، الكلبى ١٧٤ .

الأبلج أبو الحسن ١٣٩ .

الأبيري ١٤ ، ١٧٩ .

أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي أبو جعفر

$\frac{1}{2} \quad \frac{1}{3} \quad \frac{1}{6}$

1135 142 111 11 - 109

' 126 ' 125 ' 124 ' 118 ' 117

' 102 ' 128. ' 131 ' 129 ' 125

• 177, 108

أحمد بن إبراهيم بن محمد الساحلي ١٦٨ .

أحمد بن أحمد الثُّبُرِي أَبُو الْعَبَّاس ١٣٢ .

أحمد بن إدريس شهاب الدين ٢٦ .

أحمد بن إسحاق التومى أبو المعالي ١٤١ .

أحمد بن بتي بن محمد ٦٣ - ٦٥ ، ٧٦ .

أحمد بن الحسن بن يحيى بن الحسن الجذامي

أبو العباس ١٢٦ .

أحمد بن خالد ٤٨ .

احمد بن ابی داؤد ۵۲ .

احمد بن رزق ۱۰۲ .

احمد بن زیاد ۹۲ .

أحمد بن سعيد بن أبي القياض أبو جعفر

• A T ' A T ' A . '

حمد بن عبد الله بن الحسن الجذامي ٨٤ .

حمد بن عبد الله بن ذكوان الأموي ٢١

• 4 • ' 89 ' 88 ' 87 - 86 ' 85

- أحمد بن عبد الله بن أبي طالب الأصمعي ٦٣ .
 أحمد بن عبد الله الأشبيلي أبو عيسى ١٣ .
 أحمد بن محمد ١٣ .
 أحمد بن محمد بن أحمد بن جرير الكلبى أبو بكر ١٧٧ .
 أحمد بن محمد بن أحمد الطنجالى أبو جعفر ١٥٩ ، ١٥٥ .
 أحمد بن محمد بن أحمد بن فرعون أبو جعفر ١٣٨ - ١٣٩ .
 أحمد بن محمد بن هلى بن بطال أبو جعفر ١٤٨ .
 أحمد بن محمد بن هلى بن محمد بن أبو القاسم ١٠٣ .
 أحمد بن محمد بن عمر بن واجب القيسى أبو الخطاب ١١٩ .
 أحمد بن محمد بن الفماز الخزرجى أبو العباس ١٢٢ - ١٢٣ ، ١٦٧ .
 أحمد بن مطرف ١٧٠ .
 أحمد بن معاوية ١٣٩ .
 أحمد بن زرار أبو ميسرة ١٩ .
 أحمد بن الهيثم ٢٨ .
 أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن بلى أبو القاسم ١١٧ - ١١٨ .
 ابن أبي الأحوص القرشى أبو هلى ١١٧ .
 ١٤٠ .
 إدريس بن يحيى بن على بن حمود العالى بالله الظاهر بأمر الله ٩١ ، ٩٢ .
 إسحاق بن محمد بن غانية اللستوى ١١٦ .
 أبو إسحاق انطلسانى ١٤١ .
 ابن إسحاق ١٧٤ .
 أسد بن القُرات بن ستان ٥٤ .
 أسلم بن عبد العزيز ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٣ .
 إسماعيل بن إسحاق ٦٣ ، ١٦١ .
 إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد ابن زيد الأزدي ٣٢ ، ٣٦ ، ١١٤ .
 إسماعيل العيذى ١٦ .
 إسماعيل بن القاسم البغدادى القالى أبو على ١٤٥ ، ٦٦ .
 إسماعيل بن محمد بن عباد أبو الوليد ٩٢ ، ٩٤ .
 إسماعيل بن نصر ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ .
 الأشترون = محمد بن فتح بن أحمد .
 أشهب ١٠٧ ، ١٥٠ ، ١٧٩ .
 أشهب بن عبد العزيز ٤٤ .
 أصبح ٢٠ ، ٨ ، ١٧٩ .
 أصبح بن خليل ٥٥ ، ٥٦ .
 أصبح بن عيسى ٦٤ .
 أصبح بن الفرج ٤٥ ، ٥٠ ، ١٨٨ .
 ابن أصبح المملى ٦٩ .
 ابن أضحى = محمد بن أضحى ؛ أبو على بن أضحى .
 ابن الأفللى = أبو القاسم بن إبراهيم .
 ابن أكرم ٢٤ .
 اسرؤ القيس ١٧٦ .
 أمة العزيز بنت أبي عامر بن ربيع ووالدة أبي عبيد الله الطنجالى ١٥٩ .
 ابن الأنبارى ٣٤ .

- أنس بن أحمد الجباني أبو بحر ٨٤، ٨٥ .
 أنس بن مالك ١٧٧ .
 الأوزاعي ٧، ٤٧، ٥١، ٦١، ١٩٠ .
 ابن أبي أويس ٥٠ .
 إياس بن معاوية ٢٣، ١٨٨ .
 ابن أيوب أبو محمد ١١٧ .

(ب)

- الباجي أبو الوليد ٣٣، ١٠٠، ١٠٥ .
 باديس بن حبوس بن ماكسن بن زيري ٢٠٢ .
 البهاجي ٩١، ٩٢، ٩٣ .
 ابن الباذش أبو جعفر ١٠٧ .
 الباذش أبو الحسن ١١٠ .
 الباز الأشهب أبو العباس ٣٤، ٣٥ .
 الباقلاقي = محمد بن الطيب .
 الباهلي أبو محمد ١٤٧ .
 بدرون الصقلي ٥٧، ٥٨ .
 ابن بوطال = أحمد بن محمد بن علي ؛ محمد بن يحيى بن زكرياء .
 أبو البركات = محمد بن محمد بن إبراهيم .
 ابن البرلياني ٩٣ .
 ابن بشكوال ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٢ .
 ١٠٣ .

(ت)

- تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين ١٦ .
 الرابطي ١٦ .
 ابن تافراجين أبو محمد عبد الله ١٦١ .
 التسولي = إبراهيم بن أبي يحيى .
 تمامة بن عبد الله بن أنس ١٨٨ .
 التيمي أبو محمد ١٠١ .
 التونسي أبو إسحاق ١٥٠ .
 التونسي أبو عبد الله ١٥٤ .

(ث)

- ابن بشير = سعيد بن محمد ؛ محمد .
 ابن بطلال = أبو الحسن بن خلف ؛ خلف ؛ سليمان بن محمد .

(ج)

- الجيباني أبو علي ١٦٣ .
 ابن الجند أبو بكر ١١٩ ، ١٢٤ .
 ابن مجزى = أحمد بن محمد بن أحمد .
 جعفر الخلدی ١٧٧ .
 جعفر بن الحسن بن الحسن الأمدي
 ١٦ - ١٧ .
 جعفر الصقلي ٧٢ ، ٧٣ .
 جعفر بن عبد الله بن محمد بن سيد بونة أبو محمد
 ١٢٦ ، ١٣٧ .
 جعفر بن عقيل بن أبي طالب ١٥٩ .
 جعفر التوكل أبو الفضل ٢٤ .
 ابن الجلاب أبو القاسم ٤١ ، ١٩٧ .
 الجينيد بن محمد ١٤٢ ، ١٧٧ .
 الجبهي ٢٧ .
 ابن أبي الجواد ٢٨ .
 ابن الجيباب ١٧١ ، ١٧٢ .
- (ح)
- أبو حاتم بن عبد الله بن ذكوان ٨٦ ، ٨٧ .
 ابن الحاج = محمد بن أحمد بن خلف ؛ محمد بن
 علي بن عبد الرزاق .
 ابن الحاجب = عثمان بن عمر .
 ابن حارث = محمد بن حارث العُشني .
 الحارث بن مسكين ٢٤ ، ٣٠ ، ٥٤ ، ١٥٥ .
 حازم أبو بكر ١٠٢ .
- أبو حازم الحنفي ٣٣ .
 حبيب القرشي ١٩٣ .
 ابن حبيب - عبد الملك بن حبيب .
 ابن حميش أبو القاسم ١١٩ .
 ابن حمريث ١٧٦ .
 ابن حمزم ١٤١ .
 حسان الفتي ٥٦ .
 حسن بن أحمد بن سيد بونة ١٢٦ .
 حسن صاحب الدبوس ٩٣ ، ٩٤ .
 حسن بن محمد الصدقي أبو علي ١٠١ .
 حسن بن يحيى بن علي بن حمود ٩٠ .
 الحسن البصري ٧٧ .
 الحسن بن عبد الله بن الحسن الجذامي النباهي
 ٨١ ، ٨٢ - ٨٤ .
 الحسن بن عبد الرحمن بن قاسم بن هاني
 الحنفي ١١٠ .
 الحسن بن علي ٢٢ .
 الحسن بن محمد صاحب « كتاب الاحتفال »
 ١٢ ، ٢١ ، ٤٦ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٧٨ .
 الحسن بن محمد بن الحسن الجذامي النباهي
 ٢٠ ، ١٢٨ - ١٢٩ .
 الحسن بن محمد بن أبي محمد بن أسد ١٥٨ .
 أبو الحسن الأشعري ١٦٣ .
 أبو الحسن بن خلف بن بطلال ١٨٠ .
 أبو الحسن السلطان الريني ١٦١ ، ١٦٢ .
 ابن الحسن النباهي = الحسن بن محمد بن
 الحسن ؛ محمد بن الحسن بن محمد .
 الحسنائوي أبو إسحاق ١٧٠ .

(خ)

- خالد بن الوليد ٥٢ .
 خديجة بنت سحنون ٢٨ .
 الخثمي = محمد بن حارث .
 ابن الخضر أبو الحسن ١٣٣ ، ١٣٤ .
 ابن الخضر أبو عبد الله ١٤١ .
 الخضر بن أحمد بن أبي العافية أبو إبراهيم ١٤٩ .
 ابن الخطيب = محمد بن عبد الله .
 ابن الخطيب الرازي = محمد بن عمر الرازي .
 ابن الخطيب الداني ١٦٣ .
 ابن خلدون = عبد الرحمن بن محمد .
 خلف بن يطل ٢٠٣ .
 خلف بن عبد الملك بن بشكوال ٣٠ ، ١٠٠ ،
 ١٠١ ، ١٠٦ ، ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٥٨ ،
 وانظر: ابن بشكوال .
 خلف بن مسعدة بن عبد الغفور ٦ ، ١٤٧ ،
 ١٩٨ .
 الخليل ٧٤ ، ١٥٦ ، ١٦٠ .
 ابن خميس محمد ١١٢ ، ١١٤ ، ١٢٣ .
 أبي خيرة محمد أبو عبد الله ٩٨ .

(د)

- الداني أبو عمرو ٣٣ .
 داود النبي ٢٢ .
 أبو داود ٢٣ .

- ابن حسون أبو الحكم ١٠٤ .
 الحسين بن عبد العزيز بن الناظر أبو علي ١٢٧ .
 الحشاء أبو زيد ٩٧ .
 الخطيئة ٢٠٦ .
 الحكم بن عبد الرحمن المستنصر بالله ٦٥ ،
 ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ،
 ٧٦ ، ٨١ ، ١٦٥ .
 الحكم بن هشام بن عبد الرحمن أسير
 الأندلس ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ،
 ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٤ .
 ابن الحكم ١٢٨ .
 الحلج ٣٩ .
 حماد بن عبد الرحمن ١٧٨ .
 حماد بن عمار الزاهد ٨٩ .
 حماس بن مروان بن سمالك الحمداني ٣٢ .
 حمديس بن عمر القطاف ٣١ .
 حمدين بن محمد بن حمدين ١٠٣ -
 ١٠٤ .
 ابن حمدين = أحمد بن محمد بن علي ؛ حمدين
 ابن محمد .
 حميد الطويل ٢٢ .
 الحيمري أبو عثمان بن عيسى ١٣٥ .
 ابن الحنات الضرير ٨٧ .
 أبو حنيفة النعمان بن ثابت ٤ ، ٦ ، ١١ ،
 ١٥ ، ٢٤ - ٦١ ، ١٧٩ .
 ابن حوط الله = عبد الله بن سليمان .
 ابن سميان ٤٠ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٤ .

ابن ربيع = ربيع بن عبد الرحمن ؛ يحيى بن
عبد الله بن يحيى ؛ يحيى بن عبد الرحمن ؛
يحيى بن علي ؛ عبد الرحمن بن يحيى .
ابن أبي الربيع أبو الحسن ١٣٣ ، ١٣٤ .
رجاء بن حيوة ١٧٤ .
ابن رزق أبو جعفر أحمد ٩٨ .
ابن رشد = محمد بن أحمد بن أحمد ؛ محمد بن
أحمد بن محمد .
ابن رشد أبو القاسم ١٠٣ .
ابن الرقام أبو عبد الله ١٥٢ .
الرسمي أبو عبد الله الوزير ١١٣ .
روح بن حاتم ١٥ ، ١٦ .
ابن رئيس ١٧٩ .

(ز)

الزبيدي ٧٨ .
ابن الزبير = أحمد بن إبراهيم .
ابن زرب = محمد بن يحيى .
ابن زرعة ٤٢ .
ابن زرقون ١١٩ ، ١٢٤ .
الزغبي أبو الحسن بن محمد ١٣٠ .
الزنجبي عبد الرحمن بن محمد ١٣٠ .
ابن أبي زنين = محمد بن عبد الله ؛ محمد بن
عبد الملك .
أبو الزباد ٥٠ .
ابن زنون = عبد الله بن زنون .
الزهري ٢٣ ، ٦١ .

داوود بن علي ٣٥ .
داوود بن علي الأصماني ٧٤ .
الدجاج أبو الحسن بن جابر ١٢٧ .
ابن الدبّاغ أبو الوليد ١١٩ .
ابن دحمان ١١٤ .
دحيم بن اليتيم ٥٤ .
أبو الدرداء ٩ ، ١٠ ، ٢٣ .
ابن درهم = أبو القاسم بن يحيى .
الديماطي شرف الدين أبو محمد بن أحمد بن
خلف ١٦٧ .

(ذ)

أبو ذر ١٠ .
أبي ذكوان = أحمد بن عبد الله ؛ أبو حاتم
ابن عبد الله .
ابن أبي ذؤيب ٩ .
ابن أبي ذئب ٢٤ .

(ر)

ابن راجح السوسي أبو عبد الله ١٧٣ ، ١٧٤ .
الرازي ١٢٥ .
الرازي أبو الفضل ١٧٨ .
الراضي (الخليفة العباسي) ٣٦ .
الربيع ٥١ ، ٥٢ .
ربيع بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري
أبوسليمان ١١٨ ، ١٢٤ .

الزواوى أبو على ١٧٣ .

ابن زونان ٩٠ .

ابن الزهات أبو جعفر ١٣٤ ، ١٥٤ .

زياد بن أبي سفیان ١٧٢ .

زياد بن عبد الرحمن ١٢ ، ١٧ ، ١٠٨ .

ابن زياد أبو الحسن ٢ .

ابن أبي زياد ٥٠ .

زبادة الله الأمير ٥٤ .

زبد بن ثابت ٢٣ .

زيد بن الحباب ٤٣ .

أبو زيد بن إبراهيم ٥٥ ، ٥٦ .

ابن أبي زيد أبو محمد ٣٣ ، ٩٢ ، ١٣٦ .

زينب بنت حمود ، أم محمد بن الحسن ٨٩ .

زينب بنت أبي على بن الحسن ، زوجة عثمان

ابن منظور ١٤٧ .

(س)

ابن أبي السداد = عبد الواحد .

سراج بن عبد الملك بن سراج أبو الحسين

١٠١ .

ابن سراج أبو مروان ٩٨ .

السطيفي أبو محمد ٩٠ .

سعيد بن زيد الأزدي ٣٢ .

سعيد بن سليمان الغافقي أبو خالد ٥٤ .

سعيد بن محمد بن بشير ٢١ .

سعيد الخير بن الأمير عبد الرحمن الأموي

٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ .

سفيان الثوري ٤٣ .

ابن السقاء ٩٣ .

سكن بن إبراهيم ١٩ .

ابن السكوت = أبو القاسم بن أحمد ، محمد

ابن عباس .

السلفي ١١١ .

سلمان الفارسي ١٠٩ .

سَلَمُون بن على بن عبد الله بن سلمون

أبو القاسم ١٥٧ ، ١٦٧ ، ١٦٨ .

ابن سلمون = سلمون بن على ، محمد بن أحمد

سلمة بن قيس ٥٠ .

ابن السليم = محمد بن إسحاق .

سليمان النبي ٣٢ ، ١٩٥ .

سليمان بن الأسود الغافقي ٥٦ ، ٥٩ .

سليمان بن بلال ٥٠ .

سليمان بن الحكم المستعين بالله ٨٦ ، ٨٨ ،

٨٩ .

سليمان بن خلف الباجي أبو الوليد ٩٥ .

سليمان بن فارس ٥٤ .

سليمان بن محمد بن يَطَّال ٩ .

سليمان بن موسى بن سالم الكلاعي أبو الربيع

١١٩ - ١٢٢ ، ١٢٧ .

ابن سِجَّك = حماس بن مروان ، عبد الله

ابن أحمد ، محمد بن عبد الله بن أحمد .

سهل بن مالك الأزدي ١٢٧ .

ابن سهل = أبو على ، عيسى بن سهل .

الشَّهْبِيلِي ١١٧ .

سوار بن عبد الله ١٨٣ .

الشياني ٥١ .

الشرازي ٤٠ ، ٤١ .

(س)

ابن صاحب الصلاة = محمد بن حسن بن محمد

صمصمة بن سلام ٤٧ .

الصغير أبو الحسن ١٣٦ .

ابن الصوفي ٣٧ ، ٣٨ .

الصنبري ٣٧ .

(ض)

ضابي بن الحارث ٢٠٧ .

ضرار ٢٣ .

(ط)

أبو طالب المكي ٣٥ .

أبو الطاهر بن صفوان ١٥٤ .

ابن طاهر (والى مصر) ٢٤ ، ٢٥ .

الطحاوي ٩٩ ، ١٨٠ .

الطُّرُوشِي = محمد بن الوليد .

طرقة الفتى ٨٦ .

الطفرائي ١٣٥ .

ابن الطلائع أبو عبد الله بن فريج ١٠٢ ،

١١٧ ، ١٤٠ .

طلعة بن عبيد الله ٢٦ .

سيبويه ١٣٧ .

ابن سيد بونّة = جعفر بن عبد الله ؛ حسن

ابن أحمد ؛ غالب بن حسن بن أحمد ؛

غالب بن حسن بن غالب .

ابن سيدة ٩ .

ابن سينا ١١١ .

(ش)

الشاشي أبو بكر ١٠٥ .

الشافعي الامام = محمد بن إدريس .

شائج (الملك الرومي) ٨٣ .

ابن شبرين = محمد بن أحمد بن محمد .

شَرَحْبِيل بن حسنة ١٧٣ .

شُرَيْح (قاضي الكوفة) ٢٢ ، ٥٠ .

شريح بن محمد ١١٧ .

ابن شريح أبو العباس ٢٤ .

الشريف الغرناطي = محمد بن أحمد

ابن محمد .

الشعباني ١٤ .

الشعبي ١٠ ، ١٠٥ . وانظر عبد الرحمن

ابن قاسم .

شعيب بن الحسين أبو مدين ١٣٧ .

الشقوري أبو جعفر ١٤٥ .

الشلوبين أبو علي ١٢٧ .

ابن شاخ الفاقى = محمد بن شاخ .

ابن شاخ ٩٦ ، ١٠٠ .

ابن شهاب ٣ .

- عبد الله بن أبي جعفر ٢٩ .
عبد الله بن زنون ١١٤ ، ١٢٣ .
عبد الله بن سليمان بن سموط الله الأنصاري .
١١٢ .
عبد الله بن سليمان بن وهب (وزير المعتضد)
٣٢ ، ٣٣ .
عبد الله بن سهل ١٦٩ .
عبد الله بن شاش ١٨٦ .
عبد الله بن طالب ٩٠ .
عبد الله بن عبد الحكم ٢٥ .
عبد الله بن عمر بن الخطاب ١١ ، ٢٢ .
عبد الله بن عمر بن غانم ١٦ ، ٢٥ ، ٢٦ .
٢٨ ، ١٥٩ .
عبد الله بن عمر الوهيدى ١٠٤ - ١٠٥ .
عبد الله بن فروخ الفارسي ١٥ ، ١٦ .
٢٥ ، ٢٦ ، ١٥٩ .
عبد الله بن محمد (أمير الأندلس) ١٩ ، ٢١ .
عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أيوب التجيبي
١٢٧ .
عبد الله بن محمد بن العربي المعافري ١٠٦ .
عبد الله بن محمد بن مفرج ٣١ .
عبد الله الوردى ١٤٦ .
عبد الله بن وهب ٤٨ .
عبد الله بن يحيى بن محمد الأنصاري ١٥٢ .
عبد الأعلى بن وهب ٥٥ ، ٥٦ .
ابن عبد البر أبو عمر ٢٢ ، ٤٤ ، ٥٤ .
٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٤ .
عبد الجبار بن خالد ٣٠ .

- الطنجالي = أحمد بن محمد بن أحمد ؛ محمد بن
أحمد بن محمد .
الطنجي أبو عمرو ١٥٤ .
ابن الطيّب ١٣٤ .
ابن الطيب المؤدّب ٣٣ .
ابن الطيّلسان أبو القاسم ١٢٧ .

(ع)

- ابن عات أبو عمر بن هارون الشاطبي ١١٦ .
ابن أبي العافية = الخضر بن أحمد .
عامر بن عبدة ١٨٨ .
عامر بن معاوية بن زياد ١٩ .
عائشة أم المؤمنين ٢٨ .
عباد بن منصور ١٨٨ .
عبادة بن الصامت ٢٣ .
العباس بن عبد الملك المرواني ٤٦ ، ٤٧ ، ١٩٣ .
العباس بن عيسى ٩٢ .
العباس بن مرداس ١٦٤ .
أبو العباس بن أبي دُبوس ١٦١ .
ابن عباس ٥٠ .
عبد بن سلمة بن قُصَيْب التيمي ٢٧ ، ٢٨ .
عبد الله بن أحمد بن الحسن النباهي ١٩ ،
٢٠ .
عبد الله بن أحمد بن سبّاك العاسلي ١٠٩ .
عبد الله بن بريدة الأسلمي ١٨٨ .
عبد الله بن بُلَيْق بن باديس بن حبوس
أبو محمد (أمير غرناطة) ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٧ .

عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي
ابن معنون بن سعيد .

عبد العزيز بن عبد السلام الشلّمي أبو محمد
عز الدين ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٠ .

عبد العزيز الهوّاري ١٤١ .

عبد العظيم بن الشيخ ١١٣ ، ١١٤ .

ابن عبد الغفور أبو أيوب ٦ ، ٧ .

عبد الكريم بن عبد الواحد بن مغيث ٥٤ .

عبد الملك بن حبيب ٢ ، ٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٥ ،

١٨٨ ، ١٧٩ ، ١٥١ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٢٥٠ .

عبد الملك بن الحسن ٤٧ .

عبد الملك بن الزيات ٥٢ .

عبد الملك بن سراج ١٠٢ .

عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون ١٧٩

عبد الملك بن محمد بن أبي عامر = المظفر .

عبد الملك بن يعلى ١٨٨ .

ابن عبد الملك الراكشسي = محمد بن محمد بن سعيد

عبد النعم بن محمد بن القرس ١١٠ .

عبد المهيم بن محمد بن عبد المهيم الحضرمي

أبو محمد ١٣٣ ، ١٧٤ .

عبد المؤمن بن خلف الديالي ١٤١ .

عبد الواحد بن أبي السداد الباهلي أبو محمد

١٢٧ ، ١٤١ ، ١٥٤ .

عبد الوهاب بن نصر بن أحمد القاضي ٣٧ ،

٤٠ - ٤٣ .

ابن عبدوس ١٨١ .

ابن أبي عبدة الوزير ١٩ .

عبيد الله بن يحيى ٤٨ ، ٥٠ ، ٧٤ .

عبد الحق بن غالب بن عطية الحاربي
أبو محمد ١٠٩ ، ١٢٧ .

عبد الحكم بن سمرّة أبو مروان ٩٩ .

عبد الرحمن بن أحمد بن بتي ٦٥ ،
١١٧ .

عبد الرحمن بن بشر ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ .

عبد الرحمن بن أحمد (أمير الأندلس)

١٤ ، ١٥ ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٥٦ .

عبد الرحمن الزاهد ٢٩ .

عبد الرحمن بن انقاسم ٤٨ ، ٥٣ .

عبد الرحمن بن فاسم الشعبي ١٠٧ - ١٠٨

عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي .

١٦٢ .

عبد الرحمن بن محمد الزّنجي ١٣٠ ، ١٣٣ .

عبد الرحمن بن محمد بن أبي عامر ٨٦ .

عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن قطيس

٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ .

عبد الرحمن بن محمد الناصر لدين الله الخليفة

٦٠ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ،

٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ١٤٥ .

عبد الرحمن بن معاوية الداخل (أمير

الأندلس) ١٣ ، ٢١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ،

٢٧ .

عبد الرحمن بن موسى ٤٧ .

عبد الرحمن بن يحيى بن عبد الرحمن بن

ربيع الأشعري ١٢٥ .

عبد الرؤوف بن الفرج بن كِنانة أبو غالب

١٩ .

- ابن عبيدة أبو بكر ١٥٣ .
 عتاب بن عتاب ٥٣ .
 عتاب أبو عبد الله ٩٦ ، ١٠٠ .
 عتاب أبو محمد ١٠١ ، ١١٠ .
 عثمان بن سعيد الزاهد ٤٥ .
 عثمان بن عفان ١١ ، ٢٢ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ .
 عثمان بن عمر بن الحجاب أبو عمرو ١٦١ .
 عثمان بن محمد بن منظور أبو عمرو ١٤٧ ، ١٦٥ .
 عثمان بن موسى الجاني أبو عمرو ١٦٨ ، ١٦٩ .
 العثماني ١١١ .
 عجب (حظية الأمير الحكيم بن هشام) ٥٥ .
 بن أخي عجب ٥٥ ، ٥٦ .
 العذري أبو العباس ٩٨ .
 أبو العرب (محمد بن أحمد بن تميم) ٢٨ .
 ابن العربي = محمد بن عبد الله .
 عز الدين = عبد العزيز بن عبد السلام .
 ابن عسقلانة = عمرو بن عبد الله .
 ابن عسكر = محمد بن علي .
 ابن عصفور الحضرمي أبو القاسم ٩٦ .
 ابن العطار ١٩٤ .
 عضد الدولة ٣٧ ، ٤٠ .
 ابن العطار ٧٧ .
 ابن عطية = عبد الحق بن غالب ، غالب .
 ابن عفيف ٦٦ ، ٧٧ ، ٨٤ .
 عقبة بن الحجاج ٤٢ .
 ابن عقيل الرندي ١٥٤ .
 عكرمة بن أبي جهل ٢٦ .
 علي بن أحمد بن عبد الحسن الفراهي ١٦٧ .
 علي بن أحمد الفقيه ٨١ .
 علي بن حمود الفاطمي الأمير ٨٩ .
 علي بن أبي الشوارب ٣٣ .
 علي بن أبي طالب ٢٣ ، ٥٠ ، ٢٠٧ .
 علي بن القاسم الكوفي ٢٤ .
 علي بن مسعود بن علي المحارب ١٤٠ .
 علي بن يحيى ٥٥ .
 علي بن يوسف بن تاشفين الأمير الرابطي ٩٧ ، ٩٩ .
 أبو علي بن أصحى ١٢٥ .
 أبو علي بن الحسن ١٤٧ .
 أبو علي بن سهل الخشنى ١١١ .
 أبو علي بن ظاهر بن ربيع ١٤١ .
 أبو علي الفارسي ٣٣ .
 عمار بن ياسر الصحابي ١٢٥ .
 عمر بن الحسين ٩٠ .
 عمر بن الخطاب ١١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٩٢ .
 ٢٠٤ ، ٢٠٦ .
 عمر بن عبد العزيز ٣ ، ٢٩ ، ٢٧ ، ٤٧ .
 ١٠٠ ، ١٠٧ ، ١٧٤ ، ١٨٨ .
 عمر بن هبيرة ١١ .
 أبو عمر بن لييب ٧٢ .
 أبو عمر بن مهدى ٩٥ .
 ابن عمر ٢٥ .
 عمران المشد إلى أبو موسى ١٦٩ .
 ابن عمران أبو عبد الله ١٢٩ .

ابن أبي العيش ١٠٤ .
ابن أبي مُعِينَة ٤٣ .

(غ)

الغازي بن قيس ٤٧ .
الغاني = إبراهيم بن أحمد بن عيسى .
غالب بن حسن بن أحمد بن سيد بونة
أبو تمام ١٢٦ .
غالب بن حسن بن غالب بن سيد بونة
أبو تمام ١٣٦ - ١٣٧ .
غالب بن عطية ١١٠ .
ابن غالب = محمد بن إبراهيم بن محمد .
الغالب بالله (محمد بن نصر الأمير) ١٢٤ ، ١٢٥ .
غاثم الأديب ٩٣ .
الغُبَرِيْنِي = أحمد بن أحمد .
الغزالي أبو حامد ١٠٥ .
الغساني أبو علي ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .
الغضاري أبو عبد الله ١٧٦ .
ابن الغمَّاز = أحمد بن محمد .

(ف)

ابن الفاسي ٩٣ .
فاطمة ٢٨ .
ابن الفخَّار محمد بن عمر أبو بكر ١٤٧ ، ١٩٤ .
الفرج بن كنانة الكِنَانِي ٢٥ ، ٥٣ - ٥٤ ،
١٤٣ .

عرو بن دينار ٥٠ .
عرو بن عبد الله بن حَسَقْلَاجَة ٨١ .
أبو عنان (السلطان المريني) ١٦٩ .
العنبري عبد الله ٤٤ .
عنبرة بن فلاح ٤٢ .
العواذ أبو بكر بن عبد الرحمن ٩٦ .
عوف بن مالك ١٥٥ .
ابن عوف ١١١ .
ابن عيَّاش أبو العباس ١٢٧ ؛ وانظر محمد
ابن محمد .
عياض بن موسى بن عياض اليحصبي
أبو الفضل ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٥ ، ١٥٧ ، ٤٤ ، ٣٧ ، ٣٢ ،
٨٤ ، ٧٩ ، ٦٥ ، ٥٤ ، ٤١ ، ٣٧ ، ٣٢ ،
١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠١ ، ٩٥ ، ٨٥ ،
١٩٠ .
عيسى النبي ٣٩ .
عيسى بن سعيد الوزير ٨٦ .
عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي
أبو الأصم ٨٥ ، ٨٠ ، ٩٦ ، ٩٧ ،
١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ٢٠٥ .
عيسى بن عتبة ١٨٤ .
عيسى بن مسكين بن منصور ٢٩ ، ٣٠ ،
١٦٨ ، ٣٢ .
عيسى بن المنكدر ٢٤ ، ٢٥ .
عيسى بن يوسف بن عيسى الأزدي أبو موسى
المعروف بابن الهجوم ١٠٢ .
ابن أبي عيسى = محمد بن عبد الله بن أبي
عيسى .

- ابن فرج محمد ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .
 ابن الفرّس = عبد المنعم بن محمد .
 ابن الفرّض أبو الوليد ٢٠ ، ٥٩ .
 الفرغانى ٣٢ .
 ابن قرّكون = أحمد بن محمد بن أحمد .
 ابن فروخ = عبد الله بن فروخ .
 ابن فريد ٢٠ .
 الفزارى إبراهيم ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ .
 الفشتالى = محمد بن أحمد بن عبد الله .
 أبو الفضل الدمشقى ٤١ .
 أبو الفضل بن موسى = عياض بن موسى .
 ابن فضيلة أبو الحسن ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٥٢ .
 ابن قطيس = عبد الرحمن بن محمد بن عيسى
 الفقيه محمد بن محمد بن نصر (أمير غرناطة)
 ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٣٨ .
 الغنشى بن هراثمه بن شاذبه (الملك الروى)
 ١٥٦ .
 ابن أبي الفيّاض = محمد بن سعيد .
 أبو القاسم بن أحمد بن السكوت ١٢٦ .
 أبو القاسم بن عبد الله ١٤٣ .
 أبو القاسم بن عبد الرحيم ١٤١ .
 أبو القاسم بن محمد بن أحمد بن رشيد ٩٩ .
 أبو القاسم بن محمد بن حاتم ٩٦ .
 أبو القاسم بن يحيى بن محمد الوزوالى المعروف
 بابن درّهم ١٤٣ ، ١٤٨ .
 ابن قاسم ١٨ .
 ابن القاسم ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٧٩ .
 قالون ٣٣ .
 القالى أبو على = إسماعيل بن القاسم .
 ابن قزمان أبو مروان ١١١ ، ١١٦ ،
 ١١٧ .
 ابن قسيّ ١٠٣ .
 ابن القصار أبو الحسن ٤١ .
 القطان أبو عبد الله أحمد ١٤٨ .
 ابن القطان أبو عمر ٩٦ ، ١٣٠ .
 القعنى = عبد بن مسلمة .
 القليعى أبو زكرياء ٩٦ .

(ق)

- قاسم بن أصبغ ٨٤ .
 قاسم بن ثابت الفهري الضرير ١٣ .
 قاسم بن منصور ٨٣ .
 القاسم بن حمود الأمير ٨٩ ، ٩٤ .
 القاسم بن محمد ٦١ .
 أبو القاسم بن إبراهيم بن محمد الزهرى الاقليل
 ١٩ .
 (ك)
 كعب بن سور ٢٢ ، ٢٣ .
 كعب بن مالك ٢٦ .
 الكلاعى = سليمان بن موسى .
 ابن كنانة = الفرج بن كنانة .
 الكندى أبو عمر ٢٤ .
 الكواب أبو محمد ١٢٧ .

(ل)

- أبو المصاب ٣٣ .
 مجاهد الموقى (أمير دانية) ٤٣ .
 ابن مجاهد الأشبلى أبو عبد الله ١٠٦ .
 الحاملى ٣٣ .
 ابن محرز ١١١ ، ١٥٠ .
 محمد رسول الله ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ،
 ١١ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ١٥٥ ،
 ١٧٧ .
 محمد بن إبراهيم بن جماعة الكنانى ١٦٧ .
 محمد بن إبراهيم الطائى المعروف بمشكور ١٣٩ .
 محمد بن إبراهيم بن محمد بن غالب الأنصارى
 ١٢٤ .
 محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد أبو الوليد
 ١٧ ، ٢٧ ، ٩٨ - ٩٩ ، ١١٠ ، ١١١ ،
 ١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ .
 محمد بن أحمد بن أحمد بن قطبة الدومى ١٤١ .
 محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجبى
 المعروف بابن الحاج ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٨٣ .
 محمد بن أحمد بن سلمون ١٦٧ .
 محمد بن أحمد بن عبد الله الفشتالى ١٧٠ .
 محمد بن أحمد بن عيسى بن منظور ٩٦ ، ٩٧ .
 محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الحفيد
 ١١١ .
 محمد بن أحمد بن محمد بن شيرين الجذامى ١٥٣ .
 محمد بن أحمد بن محمد الشريف الغرناطى ١٧١ ،
 ١٧٧ .
 محمد بن أحمد بن محمد الطنجالى ١٥٥ - ١٦٠ ،
 ١٦٤ .

- ابن لُنب ١١٤ .
 ابن لُنبَة = محمد بن عمر .
 ابن اللباد أبو الحسن ١٤١ .
 لبيد بن ربيعة ١٠٠ .
 اللؤلؤى ٧٣ .
 الليث بن سعد ١١ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥١ ،
 ١٤٦ .
 ابن أبي ليلى ١٨٣ .
 (م)
 ابن الماجشون ٨ ، ٢٠ ، ١٧٩ ، ١٨٩ .
 المازرى أبو عبد الله ٤١ ، ١٥٠ ، ١٥١ ،
 ١٥٢ .
 مالك بن أنس ٢ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ،
 ١٤ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢ ،
 ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦١ ، ٦٢ ،
 ٧٥ ، ١٠٧ ، ١١٧ ، ١٢٨ ، ١٥٠ ،
 ١٦٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .
 مالك بن القاسم ٦٥ .
 مالك بن المرحل أبو الحكم ١٣٣ .
 الماسون العباسى ٤٧ .
 ابن مامة ١٧٤ .
 المبرد أبو العباس ٣٤ .
 المنبى ٢٠ .
 المتوكل بن المتعمم العباسى ٢٤ ، ٣٤ .

- محمد بن إدريس الشافعي الإمام ٤٠٤، ٦٠٤، ١٥٠، ٤١
 محمد بن عباس بن السكوت ١٤١
 محمد بن عبد الله بن الأختار ١٧، ١٠٦، ١١٦، ١١٨، ١٢٠، ١٣٧، ١٦٤
 محمد بن عبد الله بن حسن بن عيسى ١٠٠ - ١٠١
 محمد بن عبد الله بن أحمد بن سبائك العاملي ١٠٩
 محمد بن عبد الله بن الخطيب ١٧٣، ٢٠٢
 محمد بن عبد الله بن سليمان ١٣٣
 محمد بن عبد الله بن أبي عامر = المنصور
 محمد بن عبد الله بن العربي المعافري أبو بكر ٩٥، ١٠٥، ١١٦، ١٥٧، ١٦٤
 محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ١٨٩، ١٩٩
 محمد بن عبد الله بن أبي عيسى ٥٩ - ٦١
 محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي زسين المري أبو بكر ١١٠ - ١١١
 محمد بن عبد البر الكسيفاني ٩٦، ١٤٥
 محمد بن عبد الحق الخرزجي ١١٧
 محمد بن عبد الحكم ١٩٢
 محمد بن عبد الرحمن (أمير الأندلس) ١٢، ١٣، ١٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩
 محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله بن عبد الرحمن الناصر المستنفي بالله ١٩
 محمد بن عبد السلام الخشن ١٣، ١٤
 محمد بن عبد السلام المنستيري ١٦١، ١٦٣
 محمد بن عبد الملك بن أبي زسين ١١٠
 محمد بن إسحاق بن السليم ٧٥ - ٧٧، ٨٠
 محمد بن إسماعيل بن محمد بن عباد أبو القاسم ٩٤
 محمد بن أنحى الممداني ١٢٤ - ١٢٥
 محمد بن الأغلب الأمير ٣٠
 محمد بن أيمن ٦٠
 محمد بن أيوب ١٢٩ - ١٣٠
 محمد بن بشير المعافري ٣١، ٤٧، ٥٣، ١٤٦
 محمد بن حارث الخشن ١٢، ١٤، ٢١، ٤٢
 محمد بن حسن بن محمد بن صاحب الصلاة ٤٨، ٥٥، ٦٤، ٧٨، ١٩٤، ٢٠٤
 محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن الثباهي ١١٠ - ١١٦
 محمد بن الحسن بن محمد بن يحيى الثباهي ٢٠، ٨٩، ٩٠ - ٩٤
 محمد بن حسين الزبيدي ٧٤
 محمد بن زياد القمي ٥٥ - ٥٦
 محمد بن زيد الأزدي ٣٢
 محمد بن سعيد ١٥، ١٧٨
 محمد بن سعيد العنسي ١٢٥
 محمد بن السليم الحاجب ٥٥، ٥٦
 محمد بن سليمان ٢٠
 محمد بن سليمان بن خليفة ١٠٠
 محمد بن شجاع الغافقي ٤١، ١٨٢

- محمد بن عبد المهيمن الحضرمي ١٣٢ - ١٣٣
 محمد بن عبد الوارث ٢٤
 محمد بن عبيد الله بن منظور القيسي ١٥٤ - ١٥٥
 محمد بن العطار ٨٧
 محمد بن علي بن حمد بن ١٠١
 محمد بن علي بن خضر بن عسكر ٨٢ ، ٩١
 ١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٣
 محمد بن علي الخولاني المشتهر بقيري ١٣٤
 محمد بن علي بن عبد الرزاق الجبزي المعروف
 بابن الحاج ١٣٥ - ١٣٦ ، ١٧٠ ، ١٨٠
 محمد بن عمر بن خميس الحميري ١٣٥
 محمد بن عمر الرازي ابن خطيب الراي ١٤٦
 محمد بن عمر بن لبابة ٥٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥
 محمد بن عمران ٥١ ، ٥٢
 محمد بن عمران بن عمران ١٣٣
 محمد بن فتح بن أحمد الأشبرون ١٢٥ - ١٢٦
 محمد بن فرج بن جذام اللقي ١٧٧
 محمد بن الليث ١٨٣
 محمد المخلوع ٤٧
 محمد بن محمد بن إبراهيم بن الحاج البليقي
 أبو البركات ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٦٣ ، ١٦٧
 محمد بن محمد بن أحمد القرى التلمساني ١٣٦ ، ١٦٩ - ١٧٠
 محمد بن محمد بن سعيد بن عبد الملك الراكشي
 ١٠١ ، ١٠٣ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٣ ، ١٣٠ - ١٣٢
 محمد بن محمد بن عياش الخزرجي ٢٠ - ٢١
 ٧٣ ، ١٤٨ ، ١٧١ ، ١٨٤
 محمد بن محمد القرطي ١٣٤
 محمد بن محمد بن محمد بن عبد الملك الراكشي
 ١٣١ ، ١٣٢
 محمد بن محمد بن نصر ١٣٨
 محمد بن محمد بن هشام ١٣٧ - ١٣٨ ، ١٥٢
 محمد بن محمد بن يحيى بن زرب ٨٠
 محمد بن منصور بن علي التلمساني ١٣٤ - ١٣٥
 محمد بن المواز ٣٠
 محمد بن موسى بن عزرون ٨٠
 محمد النيسابوري ٧٤
 محمد بن وضاح ٣٣ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٤
 محمد بن الوليد الطرطوشي ١٠٥
 محمد بن يحيى بن زرب أبو بكر ١٣ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ١٥١ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١
 محمد بن يحيى بن بكر الأشعري ١٤١ - ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٩
 محمد بن يحيى بن زكرياء التميمي المعروف بابن
 بُرطال ٨٤
 محمد بن يعقوب المرسى ١٣٠
 محمد بن يعقوب الموحدي الأمير ١٥
 محمد بن يوسف أبو عمر ٣٤ ، ٣٦
 محمد بن يوسف بن هود (أسير الأندلس)
 ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٣
 أبو محمد القرشي ٤٧
 ابن مدني أبو القاسم ١٠٣

- مُرْجَان ٧٩ .
ابن الرِّعَزَى ٨١ .
مروان بن عبد العزيز (أمير بلنسية) ١٦ ،
١٧ .
أبو مروان بن مالك ٩٦ .
المزْدَغِي أحمد أبو جعفر ١٢٩ .
ابن مُزَيْن أبو عبد الله ١٣٦ .
المستمعين = سليمان بن الحكم .
مستور = محمد بن إبراهيم .
ابن مسرة ٧٨ ، ٢٠١ .
ابن مسعود ٢ .
مسلمة بن زرعة ١١ .
المصنَّب بن عمران أبو محمد ١٣ ، ٤٥ - ٤٧ ،
١٤٢ ، ١٩٣ .
مطرف ٨ ، ٢٠ ، ٥٠ ، ١٧٩ .
المظفر عبد الملك بن محمد بن أبي عامر ٨٥ ،
٨٦ ، ٩٤ .
معاذ بن عثمان الشعباني ٥٥ .
معاوية بن أبي سفيان ٢٢ ، ٢٣ .
معاوية بن صالح الحضرمي ٤٣ ، ٥٥ .
معاوية بن سحَّار ٢٤ .
معاوية بن عبد الكريم الثقفي ١٨٨ .
العتضد العباسي ٣٢ ، ٣٣ .
العتد بن عباد ٩٦ .
معن بن زائدة ١٨٠ ، ٢٠٧ .
ابن مغيث ٨ ، ١٠٨ .
ابن مغيث الحاجب ١٢ .
الفيرة بن عبد الرحمن الخزومي ١٥ .
ابن مفرّج ٦٠ .
ابن مفرّز ٢٠٢ .
المقَرّي = محمد بن محمد بن أحمد .
ابن المكوي ٧٧ .
مكي بن أبي طالب أبو محمد ٩٦ .
الملاحى ١٠٩ ، ١١٠ .
ابن اللجوم = عيسى بن يوسف .
منذر بن سعيد بن عبد الله النغزي البلوطي
٦٦ - ٧٥ ، ١٤٥ .
المنذر بن محمد بن عبد الرحمن (أمير الأندلس)
١٨ ، ١٩ .
منصور بن أحمد بن عبد الحق المشدالي
أبو علي ١٦٤ ، ١٦٧ .
المنصور الخليفة العباسي ٥١ ، ٥٢ .
المنصور الخليفة الوحدى ١١٠ ، ١١٨ .
المنصور محمد بن أبي عامر ١٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ،
٧٩ ، ٨٠ - ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ .
٨٦ ، ٨٧ .
ابن منظور = عثمان بن محمد ، محمد بن عبيد الله
مهاجر بن نوفل القرشي ١١ ، ١٢ ،
٤٣ .
المنهى الخليفة العباسي ٣٣ .
المنهى محمد بن عبد الجبار الأموي ٨٦ .
مهدى بن مسلم ٤٢ .
مهدى بن يوسف ٤١ .
ابن الواز ٣ ، ٩ ، ١٨٥ .
ابن المواق ١٣٠ .
موسى، النبي ٣٩ ، ١١٠ .

ابن هاني = الحسن بن عبد الرحمن .
 ابن هذيل أبو الحسن ١١٦ .
 المروى ٤٧ ، ٩ .
 هشام بن الحكم المؤيد بالله الخليفة الأموي
 ١٣ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٦ .
 هشام بن عبد الرحمن بن معاوية الأمير
 الأسوي ١٢ ، ١٧ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ،
 ٤٧ ، ١٩٣ .

هشام بن عبد الملك ١٧٤ .
 هشام بن محمد الروافى ٩٥ .
 ابن هشام (قاضى القيروان) ٨٧ ، ٨٨ ،
 ١٠٨ ، ١٧٤ .
 ابن هشام = أحمد بن محمد هند ١٩٠ ، ١٩١ .
 ابن الميندى ١٠٨ .
 ابن هود = محمد بن يوسف .

(و)

الوائى (الخليفة العباسى) ٥٢ .
 ابن واجب = أحمد بن محمد بن عمر .
 واضح الصقلي ٨٦ ، ٨٧ .
 ابن واند = يحيى بن عبد الرحمن .
 الوحيد = عبد الله بن عمر .
 ابن أبي الورد أبو الحسن ٣٥ .
 ابن وضاح أبو بكر ١٢٧ .
 وكيع ٣٤ ، ١٦١ .
 ابن ولاد أبو العباس ٧٤ .
 الوليد بن يزيد الخليفة الأموي ٧٤ .

موسى بن إسحاق بن حماد الأزدي ٣٣ .
 موسى بن حماد أبو عمران ٩٧ - ٩٨ .
 موسى بن عبد الرحمن الفاسى أبو عمران
 ٣٧ ، ١٦٩ .
 موسى بن عزرون ٨١ .
 موسى بن محمد بن زياد ٢١ .

(ن)

الناصر لدين الله = عبد الرحمن بن محمد .
 ابن الناظر = الحسين بن عبد العزيز .
 نافع ٢٥ .
 نجاء الصقلي ٩٠ ، ٩١ .
 ابن النحاس أبو جعفر ٧٤ .
 نصر بن طريف اليحصبي ٤٤ ، ١٩٣ .
 ابن نصر أبو عبد الله (أمير غرناطة) ١١٤ .
 النعمان بن ثابت أبو حنيفة الامام ١١ .
 ابن النعمة ١١١ .
 النوى أبو الحسن ٣٥ .

(هـ)

هارون ١١٠ .
 هارون الرشيد ١٥ ، ٢٥ .
 هارون الفقيه ٥١ .
 هاشم بن عبد العزيز أبو خالد الوزير ١٢ ،
 ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .
 هاشم بن عبد مناف ١٥٩ .

- ابن وليد ٧٧ .
 ابن وهب ١٤ ، ٢٩ ، ٥٠ ، ١٢٨ ، ١٧٩ .
 يحيى بن يحيى الليثي ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ،
 ٥٦ ، ٥٥ ، ٤٥ .
 يحيى بن يزيد النخعي ٢١ .
 أبو يحيى (الأمير الحفصي) ١٦٢ ، ١٦٣ .
 أبو يحيى بن يحيى بن مسعود الحاربي ١٤٠ -
 ١٤١ .
 يحيى بن إسحاق ١٧ .
 يحيى بن زيد التجيبي ٤٣ .
 يحيى بن سعيد ٩ ، ١٠ ، ٤٣ .
 يحيى بن عبد الله بن يحيى بن ربيع أبو عامر
 ١٢٩ .
 يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع أبو عامر ١٢٤ ،
 ١٢٦ ، ١٣٨ ، ١٥٩ .
 يحيى بن عبد الرحمن بن وافر النخعي ٢١ ،
 ٨٨ - ٨٩ .
 يحيى بن علي بن حمود المعتلى بالله (أمير
 الأندلس) ٨٩ ، ٩٠ .
 يحيى بن علي بن ربيع ١١١ ، ١١٤ .
 يحيى بن مسعود بن علي الحاربي أبو بكر
 ١٣٩ - ١٤٠ ، ١٤١ .
 يحيى بن مطرف ٨٣ .
 يحيى بن معمر ٤٤ - ٤٥ ، ١٤٢ ، ١٥٧ .
 يحيى بن معين ١٤ - ١٥ .
 يحيى بن يحيى الليثي ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ،
 ٥٦ ، ٥٥ ، ٤٥ .
 يحيى بن يزيد النخعي ٢١ .
 أبو يحيى (الأمير الحفصي) ١٦٢ ، ١٦٣ .
 أبو يحيى بن يحيى بن مسعود الحاربي ١٤٠ -
 ١٤١ .
 يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي
 أبو الوليد ١١٧ .
 يزيد بن عبد الملك (الخليفة الأسوي) ٢٤ .
 ابن يزيد بن سعيد ٣٢ .
 اليعمرى ١١٧ .
 يفتويه ٣٤ .
 يوسف ١٠ .
 يوسف بن إسماعيل بن نصر أبو الحجاج
 (أمير غرناطة) ٢١ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ،
 ١٧٣ .
 يوسف بن تاشفين (الأمير الرابطي) ٩٧ .
 يوسف بن يعقوب ٣٣ .
 يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث أبو الوليد
 ٢٤ ، ٩٥ - ٩٦ .
 يوسف بن يزيد ٥٠ .
 ابن يونس ٥٣ .

فهرس القبائل والطوائف

بنو عباد ١٠٦ .	الأنصار ٢٧ .
بنو العباس ٢٤ .	البراهمة ٣٨ .
بنو القزقي ١٣٢ ، ١٣٣ .	البربر والبرابر والبرابرة ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ،
الحبشة ١٦٨ .	٩٠ ، ٩٤ .
الروم ٣٧ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٨١ ، ٨٣ ، ١١٦	بنو إسرائيل ١٥٦ .
١١٧ ، ١١٨ ، ١٣٣ ، ١٣٩ ، ١٤٠	بنو أشقيلولة ١٠٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،
١٥٥ ، ١٦١ .	١٣٧ ، ١٣٨ .
الشاسيون ٤٢ ، ٨٢ .	بنو الأصغر ١٥٥ .
قريش ٥٣ .	بنو أضحى ١٢٥ .
المجوس ٣٨ .	بنو أمية ١٢ ، ١٩ .
المرابطون ٩٤ ، ٩٧ .	بنو تميم ٢٠٧ .
المصريون ٤٢ .	بنو حماد بن زيد ٣٢ ، ٣٣ ، ١١٤ .
الموحدون ١٠٩ ، ١٦١ .	بنو حمدين ١٠٤ .
اليهود ٣٨ .	بنو حمود ٨٧ ، ٩٤ .
اليوناني ٣٨ .	بنو سميذ ١٢٥ .

فهرس البلدان والأماكن

(١)

- برجة (Berja) ١١١ ، ١٤٩ .
 بسطة (Baza) ١٠١ ، ١٢٨ ، ١٥٣ .
 البصرة ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٣٥ .
 ١٦٠ ، ١٨٤ ، ١٨٨ .
 بغداد ٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤١ ، ١٠١ .
 ١٠٥ ، ١٠٦ .
 بلش مالقة (Velez Malaga) ١٣٤ .
 بلنفيق (Velefique) ١٦٤ .
 بلنسية (Valence) ١٦ ، ١١٦ ، ١١٩ .
 ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٦٧ .
 بونة (Bône) ١٣٦ .
 البيازين (ريش) بفرانطة (Albaicin) ١٣٦ ، ١٤٠ .
 بيت المقدس ١٥٥ .
 بادجة إفريقية (Beja) ١٣٠ .
 بادجة الأندلس (Beja) ١٥٣ .
 بيانة (Pechina) ٥٩ .
 بيجاية (Bougie) ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٦٤٠ .

(ت)

- تادريا ٣٣ .
 تازة (Taza) ١٣٦ .
 تبوك ١٥٥ .
 تلمسان (Tlemcen) ١٣٠ ، ١٣٤ .
 تونس (Tunis) ١٣٠ ، ١٥٣ ، ١٦١ .
 ١٦٣ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٧٤ .

(ب)

- باسطة (Estepa) ٨٢ .
 الأسكندرية (Alexandrie) ٢٤ ، ١٠٥ .
 ١٠٦ .
 آتش ١٤٧ .
 إشبيلية (Séville) ٤٣ ، ٤٥ ، ٩٢ ، ٩٤ .
 ٩٦ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ١١٨ .
 ١٢٤ ، ١٣٣ ، ١٥٣ ، ١٥٤ .
 أطرا بلش (Tripoli) ١٣٦ ، ١٧٠ .
 إفريقية ١٦ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ .
 ٤٥ ، ٩٠ ، ١٢٢ ، ١٣٦ ، ١٧٠ ، ٢٠٢ .
 إليرة (Elvira) ٦٠ ، ٦١ ، ١٢٥ .
 الأندلس ١١ ، ١٢ ، ١٩ ، ٤٢ ، ٤٣ .
 ٤٥ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٣ ، الخ .
 أنيشة ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ .

(خ)

- خُرَّاسَان ١٠٨ .
الخنوس ٨٢ .

(د)

- دَانِيَّة (Denia) ٤٢ ، ١٣٩ ، ٢٠٢ .
الدَّيْنُور ٤٠ .

(ر)

- رَباط الفتح (Rabat) ١٤٠ .
الرَّكْبُض (برطبة) ٧٠ ، ٧٩ .
رَنْدَة (Ronda) ١٣٩ ، ١٥٣ .
الرَّيْسُول (Arnisol) ٨٢ ، ٩٩ .
رَيْة ١٩ ، ٢٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩٢ .
١٠٤ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٢٨ .
١٧١ .

(س)

- الساحل (من كور إفريقيا) ٣١ .
سَبِيَّة (Ceuta) ٩٧ ، ١٠١ ، ١١٢ ، ١١٤ .
١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤١ ، ١٥٣ .
١٥٤ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٧١ ، ١٧٥ .
١٧٦ ، ١٧٧ .
سَرَقُوسَة (Saragosse) ١٣ .

(ث)

- الثغر الأعلى (بالأندلس) ٥٤ .

(ج)

- جبل قَارْم (Gibralfaro) ١١٣ ، ١٢٣ .
جبل الفتح (Gibraltar) ١٥٦ .
جَزِيرَة (Cervera) ٨٣ .
الجَزِيرَة الخضراء (Algeciras) ٩٩ ، ٩٠ .
٩١ ، ١١٤ ، ١٣١ .
جَزِيرَة شَقَر (Alcira) ١١٠ ، ١٢٧ .
جَلِيَّانَة (Jilena) ٨٢ .
جَلِيَّة (Galice) ٥٤ ، ٥٦ .
جَبِيَّان (Jaen) ١٢ ، ١٣ ، ٤٦ ، ٥٦ .
٦٥ ، ٩٦ ، ١١٠ .

(ح)

- الحجاز ١٠٥ .
حصن بني بَشِير ٨٢ .
حصن الوَرْد ٨٢ .
محَضْرَمُوت ١٣٣ .
الحَمْرَاء (Alhambra) بقرناطة ٢١ ، ١٢٦ .
١٣٨ .
الحَمَّة (Alhama) ٨٢ .

العراق ٢٤ ، ٣٢ ، ١١٤ ، ١٧٩ ، ١٨٩ ،
٢٠٧ ، ٢٠٤
العقاب (Las Navas de Tolosa) ١١٥ ،
١١٦
العناب (بلد) ١٣٦ ، ١٣٧

(غ)

غافق (Belacazar) ١٨٢ ، ١٣٣
غراب ١٦٧
غرب الأندلس (Algarve) ١١٤ ، ١٠٣
غرناطة (Grenade) ٢٠ ، ٢١ ، ٩١ ، ٩٤
٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٩
١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤
١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩
١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤٠
١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩
١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٦٥ ، ١٦٨
١٧٢ ، ١٧٧ ، ٢٠٢

(ف)

فاس (Fès) ٥١ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١٠٧
١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٦٩ ، ١٧٠
١٧٤
فرت بعون ٩١

(ق)

قُرطبة (Cordoue) ٥ ، ٧ ، ١٢ ، ١٣

سِرْكوسة (Syracuse) ٥٤ .
سلا (Salé) ١٠٤ ، ١١٢ ، ١٣١ .
السودان ١٦٨ .
سوسة (Sousse) ٥٤ .

(ش)

شاطبة (Jativa) ١١٦ .
الشام ٢٢ ، ٤٣ ، ٥٤ ، ١٠٥ ، ١٧٩
شذونة (Sidona) ٥٤ .
شرق الأندلس (Levante) ٩٥ ، ١٠١
١١٦ ، ١٣٧ ، ١٨١
الشرقية ٣٣ .
شلب (Silves) ١٥٣ .
شكة (Chella) ١٤٠ .

(ص)

صالحة (Zalia) ١١٨ .
مِقْلِيَّة (Sicile) ٥٤ ، ٢٠٢ .

(ط)

طريف (Tarifa) ١٤٦ ، ١٦١ .
طَلَيْطَلَّة (Tolède) ٥٩ ، ٩٧ ، ١٨٦ .

(ع)

العِدْوَة ٨٦ ، ٩٧ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦

١٣٢ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٧ - ١٢٤
 ١٤٧ ، ١٤٦ ، ١٤٢ ، ١٣٩ ، ١٣٥
 ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٥ ، ١٥٤ ، ١٤٨
 ١٨٤ ، ١٧٢ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٥٩
 المدينة ١. ١٨٩ ، ١٧٩ ، ٥١ ، ١٥ ، ١٠

٢٠٦ .

مدينة سالم (Medinaceli) ٨١ .

المدينة الزاهرة ٧٧ .

مدينة الزهراء ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٨٨ .

مدينة المنصور ٣٣ .

سراكش (Marrakech) ١٠٦ ، ١٠١ .

١٦٤ ، ١٦١ ، ١٣١ ، ١٣٠ ، ١١٧ ، ١١٦ .

مربلة (Marbella) ٨٢ .

مُرْسِيَة (Murcia) ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٥٢ .

المرية (Almeria) ١٣٩ ، ١٣٧ ، ١٢٧ ، ٨٦ .

١٤٠ ، ١٤١ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .

المشرق ٤٤ ، ٥٣ ، ١٠٥ ، ١١١ ، ١١٥ .

١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٨٢ .

مَضْرَبَة ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٤١ ، ٤٢ .

٤٥ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٧٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

١٠٨ ، ١٥٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٩ .

١٨٥ ، ٢٠٤ .

المقرب ٣٧ ، ٤٢ ، ٩٩ ، ١١٧ ، ١١٩ .

١٣٥ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٨٢ .

مَقَرَّة ١٣٩ .

مَكْنَاة (Meknes) ١٨٢ .

مَكَّة ١٧ ، ٢٨ ، ٧٤ ، ١٠٨ ، ١٧٩ .

١٨٩ ، ٢٠٤ .

٢١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٣ .

٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٦ .

٧٠ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢ .

٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٣ .

٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ .

١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٧ .

١١٨ ، ١٢٤ ، ١٤٢ ، ١٥٧ ، ١٥٨ .

١٨٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ .

قَرْمُونَة (Carmona) ٩٠ .

القُسْطَنْطِينِيَّة ٣٨ ، ٦٦ .

قلعة يَحْصِب (Alcala la Real) ١٢٥ .

قَمَارَش (Comares) ١٤٧ .

القَيْرَوَان (Cairouan) ١٥ ، ٣٠ ، ٤٢ .

٥٤ ، ٨٧ ، ١٦١ ، ١٦٨ ، ١٧٤ .

١٧٩ .

(ك)

الكوفة ١٠ ، ٢٢ ، ٤٣ ، ١٦٠ ، ٢٠٧ .

(ل)

لَوْرَقَة (Lorca) ١٠٩ .

ماردة (Mérida) ٥٦ ، ٥٧ .

مالقة (Malaga) ٢٠ ، ٤٣ ، ٨٢ ، ٨٩ .

٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ .

١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١١ .

١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٣ .

فهرس البلدان والأماكن

٢٤٠

(و)	ملتمس (Bentomiz) ١٤٧ .
وادی آش (Guadix) ١١٠ ، ١٣٧	ملی ١٦٨ .
١٧٣ .	مست سمور ٨٢ .
وادی شلیل (Genil) ٨٢ .	المنستير (Monastir) ١٦١ .
وادی عبد الله ٩٦ .	مورور (Moron) ٨٢ .
واسط ١٦٧ .	مورقة (Majorque) ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٧
وهران (Oran) ٨٧ .	
(ی)	(ن)
الین ٢٣ ، ٢٦ ، ١٧٤	الناعورة (بقرطبة) ٨١ .

فهرس الكتب المذكورة

(١)

- الاتفاق والاختلاف (لابن حارث) ٢٠١ .
 الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال
 (الحسن بن محمد) ٧٨ .
 الأحكام (لابن أبي زياد) ٥٠ .
 الأحكام (لابن سَهْل) ٩٧ .
 الأحكام (لعبد الحق) ١٣٠ .
 الأحكام (لعبد المنعم بن الفرس) ١١٠ .
 أدب القضاة (لمحمد بن عبد الله بن الحكم)
 ١٨٩ .
 الاستفتاء (لحلف بن مسلمة بن عبد الغفور)
 في أدب القضاة والحكام ٦ ، ١٤٧ ، ١٩٨
 الاستيعاب ٢٨ .
 الاشراف (لمحمد النيسابوري) ٧٤ .
 الاشراف على نكت مسائل الخلاف (للقاضي
 عبد الوهاب) ٤١ .
 الاعلام بنوازل الأحكام ٦ .
 الافادة (للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .
 الاكتفاء في النغازي (لأبي الربيع الكلاعي)
 ١٦٩ .
 الاسكال (لمعاذ بن موسى) ٤ ، ٦ ،
 ٢٠٦ ، ٦١
 تاريخ لغة الانلس

- إكمال العلم ١٠ .
 أوائل الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء
 الملة (للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .

(ب)

- البداية والنهاية (لابن رشد الحفيد) ١١١ .
 البرهان والدليل ، في خواص سور التزويل
 (لأبي بكر بن منظور) ١٥٥ .
 البيان والتحصيل ، فيما في المستخرجة من
 التوجيه والتعليل (لأبي الوليد بن رشد)
 ٢٦ ، ٩٩ ، ١١١ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ .

(ت)

- التبيان عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري
 في غرناطة (للامير عبد الله بن بلقين
 ابن زيري) ٩٣ ، ٩٧ .
 التذكرة (لأبي علي الفارسي) ٣٣ .
 ترتيب المدارك ، وتقرير المسالك (لمعاذ
 ابن موسى) ١٥ ، ٢٧ .
 التسهيل (لابن مالك) ١٧٦ .
 التعريف (للشيرازي) ٤٠ .

(د)

- رسالة ادخار الصبر ، وانتخار القصر والقبر
(لأبي عبد الله بن عسكر) ١٢٣ .
الرعاية . ٣ .
رفع الحجب المستورة ، عن محاسن المقصورة
(لأبي القاسم الشريف الفرناطي) ١٧٦ .
الروض الأنف (للسهيلي) ١١٧ .
الروض المنظور ، في أوصاف بني منظور ١٥٤
رياضة الآن ، في شرح قصيدة الخزرجي
١٧٦ .

- تقريب المسالك ، بمعرفة أعلام مذهب مالك
٣٢ ، ٢٤ .
التكملة (لابن الأبار) ١٧ ، ١٠٦ ،
١١٩ .
التكملة (لابن خميس) ١١٢ .
التكميل والائتمام ، لكتابي التعريف والاعلام
(لأبي عبد الله بن عسكر) ١٢٣ .
التلقين (للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .
التنبيهات ٨ .
تنظيم الدرر ، في ذكر علماء الدهر (لأبي
عامر بن ربيع) ١٢٧ .

(س)

- السجم الواكفة ، والظلال الوارفة ، في الرد
على ما تضمنه المظنون به من اعتقادات
الفلاسفة (لأبي بكر بن منظور) ١٥٤ .
السراج (لابن العربي) ٢٠٢ .

(ج)

- جهد المقل (لأبي القاسم الشريف الفرناطي)
١٧٥ .
الجواهر الثمينة ١٧٨ .

(د)

- الدلائل في شرح غريب الحديث (لقاسم
ابن ثابت بن عبد العزيز الفهري)
١٣ .

(ش)

- شرح التلقين (للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .
شرح الحمدانية في الأصول (لابن رشد
الحفيد) ١١١ .
شرح رجز ابن سينا (لابن رشد الحفيد) ١١١
شرح رسالة ابن خنيس (لمحمد بن منصور
التمساني) ١٣٥ .
شرح رسالة ابن أبي زيد (للتسولي) ١٣٦ .

(ذ)

- الذيل والتكملة ، لكتاب الصلة (لابن
عبد الملك المراكشي) ١٣٠ .

عقد الجواهر ١٩٠، ١٩٧، ١٩٩ .
العين (للليل) ٧٤ .

(غ)

الفريين (كتاب) للهوى ٩ .

(ف)

فصل المقال فيما بين الفلسفة والشرعية من
الاتصال (لاين رشد الحفيد) ١١١ .
فضائل النقطعين إلى الله (ليونيس بن
مغيث) ٩٦ .

(ق)

قوت النفوس ، وإنس الجلوس (لأبي الحسن
ابن أنهي) ١٢٥ .

(ك)

الكليات في الطب (لاين رشد الحفيد)
١١١ .

(م)

المجموعة (لاين الماشون) ٨ .
المختصر ، في السلو عن ذهاب البصر
(لاين عسكر) ١٢٣ .

شرح الرسالة والنصرة لمذهب دار الهجرة
(لقاضي عبد الوهاب) ٤١ .

شرح شعر المتنبي (لاين الافليلي) ٢٠ .
شرح مختصر ابن الحاجب الفقهي (لاين
عبد الله المستيري) ١٦١ .

شرح الموطأ (لحمد بن سليمان الأنصاري)
١٠٠ .

(ن)

الصلة (لاين بشكوال) ٢٠، ٩٥، ١٠٠،
١٠٨، ١٠١ .
صلة الصلة (لاين الزبير) ١٠٦، ١١٨ .

(ط)

طبقات القراء (لأبي عمرو الداني) ٣٣ .
طبقات قضاة مصر (لأبي عمر الكندي)
٣٤ .

طبقات النحويين واللفويين (لحمد بن
خميس الزبيدي) ٧٤ .
الطُّرُق في الوثائق المجموعة (لاين عات) ١١٦ .

(ع)

عائد الصلة ١٤١، ١٤٧، ١٤٨ .
العُتْبِيَّة ١٧، ١٨٦ .
العذب والاحاج (لأبي البركات ابن الحاج
البليقي) ١٦٥ .

المؤمن ، في أنباء من لقيه من أبناء الزمن
(لأبي البركات بن الحاج البليقي) ١٦٥ .
الوطأ ١١٧ ، ١٠٨ ، ٩
المؤنس في الوحدة والموقف من سنة الغفلة
(لمحمد بن عبد الله بن حسن الملقى) ١٠٠

(د)

نفحات النسوك ، وعيون التبر السبوك ،
في أشعار الخلفاء والوزراء والملوك (لأبي
بكر بن منظور) ١٥٤ .
نكتة الأمثال ، ونفثة السحر الحلال (لأبي
الربيع الكلاعي) ١١٩ .
النوادر ١٨٦ .

نوازل أبي عبد الله بن الحاج ١٩١ ، ١٩٩ .
نوازل الأحكام (لأبي المطرف الشعبي) ١٠٨

(و)

الواضحة ١٩٣ .
وثائق ابن العطار ١٩٤ .
وثائق ابن الهندي ٢٠٧ .
الوجيز ١٧٨ .
الوجيز في التفسير (لعبد الحق بن عطية)
١٠٩ .

مختصر المبسوط (لأبي الوليد بن رشد) ٩٩ .
المدارك (للقاضي عياض) ٣٠ ، ٣٧ ،
٤٥ ، ٦٥ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٩ .
المدونة ١٠٨ ، ١٣٧ ، ١٥٠ ، ١٨٨ .
الزبد (لأبي عامر بن ربيع) ١٣٨ .
الستخرجة ١٩٨ ، ٢٠٣ .
السلسلات من الأحاديث والآثار (لأبي
الربيع الكلاعي) ١١٦ .
الشروع الروي ، في الزيادة على كتاب
المروى ، في غريب القرآن والحديث (لابن
عسك) ١١٣ ، ١٢٣ .
مشكل الآثار (للطحاوي) ومختصره لأبي
الوليد بن رشد ٩٩ .
العالم (لابن الخطيب الداني) ١٦٣ .
المعونة (للقاضي عبد الوهاب) ٤١ .
المفيد (لابن هشام) ١٠٨ .
المقتضات لأوائل كتاب المدونة (لأبي الوليد
ابن رشد) ٩٩ .
المقصد المحمود ١٠ .
المقصورة (لحازم) ١٧٦ .
المقنن ١٨١ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .
مناهج الأدلة ، في الكشف عن عقائد الملة
(لابن رشد الحفيد) ١١١ .
المنتخب (لابن مغيث) ٨ .
مناهج القضاة (لابن حبيب) ١٨٨ .

فهرس القوافى

(ب)

- والأسبابُ (الطغرائى) ١٣٥
يكتبُ (النباهى) ١٣٦
الأجربُ (لبید) ١٠٠
عائمه (الأزدى) ٣٤
بالنَّسبِ ١٣٣
المطلَّسُ (ابن الحاج) ١٤٨

(د)

- يَفْتَدُ (ابن الحاج) ١٦٧
وَجَدَا (الشريف الغرناطى) ١٧٥
قَرِيدَا ٦١
مُطْرِيدَا (ابن شبرين) ١٥٣
العهد (ابن الحاج) ١٦٦

(ر)

- واصطبر (ابن منظور) ١٥٥
وأجر (ابن عسكر) ١٣٣
الفَخْرُ (النباهى) ١٥٨
يَفْهَرُ (ابن مامة) ١٧٤
القَفْرُ (ابن أسلم) ١٦٥
آثَارُ ٦٠
السَّقْمَرُ (ابن أبى زنين) ١١١

(ت)

- الفراثِ (الشريف الغرناطى) ١٧٤

(ث)

- مجدثا (الغبرينى) ١٣٢

(س)

- ولاناسُ (الأنصارى) ١٠٠
النفسُ (الكلاعى) ١١٩
الأنسِ (ابن بى) ١١٧

(ج)

- حَبَّةُ (ابن أبى العافية) ١٤٩
مُجْه (النباهى) ١٥٠

(ف)

الضائع (عبد الوهاب) ٤١
بالخوف (ابن الحاج) ١٦٦

(ق)

خيخ (أبو عمر بن يوسف) ٣٦
رائق (النباهي) ١١٣
سائق (ابن الحاج) ١٦٧
سحقي (ابن الحاج) ١٦٦

(ك)

شرك (أبو عمران) ١٧٠
مقدارك (الشريف الغرناطي) ١٧٣

(ل)

مذكل ٧٨
قليل (ابن غانم) ٢٥
تعطيل (الوحيدي) ١٠٤
تلا (ابن عبد الملك) ١٣١
وترحال (ابن الحاج) ١٦٥
وقال ٥٣
ممعيل ١٦٠
الحاذل (الشريف الغرناطي) ١٧٦
والخول (ابن أسود) ٥٨
باطل (ابن بتي) ١١٨

(م)

أحلم (ابن عسكر) ١٢٣
القياما (البرد) ٣٤
والصوارم (ابن الأبار) ١٢٢-١٢٠
والأكسم (الشريف الغرناطي) ١٧٥

تم ١٧٢

(ن)

وطن (ابن الحاج) ١٦٦
تسيرون ١٧٤
إحسان (ابن الحنط) ٨٧
سكن (ابن عبد الملك) ١٣٠
رهين (ابن حوط الله) ١١٢

(هـ)

نراه ٨٢
أعدته ٤٧
بوهاتها (ابن الحاج) ١٦٦
تفتديده (الأزدي) ٣٦
بها (ابن خميس) ١٣٥
أراضيها (ابن شبرين) ١٥٣
أمر الله ٩٣
كساعه (الباجي) ٩٥

(ي)

جوابيا (عبد الوهاب) ٤١

INTRODUCTION

de mon *Histoire de l'Espagne musulmane* actuellement en préparation. Il n'est donc pas utile que je m'étende ici sur la question. Je voudrais simplement signaler d'un mot l'intérêt des notices de la *Markaba*, qui apportent un complément de première importance à notre source essentielle sur la vie judiciaire à Cordoue jusqu'au Xème siècle, le *Ta'rikh kudat Kurtaba* de Muhammad ibn al-Harith al-Khushani.

Parmi les documents, malheureusement trop rares, qui nous renseignent sur l'histoire sociale d'al-Andalus à l'époque de l'émirat, puis du califat umayyade, on sait en effet la place de choix qu'il faut accorder au livre d'al-Khushani qui, né à Cairouan, la capitale de l'Ifrikiya, émigra à Cordoue, où il ne cessa de résider jusqu'à sa mort survenue en 981 (371). Ce fut à la demande du calife al-Hakam II al-Mustansir qu'il rédigea sa monographie, dont Julian Ribera a donné en 1914, d'après l'*unicum* d'Oxford, une édition accompagnée d'une traduction en espagnol et d'une substantielle étude liminaire. L'histoire d'al-Khushani n'avait qu'un défaut : celui de s'arrêter au Xème siècle (IVème siècle). C'est le mérite d'al-Nubahi que d'être essayé à compléter cette histoire jusqu'à sa propre époque.

C'est pourquoi je n'ai pas hésité, pour répondre au désir de mon éminent collègue et ami, le Dr. Taha Bey Husain, à confier l'édition de cet ouvrage aux presses du « Scribe Égyptien ». Je remercie la direction de cette société du zèle et du soin apportés à la composition et à la présentation de l'ouvrage. J'exprime aussi ma gratitude à mon élève, le Dr. Kamil Isma'il, qui, de Caire même, a bien voulu m'assister dans la revision des épreuves.

paraît pas avoir été conservée, fut écrite par le littérateur grenadin pour fustiger le cadi de Grenade; elle s'intitulait *Khal' al-rasan fi wasf al-kadi Ibn al-Hasan*.

Ce n'est pas ici le lieu de chercher à préciser les raisons du différend qui mit aux prises Ibn al-Khatib et Ibn al-Hasan al-Nubahi. Mais ce dernier ne fut certainement pas étranger à la campagne d'intrigues, de dénonciations et d'accusations de lèse-foi (voir ainsi p. 202 de la présente édition), qui finit par aboutir à la disgrâce de Lisan al-din et entraîna celui-ci dans les pires tribulations, jusqu'au moment où, condamné à Grenade pour hérésie, il fut arrêté à Fès, où il avait cherché asile, et étranglé dans sa prison en 1874 (776). Après la fin tragique d'Ibn al-Khatib, nous ne savons plus rien de précis sur la carrière du cadi Ibn al-Hasan al-Nubahi. L'auteur du *Nail al-ibtihadj* note simplement qu'il fut envoyé à deux reprises en mission diplomatique de Grenade à Fès, en 859 (760), puis en 1886 (788), et qu'il était encore vivant en 1890 (792); mais il ajoute qu'il n'a pas retrouvé la date de sa mort, qui dut vraisemblablement survenir avant la fin du XIV^{ème} siècle. Il cite enfin deux de ses ouvrages : une « enquête » qui semble aujourd'hui perdue, sur la question de l'invocation après la prière canonique, destinée à réfuter l'opinion de l'imam andalou Abu Ishak al-Shatibi, et l'ouvrage sur la judicature qui fait l'objet de la présente publication.

Une troisième œuvre d'al-Nubahi, non signalée par Ahmad Baba, nous est toutefois parvenue. C'est le commentaire d'une « séance » du même auteur, intitulée *al-Makama al-nakhliya* (dialogue entre un palmier et un figuier), qui, avec maintes digressions d'ordre littéraire, constitue une histoire de la dynastie nasride de Grenade. Elle s'intitule : *Nuzhat al-basā'ir wa-l-absar*. Un exemplaire manuscrit s'en trouve à la Bibliothèque de l'Escorial sous le No. 1653 (voir E. Lévi-Provençal, *Les manuscrits arabes de l'Escorial*, t. III, Paris, 1928, p. 186-187), et des extraits en ont été publiés par M. J. Müller dans ses *Beiträge zur Geschichte der westlichen Araber* (t. I, Munich, 1866, pp. 101-106).

* *

« L'HISTOIRE DES JUGES » D'AL-NUBAHI. — Dans la notice du *Nail al-ibtihadj*, « l'histoire des juges » d'Ibn al-Hasan al-Nubahi, qui est mentionnée sous le titre *al-Mirkat al-'ulya fi masa'il al-kada'*, est donnée comme comprenant deux tomes. L'auteur semble bien n'en avoir écrit qu'un seul. Il annonce dans son introduction que son ouvrage comprendra quatre grands chapitres (*bab*). En fait, dans le manuscrit, nous n'en trouvons que deux, d'étendue d'ailleurs fort inégale. Le premier, qui occupe un peu moins du tiers de l'ensemble, a trait à la judicature en général et aux questions qui s'y rapportent; l'autre, au contraire, constitue un ensemble de biographies des juges occidentaux, andalous pour la plupart, qui donne tout son prix à l'œuvre du cadi de Grenade.

Tout un développement sur la judicature andalouse doit figurer au tome III

Ibn al-Khatib, que d'indications assez peu détaillées. Si l'on connaît l'époque de sa naissance, aucune biographie ne nous fournit pour celle de sa mort une date précise.

De ces indications modiques, la plupart proviennent, soit d'Ibn al-Khatib lui-même, soit du principal biographe de ce dernier, al-Makkari, l'auteur du *Nafh al-tib* et des *Azhar al-riyad*. En plus de ces deux auteurs, on ne trouve guère qu'une notice, que leur a empruntée le juriste soudanais Ahmad Baba al-Tinbukti dans son *Nail al-ibtihadj* (publié en marge du *Dibadj* d'Ibn Farhun, le Caire, 1829 h., pp. 205-206). La courte rubrique consacrée à l'auteur de la *Markaba* par F. Pons Boigues (*Ensayo bio-bibliográfico sobre los historiadores y geógrafos árabe-españoles*, Madrid, 1898, No. 297, p. 348) n'apporte aucune précision utile.

Le nom complet de cet auteur était Abu l-Hasan 'Ali ibn 'Abd Allah ibn Muhammad ibn Muhammad ibn al-Hasan al-Djudhami al-Malaki al-Nubahi, mais on le désignait plus généralement sous la simple appellation d'Ibn al-Hasan. Il appartenait à une famille installée depuis de nombreuses générations dans une des plus florissantes villes du littoral andalou, Malaga. C'est là que 'Ali al-Nubahi naquit en 1318 (713). Il y fit ses études sous la direction de maîtres en vue — nous en avons la liste, mais il n'est pas utile de la reproduire ici — puis il partit pour Grenade, afin d'y parfaire sa culture littéraire et juridique. Il quitta ensuite la capitale nasride pour aller exercer les fonctions de juge dans les petites cités de Bentomiz (بنتوميذ) et Velez-Malaga (بليش), puis y revint pour s'y fixer définitivement, quand il y fut pourvu d'un poste de secrétaire de chancellerie à la cour du souverain. Un peu plus tard, celui-ci l'appela à la charge éminente de juge en chef (*kadi l-djama'a*) de Grenade.

C'est justement vers cette époque qu'Ibn al-Khatib, dans son célèbre *Kitab al-Ihata fi ta'rikh Gharnata*, consacre à al-Nubahi une notice extrêmement élogieuse. Elle figure dans le manuscrit No. 1678 de la Bibliothèque de l'Escorial (p. 802 et suiv.) et est presque entièrement reproduite par al-Makkari (*Nafh al-tib*, éd. de Bulak, III, p. 65 et 885; *Azhar al-riyad*, éd. du Caire, t. II, 1946, début). Non seulement, Ibn al-Khatib fait de son compatriote et de son ami de la cour de l'Alhambra un éloge presque dithyrambique, mais il donne de copieux échantillons de sa poésie et de sa prose d'art. Il apparaît toutefois qu'entre les deux hommes, les rapports ne tardèrent pas à s'altérer. Quand, dans l'exil, Ibn al-Khatib composa son *Kitab a'mal al-a'lam*, il ne craignit pas de satiriser sans ménagements son ancien ami et d'aller jusqu'à l'affubler du surnom peu flatteur de Dju'sus (« le courtaud »), qu'on lui donnait sans doute dans le monde intellectuel grenadin, en tournant en dérision sa petite taille (voir p. 90-92 de mon édition, Rabat, 1934). Dans un autre de ses ouvrages, *al-Katiba al-kamina*, sur les poètes du VII^{ème} siècle de l'hégire, il lui consacra une notice virulente (No. 50 du manuscrit No. 410 de la Bibliothèque chérifienne de Rabat). Il alla même plus loin. Une courte épître d'Ibn al-Khatib, qui ne

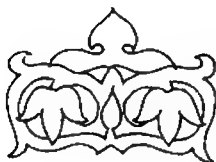
INTRODUCTION

L'ouvrage inédit qui fait l'objet de la présente édition constitue un document important pour l'histoire de la judicature dans l'Occident musulman du Moyen Age. La date relativement tardive de sa rédaction a permis à son auteur d'embrasser une assez longue période, depuis la conquête arabe jusqu'au XIV^{ème} siècle. Toutefois, malgré l'ampleur du sujet qu'il traite, ce livre est demeuré ignoré jusqu'à ce jour. Son titre ne figure à ma connaissance dans aucun des répertoires bibliographiques de la littérature arabe : on ne le trouve cité ni par Hadjdji Khalifa, ni par Brockelmann. On en chercherait en vain la trace dans les bibliothèques d'Europe ou d'Orient dont les catalogues ont été publiés. La cause en est sans doute qu'il n'en a guère circulé de copies : quelques-unes, du petit royaume musulman de Grenade, où l'ouvrage a été composé, ont, à la fin du Moyen Age, passé au Maroc. C'est là que j'ai eu la chance d'en retrouver deux manuscrits, suffisamment corrects pour m'engager à en entreprendre une édition.

La première de ces copies est conservée à la Bibliothèque Chérifienne de Rabat, sous le No. 1424. Il s'agit d'une copie assez récente, non datée, de 117 feuillets (20×15 centimètres, 21 lignes par page). Elle est suivie d'un résumé de la main du même scribe, qui couvre douze feuillets et porte la date du 20 safar 1221 (8 mai 1806). C'est ce manuscrit de Rabat qui a servi de base à l'établissement du texte. L'autre manuscrit, conservé à la Bibliothèque de la Grande Mosquée d'al-Karawiyin, à Fès, sous le No. 2988/80, est une copie de date sensiblement plus ancienne; malheureusement, il en manque environ le dernier tiers. Elle comprend 50 feuillets d'écriture serrée de type maghribin (28×18 centimètres, 22 lignes par page). Ces deux exemplaires fournissent l'un et l'autre le titre de l'ouvrage : *Kitab al-Markaba al-'ulya fi-man yastahikku* (sic, au lieu de *istahakka*) *al-kada' wa-l-fitya*, et le nom de son auteur : Abu l-Hasan al-Nubahi.



L'AUTEUR. — Celui-ci est loin d'être un personnage obscur. Ce fut l'un des dignitaires les plus en vue du royaume des Nasrides de Grenade au XIV^{ème} (VII^{ème} siècle). On ne dispose toutefois, sur sa carrière, qui fut intimement mêlée à celle du plus illustre de ses contemporains andalous, Lisan al-din



ذخائر التراث العربي

ملاصة الثقافة العربية المألة

صفر منها :

عبد القاهر البغدادي	الفرق بين الفرق
	وبان الفرقة الناجية منهم
علي بن ربن الطبري	الدين والدولة
الحطيب الأسكاني	درة التنزيل وغرة التأويل
الإمام الغزالي	جواهر القرآن
ابن طفيل	حي بن يقظان
زكريا القزويني	عجائب المخلوقات
أبو بكر الرازي	رسائل فلسفية
ابن الجوزي	مناقب الامام أحمد بن حنبل
أبو هلال العسكري	الفرق في اللغة
ابن هداية الله الحسيني	طبقات الشافعية
ابن حزم	الأخلاق والسير

الإمام الغزالي	معارج القدس
ابن نعمة وابن القيم	في مدارج معرفة النفس
ابن المقفع	القياس في الشرع الاسلامي
ابن القيم الجوزية	كلىة ودمنة
تحقيق د. عبد الأمير الأعسم	علة الصابرين وذخيرة الشاكرين
	تاريخ ابن الريوندي الملحد
	نصوص ووثائق من المصادر العربية
ابن سبنة الناس	عيون الائر ٢/١
	في فنون المغازي والشمال والسير
ابن العماد الحنبلي	شذرات الذهب ٨/١
	في أخبار من ذهب
عمد بن حبيب البغدادي	كتاب المحبر
أبو العباس الغبري	عنوان الدراية
	فمن كان من العلماء في المئة السابعة ببجاية
ابن حزم	المحل ١١/١
الإمام مسلم	الجامع الصحيح (صحيح مسلم) ٨/١
الحاكم النيسابوري	معرفة علوم الحديث
أبو الحسن النباهي	تاريخ قضاة الاندلس
ابن سبنة	المخصص ٥/١
ابن قنفذ القسنطيني	كتاب الوفيات
أبو العلاء المعري	رسالة الملائكة
أبو العلاء المعري	رسالة الهناء

أبو بكر الصولي
ابن الجوزي
ابن الجوزي
أخوان الصفا
رؤبة بن المعجاج

أخبار أبي تمام
أخبار الحمقى والمغفلين
الأذكياء
تداعي الحيوانات على الإنسان
مجموع أشعار العرب



مرکز تحقیقات و اسناد ملی



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد ملی

IBN AL-HASAN AL-NUBAHI

HISTOIRE
DES
JUGES D'ANDALOUSIE
INTITULÉE
KITAB AL-MARKABA AL-'ULYA

EDITED BY
**Revival of arabic culture
committee**
Dar al-Afaq al-Jadida

Dar al-Afaq al-Jadida
BEIRUT, LEBANON